

الْجَانِّاتُ وَمُضَيَّرُ الْعَرَبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد الثامن)

(عداد

مركز المحرومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤٨٠٢٠٣٣ : ت ٩١ المعادي - ش



مجلد رقم ٨	الجات ومصر العرب (المجلد التاسع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٥٨	٩٥-٠٢-١٠	نستويق ١٨ قصة وروايه من أعمال إحسان عبد القدوس المصور	
٢٦٠	٩٥-٠٢-١٠	أوراق الجات والمستقبل مصطفى عبد العبي	الاهرام
٢٦١	٩٥-٠٢-١١	فابون "البراءة" ضد الاحتراف !!	الاهرام
٢٦٤	٩٥-٠٢-١١	المطالبة بالوحدة باثاقبه الجات لتحقيق الاتحاديات وتقليل السلبيات	الاهرام
٢٦٥	٩٥-٠٢-١٢	سهلة بظمي "الجات" نتج لمصر قدره نافسيه في الاسواق العالمية	الاهرام
٢٦٦	٩٥-٠٢-١٢	حسين نائب أثار انفاقه "الجات" على أسعار المواد التموينية	الاهرام المسائي
٢٦٧	٩٥-٠٢-١٢	السعودية تسيعد وجود عراقيل أمام انضمامها إلى اتفاقية "غات"	الحياة
٢٦٨	٩٥-٠٢-١٤	مصطفى سهاب "الاكواد" يدعو الجامعة العربية لتفعيل المشترك	العالم اليوم
٢٧١	٩٥-٠٢-١٤	خالد احمد "الجات" في الاحتفال بيوم الصداقة	السبع
٢٧٢	٩٥-٠٢-١٤	أمر قطر بوقع مرسوماً بالانضمام إلى منظمة التجارة الدولية	الحياة
٢٧٣	٩٥-٠٢-١٥	مؤشرب .. كيف نتخطى تحديات الجات؟	الاهرام
٢٧٤	٩٥-٠٢-١٧	اسامة سربا الجات .. هل يؤبر على المنطقة الحرة بوسعيد	الاهرام المسائي
٢٧٥	٩٥-٠٢-١٧	حامد الالعي أوراق الجات والمستقبل !	الاهرام
		مصطفى عبد العبي	

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٨	الحاج ومصر العرب (المجلد التاسع)			
للجنة الوزارية للاستأجار تحت إشراف وسليمان الحاج	الأهرام		٢٧٦	٩٥-٠٣-١٨
السعودية تحت عى استراحة اقتصادية موحدة لمواجهه الانعكاسات المصرية على الانضمام إلى "	مصطفى سهاى	الحياة	٢٧٧	٩٥-٠٣-٢١
حريمه بسوية الأعمال العسة ١٠ قصص جديدة لإحسان عبد القدوس بسوهاى مكينه مصر بالفعالة	حلمى المنعم	الكواكب	٢٧٩	٩٥-٠٣-٢١
محاولة اعتيال كاتب ؟	محفوظ عبد الرحمن	الكواكب	٢٨٢	٩٥-٠٣-٢١
مؤتمر للاتصالات سافس انعكاسات "الحاج" على الدول العربية	نشرى خماحى	الأخبار	٢٨٥	٩٥-٠٣-٢٢
١,٤ مليار نموا سنويا موقعا فى الصادرات العربية بعد الانضمام لمنظمة التجارة	الأهرام		٢٨٦	٩٥-٠٣-٢٢
سوق القاهرة فى عالم الحاج بلادنا الحلوة	الاهالى		٢٨٧	٩٥-٠٣-٢٢
أوراق الحاج والمسئول !	مصطفى عبد العسى	الأهرام	٢٨٨	٩٥-٠٣-٢٤
هل صحيح من المعبد الاحتمار حاليا عى التسراء انطاراً لانسعار الحاج المحمصة ؟	الأهرام		٢٨٩	٩٥-٠٣-٢٤
وسيلة للسياسة التكنولوجية بمصر .. أمل هل سنجت ؟!	الأهرام المسائى		٢٩٠	٩٥-٠٣-٢٤
التوكيلات العلاجية ومرحلة جديدة فى ظل الحاج	حامد الالعى	الأهرام المسائى	٢٩١	٩٥-٠٣-٢٥
مناقشة انعاقه الحاج ومسروع الخطه	وطنى		٢٩٢	٩٥-٠٣-٢٦
الحاج لا يبيع حمامه السوق من الإغراق	هانى حبرى	السياسى	٢٩٤	٩٥-٠٣-٢٦
إحالة فرار الرئيس مبارك بانضمامها مصر لانعاقية "الحاج" إلى مجلس الشورى	محمود علاء	الوقد	٢٩٥	٩٥-٠٣-٢٦
د. برهام محاصره عى قانون الأمانى و "الحاج"	الأهرام		٢٩٦	٩٥-٠٣-٢٧
إحياه نحو إعادة النظر فى تجاره السلع الزراعية	عراق رشيد	الحياة	٢٩٧	٩٥-٠٣-٢٧

المجلد رقم ٨	الحاج ومصير العرب (المجلد التاسع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٩٩	٩٥-٠٣-٢٧	الإمارات : انضماما إلى منظمة التجارة الدولية رهن بمدى ملائمة ذلك لمصالحها الاقتصادية	سعيد الاسدي
٣٠١	٩٥-٠٣-٢٧	الحياة	مصر قدم البرامج محددة في إطار تطبق انعافيه "عاب"
٣٠٢	٩٥-٠٣-٢٨	الحياة	الوحدة الحركية للدول الأعضاء بدعم موقفها التفاوضي في إطار "عاب"
٣٠٤	٩٥-٠٣-٢٩	الحياة	البرام الحكومة باتحاد إجراءات تحث الأثار السلبية للحاج
٣٠٥	٩٥-٠٣-٢٩	الاحبار	اسمائه سيرسبر
٣٠٦	٩٥-٠٣-٢٩	الاحبار	"الحاج" .. أمام مجلس السبع الشهر القادم وزير الاقتصاد يؤكد أنه لا حار أماما إلا الانضمام للتعاون
٣٠٧	٩٥-٠٣-٢٠	الاهرام المسائي	مناقشة ساحية قبل المواجهة على انعافيه "الحاج"
٣٠٨	٩٥-٠٣-٢١	الاهرام	جهاد عبد المصمم
٣٠٩	٩٥-٠٤-٠٣	الاهرام	إختابات "الحاج" وسليمانها بين مجلس الشعب والنسوري
٣١٢	٩٥-٠٤-٠٣	العالم اليوم	الاهرام المسائي
٣١٤	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام	أوراق الحاج والمستقبل
٣١٦	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام	مصطفى عبد العني
٣١٧	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام	الاقتصاد المصري وانعافيه الحاج
٣١٨	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام	ناصر صبحي
٣١٩	٩٥-٠٤-٠٤	الاهرام	العاو يحذر : الدول النامية الصحة الأولى "للحاج"
٣٢١	٩٥-٠٤-٠٥	الاهرام	لا الترامات بتخصيص الجمارك حرصاً على الصاعات الوطنية
			زائد على سعد
			فرص جديدة لصادرات الأرز والتحصير والعواكه من خلال الحاج
			ناصر صبحي
			اللجنة المسيرة بمجلس السبع يناقش الموافقة على الانضمام للحاج
			الاهرام
			بالقانون .. قطاع التأمين يستعد للحاج
			انضمام سعد
			تطوير الإدارة لربادة الإنباوح وبحسبه لمواجهة المنافسة
			عبد الحواد على
			حبراء الإدارة يحذرون من الأثار السلبية لانعافيه الحاج
			الاهالي

مجلد رقم ٩	الجاب ومصر العرب (المجلد التاسع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٢٢	٩٥٠٠٤٠٠٥	الالهالي	السرفه في مجال الفكر والتكنولوجيا امس هوبدي
٢٢٢	٩٥٠٠٤٠٠٥	الاهرام	الشيخ والسوري .. وانعاقه الجاب احمد العمري
٢٢٤	٩٥٠٠٤٠٠٥	الاهرام	السوق العربية المستركه ضروره لمواجهه الإعراف عبد الحواد على
٢٢٦	٩٥٠٠٤٠٠٥	الاهرام	دفت ساعة الجاب محمود معوض
٢٢٨	٩٥٠٠٤٠٠٥	الاهرام	الاقتصاد المصري قادر على الاستعاده من مميزات انعاقه الجاب امال علام
٢٢٠	٩٥٠٠٤٠٠٥	الجمهورية	كيف نواجه سلبات انعاقه الجاب ؟ مجلس السوري يوافق على انعاقه " الجاب "
٢٢٢	٩٥٠٠٤٠٠٥	الاهرام المساني	مجلس السوري يختم مناقساته حول " الجاب " اليوم الاهرام المساني
٢٢٤	٩٥٠٠٤٠٠٦	العالم اليوم	الانعاقه يرفع أسعار المواد الغذائية ويعطي مصر مرانا الصادرات المستوحات اشرف بيل
٢٢٦	٩٥٠٠٤٠٠٦	الاحرار	مجلس السوري يحذر من إعراف الأسواق بالسلع المستوردة صالح سلمي
٢٢٧	٩٥٠٠٤٠٠٦	الاحرار	مجلس السوري يوافق على انضمام مصر للجان زائد على سعد
٢٢٩	٩٥٠٠٤٠٠٦	الاهرام	لا مجال للعسيف في حقوق الملكية الفكرية و الاحتراف عبد الحواد على
٢٤١	٩٥٠٠٤٠٠٦	الاهرام	انعاقه الجاب والاقتصاد المصري في دوره رعاية العامل بالصحافه الاهرام
٢٤٢	٩٥٠٠٤٠٠٧	الاهرام	أوراق الجاب والمستقبل ! مصطفى عبد العبي
٢٤٢	٩٥٠٠٤٠٠٨	الوفد	اسموا أنها الساده: هل يؤكد انعاقه الجاب نهاية صاعقه السيمما في مصر ؟ سعيد علام
٢٤٦	٩٥٠٠٤٠٠٨	الجمهورية	كيف نواجه سلبات انعاقه الجاب " ٣ " الجمهورية

المجلد رقم ٨	الحاج ومصير العرب (المجلد التاسع)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
هل يؤكد انفاقه الحاج بهانه صاعه السنيما فى مصر ؟	٢٤٧	٩٥٠٠٤٠٠٨	٢٤٧	٩٥٠٠٤٠٠٨
سعيد علام	الوفد			
بحاج الانفاقه مرهوب بجهود اتحاد الصناعا والغرف التجارة ورجال الأعمال والمسيبرين	٢٤٩	٩٥٠٠٤٠٠٨	٢٤٩	٩٥٠٠٤٠٠٨
أسرى نيل	العالم اليوم			
الحاج فى مجلس السورى !				
محمد الطويل	اكتوبر	٩٥٠٠٤٠٠٩	٢٥٣	٩٥٠٠٤٠٠٩
مصر وانفاقا الحاج (١) البجديا وداحل المواجحه	٢٥٣	٩٥٠٠٤٠٠٩	٢٥٣	٩٥٠٠٤٠٠٩
السياسى				
نقطه البذانه موعدا مع الحاج				
احمد العطار	الاهرام	٩٥٠٠٤٠٠٩	٢٥٥	٩٥٠٠٤٠٠٩
١٥ نجاً فى بدوه عن "الحاج" اليوم				
ماحدة عطيه	الاهرام	٩٥٠٠٤٠٠٩	٢٥٦	٩٥٠٠٤٠٠٩
لا مخاوف من انصمام مصر للحاج فى ظل الاصلاح الاقصادى				
٢٥٧	الاحبار	٩٥٠٠٤٠١٠	٢٥٧	٩٥٠٠٤٠١٠
الحكومة لن سحلى عن دورها لحمايه الاقتصاد القومى				
محمد السماع	الاحبار	٩٥٠٠٤٠١٠	٢٥٩	٩٥٠٠٤٠١٠
الانفاقه فرصه للاقتصاد المصرى .. ومواجهه التجديا العبء الاساسى فى المنافسه الخارجيه عل				
يوسف عبد الرحمن	الجمهورية	٩٥٠٠٤٠١٠	٢٦٠	٩٥٠٠٤٠١٠
يسجى رؤوس الاموال على إقامه الصاعا البصديريه				
ماحدة عطيه	الاهرام	٩٥٠٠٤٠١٠	٢٦٢	٩٥٠٠٤٠١٠
جهاز بكل وراره لمنافسه اثار انصمام مصر للانفاقه				
محمد السيدويلى	الاهرام المسانى	٩٥٠٠٤٠١١	٢٦٢	٩٥٠٠٤٠١١
اعاده النظر فى العواص الاقصاديه للتناسب مع انفاقه (الحاج) ووضع اسبراسخه للصاعا				
ماحدة عطيه	الاهرام	٩٥٠٠٤٠١٣	٢٦٤	٩٥٠٠٤٠١٣
إعاده النظر فى التسريعا العامه				
محمد السماع	الاحبار	٩٥٠٠٤٠١٢	٢٦٥	٩٥٠٠٤٠١٢
الحاج ينظر التسريع				
طلعب المعريى	الوفد	٩٥٠٠٤٠١٢	٢٦٦	٩٥٠٠٤٠١٢
الامارات يؤكد البرامات حداول التعريفات التى قمنا دول التعاون لانصمامها إلى "عاب"				
شفيق الاسدى	الحياة	٩٥٠٠٤٠١٣	٢٦٧	٩٥٠٠٤٠١٣
النس سحبا اسيناف انصمامها للحاج				
٢٦٨	الاحبار	٩٥٠٠٤٠١٤	٢٦٨	٩٥٠٠٤٠١٤

مجلد رقم ٨	الخاب ومصر العرب (المجلد التاسع)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	الجمعية المصرية الاقتصادية تحذر من الآثار السلبية لانعاقه الخاب	محمد خليل	٢٦٩	٩٥٠٠٤-١٤
	مع "الخاب" البحتبات قادمة .. فماذا أعدنا لمواجبتها ؟	الاهرام المساني	٢٧٠	٩٥٠٠٤-١٤
	الخاب .. يعظم الاستعاده منها وتحتجيم سلبانه !	الاهرام	٢٧٢	٩٥٠٠٤-١٤
	سامى مولى	الاهرام	٢٧٢	٩٥٠٠٤-١٤
	أخطر تقرير برلمانى عن انعاقه الخاب أمام مجلس السبع عدا	الاهرام المساني	٢٧٢	٩٥٠٠٤-١٥
	إبار الخاب على الزراعة ساقسها بذوه البلااء القادم	عبد الوهاب حامد	٢٧٥	٩٥٠٠٤-١٥
	مصر وانعاقبات الخاب ٢ البحتبات ومداخل المواجحة	السياسى	٢٧٦	٩٥٠٠٤-١٦
	"الخاب" يتارد الفقراء افرعيا تحسر ٢ هلبار سبونا	حريدة مصر	٢٧٧	٩٥٠٠٤-١٦
	انعاقه الخاب .. ويرابا المصرى	سسيوب حلم دوس	٢٨١	٩٥٠٠٤-١٧
	مجلس السبع يوافق على انعاقه الخاب	الاحبار	٢٨٢	٩٥٠٠٤-١٧
	مجلس السبع يوافق على انصمام مصر لانعاق مبظمة البحارة العالميه	الاهرام المساني	٢٨٤	٩٥٠٠٤-١٧
	جعوى الملكيه الفكرية وانعاقه الخاب	الاهرام الاقتصادى	٢٨٧	٩٥٠٠٤-١٧
	من شرفه الصحافه الخاب .. والحنة الموعودة	الاهرام الاقتصادى	٤٠٦	٩٥٠٠٤-١٧
	من قابوره العداء إلى سظيم البحار الحكومى !	الاهرام الاقتصادى	٤٠٨	٩٥٠٠٤-١٧
	جوده عبد الخالق	الاهرام	٤١٨	٩٥٠٠٤-١٧
	انعاقه "الخاب" يحقق مصلحه مصر الاقتصادى	الاهرام	٤١٩	٩٥٠٠٤-١٧
	مشادة لسى سروره وفاروى مولى والسبب عبد الناصر	العربى	٤٢٠	٩٥٠٠٤-١٨
	إلقاء العائمه السلبه وبحفص التمارك تحذربحا	الاخبار		
	محمد العتر			

العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٨	الحاج ومصر العرب (المجلد التاسع)		
التوفيق المسيعلي للزراعة المصرية في ظل الحاج	الاهرام المساني	٤٢١	٩٥-٠٤-١٨
٧ وراراب نافس اليوم الاستعاده من اعاقه الحاج	الاهرام	٤٢٢	٩٥-٠٤-١٨
الانصمام للحاج .. مكسب للصاعه بسط الاستعاده للعامل معها	الاهرام	٤٢٣	٩٥-٠٤-١٨
احمد العطار	الاهرام	٤٢٤	٩٥-٠٤-١٨
يسويه الاعمال العنيه بمادح حديده من الحريره الادبيه	الكواكب	٤٢٤	٩٥-٠٤-١٨
حلمي الميم	صاعه السباحه .. وباسراب اعاقه الحاج	٤٢٣	٩٥-٠٤-١٩
اسرف محمود	العالم اليوم	٤٢٣	٩٥-٠٤-١٩
العالم مهذب بحرب بخارية بعد الحاج	الاهالي	٤٢٥	٩٥-٠٤-١٩
التجمع بواقف على اعاقه الحاج بسط البرام الحكومه بسياسات حاده	الاهالي	٤٢٦	٩٥-٠٤-١٩
عجبي ! التوفيق الصعي والحاج	الاهالي	٤٢٧	٩٥-٠٤-١٩
قصه للمباقيه الحاج ودعم السينا	الاهالي	٤٢٨	٩٥-٠٤-١٩
فريده عباس	الاهالي	٤٢٩	٩٥-٠٤-١٩
الأسواق المصرية ... وكيفية مواجهه إعاقه "الحاج" ؟	الاهرام المساني	٤٢٩	٩٥-٠٤-١٩
محمود الشاذلي	الاهرام	٤٤٠	٩٥-٠٤-١٩
تطوير أداء القطاع الاساحيه للعامل مع المتغير الاقتصاديه الحديده	الاهرام	٤٤١	٩٥-٠٤-٣٠
عبد الوهاب حامد	صاح الخبر	٤٤٤	٩٥-٠٤-٣٠
المناوره في مواجهه الحاج	لماذا تصمم مصر لميطمه التجارة العالميه ؟	٤٤٤	٩٥-٠٤-٣٠
لماذا تصمم مصر لميطمه التجارة العالميه ؟	عصام الدين الأحمدى	٤٤٦	٩٥-٠٤-٣١
عصام الدين الأحمدى	كيف يحاصر الحسانر .. وبطعم الانحياز لصالح مصر؟	٤٥٢	٩٥-٠٤-٣٢
كيف يحاصر الحسانر .. وبطعم الانحياز لصالح مصر؟	العصور	٤٥٤	٩٥-٠٤-٣٢
ماجد عطية	ملاحظات على مائده العاوض حول "الحاج"		
ملاحظات على مائده العاوض حول "الحاج"	اسرف محمود		
اسرف محمود	برشيخ د. سعد بشار لتمثيل وزارة الزراعة في لجنة الحاج		
برشيخ د. سعد بشار لتمثيل وزارة الزراعة في لجنة الحاج	الاهرام		

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٨	الحاج ومصر العرب (المجلد التاسع)		
العنوان			
إبرام إيفانبات سراكه مع السوق الأوروبي في ظل "الحاج"	السياسي	٤٥٥	٩٥-٠٤-٢٢
١٩٦,٦ مليون دولار قانونه سنة أولى حاج	الاحرار	٤٥٦	٩٥-٠٤-٢٢
استيغاده الدول الخليجية والعربية من "عاب" رهن بتفعيل القرارات ويوحد العرفه الحمرکه	الحياة	٤٥٧	٩٥-٠٤-٢٢
الدول المصدرة للنفط ومنتجاته هي المستفيد الأول	العالم اليوم	٤٥٩	٩٥-٠٤-٢٤
مرابا بتجمعها ابعاق "الحاج" لمصر	العالم اليوم	٤٦١	٩٥-٠٤-٢٤
.. حتى يستطيع مواجهه انخفاض حصيلة الإيرادات بـ ١٦٠ مليون دولار سنوياً سحج ابعاقه الحاج؟	الاهرام	٤٦٢	٩٥-٠٤-٢٤
ارتفاع الاسعار وانار الحاج في اجتماع عرفة القاهرة	الاهرام	٤٦٤	٩٥-٠٤-٢٤
تعدلات بتسريعه حديده للاستيغاده من ابعاقه الحاج	الاهرام المسائي	٤٦٦	٩٥-٠٤-٢٥
الجامعة العربية تدرس تأسر "الحاج" على الطيران العربي	الاهرام	٤٦٨	٩٥-٠٤-٢٥
اسرى الحديدي	الاهرام	٤٦٨	٩٥-٠٤-٢٥
بقرير للمسنولين في ٧ وزارات لئله التبعيد ودعم العنصرين الزراعيين	الاهرام	٤٧٠	٩٥-٠٤-٢٦
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٤٧٠	٩٥-٠٤-٢٦
القطر المصري بتسعيد عرسه في الاسواق العالمية	المساء	٤٧١	٩٥-٠٤-٢٦
حسن بهاء الدين	المساء	٤٧١	٩٥-٠٤-٢٦
في سوق برامح الكمبيوتر .. اللصوص لا يتسعون	الاخبار	٤٧٢	٩٥-٠٤-٢٧
نوال مصطفى	الاخبار	٤٧٢	٩٥-٠٤-٢٧
بورسعيد تنصر من ابعاقه الحاج	الاحرار	٤٧٦	٩٥-٠٤-٢٧
الاحرار	الاحرار	٤٧٦	٩٥-٠٤-٢٧
الجنراء بتحذرون من الإغراق التأميني في حاله تطبيق الحاج	الاحرار	٤٧٧	٩٥-٠٤-٢٧
محمد على	الاحرار	٤٧٧	٩٥-٠٤-٢٧
نوصاب الأعضاء حول الانعاقه هامة للعاده ويحب تنفيذها	الاهرام المسائي	٤٧٩	٩٥-٠٤-٢٨
الاهرام المسائي	الاهرام المسائي	٤٧٩	٩٥-٠٤-٢٨
الجنراء المصريون بتحتو بتعاقة الحاج	الوفد	٤٨١	٩٥-٠٤-٢٨
محمود السادلي	الوفد	٤٨١	٩٥-٠٤-٢٨

المجلد رقم ٨	الحاب ومصر العرب (المجلد التاسع)	العنوان	المؤلف
		رقم الصفحة	التاريخ
		٤٨٢	٩٥-٠٤-٢٩
	اخبار اليوم	٤٨٤	٩٥-٠٥-٠١
	البعبة في حياتهم: صاعه الدواء المصرية سيموت	٤٨٧	٩٥-٠٥-٠١
	اسامة سلامة	٤٨٨	٩٥-٠٥-٠١
	من سرقه الصحافة	٤٨٩	٩٥-٠٥-٠٢
	الاهرام الاقتصادية	٤٩٢	٩٥-٠٥-٠٢
	توقع زيادة سعر رصيف البحر	٤٩٤	٩٥-٠٥-٠٢
	مسعد بوار	٤٩٥	٩٥-٠٥-٠٤
	العربي	٤٩٩	٩٥-٠٥-٠٩
	مادا بعد انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية ... ؟	٥٠٠	٩٥-٠٥-١٠
	عبد الأحد جمال الدين	٥٠١	٩٥-٠٥-١٠
	أهميه ابعافيه الحاب لدول الخليج العربيه	٥٠٢	٩٥-٠٥-١٠
	العالم اليوم	٥٠٢	٩٥-٠٥-١٢
	مسروع لمواحه الحاب والسرق اوسطية	٥٠٤	٩٥-٠٥-١٥
	عمر احمد عمر	٥٠٥	٩٥-٠٥-١٥
	الالهالي	٥٠٦	٩٥-٠٥-١٩
	الأنار الايحابيه والسلبيه لانضمام السعوديه إلى الحاب		
	العالم اليوم		
	عمال مصر .. وابعافيه الحاب		
	الجمهورية		
	نساؤلا		
	عبد الله بشار		
	"الحاب" وأحراس الحظر		
	الالهالي		
	سرقه برامج المنيور ومسقبل الإبداع في مصر		
	الاهرام		
	انساء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء		
	الاخبار		
	مصر والتجارة الحرة " والأثرو" ٩٠٠٠		
	الاهرام		
	اسد اعجابا		
	الاهرام الاقتصادي		
	بعد ابعافيه الحاب مطلوب بناء ألف سبهما		
	المصور		

المجلد رقم ٨ الحجاب ومصر العرب (المجلد التاسع)			العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الحجاب .. ومعوقات الإنساح والصدى	الاهرام	٥١١	٩٥-٠٥-٢٠
كيف يواجه بأسر إغافيه بالجات على أسعار المنتجات الغذائية	الاهرام الاقتصادي	٥١٢	٩٥-٠٥-٢٢
قصة للمنافسة ألف سينما أو أكثر	الاهالي	٥١٢	٩٥-٠٥-٢٤
"رسالة إلى العرب قبل أن يقع الواقعة"	العالم اليوم	٥١٤	٩٥-٠٥-٢٨
عمر عبد الله كامل			



المصدر : المصمم

١٠ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرة أخرى :

تشويه ١٨ قصة ورواية.. من أعمال إحسان عبدالقدوس

● كشفت الصور - ٩ سبتمبر ١٩٩١ - عن قيام إحدى دور النشر بتشويه بعض روايات إحسان عبد القدوس، وتحديدا رواية «أنا حرة» ومجموعة «زوجات ضائعات» بحيث يبدو الأديب الكبير أمام قراء هذه الأعمال وكأنه من دعاة التطرف والتزمت .. وفي العدد التالي مباشرة كشف المصدر أن الناشر نفسه قام بالاعتداء على رواية د . يوسف إدريس «العوام» ، ثم بعض أعمال عميد الرواية العربية نجيب محفوظ وبقتها طلب د . صلاح السبحار - مدير النشر بالدار - أن تعطيه فرصة لاصلاح ما تم وقال بالحرف الواحد ما قدرش أقول حاجة ، اللط ركبنا من فوقنا لثمتنا ، وقال إنه سيسحب الأعمال المشوهة ويقوم بإعادتها ويطلع النسخ الأصلية وعفا الله عما سلف ، وأن ذلك سيتم في أقرب وقت وأنه سيجعل للمصور النسخ الأولى من الأعمال التي يعاد طباعتها وفي مقدمتها «أنا حرة»

رغم أن ما قام به الناشر يعد جريمة بمعايير قانون حقوق المؤلف ، فإننا فضلنا التوثيق خاصة أنه يعد كلا من نجلى إحسان ، وهما محمد وأحمد وكذلك أرملة د . يوسف إدريس بما وعد به «المصور» .

ومرت الشهور وجاء معرض الكتاب في يناير الماضي فإذا بالأعمال المشوهة تباع في المعرض ولدى كل الموزعين حتى أن أحد عبد القدوس ابن الكاتب الكبير حاول استصدار أمر قضائي لضبط هذه الأعمال داخل المعرض ولكن لضيق وقت المعرض لم يتم تلجأ إلى القضاء وتحدثت جلسة سوف تنظر يوم ٢٨ مارس ويدلأ من أن يناير السبحار بالتراجع عن جريته فإذا به يشن حملة على ما نشرته «المصور» ويستغل بذلك أحد المثابر الصحفية التي نجلها ويعلن أن ما قام به مجرد «خطأ لا يد لنا فيه» وأن الاعتداء وقع على رواية «أنا حرة» فقط .. أما أنه خطأ أو جريمة فإن القانون والقضاء هو الذي سيفصل في ذلك - أما أنها «أنا حرة» فقط فهذا مجاف للحقيقة التي بين أيدينا .

فيالإضافة إلى «أنا حرة» و«زوجات ضائعات» قام الناشر بتشويه ست قصص داخل مجموعة «أسفل لم أعد أستطيع» وقام بتشويه عشر قصص - منها مجموعة «غلبة من الصفيح» .. ورواية «الطريق المسدود»

في رواية «الطريق المسدود» أجرى السبحار أكثر من سنتين تشويها لتصوص العمل .. ففي صفحة ٥١ يقول إحسان د . أصابعه الضعيفة التي لم تتعود مقاومة الجبال وأعاد راجاة الويسكي إلى مكلفها قبل أن يفتحها .. ولكن السبحار جعلها د . لم تتعود مقاومة الجبال لتتسمه -



المصدر :

١٠ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في صفحة ٩٧ يقول المؤلف : «والكل سعداء لكن السحار جطها وأنكل
ينومون أنهم سعداء حتى المقاطع التي نطقها المؤلف عن رواية
مرتفعات ويزويج - ص ١٠٦ - لم تعجب السحار فقام بحذف بعض
جمل وعبارات منها .

- صفحة ١٦٣

«الحب ليس له إلا

نهايتان «الزواج أو

الانتحار ولكن الناشر

جطها الزواج وهو مشروع أو الانتحار وهو حرام ..»

- صفحة ٢٦٢ «واستسلمت لقلبك وأسلت الشفاء الذكر الطاهرة»

أما الناشر فقد جطها «واستسلمت لقلبك» وحذف بقية الجملة.

وينهى المؤلف الرواية بهذه العبارة «سارت لتتضم إلى المركب

الضخم موكب المائرات» لكن السحار لم تعبه هذه النهاية فلضاف

إليها فقرة جديدة هي « ولكننا أخطأت وفألت نفسها عندما استسلمت

باستقامتها واختلافها عن أمها وشقيقتها ، وقيلت أن تخالط الرجال

واستسلمت لأضغاثهم وقيلاتهم والذهاب إلى مساكنهم دون رقيب أو

وازع من ضمير ، اعتقاداً منها أنها طاهرة وأنها تستطيع أن تظل

ظاهرة ، وأن تلقى في طريق الجموع عند لولاه .. وإن كان خيراً لها إلا

تتصادى في خداع نفسها ، لعل الله أن يهديها إلى سواء السبيل .. » .

أما مجموعة «عليه من صفيح» فترجم عشرين قصة قصيرة أمكت

يد السحار بالتشويه إلى عشر منها ، وعلى سبيل المثال قصة «غاية من

السيقان» بنهيا المؤلف بعبارة «وأننا أبعدت عن عمل ..» لكن السحار

أضاف إليها موفى الوقت نفسه أحسن من التضمين المزعوم . ومن خطاياهم

العابثة الفاجرة - «أما قصة «عبد الله و«طاطمة» فقد أنهماها المؤلف

بعبارة «وعزراً إن كنت قد أمكت عليكم ..» . ولكن السحار أضاف

إليها «ونحسى عبد الله أنه ساعد بلينا على البقاء بإشعال نار الحب

المحرم في قلبين ثمينين ثم باعتدائه على إبراهيم بضميره الذي أقضى إلى

موته ، ثم بتشويه وجه بهاء النار - قصة «الحب والعدالة» يضع لها

السحار نهاية يمكن أن تثير فتنة طائفية .. فالأولاف يبيعها قاتلاً وأنا

وهدي مسلمان إلى أن الحب هو العدل .. والله عادل ولكن السحار لا

يمجه ذلك فيضيف هوذا في حقيفة الأمر تلاعب وهذا .. لأن المسيحي

الذي يمتنق الإسلام ليتزوج مسلمة ليس مسلماً حقاً لأن إسلامه إسلام

مصلحة . وكذلك المسلمة التي تتصور لتتزوج إنما تجنى على نفسها

«...» : «نأها ، وتجننى على أهلها بنفسهم إياها ، وتجننى على أولادها

«...» : يسلمون غير مسلمين ، كل هذا في سبيل حب كاذب وعطفة

حققاء .

هذا بعض مما ارتكبه السحار في حق إسماعيل عبد القوس فقط ..

أما التشويه في باقي أعمال د . يوسف إدريس ونجيب محفوظ فله

حقيقت أخرى !!



أوراق

الجات والمستقبل

خلال فترة كاد مرارتها السؤال كيف يمكن العصور إلى المستقبل، وكانت الإجابة ضمنية، تؤكد في حزم كبير منها: التفاني إلى التزام المعرفة في عصر المعلومات وما يصحبه من احتكار القرب لهذه المعرفة، وهذا الآن يجد طرح السؤال للتصرف على جانب آخر من أصوله، جانب القصور الذاتي في التصرف على العالم الذي نحيا فيه. والواقع أن هذا الجهد ظل خصباً ملاصقاً منذ هذه الفترة الطويلة منذ عام ١٩٦٧، أي منذ بدء فترة الحرب الباردة واستمرت حتى بعد انتهائها عام ١٩٩٠، فلكل الاتحاد السوفييتي وسقوط سور برلين وأمنت حتى اليوم، لهذه هي الفترة التي شهدت الصراع العربي الإسرائيلي، وكلما يكون كلاماً عاماً صوب يشير إلى ملتحقين اثنين:

الحرب الفانية، وتطورت كل هذه السنوات كما تريد الدول الكبرى في حين أن دول العالم النامية في هذه السنوات كان هامشياً، ولم يخطر هذه الأفكار علينا، خاصة في مصر. فانا نزع من المثقفين لم يعرفوا الكثير عنها، خاصة أنها تأسس جانباً حساساً من فكرهم متمحداً في مجال تحرير التجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية، بما يعني أنه سيتأثر بالانقلابية كل وسائل الثقافة المعاصرة من الفن وموسيقى وبرامج كمبيوتر وأجهزة الفيديو والكتب الفكرية منها كالتريجة أو اللعبة كالورق والأحمار. الخ. ومناصرة الدول أو اللامترات التي علفت عندها تربية أبو لم تصفد نشوء أو مؤثر أو... حين سيمتار من أجل مناقشة العلاقة بين الجات والمعرفة الفكرية، والنشوء الوحيدة التي علفتها المجلس الأعلى للثقافة جاءت تحت عنوان (الجات والكتاب) غائلاً أصحابها أن التأثير يعد إلى كل نواحي الثقافة.

كما الحال الجميع ضعف التعاون العربي في عصر التكتلات بما يشير إلى أن الصراع التقليدي في عصر الحرب الباردة استجندل الآن ما هو بين الشمال المصري والجنوب المختلف.

في هذا لنفاخ الذي يحيطه الجهل لا يحدث حولنا بكل السؤال قائما: كيف تغير إلى المستقبل؟

د. مصطفى عبد الغني

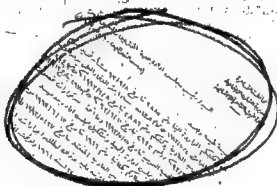
اجتماعاً لجمعية التطبيع الثقافي هذه القضية التي تفرح اليوم بين المثقفين وتدين فيها مشاجرات عنيفة تعمل إلى درجة كمال الاهتمامات لهذا مؤيد للتطبيع، ذلك معارف وهذا برامجي يرفق التطورات الجديدة في العالم وذلك شوقي يفرق ما يحدث في هذه الفترة، وفي تقديري أن سوء الفهم يعود إلى جهلنا. كمثلنا، لا استرئضية إسرائيل كياناً، وبعبارة عن المؤلف الأساسي الذي أخذ نظريات أخرى لمن المقربين أن يكون الخلف أكثر وعياً بالموقف الإسرائيلي، والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو: هل يوجد الآن تطابق كامل في المصالح بين إسرائيل والعرب؟ ومعارف أخرى هل طرأ تغيير جوهري في طبيعة المصالح الإسرائيلية لمصلحة العرب الذين يهرولون إلى عقد اتفاق مع إسرائيل. على حد قول إدوارد سعيد: الإجابة لم يحدث ذلك فعلاً، نعتقد أن أنه حدث التغيير، وإذا لم يصرفه كما يراد له! أن الذين يؤيدون التطبيع استنصوا، يستنصوا طام إلى الرأي الذي يرى أن إسرائيل دخلت في استراتيجيتها، وهذا خطأ في فهم الواقع يصل إلى الجاهل بما يحدث أو التناقض لفهمه. هذا هو الخطأ الأول، الجهل بما تريد إسرائيل أما للثاني الآخر، الجهل لما يجري حولنا، وبما كان آخر مثال للثقافة الفاسدة للعامة للثقافات المصرية (الجات) كما يطلق عليها، في رغم أن التوقيع النهائي على الاتفاقية تم في مراكش أول ١٩٩٥، لأن جولاها السابقة كانت تمتد عقب

قانون « البراءة » الاختراع !!



● من المقرر تطبيق قانون براءات الاختراع منذ ١٦ عاماً.. رغم وجود مشروع قانون جديد لها
● مطلوب إقامة هيئة لتسويق الابتكارات وإدارات للمتابعة بالمصانع والشركات المصرية

فسيب الشنشي بين مكتب براءات الاختراع وجهاز تنمية الابتكار
يمسركل تطوير الابتكارات؟



مطلان اهرادات الملهة المسموعة للصوتية بين والبركارين كمالول خطاب الشكون الاجتماعية



المصدر :

الأرقام

التاريخ :

النشر والخدمات الحفوية والمعلومات

١١٠ مارس ١٩٩٥

تحقيق: سيد صالح

لنعد ما إذا كانت الفكرة جيدة أم لا، وحسب جهودها الانشائية، وبعد استكمال هذه الشروط يتم إعداد الفكر الفاضل وتوجيهه ثم يساهم البكر في تصميم النموذج الأولي للابتكار. لكن تبقى عدة مشكلات أساسية لا نستطيع إبعاد حلولها. أولاً لتصنيع لعدم توافر خطوط إنتاج خاصة لتصنيع عدد الابتكارات ككافة مثلاً الابتكار ١٢ ألف جهاز الذاكرة بالأكاديمية مثلاً ١٢ ألف جنيه. لا تكفي لمصنعي الابتكار.

● ملحوظة: مكتب براءات الاختراع يعمل منفصلاً عن جهاز تنمية الابتكار ويتفرع من الأمانة العامة للبحوث والدراسات. وتكون التصديقات مع براءات الاختراع غير قابلة للاستغلال في التطبيق الصناعي. وقد يكون بها أخطاء في التصميم. كذلك ليس هناك إطار مشترك للتسليم بينهما.

● الدكتور يوسف موسى حسين مستشار رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والعضو العام للبحث والتطوير. أن براءات الاختراع في العالم الثالث لا تزيد عن ٢٪ من دولها. أما مصر ١٪. ويطلق العالم الثالث براءات من حجم الأنظار إلى إنتاج التكنولوجيا. وتصيب العالم الثالث براءات بحدود ١٪ من الدول المتقدمة. ويضيف أيضاً أن الدولة الاستثنائية لعدم القدرة على هذه الدراسات العلمية أكدت لها ضرورة البحث العلمي والتطبيق وفي غير مرجحة بالعالم الثاني. فحين في مصر تحتاج إلى سياسات تتكامل في عدة أنواع منها رسم سياسات عليا من الدولة على أعلى مستوياتها، وسياسات أخرى للتطبيق بين أطر العمل العلمية ومع المختصين بالبحوث، وممارس البحوث العلمية، والمستهلكين من نتائجها، بالإضافة إلى سياسات لتقليل المخاطر لتطبيقات

٢٠٠٠. يمكن تبني هذه الاختراعات في مصر. في كافة الدول العربية. إدارات التصميم والتطوير والتصنيع في الخارج. أما في مصر فلا توجد مثل هذه الإدارات وبالتالي فإن المصانع تكون منفصلة تماماً عن البحوث العلمية. والابتكارات الجيدة مما يجعلها في وإدارات في وإدار أخرى. ويقوم المكتب العربي الذي يضم ١٢ دولة عربية وله مكاتب في عدة دول منها ألمانيا وبمونت في ألمانيا بحماية البراءات التي يقدمها المكتب وتصنيع لمصنعيه في ١٢ دولة. فضلاً عن ذلك.

٣. وفي مصر أيضاً تعتمد على التطوير والمصنع، وتقلل المصانع أرباحها بالانتاج، ولا مثلاً لها بالتسويق، وليس لديها إدارات للتسويق، أو خدمات تسويقية. كما أن هناك طلب ضروري للتطوير. وبين التصميم والفكرة العلمية، والتصنيع منتج البصيرة حتى لو لم يكن هناك إمكانية للتطبيق في مصر الآن وقد يكون ذلك لطرفي ذلك. أو عدم توافر خطوط إنتاجها. ومن هذا فإن إدارات التطوير أيضاً بضرورة البحث عن جهة للتسويق ابتكارهم.

٤. وفي راحة البحث من المصنعة. سبلاً والمكتوب. بعد من التي الخلق وكلها. وزارة والشرف على جهاز تنمية الابتكار والاختراع وإكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. من دور جهاز تنمية الابتكار. في أن دورها هو البحث في الابتكارات. وليس في فكرة تقدم لها من أي مكتب سواء كان مراعياً عاماً. أو جامعات أو جهة بحثية أخرى. وبعد استكمال كافة الدراسات العلمية تحول الفكرة إلى قسم التصميم العلمي في مجالات مختلفة.

بينما تصمم الجاهز والمواد. بنسبة ٢٠٠ ألف براءة اختراع. سوريا تختلف دول العالم للاستفادة من في العديد من المجالات من ١٢ مليون براءة اختراع في أكاديمية البحث العلمي داخل الأبحاث لا توجد في التطبيق. لأنها مراعياً مطبق. ١٢ مليون براءة اختراع ١٩٩٩. والذي يفسر على مسؤوريه أكثر من ١٦ عاماً. ولا أن هذا القانون مزال منهاه. والتسويق في العديد من جوانبها. الدعوة إلى هذا القانون وإقراره. الاختراع مع جوانب الفصول في القانون القديم فهو أكثر الصالح. خصية الحق الملكية للبراءة والذي يقره على القوانين التالية.

٥. من هنا. فإن العلاقة المتبادلة بين البحث العلمي والتطبيق تدعو إلى إقامة هيئة للتسويق للابتكارات وإقامة إدارات للتصنيع للاختراعات في المصانع والشركات حتى لا تصبح المصانع في وإدارات في وإدار أخرى.

٦. هذه المسائل. يؤكد المهندس فتوح عبد الجليل رئيس الإدارة المركزية ورئيس مكتب براءات الاختراع بطله أن مصر لديها الآن أكثر من ١١ مليون براءة اختراع تم تسجيلها على أسطوانة. ويكويتم ويكويتم والفراس كمبيوتر. وبمجموعة عناصر الابتكارات. والحدة. والقابلية للتطوير. لكن المشكلة تكمن في أن براءات الاختراع في مصر مزالات تصنيع لقانون ١٩٩٩. لعام ١٩٩٩. والذي يفسر على مسؤوريه أكثر من ١٦ عاماً. ولا أن هذا القانون مزال منهاه. والتسويق في العديد من جوانبها. الدعوة إلى هذا القانون وإقراره. الاختراع مع جوانب الفصول في القانون القديم فهو أكثر الصالح. خصية الحق الملكية للبراءة والذي يقره على القوانين التالية.

٧. من هنا. فإن العلاقة المتبادلة بين البحث العلمي والتطبيق تدعو إلى إقامة هيئة للتسويق للابتكارات وإقامة إدارات للتصنيع للاختراعات في المصانع والشركات حتى لا تصبح المصانع في وإدارات في وإدار أخرى.

٨. هذه المسائل. يؤكد المهندس فتوح عبد الجليل رئيس الإدارة المركزية ورئيس مكتب براءات الاختراع بطله أن مصر لديها الآن أكثر من ١١ مليون براءة اختراع تم تسجيلها على أسطوانة. ويكويتم ويكويتم والفراس كمبيوتر. وبمجموعة عناصر الابتكارات. والحدة. والقابلية للتطوير. لكن المشكلة تكمن في أن براءات الاختراع في مصر مزالات تصنيع لقانون ١٩٩٩. لعام ١٩٩٩. والذي يفسر على مسؤوريه أكثر من ١٦ عاماً. ولا أن هذا القانون مزال منهاه. والتسويق في العديد من جوانبها. الدعوة إلى هذا القانون وإقراره. الاختراع مع جوانب الفصول في القانون القديم فهو أكثر الصالح. خصية الحق الملكية للبراءة والذي يقره على القوانين التالية.



من تصفق ؟

لا يزال الصراع قائما داخل جمعية المختريين والمختريين المصرية حول من يترأس مجلس الإدارة وهناك العديد من الشركات الأكاديمية والبحث العلمي تؤكد رئاسة لشخصيات وثقافتها لأخريين وأيسالات مختلفة لتحصيل الرسوم ومدة نسخ من أبحاث الجمعية فمن تستقل بصلتها من استمرار الصراع ؟

البحث العلمي بأخري للاستغلال كافة برامج المعلومات والسياسات الدول للمانة لخدمة القضايا الوطنية في الدول النامية ، فالجمعية ليست تراه عدد البراءات ، وإنما دورهم المانع اللازم لربط نتائج البحوث بالتمويل ، وتوفير الأسرار اللازمة للتمويل العالي ، والتدريب الرفيع وتطوير التعليم العالي ، والتدريب الرفيع ومؤسسات العمل ، بخلق مدارس علمية والبشرية على أعلى المستويات والشخص مجال الصناعات الثقيلة لتوفير خطوط الانشاء الضرورية لتسليم الابتكارات العلمية الجديدة واستغلالها لتأمين حصيل أرباح الجمعية للبحث العلمي الذي أكد أن التكنولوجيا تسجل لها كلفة أكثر أو كسبت ، وفي ظل القانون ١٢٧ لعام ١٩٦٩ فإننا لا نسجل للنتج وإنما نسجل طريقة الإنتاج وهذه المشاكل لن تلاه في القانون الذي تم اعداده مؤخرا ولم ينفذ مجلس الشعب حتى الآن ، حتى يخشى تشجيع النتج ، وبطريقة الإنتاج وهو ما يتلادم مع اتفاقية هاجات التي وقعت عليه مصر مؤخرا وفي الصراع مكتب براءات الاختراع منسجل لها من جهاز الابتكار ولا يمكن تحقيق كل البراءات ، لكن المليون هو إجراء تصارب نصف متناصرة ، والتقديم الذي والصناعي والعلمي والاستثماري للبراءات والابتكارات

وإنما في مصر أيضا ٢١٨ مؤسسة علمية ٧١ منها بالجامعات المصرية ، و ١٨٠ من المنتجات الجديدة في العالم الثالث تقوم بها وحدات بحث وتطوير بالشركات الصناعية ، وبتي القومية الأساسية لديها في شلة الاتفاق على البحث العلمي يمدد للتسليم بين الشركات والجهات العلمية والبيعية المختلفة ، وكذلك عدم توازن الاعمال العلمي والتسويق لمختلف الابتكارات الجديدة

ويشير أن الشركات المصرية تعاني خسفا علميا ، وماليا ، فهي لا تعتمد على البحث العلمي ، والتطوير التكنولوجي لتلبية انتاجها لكنها تعمل دائما على كسب أن معظم الشركات الناجحة في مصر تدربها الأكاديمية ، بالتعاون مع الشركات والمطاعم الانتاجية المختلفة

• يؤكد أحمد الشاوي رئيس مجلس إدارة جمعية المختريين والمختريين المصرية أن القانون الجديد لبراءات الاختراع وإملازج اللغة والذي تم اتتمه من اعداده مؤخرا ، يتضمن مواد معينة تمل إلى ٢٦ مادة تم اقتباسها في القانون الجديد ، ولم يكن القانون القديم (١٩٦٩) والذي يجري العمل به الآن يسجل السجلات النباتية والحيوانية والمركبات الدوائية. ومدة الحماية الحالية (الأخرى ١٥ عاما .. والبراءات الأجنبية) براءات التصميم) غير محددة برأي خبراءه والى وانجيزي والجمعية الأوروبية .. كان يتم بمصره شكلية ، وفي القانون القديم أيضا .. لا يتم التأكيد من توازن عناصر الحماية لتطبيق الصناعات ، ويتم الحصول على البراءة وهناك أيضا يؤكد القانون الياباني أن البراءة ليست موضوع حيز أو رهن لها موضوع المصم والرس فهو يرفض الاستغلال في البراءة ، ولا يقرر حق نزاع ملكية أي براءة وتم نوازه وهو ما يملك أبحاثا لمع التأكيد للنتج ، وفي حالة اهداء على البراءة ومقابل المعدي ببراءة ٣٠٠ جنيه والمصنعة مدة عام وفي حالة الصرفة للمرة الثانية يضاهى العقاب في القانون الدولي ، أما في القانون المصري فيتم عقاب المعدي وفقا لقانون الفن

والتصنيع لعام ١٩٦٩ ، وفي نفس القانون أيضا فإن العامل عندما يترك الشركة الأولى التي يعمل بها ، ويقتال إلى شركة جديدة فإن براءته تؤول ملكيتها إلى الشركة القديمة لمدة عام ، وفي القانون الجديد تطول مدة إلى ٢ سنوات ، كذلك فإنه لا يشترط قابلية المرأة للتطبيق له ناعى وإنما قابليتها للاستغلال فقط! يضيف أحمد الشاوي : لقد تلقت بحدثة في الدكتوراه فيس كامل جودة ودرجة الدولة لشئون البحث العلمي في ١٨ ديسمبر ١٩٩٢ بشأن البراءات المعيدة في القانون ١٢٧ لعام ١٩٦٩ ، ومشروع القانون المد حاليا مأكاديمية البحث العلمي وفصوله عن القوانين الدولية حيث أبقى أيضا على ٢٥ مادة رفضها هذه القوانين ، وكذلك مذكرة إلى الدكتور عسلط حسيني رئيس مجلس الوزراء تتضمن عيوب قانون براءات الاختراع ، والتعديلات المطلوبة أساسية كافة البراءات الدولية في هذا المجال لصناعة براءات الاختراع وفحصان استمرار صلاحيات التطوير ، لكن أحدا لم يشعروا على أن ببراءات هذه الفحوصات في على لسيان وكان القانون الجديد ضد براءات الاختراع □



المصدر :

الهيئة العامة للكتاب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ مارس ١٩٩٥

المطالبة بالتوعية بقتاتية البسات تتمتين الايجابيات وتقليل السلبيات

الإسكندرية - من سهيلة نخلمي:

أوصت الندوة العلمية لندوة الجمعيات الأهلية على مشارف القرن القادم، والتي عقدت بأكاديمية جامعة الإسكندرية تحت رعاية المستشار أسماويل الجومئى المحافظ بضرورة اكتشاف عن المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر وخاصة في مجال السياحة وكيفية الانطلاق بها في السوق العالمية
كما أوصت بضرورة حماية المستهلك في مراقبة العروض من الواردات غير المستوفية لشروط الصحة العامة وحماية البيئة والحد من مصادات التلوث
وأكدت الندوة التي عقدت برئاسة الدكتور فتحي أبو عيانة عميد الكلية على ضرورة إعداد التركيب الحمولى ليشمل أكبر عائد للإنتاج تصديرا وعرضا في السوق المحلية مع أعداد دراسة وإلية عن أنشطة الجمعيات
وأكدت الندوة على ضرورة حل الجمعيات التي ليس لها نشاط مع دعم الجمعيات التي تعمل في ميدان واحد في جمعيات كبيرة تحظيها لخدمة أكبر من أنشطتها



المصدر: <https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/situation-reports>

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

«الجات» تتيح لمصر قدرة تنافسية في الأسواق العالمية

الإسكندرية - حسن ثابت :

أكد الدكتور وهاب مغاريطة المدير التنفيذي للمعصرى الدراسات الاقتصادية سلامة موقف مصر من عدم تخفى قبة الصين المعصرى وأشار إلى الفترة التي تعرض لها سعر الدولار الأمريكى نتيجة معانته للكمسك والاضراب ٢٠ مليار دولار للخروج من أزمتها الاقتصادية وأكد أن اتفاقية الجات ستتيح لمصر مجالات تنافسية في

مجال انتاج وتصدير المحاصيل الزراعية والزيتية على المدى البعيد. جاء ذلك خلال الندوة التي شهدها الدكتور رجاء مغاريطة بمجمع رجال الأعمال بالإسكندرية مساء أمس الأول برئاسة محمد رجب ورئيس الجمعية وشهدها عدد كبير من رجال الأعمال وأساتذة الجامعة المتخصصين.

أكد د. مغاريطة أن التصدير هو الدخل الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي والإصلاح في مصر وأضاف أن وزارة الاقتصاد المصرية شكلت لجنة من المتخصصين لاعاد

ترجمة لاتفاقيات الجات التي يبلغ حجمها ٢٦ ألف صفحة لتتكون في متناول المهتمين بها وأكد أن مصر التزمت بوضع معايير لكافة قطاعات الخدمات بها وفقا لمدلول التزاماتها وبما يحقق جلب الفوائد الأجنبية في مجالات التكنولوجيا والنقل كمحاور للبحث لدى الشركات الأجنبية العالمية للسوق المصرية في مجال الخدمات طبخا للقوانين الواردة في الاتفاقية الصورية وأكد أن اتفاقيات الجات لن تكون سبابة للشغل إلا بعد الرضا عن مجلس الشعب كما سيتم

مناقشتها في مجلس الشورى.
واكد ان مصر سمحت للحصار العالي بفتح فروع لها
في مصر للتخفيف من الاستثمارات وبهذا النظام المصري وتحت
رعاية البنك الدولي المصري.
واكد د. مغاريطة ان هناك دراسات للتخفيف من الصادرات
المصرية الاولى بمعدل من هيئة التعاون الامريكاني بتكلفة
نصف مليون دولار والثانية بدولها البنك الدولي لرفع
الحد من القطار الخاص المصري.



المصدر : الأهرام المسائي

١٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ في ندوة تجدد غدا :

آثار اتفاقية «الجات» على أسعار المواد التموينية

الإجراءات اللازمة للحيلولة دون حدوث سلبيات للاتفاقيات على السلع المصرية بالإضافة إلى توفيرها بالأسعار المناسبة وأضاف أن الندوة تناقش آثار اتفاقية الجات على أسعار المواد الغذائية .

وأشار إلى أن الندوة تناقش تأثير السوق الشرق أوسطية على التجارة الداخلية في مصر .
وسيجب أن يتم اتخاذ من إجراءات لتنظيمها وتلافي حدوث أية آثار سلبية على السوق المحلية ويختصر الندوة بعض الوزراء المعنيين بالسوق المحلية والمصالحين والقياد من رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد واستاذة الجامعات ومراكز البحوث

محمد خراجة

صرح بذلك الدكتور احمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية وقال ان الندوة تناقش تأثير الاتفاقيات الدولية على التجارة الداخلية واتخاذ

تنظم وزارة التموين والتجارة الداخلية ندوة عن تنظيم وتنمية التجارة الداخلية وتأثير الاتفاقيات الدولية على السوق المحلية وذلك غدا وليلة يومين .



السعودية تستبعد وجود عراقيل أمام انضمامها الى اتفاقية غات

□ الرياض - من مصطفى شهاب

استبعد المصيرصيري وكيل وزارة المال السعودية وجود أي عقبات أمام انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الخدمات الجمركية والتجارة العامة (غات). وأشار في تصريحاته إلى «الحياة» مساء أول من أمس إلى لقاءه مع رجال أعمال سعوديين في مجلس الشرف التجاري السعودي، إلى أن المسألة مرتبطة باستكمال بعض الإجراءات وفق الاتفاقية المتبعة له، غات.

وذكر المصيرصيري الذي يتولى الملف السعودي لدى غات، أنه اجتمع مع ممثلي القطاع الخاص السعودي لإطلاعهم على «ما تم في موضوع انضمام المملكة (إلى «غات») بعد تقديمها تقريراً عن سياساتها التجارية، وأوضح في هذا الصدد أن التقرير ينص ويثبت أن للمملكة سياسة تجارية حرة والخصماً حراً وإن السياسات والإجراءات التي تتبناها في المجال الاقتصادي والتجاري تتوافق والاتفاضة والإجراءات المتبعة لدى «غات». وقال أن السعودية تغطي في الوقت الراهن استثمارات عما ورد في تقريرها من عدد من الدول الأعضاء في المنطقة، وأن كل ما ورد من أسئلة حتى الآن هي أسئلة ذات طابع فني، وتوقع أن يتم في الأسابيع

القبلية المقبلة استكمال وصول الأسئلة من بقية الدول، وإعداد أن السعودية ستدر عليها لاحقاً تمهيداً لبدء جولات التفاوض مع الدول الرئيسية الأعضاء في «غات». وإلى وكيل وزارة المال السعودي أن لتجديد سفيرة كندا لدى المنطقة زيارة للسعودية مرتبطة باستكمال الأسئلة، معلوم أن كندا التي ترأس فريق العمل التفاوضي الخاص بالسعودية، كانت أعلنت استعداد السفير للتوجه إلى السعودية منذ نحو عام للمساعدة على قبول عضويتها في «غات» في مبادرة تمسك بتأييد كندا للتوجه السعودي وفي هذا الصدد أعرب المصيرصيري عن اعتقاده أن زيارة الوفد الكندي ستكون ذات جدوى فور اكتمال الأسئلة التي تلتزمها السعودية من الدول الأعضاء وأرباب من اعتقاده أيضاً أن انضمام بلاده إلى «غات» سيكون ميسراً، مشيراً إلى أن التفاوض الرسوم الجمركية في السعودية بالمقارنة مع الأعضاء الأخرى، وقال أن هذه الرسوم أقل من الرسوم الجمركية لدى الدول الأخرى كما أن السعودية لا تفرض أي قيود على التجارة.

وذكر أن السعودية ستوقع إعلان مراكش الخاص بتشكيل منظمة التجارة الدولية بعد انضمامها إلى «غات» وفق ما هو متبع، مشيراً إلى أن السعودية عضو مراقب فيها الآن.



المصدر : العالم اليوم

١ مايو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طلب الافراج عن 350 مليون دولار مجمدة

الأكو يدعو الجامعة العربية لتفعيل العمل المشترك وتعظيم فوائد «الجات» لصناعة الطيران العربية



□ عمان - خالد أحمد:

وجه الاتحاد العربي للنقل الجوي والأكو ورسالة إلى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية شرح فيها المعلومات التي طلبتها الجامعة حول الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات، وتناولت الرسالة مجموعة من الحواش، وقد حصلت والعالم اليوم على الرسالة التي تضمنت الاستفسارات من الاستدادات والسفر الزمنية التي تتيحها الاتفاقية. وقد استثنى قطاع النقل الجوي بشكل عام من تطبيق أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ومن أحكام الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات وذلك بصدور مقرر خاص به يتضمن الحظوظ التي تدخل ضمن اتفاقية التجارة بالخدمات، وهي الصيانة والتعليق، بيع وتسويق خدمات النقل الجوي، نظم الحجز الآلي.

وتناولت الاتفاقية قطاعين لهما علاقة بالنقل الجوي بخاصة في البلدان النامية، وهما البند المتعلق باحتكار الخدمات المحيطة بالنقل الجوي وتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية عليها، والبند المتعلق بتحويل الأرمدة. كما تضمنت الاتفاقية استثناء حقوق النقل والتشغيل والسمعة والتعريفات وغيرها، وهذا الاستثناء قد أبقى مظلة واقية على منح حقوق النقل حيث أن هذه الحقوق إن تصبح عرضة لمهوم التبادل الحر لتجارة الخدمات إلا أن أحكام الاتفاقية تنص على إعادة النظر مرة كل خمس سنوات في شمول هذه الاتفاقية لقطاعات الخدمات ومنها قطاع النقل الجوي. وبالتالي فإنه بحلول عام 2000 يمكن إعادة النظر بشمول التبادل التجاري الحر للمقوق السلية أو بعض منها. وتضمن فترة السنسوات الخمس المقبلة المؤسسات شركات النقل الجوي الفرصة

تعزيز فيكلا نفسها لتصبح ر قدرة على المنافسة وبالتالي ر قدرة على التعايش مع نظام لتجارة الخدمات ومع الواقع

الاقتصادي الدولي الجديد الذي سينشأ.

استفادة الدول المنظمة للجات

من المزايا التي توفرها الاتفاقيات ومن الاستفادة في قطاع النقل الجوي في الوقت الحاضر محدودة جدا خاصة أن الحظوظ الثلاثة التي جرى ضمها إلى اتفاقية التجارة بالخدمات تتمتع بقطعة حماية متنوعة الأشكال في العالم العربي. وبالتالي لو كان الوضع معكوسا، ولو كانت المؤسسات التي تعمل في هذه الحظوظ الثلاث ذات قدرة تنافسية عالية من دون أي دعم حكومي لكان من الممكن أن تهيض الدول العربية المنظمة إلى الجات على المؤسسات المشابهة الموجودة في دول أخرى لكي يزال عنها الدعم الحكومي وبالتالي تصبح للمؤسسات العربية قدرة أكبر على المنافسة.. إلا أن هذا لا يلغي أن بعض قواعد الصيانة والتعليق الموجودة في العالم العربي تتمتع بمواصفات تنافسية عالية وهي تدر ربحا على مالكيها كانوا شركات طيران أو مؤسسات حكومية أخرى، مما يجعل قدرة هذه القواعد

التنافسية أكبر في ظل إزالة الحماية والدعم من مؤسسات مشابهة في بلدان أخرى. أما فيما يتعلق بنظم الحجز الآلي، فيسبب غياب نظام حجز آل عربي، تصبح عملية الاستفادة من تحرير دخول الأسواق من قبل نظم الحجز الآلي باتجاه واحد أي إصلحة أصحاب النظم وهو جميعا في البلدان المتقدمة. إلا أن مواجهة هذا التطور يمكن أن تكون على النمط الذي قام به الاتحاد العربي للنقل الجوي من خلال

المشروع المشترك القائم حاليا بين عشر شركات طيران عربية وأحد النظم الدولية الكبرى الأمر الذي جعل قدرة هذه الشركات العربية على منافسة النظم الأخرى في أسواقها عالية جدا. وفيما يتعلق بتحرير عمليات البيع والتسويق، فإن هذا البند ليس بجديد على عالم النقل الجوي وبالتالي فإن التعامل معه لا يوجب استحداث استراتيجيات، إلا أن الأمر الجدير بالانتباه في هذا المجال هو التطورات التي تحصل في العالم من دخول شركات طيران بخصائص تسويقية وريد ذلك بانتشار نظم الحجز الآلي مما يغطي بشكل عملي الأساس الذي ارتكزت عليه منح حريات النقل. إن معالجة هذا التحدي لا

يمكن أن تتم إلا بمصاغة تحالفات بين شركات الطيران العربية من جهة وبينها وبين الغير من جهة أخرى للتصديق وتقديم تغطية تسويقية شاملة للمسافرين ولتتمكن من منافسة الغير.. والاتحاد العربي للنقل الجوي قد بدأ بخطوات عملية للتعامل مع هذا الأمر بشكل عملي ومدروس علما بأن العديد من أعضائه قد دخل فعلا في عمليات تحالفات تسويقية ناجحة.

كما أن الآثار السلبية لأي اتفاقية تجارة حرة تكمن في اختلال المستوى التنافسي لمؤسسات وشركات الدول الاعضاء في هذه الاتفاقيات. ولذا فإن الحد من هذه الآثار لا يأخذ إلا طريقا واحدا وهو تعظيم القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات العربية. إن تعظيم القدرة التنافسية هذا له متطلبات عديدة أكثرها بسبب اتخاذ قرار فيه على المستوى السياسي.

تفعيل الاتفاقيات

العربية الجماعية

خلال ما يقرب من نصف قرن على إنشاء جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، صدر العديد من القرارات التي يمكن أن



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : 14 مارس 1990

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصبح أدوات فعالة في جعل المؤسسات الاقتصادية العربية تستفيد من اقتصاديات الحجم. وفي مجال النقل الجوي نذكر على سبيل المثال اتفاقية مهمة انجزت ضمن إطار جامعة الدول العربية وهي اتفاقية ومنع الاندواج الضريبي، ويمكن بواسطة تفعيل هذه الأداة أن تخلف عيلاً مهما تعاني منه شركات الطيران العربية وبالتالي تساهم في تخفيض تكاليفها وتعظيم قدرتها التنافسية. من ناحية أخرى تعاملت جامعة الدول العربية في مجال الأرصاد الجوية في البلدان العربية لصالح شركات الطيران العربية ويطبق حجم هذه الأرصاد حالياً حوالي 350 مليون دولار أكثر من نصفها يعود لشركات طيران عربية ترى هذه المدخيل تنقاص يوماً بعد يوم وتلقف قيمتها. إضافة إلى حرمان شركات الطيران العربية صاحبة هذه الأرصاد من امكانية استثمارها وانفسالها ضمن صلاخيتها الفعلية. كما يمكن إعادة النظر بإعلان مراكز الصادير سنة 1974، وتشذيب الآليات المؤسسات النقل الجوي العربية في استثمار طاقاتها السعة لديها وتنشيط الحركة.



المصدر : الشهر

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات في الاحتفال

بيوم الصيداوي

تحتفل نقابة الصيداوي في الثاني والثالث من أبريل القادم بيوم الصيداوي الخامس عشر، ويقيم هذا العام تحت عنوان مستقبل الصناعة الدوائية في مصر في القرن الحادي والعشرين. ويتناول في الاحتفال عددا من الموضوعات المهمة منها الصناعة الدوائية في بعض البلاد العربية وتأثير اتفاقية التجارة العالمية للجات عليها. ويتضمن اليوم الثاني للاحتفال ثلاث ندوات عن تطوير الأداء الصيداوي في المستشفيات، ومجندسة المجتمع ودورها في المرحلة المستقبلية، وأبحاث

التحاليل الطبية.
يشترك في الاحتفال بقياد الصيداوي في الدول العربية والأفريقية وميد كلية صيداوي باريس ورئيس جمعية صيداوي المستقبلات بالاتحاد الأوروبي، ورئيس جمعية صيداوي المجتمع في بلجيكا.



المصدر : الهيئة التجارية

١٤١٨ هـ ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

امور قطر يوقع مرسوماً بالانضمام الى منظمة التجارة الدولية

● الدوحة - رويتر - وقع أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مرسوماً بالانضمام بلاده الى منظمة التجارة الدولية لتسهيل روابط البحرين مع الكتلات التجارية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي.
وقالت الصحف المحلية أمس أن الشيخ خليفة أصدر مرسوماً بالانضمام الى المنظمة الجديدة والاتفاقات المرتبطة بها وكانت قطر انضمت عام ١٩٩٤ الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) التي حلت محلها منظمة للتجارة الدولية بعد توقيع اتفاق تعزيز التجارة العالمية في المغرب العام الماضي.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : 1-5 مارس 1990

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤشرات

كيف نتخطى تحديات المجات؟

تهدف الملتقيات الجات إلى تحرير التجارة العالمية، ولا يتعارض تحرير التجارة العربية البينية مع هذه الروح، إن التجارة العربية البينية تشكل بين 7 و 8% من مجمل التجارة الخارجية لوجود موافقات جمركية وغير جمركية وبيروقراطية وإدارية وسياسية، فإذا مازيلت المعوقات التي لا تتوافق مع الاتفاقية، فلا بد وأن يزداد حجم التجارة بين الدول العربية. إن إقامة سوق عربية مشتركة، يساهم المال العربي في بناء حركتها الاستثمارية ولتقوم على تنظيم استغلال كافة الموارد الاقتصادية والاستفادة بعمق الميزة النسبية في كافة مجالات الإنتاج والتصنيع، تسهم بإنشاء شركات عربية كثيرة وبما يساهم في تنمية الوضع الاقتصادي العربي وبناء مستقبل عربي موحد، فالأسواق المشتركة ليست عملية اقتصادية أو تجارية أو رقمية، إنما هي أيضا سياسة بالنسبة للمستقبل المشترك بين الدول. فإذا وجدت لدى الدول العربية هذه الإرادة، فإنه من الممكن إقامة هذه السوق. ومن الدراسات المهمة التي رصدت تأثير الاتفاقية العامة للتجاريات الأمريكية والتجارة والتأثير على الاقتصادات العربية تلك للدكتور برهان الجبالي أمين عام الصاد العرب العربية والتي أكد فيها أنه من الأهمية بمكان بدء الدول العربية، التي لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، بتضمين بيانات الحدود الوطنية والإجراءات المصاحبة التي تؤهلها للانضمام بالفعل الذي يتماشى مع الاتفاقية ويبقى السؤال المهم الذي يتبادر إلى ذهننا هو متى الانضمام وليس مسألة الانضمام أو عدمه.

ويؤدي الانضمام إلى الاتفاقية إلى إمكانية الاستفادة من تخفيضات التعريفات، وإزالة القيود غير الجمركية والدعم، والاستفادة من الاتفاقية المتعلقة بالحوافز التقنية للتجارة، والحصول على الحماية من خلال نظام الفصل نفس المزايا التجارية واللجوء إلى منظمة التجارة العالمية في حال تعرضها لممارسات الإغراق. إن الدول العربية المنضمة إلى الاتفاقية تستطيع الاستفادة من بند اجازه العامة كمثل عربي مما يمنحها فرص الحصول على امتيازات تلتزم هي بها دون أن تمنحها لأي دولة أخرى خارج هذا الكتل ويعزز من قوتها التفاوضية. والدول العربية تتمتع بكافة الامكانيات لقيامها بعمل مشترك، فالبحار الجغرافية يقلل من تكلفة النقل والمواصلات ويساهم في سترية وصول الصادرات، ووجود المبادرة العربية المتجسدة في الشركات التجارية، ورجال الأعمال والبينة التحتية لتسهيل التجارة العربية البينية من خلال برنامج تمويل التجارة ونظام ضمان الثمن الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية والتأقية لتيسير وتنمية التبادل التجاري عليها تعمل في صالح الدول العربية. ولابد من الاستفادة من عامل اللغة الذي يجمع بين كافة الدول العربية. ولابد للبلاد العربية أن تهيئ شرط السوق الشرق اوسطية التي تدور البعث حول انضمامها وتضم الدول العربية واسرائيل وتركيا وإيران، وهي مطلب يجر البلاد العربية لمخاطر جمة.

أسامة سريانا



أوراق

الجات والمستقبل

٢. الجات وتوابعها :

لم تكن قد مضت مدة بقليل على موقعة تولي العالم على الاتفاقية. ومع ذلك، فإن وكالات الأنباء تولت قول بيل كلينتون بأن هذه الاتفاقية ستعزز وضع أمريكا في زعامة الاقتصاد العالمي. ومن الخطأ فهم أن هذا الاعتراف السريع كان أين لحظته فقط أو التعيين من (لا وني) الأمريكيين أو (وغيهم)، وإنما يعود العمل لذلك إلى قبل نصف قرن من اعتراف كلينتون في منتصف ديسمبر ١٩٦١.

(ولكن أن نعمل إلى متى الطغور الشفافية (النهضة) الفكرية العرفية بعد أن نعمل لهذا منذ أربعينيات هذا القرن أو على وجه التحديد، إلى منتصفه، فمن المؤكد أن هذا الإنجاز الذي يتحدث عنه رئيس الولايات المتحدة لم يكن وائيد لشعارة بعض المنظمات أو تكريس بعض الأنظمة لتصفيق هدف سريع، وإنما هو وليد تخطيط ونتاج محكم استمر في تطوره الثوب إلى اليوم.

ومن المهم أن نتذكر أن هذا التخطيط وإن بدا على المستوى الاقتصادي، فإنه كان يستهدف السيطرة الشاملة بكل أدوات المعرفة التي كان تراكمها منذ هذا الوقت مفسى إلى والى جسد، وبذلك، فإن بداية العمل منذ منتصف الأربعينات حتى اليوم هذه الدول النامية. أو الأقل نمواً. وبالأداء منها. كان يعني تحقيق مرحلة (الاستعمار الجديد) للسيطرة، وبشكل أقل، لمنع الدول الكبرى في الاقتصاد العالمي الذي كان يعمل للسيطرة عليه منذ هذا الوقت.

وهو ما يحتاج لتوضيح أكثر، فما كان الحلفاء يتجهون للخروج من الحرب العالمية الثانية، حتى كانت الولايات المتحدة تسعى لتأكيد دورها (الأمبريالي) الجديد، وتعرف أن مؤلفين برينتون وروز الذي سمي في ١٩٤١ جاء بقرعة أمريكية وفي هذا الأثر بدأت حملة لانتقامات البولندية التي توصلت بها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال خطة السيطرة على الدول الأخرى في هذا الأثر، كانت محاولة انتقامية صوبت خلفه والتهمة الدولية، وبعد هذه الخطوة يقلل كل لشعارة

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، قامت في البداية في إطار عملية مؤقتة للتجارة، إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي ستمس الولايات المتحدة للسيطرة بها على العالم كله، سيما مع تعاطف ثورة الإعلام فيها يوم.

في الأثر البنك الدولي للأعمال والتنمية في يوليو ١٩٤٦ وإنشائه صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥ كما عادت بذلك الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) منذ عام ١٩٤٦.

كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ يختلف من أهداف الدول الاستعمارية التي شملت فكرة المصالح وأسطرت للتخلي عن مستعمراتها مثل الحرب العالمية الثانية، وإنما اشكفت الوسائل فقط، ومن هذه الأدوات برزنا أن أمريكا سعت لتكثيف أجملها في (المستعمرات الاستثمارية) بكونه، مستفيدة من أسعار الثروة الأمريكية قبل حقله بعيد، وبطولها العرب إلى جانب الحفاظ وتمكينهم من أضرار التضرر على القوى المضادة.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من لغات الجسد، وراحت تفسيد إلى السياسات (المركزة) (مستعمرات) الإماء واستخدمتها بالاستفادة من الأوضاع السياسية والاقتصادية لصالحها، فقد سعت لتكثيف السياسات البلدان النامية للدخول إلى القدرات سوق تابعة ومع تفاعل أزمة للبيئة اقتصاداً أصبح المصنوق أداة لتحسين الأوضاع الخطة لصالح المركز الأمريكي، ولكن لم أذكر لتجديد البنية إعادة تكيف الأدوات مع إمكانيات الدولة النامية واحدة الآخر، كما لاحظ البعض وهو ما يفسر بنا أكثر من اتفاقية (الجات).

د. مصطفى عبد الغني



المصدر : : **الإصدار**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : : **١٠ محرم ١٩٩٥**

اللجنة الوزارية للانتاج تبحث

ايجيات وسبببات الجبات

تبحث اللجنة الوزارية للانتاج اجتماعا بعد غد الاثنين برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط حيث تناقش التجهيزات التي امدتها مختلف الوزارات بشأن التعامل مع الحبوب الاجنبية والسبببات لانتاجية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم «الاجل» كما تبحث اللجنة الدراسة التي اعدتها وزارة القنصل حول استخدام الغاز الطبيعي في المرومات الانتاجية بمحافظات الصعيد، وتناقش سياسة التوسع الزراعي الاقصى واستخدامات المياه الجوفية في هذا المجال



الأولوية لإقامة مدينة صناعية جديدة وتدعيم الصناعات والصادرات

السعودية تبحث عن استراتيجية اقتصادية موحدة لمواجهة الانعكاسات المترتبة على الانضمام إلى 'غات'

□ الرياض
من مصطفى شهاب:

■ هيئتمت المشاورات المتكثفات القبلية على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية هسوات، والصعبي إلى اقتصاد استراتيجي صناعية جديدة وعموم الترفيع الصناعي على اللقاء العام الثاني للصناعيين السعوديين والذي عقدته اللجنة الصناعية برفقة تجارة الرياض الأحد الماضي وشهد فيه مشاركة الخفيرة وكيل وزارة الصناعة والتجارة والتمويل السعوديين بصورته وعبد الرحمن الجريسي رئيس مجلس الغرف السعودية رئيس غرفة تجارة الرياض.

واصبحت مطالب الصناعيين بضرورة إيجاد آلية أفضل لمواجهة العراقيل التي تعترض لها الصناع وتحول دون الاتلاف العامل للمصنع حيزاً كبيراً من الصور. وبدا أن انضمام الصناع للقطر من الأداء المالي في التفاعل مع العراقيل. ومطالب بعض الصناعيين بضرورة انشاء شركة بمشاركة الخفيرة الأجنبية تقوى مواجهة العراقيل في شكل سريع وإعطاء في حين دعا الخفيرة انضمام الصناع الكبيرة إلى شراء سيارات وسدات إغناء هامة بهم لتمام مواجهة سريعة للعراقيل قبل وصول رجال الدفاع إلى حين طلب المؤسسات الصناعية الصغيرة الشاغل في ما بينها إنشاء أجهزة خاصة بمواجهة العراقيل.

وقال الخفيرة إن الموضوع قيد البحث بين وزارة الصناعة والتجارة والدفاع التي السعودية لتخفيف وسائل أفضل لمواجهة مشاكل الصناع.

وقال الخفيرة إن ذلك أقرب من بعض الصناعيين.

تسوية من أن يؤدي إلى انضمام

السعودية إلى 'غات' إلى تراجع الدعم الحكومي للمشاريع الصناعية للقطاع الخاص. وكشف أحد المتحدثين أن رجال الأعمال السعوديين تطلبوا جدارة العريحي وكيل وزارة نقل السعودي الذي يتولى ملف السعودية، أمام 'الغات' في اللقاء الذي عقد معهم في مجلس الغرف السعودية قبل أكثر من أسبوع. إيجاد آلية مؤسسية يمكن للقطاع الخاص أن يستأجره من خلالها في بكرة موفف للقطاع في العلاقات التجارية للصناعة مع شركائهم الأساسيين.

ومطالب المتحدث وزارة الصناعة بتدني هذا الطلب وقال إن زوال الدعم المستطرد للصناعات يجعل من الضروري لتخفيف بإضافة دراسة النظم والشال الدعم حتى لا تتأخر عن الاتفاقية.

من جانبه سعى الخفيرة وكيل وزارة الصناعة إلى التخفيف من آثار تقليص الدعم للمشاريع الصناعية في ظل 'غات'. وقال إن الاتفاقية تعطي للصناعات الناشئة بعض مميزات الحماية والدعم غير المباشر. وهو الأسلوب الذي تتبعه المملكة العربية السعودية أساساً في دعم القطاعات المحلية.

وقال إن الاتفاقية تعطي كل دولة فترة للتفاوض في شأن تعريف الصناعات الناشئة. وأعطى في إتمام الصناعات والرسوم مستحقة الترخيص والخدمة قصيرة على الصناعات السعودية. وتوقع أن تؤدي في المدى القصير إلى انخفاض.

وأعرب الخفيرة عن الخوف من أن السعودية أفضل الكائنات المؤسساتية القائمة على مواجهة تحديات الاتفاقية.

مستفراً أن غياب الغرف الصقل هيئات نظراً إلى فترة القطاع الخاص على التحرك السريع.

دعا بعض الصناعيين إلى تطوير

استراتيجية صناعية جديدة في إشارة إلى أن الصناعة السعودية ما زالت تدور وفق الفلسفة الأولى لإراحل الانتعاش.

ورأى أحد المتحدثين أن تحرير القواعد الاستثمارية في المجال الصناعي وأثره على الصناعات ذات البنية التحتية يتطلب العمل على تطوير بعض الصناعات وتطوير المكنات القائمة والتأكد أخرى جديدة.

ومطالب المتحدث بإقامة ندوة متخصصة بالخطط الصناعي لتستلم تجارب بعض الدول في هذا المجال في حين دعا الجريسي الصناعيين السعوديين إلى التعامل على استقطاب الاستثمارات إلى داخل السعودية وفوق رحيل الأموال بخارج. وقال إننا نحتاج من استنزاف كبيرة للشروط الصناعية للاستثمار الخارجي ومطالب الحكومة السعودية بمزيد من الدعم للقطاع الصناعي.

ورأى علي الفهري صاحب مصانع القطن للاستادك ضرورية في استراتيجية صناعية سعودية واضحة. وأد على ضرورة أن تحل في هذه الصناعة بالبنية التحتية التي تفتقرها للمنافسة.

ودعا في هذا الصدد إلى تشكيل هيئة عليا للصناعات والعمل على استثمار المواد الخام المحلية خصوصاً في القطاع البترولي لإنتاج صناعات نهائية للاستفادة بصناعتها من تصدير المواد الخام الأولية.

وتسأل أحد المتحدثين عن السور وراء انضمام وزارة الصناعة من الترفيع لبعض الصناعات بحجة الانكفاء الذاتي منها. وقال إن المسألة لا تقوم كون هذه الصناعات حكر على جهات معينة أو الأشخاص معينين. ولعب أحدهم إلى حد توجيه



الاتهام إلى مسؤولين في وزارة الصناعة والكهرباء بولف أي تراخيص جديدة لصناعات بملكونها. وقال إن هذه السياسة وقعت بالتكريرين إلى التوجيه باستثماراتهم إلى خارج البلاد، مشيراً إلى منطقة جبل علي في دبي التي أخذت تشغل المخصص لرجال الأعمال المسموحين الذين يحال بينهم والاستثمار في صناعات برفض الترخيص بها بعض الممثلين في الوزارة.

إلا أن مساهمات الضميرة وتحويل الوزارة رد هبتي تلك وإن الوزارة وضعت ضوابط لإصدار التراخيص الصناعية وأن ما يتم من رفض لهذا الشرطيين أو ذلك يعود إلى عدم تكامل دراسات الجدوى الاقتصادية والضوابط المطلوبة للتحويلات الجديدة. وأشار في هذا الصدد إلى أن الوزارة تجري تسميات على هذه الضوابط لنسبة القطاع الصناعي. وأشار إلى أن الوزارة تحاول عاكسة لدى رفض ترخيص ما توجيه صناعية إلى فرض بديلة أكثر جدوى اقتصادياً من المشروع الذي تقدم به.

وأيد أحد المختصين رأي الوكيل الضميرة وقال إن السوق تشهد تفتتاً في الكثير من الصناعات في الوقت الذي تشهد فيه مصانع في تصدير الفائض وطلب بتشكيل لجنة في الوزارة لإقناع الرأسماليين في الاستثمار بعدم جدوى تكرار بعض المشاريع الفاشلة وتوجيه استثماره لفرصة أخرى.

وكان عبدالله العنسي رئيس اللجنة الصناعية في غرفة تجارة الرياض الذي أدار الصواري، ذكر في كلمة له أن اللجنة تجري دراسات لاتمام مدينة صناعية جديدة ومصرف صناعي، فضلاً عن درس سبل الاستفادة من قنات تحويل المصارف والبحث في سبل دعم الاستثمار الثاني.



المصدر : السكرتير

التاريخ : ٢٠١١ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قصص الأسبوع

● عاش الكاتب الكبير اد. ان عبدالقدوس، مناصلاً ضد التقاليد الدالية التي ورثها عن عصور الانحطاط والجهل، التقاليد التي قلقت الإنسان وظلمت المرأة وسخت المجتمع والأمة في الوقت الذي تقدمت فيه مجتمعات أخرى عديدة. وكانت القصة والرواية مجالاً واسعاً عبر احسان من خلاله عن آرائه وعن أفكاره... لكن ناشر هذه القصص والروايات أخذ على عاتقه مهمة شريفة فوفق أنها جريمة بتشويه العدد الأخير من هذه القصص ليهدم كل القيم الحميلة التي دافع عنها وتبنها احسان.

جريمة تسويه الأعمال الفنية

١٠ قصص جديدة

إحسان عبد القدوس

تنشرها مكتبة مصر بالفجالة





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٠ - ١٩٩٥

بقلم : محفوظ عبد الرحمن محاولة اغتيال كاتب !

الخطوة : إعدام الناس ،
والشائعات التي من هذا النوع
كثيرة ، لكن الشائعات أيضا
معروفة ومن يستخدمون أسلوب
«الوروش» معروفون وهم فئة تنتم
إلى الهوية واسماهم ليس فيها
إبداع حقيقي
من الظواهر أيضا ما اعتبر
نفسى شاهدا عنه فقد حاول
الخص أن يحرقه ببرا الم
الرجال ، الأبطال ،
الخاص وأراد من ربه أن لا يحرق
لكاتب أن ينفذ ربه لا اله

أنور بكاشة ونحن نؤكد ماحدث
لنشيكون عند عرض مسرحية
(النورس) لقد هاجمه الجمهور
والقاد وقالت له امرأة من
الجمهور ما الذي جعلك تترك
القصة القصيرة وتكتب المسرح ؟
وخرج تشكيك مصفوما إلى ليل
موسكو اللهي ، فأصابته برله
شعبه قضت عنه همارد
هل كان الهجوم من أسامة
مهدف إلى هذا ؟ هل انت بسوء
النية بخسب إليه ؟

لا أعرف ولكني ،
أرجو بعض الظواهر من هذه
الظواهر أنه قد سوء ،
دنه أن أعمال أسامة هي ورشة
عمل ، وأنا أذكر عن رصد
هذه الظواهر كما أذكر
أشهر سنان ذلك مرة لأن هذا
الكام يوسج هذه التطور
وسجها رغم هذا لاشرح أن
لهجوم لم يكن بويتا
وأنشال من هذه الكاتب
«سليم الذي يتسرد رواة آخرين»
ولما لم يخرج من وراء السدار
حتى يراه الناس ويعرفوه أم أن
هوايه الاحتفاء أقوى لديه من

عن الأرم ، لم يوجد
الكاتب الذي يدع عم جمهوره
أدماقا ، ويخدم ما يخدمك
وله حدث هذا ما كان الكاتب
كائنا فمن حق أن يوجب ومن
حقه أن يمدد ، ومن حق أن
يذهب جمهوره من الحب والحر
والكاتب ليس موهبا لا ينتظر
سوى التصديق فحسب ، بل هو
والدشام وطش أديانا
لذلك أصابته الهشة لهذا
الهجوم المهدف من أسامة أنور
بكاشة من لواء الخامس من
إلى ال... الذي ربما كان
أجل من... الشفويون خلال
أسواق المصنعة والذهشة
أسامة ، أنقاد بعض هذا وأرد
في أي عمل مصداق الكاتب شبرا
هو معرض لهذا رايعرض له
بسر دد من...
ولو أن الأمر توقف عند هذا
أحد لانتبه لاسمه الكاتب قدم
ولا ولم يربط له مع لعب
أو معهم ولكن كبرت هناك
من أنه من لبي حول
مضيه كذا في شعبة
كان لهجوم بيدا وبدا
سما... هدف إلى قتل أسامة



المصدر : الكتاب

٢٠١٠ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حياتي (الادبية) لم اسد كاتبها
يعمل في نفس الحال . واعتبر
هذا اهدارا لاحكام المهنة
وأعتقد أنه كانت هناك
محاولة واضحة لاستدراج وحيد
باعد الى موقف كهذا ولكن
منه لا يبع في حد الخطأ
وقبل أن أدكي شهادتي أقول
رئيس في الحرة الشاعر . وأقوله
على مريض . ومن بعد
أعتقد أن المراء الخامس من
الباقي من أفضل أجرائها ولكنه
ينتهي الى نوعية أخرى من
الدراما هذه دراما مئة ، تعالج
الاحداث شديدة المعاصرة إذن
اختلف الأسلوب ولو أن اسامة
قدم الجزء كمسلسل متصل لكان
عدد الناس افضل من كل الأجزاء
السابقة ، لكن الناس ألفوا
الأسلوب وانتظروا هذه الوجبة ،
فما كان الداء مختلفا أصانهم
الصدمة وأدبروا أن يهرس هذا
الجزء مئة أخرى ، وعندها
سئرون المفاجأة وسرى عملا
جديلا
أما دليلى فهو مدرة عن مئة
في إحدى الصحف الخفيفة
حضرها نحو عشرين شخصا بين
فان وصحفي . وشرب فيها أكثر
من جهاز مسك . وما قرأت
لصحة . . . من ليالي
على لسانى وهو . . . وقدم
يكن من . . . فوله حسب
العادة لي . . . البها
التي في هذا
له



المصدر : الأسبوع

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر للاتصالات، يناقش الغابات « الجات » على الدول العربية

كتب شريف خلفي

يُعقد في الفترة من ٢ الى ٦ أبريل القادم بالقاهرة المؤتمر العربي للاتصالات الدولية. تنظمه جامعة الدول العربية بالتنسيق مع هيئة الاتصالات تحت رعاية المهندس سليمان مشول وزير النقل. يرحب بهذا المهندس محمد سليم رئيس هيئة الاتصالات، وقال إن المؤتمر سيناقش عدة قضايا عامة في مجال الاتصالات بين الدول العربية على رأسها الآثار المترتبة على تنفيذ اتفاقية « الجات » وانكاساتها على الدول العربية. كما سيناقش تطوير أجهزة الاتصالات ومستلزماتها وإعادة هيكلة قطاعات الاتصالات على مستوى الدول العربية لمواجهة قوة التقدم في عالم الاتصالات الدولية.



١٤ مليار دولار تمسوا استونيا مستوحسا في الصادرات العربية بعد الانضمام لمنظمة التجارة كتب: حنان حلوى:

بدأ العد التنازلي، لفتح السوات العشر القادمة سبيدا أعضاء منظمة تحرير التجارة العالمية - WTO في تنفيذ الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة التي أعدت لثاء الاتفاقية العامة للتجارة الحرة الأمريكية معاجاة

ويظهر العديد من الدول بالنسبة إلى منظمة التجارة العالمية على أنها تهديد أكثر من كونها فرصة غير أن التأثير الكلي للمنظمة لا يتم دراسته بعد ولكن هناك شيئا واحدا واضحا وهو أن تحرير التجارة يعني زيادة المنافسة وزيادة للأفدية على أنه لابد أن تهزم الاقتصاديات للادى والبقاء.

سأطلب الحكومات دورا أساسيا في خلق الظروف الصالحة ليعملوا بها وقد تم إعطاء الدول القائمة بما في ذلك دول الشرق الأوسط الأعضاء بالمنظمة لفترة ١٠ سنوات التحريم نفسها لتغيرات بالقدرة لتتراجع ما بين ٥ إلى ٦ سنوات أعطيت للدول للتقمة. وتستوجب كل تلك التغيرات إصلاحات مؤسسة تقوم بها دول الشرق الأوسط للانضمام الإصلاحات التي تتم بالأجزاء الأخرى من العالم وهي سبيل الدال لتغيرات التي ستحدث في أسواق التصدير مثلا سيكون لها تأثير على أعداد تغيرات في الأسواق الداخلية

بالمنطقة وتشير التوقعات إلى أنه سيحدث نمو في الصادرات بمنطقة الشرق الأوسط ما بين ٨٠٠ مليون إلى ١٤٠٠ مليار دولار أو ارتفاع شبيه ١٪ ككتيبة للتخفيضات في التمرجات الأمريكية بأسواق التصدير والمسؤول الآن حل التوصل في أسواق تصدير أكبر سيجعل خسائر للعماله التفضيلية التي استفاد منها كثير من المصدرين الأفريقيين حتى الآن وفازهم من ذلك لم يتخضع بعد مدى التأثير الذي سيحدث خفض الدعم على الأسعار وتشير التمرجات البديلة للعماله الاقتصاديين أن هذا التغير لم يكن جوهريا كما كان متوقعا وأنها للتراسة التي قدمت خلال مؤتمر البنك الدولي حول دورة أرجواى والبلدان القائمة الذي عقد في واشنطن، أن فوائد الواردات الزراعية لبلدان البحر المتوسط لن ترتفع إطلاقا نتيجة للإصلاحات وقال جيد الرمن شعباني أن لشارتات تولجات للامتر الذي عقد بالقاهرة بخصوص هذا الموضوع أوضحت أن زيادات رسوم الواردات سيدخل ما بين ٥ إلى ٢٢٪ خلال فترة السنوات العشر وسيعود نجاح أو فشل الصفقة التي تقدمها منظمة تحرير التجارة العالمية لعدة الصناعات المحلية على التكاثر مع المنافسة الشديدة واستعداد الحكومات لخلق الظروف المناسبة لهذه العملية ويقول الممثلون الاقتصاديين بالدول أن العالم العربي والشرق الأوسط لا يزالان محسورين في الوضع الراهن.

وهناك إمكانية لم تخلق بعد وهي التجارة العربية البينية لتحوالى ١٠٪ فليس من كل التجارة العربية مع شركاء القوميين ويطلب الممثلون الحكومات محال تكتل تجارى لهم ويتخذ نتيجة نهائية أيضا على ما إذا وفي الشرق يرونهم وبخطة التجارة العالمية لهذا كل السلطات الاقتصادية لإرقام الدول الأعضاء على الأثران بالاقبالية ولكن هذه البيلطات لم تستخدم بعد []



المصدر : الأمانة العامة

١٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلادنا الخلوة

سوق القاهرة في عالم الجات

بمناسبة افتتاح سوق القاهرة الدولي قال د. يوسف وهي
إنما تنطلق من خلال الدورة الثالثة والعشرين لسوق القاهرة
الدولية لتقديم إجابة مبكرة. للسؤال المطروح حول آثار اتفاقية
الجات الجديدة على مكانة المنتجات المصرية المشقة في
الأسواق الدولية. ولتكمس معروضاتنا الوطنية الزراعية
والصناعية من إنتاج القطاع الخاص والعالم ما تحقق من
طفرة حقيقية في مستوى جودة هذه السلع. وتبرزها
بمستويات سفرية معتدلة بعيداً عن أي صورة من صور
الدعم الحكومي



المصدر : المواقف ٢٠٤

التاريخ : ٢٠٤ ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق

الجات والاستقبل!

٣ - نزعة (برجماتية)

وقبل ان نتمسك أكثر عند (الجات) لابد من ملاحظة هامة هنا . وهي ملاحظة تتحدد في موقف الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو موقف يتحدد من ادائها للفترة بعد الاتفاق عليها عام ١٩١٧ على الشرق من كثير من اجتماعاتها أو قراراتها، لقد راحت مع الدول الكبرى . فظهر عرض الحائط بكل ما اتفق عليه عام ١٧، خاصة في مسألة الاقتصادية مثل دور مصالة التبادل التجاري، الدولار (حسب التبادل الجات من التجارة الدولية) والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٥ و١٩٨٦، يأخذ من مسجل

العامل التجاري قد انخفض، وهو ما يفسر لنا تعدد المصراوات الدولية في السنوات الأخيرة لهذا الهدف دون الوصول إلى نتائج إيجابية.. وهذا الموقف مابع - بوجه خاص من نزعة (برجماتية) دائمة خالصة، فأمريكا لا تتركها إلا مصالحها فقط، وعندما تتعرض هذه المصالح سواء كانت اقتصادية أو ثقافية - لخطر، فإنها تتحرك على الفور، وعلى المستوى اللطافي لولحظ أنه قد غلبت اتفاقيات ثقافية كثيرة بين الدول، وبقيت عليها سنوات تصل إلى أكثر من نصف قرن، ومع ذلك، لم تشارك فيها أو توقع عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبلاحظ شاهد عيان، عبد الرؤوف البردي، الذي تأسس سنوات كثيرة معشلا لمر في الولايات المتحدة، ان واشنطن لم تكن لتهدم بكثير من الاتفاقيات التي تحث حولها، فالاتفاقيات (سزن) التي تصالف على الملكية الفكرية وقعت عليها دول كثيرة منها مصر والاتفاق عليها أمريكا بعد ذلك بسنوات عام (١٩٨١) إلى وقت هددت فيها مصالحها الثقافية، لمنع ظهور الفيديو اكتشاف كثير من المخترعين الأمريكيين أن القرصنة تستخدم انتاجهم، بعد ذلك، بدأت الرحلات الأمريكية تطوف العالم للحصول على الحقوق الأمريكية (الشرعية). ونحن اضيق إلى الفيديو حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ كانت الولايات المتحدة من أولى الدول التي سمحت إلى (توجيه) مقاضات الجات، وخاصة في مجال (الصناعات الثقافية).

والاقت للتعلم بشدة هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كانت أولى الدول المتقدمة التي لديها حقوق الملكية الفكرية في شتى مجالاتها، حتى إذا ماعلق الأمر بهاء، تحول بسرعة من (الجاني) إلى (الجنى عليه) وأدركت في الوقت نفسه منوع الاتفاقيات الدولية التي تضع فيها ما يضمن حقوقها

في أول الأمر لجات أمريكا إلى ماضي (القائمة السوداء) لتضع فيها اسم من يتهدد مصالحها الثقافية، وخصصت لها درجات (إيج)، وحين كانت تحس أن الأمر زاد، وكاد يفلت العنان منها، فادها كانت تلجأ إلى الاتفاقيات الدولية لتتمكن بها من السيطرة على الدول الأخرى، وهي في الغالب دول (نامية) أوائل نموا كما يطلق على الدول النامية ومنها

مصر . وفي هذا المجال لا يجب الغفل وسجلت لجات أمريكا إليها للسيطرة على دول (الجنوب) أو (الشرق) لنقل مهمتها على نتائج (الصناعة والثقافة) وهو حديث سنستوف عنه أكثر الأسبوع القادم ..

د. مصطفى عبد الغنى

تساؤلات

□ وزير الصناعة يرد:

هل صديع
عن المفيد الإجماع
حاليا عن الشراء
انتظارا لأسعار
الجات المنخفضة؟

يجيب الدكتور
مهندس إبراهيم
لوزي عبد الواحد
وزير الصناعة
والثروة المعدنية على
تساؤل الملاحظين
بقوله:

□ التراجع
انخفاض الأسعار في
ظل إلحاحية الجات
يتم من عوامل
خلفية تتمثل في أن
الإنفاق سوف تحد
مستوى معين
للحزيرة الحركية
في نفس المنع الآن
مما هو مطبق بالفعل
الآن. كما أنها تمتع
إغلاق الباب أمام أية
سبع منافسة وأرد
من الخارج.. لكن
توقع الأمانة من هذا
الافتراض سريعا أمر



إبراهيم لوزي

سابق لوائه.. لماذا؟
□ لأننا في مصر
بدأنا بالفعل الرار
معاملة جديدة
لمستويات التعريف
الحركية.. ولكنها لم
تصل بعد إلى الحد
الذي تفره الجات..
كما أننا لا نستطيع
الآن وضع حواجز

حمائية للفرقة بين
السلع المحلية
والأجنبية في
الخواصات مثلا.
أننا نسير فعلا في
الجات الحيات.
ولكننا نحافظ على
البعد الاجتماعي.
ونطبق ما نشعر أنه
في مقدور الشعب
المصري.. ولا يضر
بالصناعة الوطنية.
ونفرض اتفاقية
الجات بمنح مهلة ١٠
سنوات لكل دولة.
ومن بينها مصر. بل
متوسط دخل الفرد
فيها من ألف دولار
سنويا.. حتى تدخل
تدريجيا في مرحلة
التطبيق الفعلي
لجات.. وهذا ما
نعمل في قله الآن..



■ مع تزايد عدد براءات الاختراع:

وثيقة للسياسة التكنولوجية بمصر.. أمل هل يتحقق؟!

في عالم اليوم تعتمد التنمية بقوة كبيرة جدا على التكنولوجيا والقدره على اختيار المناسب منها لاحتياجات الدولة، ولك لانتا اسمعنا تماثيل تطورا مذهلا في العلم والتكنولوجيا وأصبح العالم يواجه اختراعا جديدا كل دقائق، وهناك الآن ما يزيد على ٢٠ مليون براءة اختراع مسجلة وتزيد سنويا بمقدار مليون براءة وإذا افترضنا أن ١ إلى ٢٪ فقط من هذه البراءات يجد طريقه للتطبيق فإن هذا يعني فكرة عن حجم التكنولوجيا المتاحة والتي بالمتم صروف تزايد مع تضاعف الأبحاث في مجال العلم والتكنولوجيا كل ١٠ سنوات وفي هذا الصدد عقدت الأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ندوة علمية أمس حول نظم المعلومات حيث أكد الدكتور علي حبيب رئيس الأكاديمية أن الأكاديمية ستقوم خلال المرحلة القادمة من واقع مسئوليتها القومية بدفع محلة التنمية في الدولة بمشاركة

علماء ومفكرين مصريين في وضع وثيقة السياسة التكنولوجية القومية لصر والتي يستلزم تنفيذها الاعتماد على الاستخدام الأمثل للمعلومات العلمية والتكنولوجية وكذلك التنسيق بين الأنشطة الوطنية المتواعدة للخدمات العلمية والتكنولوجيا والتشاور مع كل دعم للكتشبات الوطنية وتنسيق استيراد الأوريات العلمية بما يحقق ترفيد استيرادها والاستفادة منها، ولتحقيق هذه الأهداف كما يقول الدكتور صيغت عر رئيس لجنة المعلومات بأكاديمية البحث العلمي قامت الأكاديمية بإنشاء العديد من الأجهزة التي تقوم على تطوير خدمات المعلومات العلمية والتكنولوجيا من حيث توفير المعلومات ومعالجتها وتوصيلها إلى مستخدميهما بالسرعة والكفاءة المطلوبة، وأحد من أهم هذه الأجهزة الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجيا وما يتبعها من مراكز المعلومات القطاعية وكذلك لجنة المعلومات العلمية والتي تقوم بالتنسيق بين كافة الجهود الوطنية للتدولة في هذا المجال والربط بين مختلف الأجهزة العاملة بما يساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة والفراخ مع كل تطوير الدولة، على المستوى القومي



التوكيلات الملاحية ومرحلة جديدة في ظل الجلاء

قبرية مما سيغير من الخريطة الجغرافية للتجارة المالية وسيغير من الأهمية الاستراتيجية للكثير من الطرق البحرية وتفتح للتطور في أسلوب نقل البضائع ظهر نال جديد يؤهل المسؤولية كاملاً لتحويل البضائع من الباب للباب وما عدا ذلك البائل يتم ويوسع في الخدمات والتسهيلات التي يقدمونها ويسأل الآن هل يمكن للتوكيلات الملاحية القيام بهذا الدور؟

يقول السيد عيسى رئيس شعبة النقل البحري من الموكلة أن التوكيلات الملاحية ستستأجر تنافس مع شركات كبيرة وفي الجانب سيكتسب المستوى الإجمالي النشاط الاقتصادي الوطني ويوجه خاص التجارة الدولية وليست الداخلية، مما يجعل الريحية متدنية وفي المقابل ستكون هناك خسائر للرافة، منظمات مالية كبيرة قبل أن تتمكن التوكيلات قادرة على مباشرة أعمالها وهذه التوكيلات ستكون في صدارة إدمانات وشحنات مصرفية رئيسية أساسية جديدة تتلخص من نوع النشاط وأستغلال أو

أنواع البضائع والسياسات ونقل الرسائل والحوارات من الباب إلى الباب وإن كان لنا تعطف لأمسكون بالتأكيد على نقل الرسائل والحوارات لأن مشغليات وفحوات الأيام بنقل البضائع من الباب للباب سارات في مصر في مراحله الأولى ولم تلغ بعد البعد المالي، ولكن مشغليات البترول على جدران استمرار التوكيلات الملاحية في تنفيذ هذه المهام لابد من معرفة التطورات التي حدثت في النقل البحري بترام استلبي الشريعة. حيث تركزت الخصائص الدول الثانية بعد الحرب العالمية الثانية بالخدمة التي ظهرت بين الاتحاف والتسهيلات وذلك واجهت الشركات الملاحية الصعولة من النقل البحري مشكلة الاتساع الكبير من حجم التجارة العالمية والمواني القائمة التي لا استوعب ذلك الحجم بالإضافة إلى البعث في مشغليات التداول مما أدى إلى ارتفاع أسعارها

فأصبح العالم في استخدام الوحدات الجمعة كوسيلة اقتصادية متطورة من وسائل النقل، وكان استخدام الحاويات بجميع مقاساتها وشكلها سببا في تطور جديري في صناعة السفن ونفسه الزواني وتطور معدات حبيطة للتداول. وأصبحت الحاويات الدخل وسيلة لنقل البضائع العامة وأصبحت الشركات الملاحية في أنزال خدمات النقل لعملائها مثل النقل الدولي متعدد الوسائط الذي يؤهل توصيل البضائن من الباب للباب في الوقت المحدد باستخدام تكنولوجيا متقدمة في الإدارة بإدخال علم الحوسبات والتكنولوجيا دباب المعلومات الكثرية حيث يحل التبادل الإلكتروني لبيانات نقل تكافة الأعمال الورقية وتقليل وقت الدورة الاقتصادية وتحسين العلاقات بين الشركاء واستيعاب مسجون التخطيط والتوزيع وتحسين البنية التحتية للسفينة والرافة وكفاءة الأداء باستخدام عمالة أقل ورافعة وكفاءة خدمة العملاء بالأداء الجيد والخدمة الأسمن.

وهو أمر استراتيجي مهم لتقدم للفرز وسهولة متابعة البضائع؟

وأضاف فهد أبو حشيش الشفيع الملاحى والسياسي أن التطورات التي حدثت في تكنولوجيا النقل أدت إلى زيادة عمليات نقل وتوزيع البضائع إلى أقصى حد مع تخفيض الأعباء الخشونة إلى أقل قدر ممكن وتتميز مدة وصول البضائع إلى يد الرسل إليه التمهلة. أن نظام الخدمة قد فتح أفقا جديدة لمركبة نقل التجارة الخارجية، وأصبح في المكان المختصر النقل البحري الطريقة عن طريق البحر

أصبحت اتفاقية الجات حقيقة واقعة واستثمر التجارة العالمية في فود كثيرة ومنها تجارة البضائع التي مستخلص خدمات النقل بجميع أشكاله ومسود (برى) . بصري . جوى) مما سيؤثر بالطبع على المهام الحالية للتوكيلات الملاحية

فهل من دور يمكن للتوكيلات الملاحية القيام به خلف هذه التطورات؟

يقول الربان سامي ركن دوش المعاصر بالاتحادية العربية النقل البحري يتبع أن طرنا في مصر أن تواجه تصير تجارة الخدمات في مجال النقل وطيرنا أن نشهد بهذا الحصول التدريجي لأبواب السوق ينى ذلك أن التوكيلات الملاحية خلف الاتفاقيات الجات ستواجه صعوبات جديدة وربما لا تستطيع القيام بواجبها الحالية والسعود أمام طار الخدمات الخاصة لنقل البضائع لأن الدولة إن كانت ملتزمة حاليا بمد مظلة

العمالي على نشاط التوكيلات الملاحية إلا أنها في نفس الوقت ستكون مطلوبة أمام المجتمع المالي بالبحر التدريجي على أي أداء الجات لتقديم الخدمات وبالتالي ستكون المنافسة جرة إلى السوق والبقاء للأفضل كما ستلزم الدولة طرنا لاتفاقيات الجات. بعدم تصحيح الفارق بين العمالة بين الخدمات الأجنبية والوطنية. وإضاف لا يلوينا بأن أحد بده اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نحن على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية وهناك حاليا اتفاقيات عربية سارية المفعول كاتفاقيات الريحمة الاقتصادية العربية، والاتفاقيات لتيسير وتنمية التبادل التجاري والاتفاقيات الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية... على هذا أن جميع الدول الواجهة على اتفاقية الجات سوف تشجع جميع مميزات هذه الاتفاقيات والمطور. بالنسبة للتوكيلات الملاحية دراسة التغيرات الجارية والمالية مع وضع المعايير الدقيقة للربح والخسارة والبحث عن دور جديد يخلق مع هذه التطورات كما يخلق مع التطور الهائل في النقل الدولي وإذا لابد من التدرج في مهمة التوكيلات الملاحية الحالية ويولف رجب كشاني أحد خبراء الملاحة أن مهمة التوكيلات الملاحية الحالية هي الكفاءة الموحدة لجميع السفن الأجنبية بالمواني المصرية وتقوم بعمليات ربط البضائع على السفن الأجنبية خلف دول العالم وتقوم بأعمال المصاحبة في الداخل والخارج ومنجز. أنكر طيران وسان لجميع دول العالم وإعزاج كل استثمار بحري وإقليم بأعمال الإخصيص الجديري لجميع



١٥

ويقول الريان ساسي زكي محض له يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالاعتماد على القوات غير المتجانسة وتحتوي مجالات عمل تتفق مع المهام الجديدة وزيادة راس المال بطرح أسهم الأكتية أربابا بالأيام الجديدة وبشأ، طبايات نقل ومعالجة فعالة وإقامة علاقات منتظمة مع العملاء للناشرين الصناعيين وشركات التأمين والمدرك والجمارك وتحسين الخدمات الإدارية واتخاذ إجراءات حثيثة للتعبير على جميع البرية في تدريب الموظفين على جميع التخصصات وتبسيط الأعمال الوظيفية في المكاتب وكذلك إعطاء عناية أكبر بعمليات التسويق وإقامة دراسة التعريفات الحالية بالتوكيلات بحيث تكون تعريفات تنافسية بحق المتعاملين من الباطل في الضيق الحدود. والتخطيط لاستثمار أو تلك أو استثمار وسائل نقل ومينائها وإقامة بعض الطرق والوصلات البرية والبحرية الأساسية والأشد نظام التجهيز الإلكتروني للبيانات والتبادل الإلكتروني للبيانات وتبليط الخدمة من الجهات المعنية طبقا لاتفاقية الجاه

والصالح أن توضع المكافحة العصرية على اتفاقية الجاه بدموات التي التحرك للاستعداد لمواجهة أنظمة التجارة العالمية للتوقع أن تسفر عنها بؤر الانتكالية والتوكيلات الملاحية هي إحدى الخدمات التي ستدأز بذلك تشيعة للخدمات في صناعة النقل البحري والملاحية من التطبيقات الفضائية ذلك يجب على التوكيلات الملاحية إنتاج سياسة تشغيلية توائم الخدمات الجديدة من خلال تدعيم الأنشطة وتطويع مجالات مستخدمة

بور سعيد حامد الألفي

ماذا بعد التشغيل؟
وأضاف أن الأمر سيحتاج قيام التوكيلات والتخليص على البعثات لتجناز كلا من الجمرك في الواتى ومستودعات التخزين الداخلية ومناطق الطائرات والحدود الدولية والأمير سيكن معطدا في بدايته نظرا لتغير أنماط المستودات التي يتعامل معها التوكيل حاليا على المستودات الجمركية وإجراءات التشغيل وهيكل التعميمات ويوائم ارتكابي المخالفات ودرجة للمعوية الخاصة بها والمعلومات السلوكية للمستهلكين الجمركيين وما إلى ذلك . كل هذه التعميمات الإدارية ستؤدي في البداية إلى خضاء وقت كبير في أثناء إجراءات التخليص الجمركية بحلول تلك الفترة ليس لها أي داع لسدرة التخليص المادي للسلع ووجود منازعات مستمرة مع الجمركة تؤدي إلى زيادة التكلفة كذلك فترس إجراءات جمركية لتصفية أو إبطال زوائد غير مطن علما في التعريفات، ولا يفرقا أن تشير إلى أن عدم الاهتمام بتدريب الموظفين على الخدمة التخصصية في إدارة التخليص الجمركي بالتوكيلات سؤله تصفر من الخطأ، تركب في التخليص الجمركي على البعثات والتي تفرس إجراءات وكلاء لا يفهمان طبيعة العمل نقل البضائع وكفاءة ما سيؤثر على التصو الاقتصادي الوطني في النهاية وقد يتأثر للأمان من الدولة الأولى تلك البضياء أن الأمر سيؤك من الصعوبة للدرجة التي تصلح التوكيلات الملاحية من الأوامر على تلك الفترة وفي الحقيقة هل تلك التوكيلات خيرات تارية يمكنها القيام بالدر الجديدة

لتصوير (سفن - سيارات - نقل المخابرات وسعدات تداريل) يمتدح أن التوكيلات الملاحية ستكون قادرة على تحمل هذه المخاطر المحسوبة في بداية التشغيل ولكن



المصدر: وطني

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥/١١/٢٦

مناقشة اتفاقية الجات

ومشروع الخطة

تم عقد لجنة الشؤون الاقتصادية
والاقتصادية بمجلس الشورى
ثلاثة اجتماعات اعتباراً من اليوم
برئاسة الدكتور احمد راشد موسى
رئيس اللجنة ..

وتناقش اللجنة في هذه
الاجتماعات اتفاقية الجات
ومشروع خطة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية للعام
١٩٩٦م

ويشهد اجتماعات اللجنة السيد
محمود محمد محمود وزير
الاقتصاد والتجارة الخارجية .



المصدر : **السياسى المصرى**

٢٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ندوة هامة .. الخبراء يؤكدون :

المكسب المتحقق لحماية السوق من الانسحاق

كتب هانى خيرى :

كتب الدكتور احمد جويل وزير
التجارت والتجارة الداخلية في ندوة
تتمية وتنظيم التجارة الداخلية انه
لم الانتهاء من اعداد قانون منع
الاحتكار وتم تقديمه لمجلس الشعب
ومن اهم اهدافه مضاربة تجار
الاحتكار واشهر ان لن الوزارة تبذل
العمل جهودها حتى يصل الدعم

الذى يبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه الى
الشعب المصرى .

في حين ان محمود محمد محمود
وزير الاقتصاد يؤكد على اهمية
المنافسة بين المنتج المحلي والمستوربه
وكما تزايد حجم التجارة الخارجية في
مصر حيث بلغ ٤٨ مليار جنيه اى
بنسبة ٢٢ ٪ من حجم الانتاج المحلي .

والخيار ابراهيم فوزى وزير
الصناعة ال ضرورة راسع مستويات

الجودة في المنتجات المحلية حتى يتم

خلق اسواق عالمية جديدة .

وقال حمدي متولى الوكيل للعمليات

ان الجهات لها تاثير مباشر على التجارة

الداخلية والانتاج المحلي والذى يحتاج

الى الصياغة حيث يعتبر من اهم

القياسات التى تغطي باهتمام بالغ

وتخفيف في نفس الزايف من الآثار التى

يمكن ان تتقرب على تحرير السوريات
ويعمل القيد الجمركية وغير الجمركية
والمناخية المختلفة من السوريات
الاجنبية من حيث الجودة والاسعار
كما ان الامر لا ينبغي ان يفسر ان هذه
الاوراق الحصائية هي الاسلوب
الافضل للتعامل في ظل سياسات التحرير

الاقتصادى الذى تتبناه الدولة ولكن

الامر يتطلب الاستعداد للمنافسة

وتطوير الانتاج المحلي من حيث الجودة

واكثر مدح محمد المصرى رئيس

الدراسة التجارية للتجارة والتسويق ان

الدولة لا بد ان تتبنى سياسات جديدة

لمعاونة الانتاج الوطنى على المنافسة من

خلال تخفيف الاعباء المالية المفاه على

مناخية مثل الرسوم الجمركية على

المعدات ومعدات الانتاج والفرش

المحافظة واسعار الاراضى الزراعية

واسعار الفائدة على ائتمان وتمويل

التجارة وتيسير اجراءات الاستيراد

والتصدير مما يؤدى الى تخفيض

التكلفة والاسعار المحلية والتصديرية

وتحصل اعباء التطوير التكنولوجى

المتمثل مع مشاركة الدولة في تحمل

بعض تكاليف التدريب وشبكات

الطوابع وفوائد ضمانات ائتمان

التصدير والاعفاء .

يد كما ان الجهات جنوب تتيح هذا من

العوامل التى تساعد على حماية السوق

المصرية من السلع التى تلحق ضرر

بالمستهلك لاذ لم تتوالفها المواصفات

القياسية الصحيحة كما تتيح لها

حماية للصناعات الناشئة



إحالة قرار الرئيس مبارك باضمام مصر لاتفاقية « الجات » الى مجلس الشورى

كتب - محمود غلاب وجهه عبدالمعزم :
احال الرئيس حسني مبارك قراراً باضمام مصر الى اتفاقية الجات الى مجلس الشورى .
تعد اليوم اللجنة الاقتصادية بالمجلس اجتمعاً لاتفاقية بنود الاتفاقية التي ويدت الى اللجنة من محمود محمد وزير الاقتصاد .
تعد اللجنة تقريراً عن الاتفاقية ويناقشه المجلس في جلسته خلال شهر ابريل القادم .
يرفع المجلس تقريراً براهه الى الاتفاقية الى الرئيس حسني مبارك ، ورئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء .
كشفت المذكرة الايضاحية لاتفاقية الجات منح الدول النامية فرصة على سنوات لخفض الرسوم الجمركية والدمج على السلع الزراعية مقابل ٦ سنوات للدول المتقدمة .
وازالة نظام الحصص على ثلاث المراحل .
انتهى بعد على سنوات وتقرير مزايا للدول النامية المنتجة للفطن وللدول الصغيرة في التصدير .
ولم تتضمن الاتفاقية أية التزامات محددة على أي دولة في تجارة الخدمات وخاصة الخدمات المالية والنقل والاتصالات والخدمات المهنية وخدمات الانشاءات والملاحة .
وتضمنت الاتفاقية الالتزام بنظام لخص المنزعات الذي لم يكن ملزماً وذلك من أجل حماية الدول الصغيرة من الاجراءات الانفرادية والضغوط التجارية ، والتسارعت

المذكرة الى ان التزام مصر نحو الاتفاقية بعدم زيادة الرسوم الجمركية المطبقة منذ فبراير عام ٩٤ بنسبة فصل الى ٢٠ ٪ .
على ان يتم تخفيض جزء من هذه الزيادة على فترات ما بين خمس او على سنوات ، على ان يظل الرسم الجمركي السائد عام ٩٤ طوال السنوات القادمة دون ان يمنع ذلك خفض الرسوم عن هذه المدة اذا كان يحقق مصلحة مصر .
كما تلتزم مصر بعدم تغيير القواعد الحالية في مجال تجارة الخدمات او فتح باب المنافسة لوروى الضمة الأجانب في قطاعات البنوك والتأمين وسوق المال والانشاءات والخدمات السياحية والنقل البحري .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢-٢-١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. إبراهيم يلقي محاضرة عن قانون التأمين والحوادث

يلقي الدكتور إبراهيم عطا الله رئيس
مجلس إدارة شركة التأمين للتأمين
محاضرة بالجمعية المصرية للتأمين



د. إبراهيم عطا الله

المستشارين
والأرواحاء
الناظم وتنظيم
المحاضرات
مؤتمرات
الترسية على
شركات
التأمين في كل
القوانين الجديد
والنصوص



تقرير: دوا عن تأثير غات على الزراعة في العالم

اتجاه نحو إعادة النظر في تجارة السلع الزراعية

□ روما - من عرفان رشيد:

أصدرت لجنة متخصصة بدور مشاكل تجارة السلع الزراعية في منظمة الأغذية والزراعة (فاو) أمس تقريراً عن المشاكل التي تعاني منها التجارة في هذا المجال، وذلك في ضوء ما ظهر على أساس اتفاقية «غات»، وجاء في الدراسة أن هذه الاتفاقية لن توقف التدفق المتواصل في التجارة العالمية بالسلع الزراعية، وأن تحسن من أوضاع عدد كبير من البلدان التي تعاني من العجز الغذائي وذات الدخل المنخفض.

أشرف على إعداد التقرير خبراء في مجال السلع الزراعية استلزاماً من المعلومات التي جمعت في مختلف بلدان العالم، وفيه أن بلدان العالم يمكن أن تعاني من آثار زيادة أسعار استيراد السلع في الوقت الذي تتكبد فيه درجات الانخفاض لشغل تلك السلع إلى حد كبير من أسواق الدول المتقدمة، ويظهر حسب بيان صحفي صدر عن منظمة الأغذية والزراعة أن اتفاقية «غات» تدعو إلى خفضات كبيرة في معدل التصورات، مما يؤثر في صورة كبيرة في درجة الانخفاض.

وتتضمن الاتفاقية نظاماً من السياسة الزراعية الدولية التي يتوقع أن تجمع بين الدعم البسيط في الحجم التجاري وبين الزيادة المتواضعة في الأسعار التجارية.

واستناداً إلى تقرير اللجنة المتخصصة المنعقدة من منظمة الأغذية والزراعة فإن التجارة الزراعية العالمية ستستفيد من دعم جولة مفاوضات أوروغواي لاتفاقية «غات» بنسبة ٩ في المئة فقط، وذلك لسبب رئيسي هو ارتفاع الأسعار.

ولكن أن إحدى الفوائد المتوقعة في ضوء جولة مفاوضات أوروغواي، هي حصول استقرار في أسعار السلع المتوقعة نتيجة اتفاق عدد أكبر من البلدان في إنهاء الأسعار العالمية. غير أن النتائج التي أورها تقرير منظمة الأغذية والزراعة لا تؤكد ذلك، إذ أن التوسع الذي أحدثته المنظمة في ما يخص تحرير التجارة وكاد لا يؤثر على ما يبدو، في استقرار أسعار الموردين، لذلك سيؤدي الأمر إلى إعداد صفقات بسبب حالات العجز غير المتوقعة في الإنتاج التي يمتصها عدد كبير من الدول التي تعتمد بدورها من الأثر على الأسعار العالمية.

ويشير التقرير إلى أن انعكاس التي سيجنيها البلدان النامية من خلال صادراتها الزراعية ربما تضافت مع الرقابة في الفترات المسبقة لواردها، غير أن التفرقة بين دول الواردات والصادرات مستبعد في صورة جوهريه وأوسعة إلى الشرق الأدنى، أما في ما يتعلق بالبرقية، في المتوقع أن تتحول الصورة للقائمة من الفائز بسبب العجز بسبب.

وفي رأي جيس غروفيلد، رئيس الشعبة المعنية بالسياسة الزراعية ولقائتها في «فاو» هناك دلائل واضحة وبأسس علمية ضمن هذه النظرات، فأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاند تحقق مكاسب تجارية.

بينما تسجل أوروبا خسارة، أما أفريقيا فستكون صوماً في الوضع الأسوأ في الحساب التجاري إذا لم توسع إنتاجها للأغذية وتوسع محاصيلها التصديرية وتزيد تجارتها بالسلع الزراعية بين دول القارة ذاتها. ويؤكد التقرير على أهمية تحسين البلدان الأفريقية نوعية المنتجات، إذ قد يفقد ذلك أسواقها فرصاً تسويقية جديدة، خصوصاً المنتجات البستانية.

ويتوقع أن تكون أمريكا الشمالية على رأس الخراف المستفيدة بين البلدان المتقدمة، إذ ارتفع فيها صافي الصادرات من ١٥.١ بليون دولار إلى ٢٢.٢ بليون دولار.

واستناداً إلى التقرير، فإن التقرير الرئيسي الذي سيخبر في أوروبا الغربية بشأن في الزيادة الحادة لصافي الواردات من السلع الزراعية المستوردة من صافي الواردات التي بلغت في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ ٥.٥ بليون دولار لتصل إلى صافي الواردات بمقدار ١٥.٣ بليون دولار بحلول السنة ٢٠٠٠، بما في ذلك الزيادة الجوهريه بفضل جولة مفاوضات أوروغواي، وستكون صادرات أوروبا الغربية من الحبوب والزيوت والأغذية والحليب والسكر بنسبة أقل، في حين يتوقع أن يتنامى حجم الواردات من المبوب والدعوق والزيوت ويحسن الحجم والمنتجات الاستوائية.

وفي ما يتعلق ببلدان أوروبا الشرقية وما يعرف ببلدان الاتحاد السوفياتي السابق، تشير التوقعات إلى احتمال حصول زيادة حادة في فائض الواردات من السلع الزراعية الرئيسية، أما صادراتها فستكون بنسبة أقل أيضاً، كما سيتقلص العجز في الواردات من ٨.٦ بليون دولار إلى ٥.٨ بليون دولار، ويحذر السبب الرئيسي في ذلك إلى التوقعات بالنسبة إلى الاستهلاك من الحبوب والحليب وبعض اللحوم.

ومن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يلخص التقرير بأن منظمة الأغذية والزراعة تتوقع زيادة جوهريه في حجم الواردات، خصوصاً ما يتعلق بالواردات المشبعة من اللحم والزيوت والدعوق والسكر والمنتجات الألبان إضافة إلى السكر. غير أن الجانب الأكثر تشجيعاً في ذلك، والتوقعات المتفائلة بهذه المنطقة هو تحقيق مكاسب في مجال التصدير الذي يتوقع أن يشهد في صورة كبير، بحلول السنة ٢٠٠٠.

واستناداً إلى تقرير المنظمة في الشرق الأدنى وما ظل المستورد الرئيسي للكميات الزراعية رغم أن أسعار الواردات السلمية ستكون أعلى في صورة ملحوظة، ويشير التقرير إلى أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية يجب أن تمنع كل بلدان هذه المنطقة الفرحة بانتظار الأسعار العالمية إلى اللاخمين وما ياتر في عليه، ذلك من حوالل الخسائر الأتية.



المصدر : **الهيئة الخيرية**

التاريخ : **٢٠٢٠ - ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

وفي ضوء التغييرات المتوقعة على مستوى العالم من خلال جولة مشاورات أروغواي التجارية، يوصي التقرير بالاجري بعض المناطق في العالم عملية إعادة النظر لسياساتها الزراعية حيثما كانت هناك ضرورة لذلك. وتعمل التومسيات فسيالها الأمن الغذائي وسياسات تعزيز التغذية واستراتيجياتها بما في ذلك سياسات أسعار الاستهلاك بالنسبة إلى الأغذية وسياسات أسعار الانتاج، وكذلك السياسات التي من شأنها الحيلولة دون حصول حال عدم استقرار في الأسعار. إضافة إلى السياسات المتعلقة بالاجراءات التجارية بين المناطق والبلدان وفي الامتيازات المحلية. كذلك يوصي بتعزيز المنطقة بتطوير برنامج المساعدات المستهدفة التي يمكن تنفيذها بتكاليف متفنية من موارد موازنتها. كما يشير إلى أن مختلف البلدان بحاجة إلى أن تقوم بدقة مدى ما يمكن أن تتطلبه الاجراءات المعقدة لديها من خطوات بحيث تمكن آثار الضبط على الأسعار الداخلية لسياساتها ومراجعتها. ويحدد التقرير أيضاً على أن تلك البلدان بحاجة إلى استخدام الموارد المالية التي بخزونها من أجل زيادة انتاجها الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي.



الإمارات : انضمامنا إلى منظمة التجارة الدولية رهن بمدى ملاءمة ذلك لمصالحنا الاقتصادية

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

يزال ضعفاء حتى الآن سواء بصفة عضو مؤسس أو عضو ماضي. وأضافت أن «المستأجرين في الإمارات يشعرون بأنه يعجز عن الدولة القول بالطلب الأمريكي، وأنه إذا لم تتغير هذه المواقف فإنه سيظهر على الإمارات الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية».

وكش وزير براون وزير التجارة الأميركي زار أبو ظبي الشهر الماضي في إطار جولة في عدد من الدول الخليجية والطرق الاستراتيجية. وقد انسأ بالإجراءات التي اتخذتها الإمارات في مجال حماية الملكية الصناعية والفكرية.

وقال غيلاس أن اللجنة الوزارية راجعت جدول الإنجازات المتوقعة من انضمام الإمارات إلى منظمة التجارة الدولية والملاحقات التي ورثت من بعض الدول خصوصاً الولايات المتحدة.

وأكد أن الاتصالات مستمرة مع دول مجلس التعاون لتجديد موقف موحّد من هذه المسألة.

وتشدّد دول مجلس التعاون على ضرورة التوصل إلى تعرفة جمركية موحدة لمواجهة التكتلات الاقتصادية والدولية وتعزيز موقفها التفاوضي من مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية. وتعد لهذا الغرض نواة مؤسسة في الإمارات من المؤلف

والصالح أن اللجنة الوزارية اجرت تقييماً لنطاق الاتصّالات التي قامت بها الإمارات مع الدول الأخرى لتجديد موقفها من الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، وأبرزها الولايات المتحدة التي أبدت اعتراضات على جداول تصدّد موقف الإمارات من الانضمام.

وأشار أن الاعتراضات الأميركية تطبق لجدول التعريفات الجمركية التي حددتها الإمارات، وحماية شركات الخدمات الوطنية خصوصاً في القطاع المالي والمصرفي.

وتخصّص الدوائر الاقتصادية والتجارية في الإمارات من التجهيز الذي تقتضيه المؤسسات المالية والخدمات المالية العملاقة في حال فتح الأبواب أمامها لدخول سوق الإمارات.

وأوضح غيلاس أن الفرصة متاحة أمام جميع الدول للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية قبل نهاية آذار (مارس) الجاري بصفة دول مؤسسة للمنظمة، كما يمكنها الانضمام إليها بعد نهاية الشهر الجاري لتكون ذات عضوية عادية.

غير أن عدم انضمام الإمارات إلى منظمة التجارة الدولية بصفة مؤسس أصبح مؤكّداً. وقالت مصادر اقتصادية أن الضعفاء أن احتمال انضمام الإمارات إلى المنظمة تكلّ، ولا

■ أصبحت دولة الإمارات أن انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية المنقطة من اتفاقية ذات، يخضع لدى ملاءمة ذلك لمصالحها الوطنية وتمهيداتها والتزاماتها التجارية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، خصوصاً الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتجري دولة الإمارات اتصالات مع الدول التجارية الكبرى ودول مجلس التعاون والدول المعنية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية لتجديد موقفها النهائي في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

وذكر سعيد غيلاس وزير الاقتصاد والتجارة في الإمارات أن لجنة وزارية تضم إلى جانبها وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون المال والصناعة وحافظ مصرف الإمارات المركزي وعملي ووزاري الاقتصاد والتجارة والمال والصناعة وعدد آخر من المسؤولين عكفت اجتماعاً أمس في مقر مصرف الإمارات المركزي لتجديد موقف الإمارات من الانضمام إلى المنظمة.

وتكثف في تصريحات خاصة إلى



الخليجي من دعات ومنظمة التجارة الدولية.

يذكر أن أربع دول خليجية هي الإمارات والتكويت والبحرين وقطر. انضمت إلى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات). ولقد تمت الصمودية طلياً للانضمام ودرس منظمة عمان الانضمام إلى الاتفاقية، ودرس الإمارات والبحرين الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

وعملت لجنة التعاون التجاري على الاشارة لعمامة اعداد متكررة في شأن المخطط التجاري المشترك لدى دعات ومنظمة التجارة الدولية لعرضها على لجنة دعات، التي تضم جميع دول المجلس.

وتشدد مصادر اقتصادية على أن انضمام الإمارات إلى المنظمة يجب أن يحقق مصالحها الاقتصادية الوطنية ويحافظ على مكانتها الاقتصادية والتجارية وعلاقتها مع دول مجلس التعاون في إطار التنسيق الشامل مع هذه الدول.

وتوقع وزير الاقتصاد والتجارة في الإمارات أن تعقد اللجنة الوزارية الخاصة بـ دعات، اجتماعاً الأسبوع المقبل لمزيد من الدراسة وتقويم الاتصالات مع الدول الأخرى في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.



مصر تقدم التزامات محددة في اطار تطبيق اتفاقية 'غات'

□ القاهرة - والحياة

الزراعة تضمن عدم اعتماد الدول المتقدمة التزامات نفسها للدول النامية سواء في مجال خفض الرسوم الجمركية أو الدعم. كما منح الدول النامية فترة أطول تصل إلى عشر سنوات، في حين منحت الدول المتقدمة ست سنوات مع مساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء عند ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

من جهة أكد أبو عامر أن مصر من البلاد الزراعية في التعاون الدولي وإبرام الاتفاقيات الدولية، موضحاً أن للاتفاقية بغات الكثير من الفوائد للاقتصاد المصري وأن المناقشة ستوضح الإيجابيات والسلبيات لهذه الاتفاقية.

وطالب محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية، بالإسراع في إبرام اتفاق المشاركة مع السوق الأوروبية المشتركة لفتح مجال جديد لتسويق المصرية في الدول الأوروبية والعمل على إقامة مناطق حرة في مختلف ربوع أسواق المنطقة العربية، المزمع انضمامها بين فلسطين وإسرائيل التي لم الاتفاق عليها خلال زيارة وزير التجارة الأمريكي لبيت لحم أخيراً والاقتصاد بدعم الصناعة المحلية على رغم توقيع اتفاقية 'غات' التي تصمي الصناعات المحلية.

مؤكداً أن مصر لم تفرج في ذلك الالتزامات عن برنامج الإصلاح الاقتصادي أو عن أي من القوانين السارية المفعلة في مجالات العمل والهجرة والقائمة الطرقات والاستثمار أو تلك الأجانب للقرارات والمعاني. وأضاف أن الاتفاقية الدولية أعطت، بالنسبة إلى حقوق الملكية الفكرية للدول النامية في مجال براءات الاختراع، الحق في تاجيل تطبيق أحكام تلك الحقوق لفترة انتقالية تمتد خمس سنوات وبالنسبة إلى الصناعات الكيماوية والمواد الناعمة فترة عشر سنوات. وأشار إلى أن الملكية الفكرية تشمل حقوق التأليف والنسخ وتغرف في اللائحة والسرعة الفيدديو والموسيقى والكتب والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتضاميم الصناعية وبراءات الاختراع والتضاميم التخطيطية للموازل المتكاملة وحماية المعلومات السرية.

ومن اتفاق التجارة بالمنسوجات والملابس أوضح أنه يستهدف إزالة نظام الحصص الذي استمر من ١٩٧٤ إلى ١٩٩١ والمخالف لنظام حرة التجارة في 'غات' وأنه ستحد إزالة هذا النظام على ثلاث مراحل فنتهي بعد عشر سنوات.

ونذكر محمود أن الاتفاق في مجال

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري محمود محمد محمود أن مصر ملتزمة لدى تطبيقها للاتفاقية 'غات' بتخفيض الرسوم الجمركية وعدم زيادتها بحيث تتجاوز الرسوم المطبقة في ضباط (فبراير) ١٩٩١ بنسبة تصل إلى ٢٠ في المئة، وخفض جزء من هذه الزيادة على فترات تراوح بين خمس وعشر سنوات، وحيث بطل الرسوم الجمركية أعلى من الرسوم الجمركية المعتمد عام ١٩٩١ على مدى السنوات المقبلة.

جاء ذلك أثناء اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حاسي رئيس المجلس وحضور الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى، وقام محمود إن مصر قدمت جدولاً بالتزامات محددة في مجال تجارة الخدمات يقضي بعدم تخفيض القواعد الحالية المعمول بها أو فتح باب المنافسة لتوريد الخدمة الأجانب في مجالات مضمونة وفي قطاعات معينة هي المصارف والتأمين وسوق المال والاتصالات والخدمات السياحية والنقل البحري



أعضاء مجلس الشعب يتهمون الحكومة بالفشل في مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات

الأمريكي قد كلف ملخرا أحد خبراء الاقتصاد لاعداد دراسة حول المصروف للصورة وما قد يطرأ عليه من متغيرات بخيصة الانضمام للاتفاقية وأكد الوزير ان الاقتصاد المصري يواجه حاليا عددا من التحديات الهامة موضعا انه لم يعد خيار امام مصر سوى الانضمام الى اتفاقية الجات ولكن بعد فضاء لفترة السماح المؤقتة. وأوضح انه من حق مجلس الشعب رفض هذه الاتفاقية أو قبولها ولا بدك حق وضع أو اقتراح أية تعديلات عليها مشيرا إلى أن دولة لا وقعت على الاتفاقية حتى الآن.

وطلب أعضاء اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور مصطفى السعيد بضرورة تشكيل كتلة اقتصادية عربية رفعت أسواق جديدة في الدول العربية وتشجيع الثعابين الاقتصادي والتبادل التجاري بينها.



د. محمود محمد محمود

كتب اسامة شرشر وصالح شلبي:

نحن أعضاء مجلس الشعب امس مجيما غيفا على سياسات الحكومة واتهموها بالفشل في وضع خطة عملية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات والاستفادة من الميزات التي توفرها للدول النامية.

وأعربوا عن مخاوفهم من فشل الحكومة في محاربة الفقر الذي سيتعرض له السوق المصري بسبب الأساليب والطرق التي تتبناها الدول الكبرى لدعم منتجاتها التي تقوم بتصديرها للدول الموقعة على الاتفاقية.

وقد كشف الدكتور محمود محمد محمود - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية - أمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب النقاب عن قيام الحكومة الأمريكية بإعداد دراسات حول اتفاقية الجات لتقديمها للحكومة المصرية وقال ان الكونجرس



المصدر :

العدد ١١١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ مارس ١٩٩٥

وزير الاقتصاد في اللجنة التزام الحكومة باتخاذ إجراءات تجنب الآثار السلبية للحات

أكد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية التزام الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بملء الأمر السلبية وتأثيرات الحات الجيدة وقال إن خطة التنمية الجديدة ليست اقتصادية مرن مع الاقتصاد. جاء هذا في اجتماع اللجنة الاقتصادية بإحدى القمم التي أقيمت في القاهرة. حضر الاجتماع الذي شهدته عدد من مسئلي البعثات الحكومية رؤساء اتحاد الصناع والتجارة الخارجية به. أوضح وزير رئيس لجنة الصناعة بالبحر.

وقال الوزير ردا على تساؤلات الأعضاء أن خطط الجمارك في إطار التنمية الجيدة أن يؤثر على موارد الدولة بأن يؤدي إلى فرض ضرائب جديدة. وقال أن الاتفاقية تتضمن مجموعة من الإجراءات لتسهيل العمل الأعضاء على معالجتها لتسهيل مزاولة مفاوضاتها وتجنبها لتجنب العمل على الاتفاقية.

فيما أضاف الاتفاقية الجاه كما أكد الوزير أن الاتفاقية الجاه مثل البعثات الحكومية رؤساء اتحاد الصناع والتجارة الخارجية به. أوضح وزير رئيس لجنة الصناعة بالبحر.

يطلع الوزير على المناقشة الأخيرة مع

المتخصصين المحليين. وأكد الوزير أن الاتفاقية واتفاقية اشراك فيدرالية جبرية أو كندية عند الاعتراف بوجود واردات غير بالاحتياج المل. كما أوضح الوزير أن الاتفاقية أو الاشتراك في التكتلات الاقتصادية. وقال ردا على تساؤل أحد القاد عدم التصديق على الاتفاقية أنه إن يحدد مصر وسوريا من أنزاع واستثمار من مصلحتها خيرا إلى أنه بالاتفاق مع الاتفاقية أو بدونها يجب على مصر زيادة انتاجها لمعالجة المنافسة وتجنب

أسواق خارجية. وأكد محمود فريد رئيس اتحاد الصناع أنه ليس في صالح مصر عدم استخدام لهذه الاتفاقية بأي شكل. كما طلب ويشرح خطة منظمة للتعاون مع آثار هذه الاتفاقية والتزاماتها. وقال الأعضاء قد حذروا في كذاهم من خطوة عدم وضع خطة مسبقة لمواجهة الأمر السلبية للاتفاقية الجاه وتواصل اللجنة مناقشتها اليوم.



المصدر :

الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

١٩٩٤ - ١٩٩٥

مناقشات ساخنة قبل الموافقة على اتفاقية « الصلت »



د. فليسي سوز

كتب - محمود غلاب وجيه عبدالمعزم :
هاجم لمس اعضاء اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ، سياسة الحكومة . واكدوا عدم قيامها بوضع خطة مصفلة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات . وعيانية الاستفادة من ايجابياتها قبل الانضمام اليها . اشار الاعضاء الى وجود خطط بين التزامات مصر أمام صندوق النقد الدول في ضوء عمليات الإصلاح الاقتصادي ، والتزاماتها في اتفاقية الجات . كما اشاروا الى عجز الدول العربية عن القمة لتكتلات الاقتصادية لمواجهة الاسواق العالمية . وطلبوا الحكومة بالمضي الى تكوين كتلة عربي الخليج اسواق جديدة في العالم العربي والافريقي للمنشآت المصرية . كما طلبوا بصالح العلاقة بين الاستيراد والتصدير قبل رفع الدعم عن السلع بعد تطبيق اتفاقية الجات
-حذر الاعضاء من فرض ضرائب جديدة نتيجة خفض الرسوم الجمركية بعد تطبيق الاتفاقية . واغرب الاعضاء من خوفهم من فشل مصر في محاربة الإغراق بسبب الحيل التي تتبعها الدول الكبرى في دعم المنتجات التي تقوم بتصديرها للدول الواقعة على الاتفاقية ومنها مصر . وطلبوا بأن تلتزم مصر التزام الدول الكبرى بعدم دعم السلع التصديرية . وأن تكون السلة المنخفضة نتيجة لانخفاض التكلفة . وطلب الاعضاء من الحكومة تقديم خطة الى مجلس الشعب عن كيفية حماية الإنتاج المصري من الإغراق . وأشاروا الى

صعدت على الاتفاقية حتى الآن منها امريكا وعدة الدول التي لها حق الانضمام ١٠٦ دول . وأشار ان الإضرار التي تكبى بالاقتصاد المصري نتيجة تطبيق الاتفاقية لا محالة منها . كما توجد مزايا للدول النامية مثل الحق في التفاوض لتعديل الرسوم الجمركية . والحاق الضرر بالمنتجات الزراعية والحصول على تعويض في حالة الحقن الضرر بالمنتجات الزراعية . وأشار الوزير الى وجود آثار سلبية في مجالات الدواء والأختراع والصيدلة بسبب المنافسة الكبيرة بين الدول في هذه المجالات . وأوضح ان الضرورة تكمن في اختراعات الأدوية الحديثة لظف بعد أن حددت هيئة الصحة العالمية ٢٧٦ دواء أساسية لصحة الإنسان . ونعت اضافتها الى الكلية العلمية



إيجابيات «الجات» وسلبياتها بين مجلس الشعب والشورى وكيفية الاقتصاد: زيادة الإنتاج والصادرات وفرص العمل أهداف رئيسية للاقتصاد القومي

باتفاق الكلية الفكرية مشجورا إلى وجود ٧٩ صفقا من الدول، انتهت مدة معاملها وأصبح حق استغلالها مواتيا أمام الجميع ولأعلى منها سوى ١١ صفقا وأن مصر حصلت على مدة عشر سنوات بالتخلل من الالتزام بمبادئها.

وأضاف وزير الاقتصاد أن مباحث في هذه الاتفاقية بشأن الرسوم الجمركية أو تجارة الخدمات يتماشى مع برنامج الإصلاح الاقتصادي وأن القواعد القانونية الواردة في هذه الاتفاقية ألغيت إليها مصر من قبل مشجورا إلى أن الآثار السلبية لهذه الاتفاقية ستتم سوا، انضمت مصر لها أو لم تنضم وقال: إن الاستفادة من الجوانب الإيجابية لن تحصل مصر على أي منها إلا بالانضمام إليها.

وأوضح الوزير أنه لم يتم إزالة الدعم وإنما تم التوصل إلى خطة مدتها ٢٦ سنة على ٦ سنوات بالنسبة لدعم التصدير و ٧٠ على ٦ سنوات بالنسبة لدعم الدخل مشجورا إلى أنه تم التوصل إلى قرار وزاري يلتزم به وزراء الدول الأعضاء بإيجاد آلية لتعويض الدول الثانية المستوردة ومنها مصر.

وأكد السيد محمود محمد محمود أن عدم الانضمام أي دولة بما فيها مصر لهذه الاتفاقية يعني الخراب في التيار الشرعي للدفاع عن مصالحنا وحقوقنا في المستقبل بما في ذلك الحرمان من الفوائد التي سوف نحصلها.

وعند الانضمام يصلي العمل للدول الأخرى في فرض رسوم جمركية مرتفعة على صادراتنا على خلاف مانتهجه من الدول الأعضاء من تخفيضات جمركية.

وأضاف وزير الاقتصاد أن القوي من الأسوان العالمية والثامنة والأخمسار في السوق المحلية فقط يترتب عليه أعداد للقرارات والطلبات التصديرية.

وأشار إلى أن الأمر يتعلق بفساد الجهود بين الحكومة ورجال الأعمال من القطاعين العام والخاص من أجل تعظيم إيجابيات هذه الاتفاقية.

وقال السيد محمد من أجل إطلاقه جديدة للصادرات المصرية التي من شأنها استيعاب المزيد من العمالة.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الشعب في جلساته برئاسة الدكتور أحمد قنصوي رسميا وليس للنسبة لقرار لجنة الشؤون الاقتصادية بالمجلس حول اتفاقية الجات وكيفية التصرف الثاني من شهر أبريل.

وأكد الدكتور مصطفى السيد رئيس اللجنة أن تقرير اللجنة سوف يتضمن جميع الإيجابيات وطرق دعمها وكذلك السلبيات الخاصة بهذه الاتفاقية ووسائل الحد منها في إطار رؤية الحكومة التي قدمتها للجنة في هذا الشأن.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الشعب مع هذا التقرير تقرير مجلس الشورى حول هذه الاتفاقية أيضا وذلك بعد انتهاء مجلس الشورى من مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والاقتصادية ورأى إلى مجلس الشعب لمعرفة رأي أعضاء مجلس الشورى في هذا الاتفاقية.

يناقش مجلسا الشعب والشورى خلال شهر أبريل المقبل لتقرير لجنتي الشؤون الاقتصادية بشأن انضمام مصر للنسبة التجارة العالمية والمشاركة في الرقعة الخدمية للتصنيع نتائج جولة أوروپاوي للتفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الشورى خلال جلسات التي تبدأ بعد غد السبت برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس هذا الموضوع.

ويصرح الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بأن تقرير اللجنة الخاصة باتفاقية الجات مطالب بمسيرة الانضمام بالتمديد كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هدف التنمية والتجارة والانتقال الاقتصادي.

ويشدد أن عمل الحكومة على الاستفادة الكاملة من جميع المزايا التي تتمتعها الاتفاقية الحديثة مثل حماية في صناعة الإنتاج العالي والعمل على بل مختلف الجهود لحماية حقوق المصريين في نطاق الاتفاق الخاص بمعاية الكلية الفكرية.

وأوضح الدكتور رشاد موسى أن هذه الاتفاقية تشكل أبعاد الممارات البشرية التي تشرع على تنفيذ وتزيد من الجهود سواء من الحكومة أو القطاع الخاص للارتقاء بمستوى السلع والخدمات حتى تكون مطابقة للمواصفات القياسية العالمية، وأن يتم إنشاء شركات متخصصة لتصنيع المنتجات المصرية.

ومن ناحية أخرى دارت مناقشات سائلة بيني الثلاثة والأربعاء للأمينين في لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور مصطفى السيد رئيس اللجنة حول اتفاقية الجات.

وقدم أعضاء اللجنة، بصفة خاصة عددا من ملاحظات على بعض بنود الاتفاقية، بصفة خاصة مجموعة من التسهيلات العامة والخاصة.

وقام السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأخذ على هذه التسهيلات ونظرا لتعقيد البات أرسل وزير الاقتصاد هذا من الملاحظات إلى على تصاريح الأعضاء خاصة الثاني محمد فاضل حافظ التي تتعلق بالأساليب الخاصة بمعاية الإنتاج لمطابق اسم الواردات وطرق معالجة لارتفاع أسعار المواد الأولية وارتفاع أسعار الواردات ونقص الإيرادات.

بإيجابية ترمية خلفي الرسوم الجمركية.

ويقدم الأهرام المصري ونشر يوم السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على هذه التسهيلات وغيرها حيث أكد أن مصر لن تلزم بتخفيض أي من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية الجات ومن ثم فإن تكتل حصة الرسوم وأن مصر تستبعد منذ فترة لاستكمال إقامة نظام مكافحة التسم ومكافحة الافراق ذلك لمعاية الإنتاج المحلي من الواردات والنسبة للمنتجات والملاصق، لأن يتم إخضاع الإنتاج ومماراتنا للنسبة الأمنية لورا وإنما شروعيها خلال عشر سنوات يتم خلالها إزالة جزء من القيود المفروضة على بعض بوابه.

وأوضح وزير الاقتصاد أن أسعار المراك الدوائية لن تتأثر.



أوراق

الجات والمستقبل

١- نزعة انفصالية

وما زال الحديث عن مستقبل الجسات ممتدا.. حين ننظر في نصوص الاتفاقية، فأمريكا ماراثون لنزعة (البرجماتية) والجات الإنكماش من خلال توظيف الهيئات البوذية وهو ما يظن - أكثر ما يظن - في مجالين اثنين: أفعال الأول، أنها تحاول اليوم توظيف الانفصاليات الدولية المدعومة من قبل السيطرة على مقدرات العالم، وعلى هذا النحو، فإن الاتفاقية التي وقع الاتفاق أنتهى لها في نهاية عام ١٩٩٤ كانت هي الاتفاقية التي وقع ميثاقها الأول في عام ١٩٩٢ قبل ذلك.

لقد كانت التجارة بطقها العام في الأقطار الرئيسية للانفصالية الإبراهيمية، أما اتفاقية التسعيات، فقد أضيق إلى ذلك (الحقوق) (التي) وحين ننصّل هذا الجزم في الاتفاقية، تكشف أنه من الضخامة بالشكل الذي لا يمكن الخفاء، كما كتب بصمق قانونية من الصعوبة، بحيث يعكس القول أنها تحقق أهداف الغرب وإساليه الجديدة في السيطرة على العالم، أن جدول ملتمحات (الحقوق الغربية) في الاتفاقية تعدد مايلي: ١. حقوق الطاعة والحقوق المرتبطة بها، ٢. العقالة التجارية، ٣. المؤسسات الجغرافية، ٤. الخصصيات الخصصيات المعروفة من النوازل الصناعية، ٥. براعة الاختراع القائمة، ٦. حماية المعلومات الضمنية، ٨. السيطرة على المؤسسات التي تمنع التفاس في مجال التراخيص التعاقدية وتفسير الاتفاقية في الصفحة التالية إلى البند الأخير من حقوق الملكية الغربية.

أفعال الأول الذي هو محاولة توظيف الانفصاليات الدولية لصالح الشاعة وطق، شكل التوظيف لياخذ الشكل الأكثر حسما لصالح الولايات المتحدة مع تطور الوقت وزيادة (الفرصة) أو (الاستفادة) من نتائجها دون الاستفاد من تلك وحده لهذا عيدا من الحالات التي تدخل في إطار الملكية الغربية بعتاه الغربيين، نالاً لتجال الآخر، فهو (التي) توصلت من خلال الجوزة الأخيرة من (الجات) إلى إجراءات عنيفة في تطبيق حقوق الملكية الغربية من أهمها إجراءات انفصالية أو قوة ردم عنيفة، وعلى ذلك فقد أضيق إلى أسلوب الضغط

الرسمي أسلوب جينيد (دولي) المستطعم به السيطرة خلال منظمة دولية على المجتمع كله (هل نذكر دور الأمم المتحدة في حرب الخليج، كيف استطاعت الولايات المتحدة باستخدام الأمم المتحدة خداع الرأي العام الأوروبي وبيده على ذلك، نستطعم أن نقول أن السياسة الجديدة للولايات المتحدة استخدام هذه المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها، والجات أكثر مثال استخدام (ميكانيزم) معين للسيطرة العالمية أن هذا الدرع الانفصالي بطير، في بساطة، إلى أنه يمكن السماح بالرؤى الانفصالي في أي مجال ضد أية دولة تحاول الإفادة من الحضارة الغربية واثباتها بون العموية إلى أصحابها، وهذا الدرع الذي تقوم به منظمة الجات (أمريكا) يمكن أن يكون في أي مجال آخر في صناعة التسبيح أو الملابس الخ.

وبشكل أدق، فإن الذي يحاول أن يجاوز حدوده في (الملكية الغربية) سوف يجاز على المستوى الفردي، بالسيجن أو الفرطانات المالية أو أي مجال آخر غير ذي علاقة بالملكية الغربية، مثل الأدبية، كما قرند، حينئذ، في الصحف الأمريكية. * ولكن أين نحن؟ وماذا نفعل مؤسستنا الثقافية؟ وهذا ما ستراد الأسبوع القادم

د. مصطفى عبد الغني



المصدر: المجلد ١٠٠٠

التاريخ: ١٩٩٧ / ٤ / ٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الاتحادات التجارية والائتمانية

يتألف مجلس الشورى هذا الأسوق الاتفاقية منظمة التجارة العالمية، والتي حلت محل الاتحادية والبيات في جولة أورجواي، تمهيداً لعضويتها على مناس الشعب العملاقة على الانضمام لنظام التجارة العالمية وتعد هذه الاتفاقية نقطة تحول كبيرة في تاريخ تنظيم العلاقات التجارية العالمية ويرى المفسراء

المصريون ان هذه الاتفاقية تمثل تحدياً هاماً لهم في ظل زيادة المنافسة التجارية بين الدول ويرى البعض الآخر ان تلك الاتفاقية لا تشمل خطورة في حد ذاتها من خلال بنودها ولكن الخطورة الحقيقية تكمن في كيفية الاستعداد الداخلي وتهيئة القدرة الإنتاجية للمناعة في السوق المصرية والأسواق الخارجية.



الخبراء يؤكدون

الموافقة على الاتفاقية أمر حتمي للاستفادة من مزاياها وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية



د. محمد السيد

أحمد رشاد موسى

د. محمد السيد

الاتفاقية لن تضيف التزامات جديدة على مصر وتوفر حماية كبيرة للإنتاج المحلي من الممارسات غير المشروعة

لما التفتون من موقف الخائفين من الدعم فإن ذلك ليس له أساس قوي أيضا فهناك بؤرة في الاتفاقية لتعويض الدول المتضررة من زيادة أسعار السلع الزراعية بشكل مضاعف وهذا ينطبق أيضا على تحرير الخدمات والحرية الفكرية ويجب التأكيد على أنه أمامنا فترة انتقالية تصل أعشر سنوات يستلزم فيها أن نحل مشاكل الخاصة العالمية بآلة ربحنا

وقد الدكتور أحمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشورى أن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو توسيع نطاق وحجم التجارة الدولية كإزالة يمكن أن تفتح آفاقا أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بين الدول الأعضاء في الاتفاقية كذلك فإن حق الدولة أن تقل الاتفاقية أو ترفضها ولكن ليس هناك مجال لتعديلها أو التخلل من الالتزامات تجاهها ويؤكد أن الاتفاقية تضمن مزايا جديدة بالخاصة لصر إيد تمكينا ومعها الالتزام التام لشروط هذه الاتفاقية من حماية مبيعاتها الوطنية ودعمها وصدادتها وحماية صادراتها المحلية من الإغراق والغش التجاري وجميع أنواع الاتفاقيات التي أصبحت تمارس في حد ما في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة .

تحقيق أعمال علام ياسر صبحي

١١ مليار سنويا في حين أن صادراتنا لم تتعد ٢ مليارات جنيه

ويضيف الدكتور حامد السليح أن الجبات تفتح أمامنا أبواب للتصدير دون قيود أو حصص وهذا مناهج الاندماج في المجتمع العالمي والحصول على التكنولوجيا المتطورة ويجب الاعتراف بأن المستهلك المصري هو المستفيد، فإن تحسين جودة السلع سيكون أمرا حتميا لأننا لن نخل السوق العالمية إلا بال جودة وبذلك يتحسن الإنتاج المحلي ويكون أمام المستهلك فرصة الاختيار ولن يكون هناك احتكار بمعناه الحقيقي، ومع أن الخائفين شكك من اتفاقية الجات لا يمكن أن نأخذ ما يكفى من إجراءات لمنع الغش والافتراق ومع إنشاء آلية التحكيم يمكن أن نأخذ حقا بسهولة.

ويوضح الدكتور حامد السليح وزير الاقتصاد الأسبق وعضو مجلس الشورى أنه عقب الحرب المالية الأذنية وعندما شرع المصريون في الحرب في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتم إنشاء ٢ منظمات أو الهيئات لهذا الغرض وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي حل محلها الآن بعد جولة أورجواي منظمة التجارة العالمية وذلك لضغط إقناع الاقتصاد العالمي وكما يقول الدكتور حامد السليح فإن جولة أورجواي وأعت مسئوليات الدول الاقتصادية بين الدول فسيما الزمت الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال فترة تتراوح بين سنة و ٥ سنوات أعطت فرصة للدول النامية للتخليص تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات وهذه فترة تسمح بتطبيق الأوضاع وفرصة لتحقيق الحماية للصناعة المحلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك

ويشير الدكتور حامد السليح إلى أن الموافقة على اتفاقية الجات لا تعني شيئا جديدا فمصر قد اشترت برناسا للأصالح الاقتصادية سفت في اتفاقية الجات التحرير والعمل بآليات السوق والدليل على ذلك صدور قرار تصدير الاستيراد بأكملها وتحرير التعامل بالتقيد الاخيرى كذلك تم الإتصاف إلى تحرير الخدمات قبل جولة أورجواي لقد سمحنا للدول المشتركة برادوة نشاطها في مصر ثم السماح للزوار الأسيدي للعمل كذلك شركات الخاصين في المناطق الحرة وشركات السياحة

ولكن هناك بعض الالتزامات التي يجب أن تقع على مصر وهي لا تمثل مشكلة حقيقية ومنها الملكية الفكرية وإزالة الدعم ولكن أمامنا الفترة الانتقالية التي يمكن لنا أن نرتب أرواينا لواجهتها والتمسك بها منها

ويؤكد الدكتور السليح بمعنى أن الموافقة على الاتفاقية أمر واجب مع إجراءات التحرير الاقتصادي المصري والاتفاقية تمنحني من سياسة مصر الاقتصادية هذا بالإضافة إلى أن مصر يمكنها الحصول على مزايا كبيرة من الانضمام ويمكن أن تستفيد من تلبية التصدير وهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد المصري . فتحرير التجارة يعني إزالة العوائق أمام الصادرات المصرية وغيرها دون التزام من جانبنا في شيء ما يساعد على إصلاح الواردات التجارية فقد وصلت وارداتنا إلى



وذلك إذا أردنا أن نعمل في إطار النظام الاقتصادي العالمي وبهذا التأكيد في صالح الاقتصاد المصري ومن هنا فإن الموافقة على اتفاقية الحصاد أمر ضروري مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس هناك أجماع على عقد القرار المصري ولكن في رأيي أن هذه الاتفاقية تمثل تحدياً حقيقياً لمصر ولأنه أن تظل هذا التحدى مانعاً معقد بشكل كبير على الشارع مشيرواً إلى أن مؤلفيها للفخول للفكر القادم هو العلم والتكنولوجيا وسوف يساعد على تطويرها وتغذية الموافقة على «الجات» وذلك يتطلب إعادة تنظيم إدارة الاقتصاد القومي حتى يمكن مواجهة التحديات التي سنواجهها في تنفيذ هذه الاتفاقية، وخاصة أن هناك فترات اتفاقية تتراوح بين ١ و ١٠ سنوات لتنفيذ أحكامها وفي هذا الإطار يجب أن توضع استراتيجيات قومية للمعركة القارئة تركز على عدة محاور وهي ضرورة تجهيز مفهوم الوحدة الاقتصادية في مصر من منظور داخلي محلي إلى منظور كلى أو عالمي من خلال تاديير طرق وأساليب الإنتاج والتوزيع ومعالجة المنتجات للمواصفات العالمية وبمطابق ذلك إعادة الهيكلة الداخلية والخارجية لقطاع الصناعة من طريق ترشيح وتحديد أنشطة الشركات والقيام بمعالجة اندماج الشركات الصغيرة لخمس تكلفة الإنتاج ورفع جودة المنتجات وضورية العمل على إنشاء مشروعات كبيرة تتواءم لها معلومات الصناعة العالمية عن طريق قيام الدولة بتشجيع عدد من كبار المستثمرين بإنشاء هذه المشروعات الكبرى مثل صناعة الالكترونيات وإشياء مشروعات مشتركة متعددة الجنسية وكذلك جذب الشركات الصناعية في العالم لإنشاء مشروعات لصناعية في مصر وتقديم جميع الخدمات اللازمة لها

ويشير الدكتور أحمد موسى إلى أن الاتفاقية تعود بفائدة كبيرة على مصر من الممكن أن تصل إلى مليارات الجنيهات فهناك أسواق لبعض الدول لا تحترم القوانين والقواعد الدولية ومن بينها الدول العربية المجاورة كذلك فإن جداول الالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات تضمنت نصوصاً تحمي السوق المصرية خاصة أن مصر كانت قد سمحت للشركات السياحية والبنوك الأجنبية للعمل في مصر منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي وإن الفاتحة بين تلك الشركات والمصارف ومثلها في مصر أدى إلى تطور في كافة الأداء في المصارف المصرية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وبطبيعة أن الاتفاقية الجديدة لم تحمل مصر أعباء جديدة ذات أهمية لأن ما التزم به مصر طبقاً لاتفاقية برنامج الإصلاح الاقتصادي مع الصندوق الدولي ليس يوقع في كثير من الحالات ما تضمنته والفرت به مصر طبقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية

ويوضح الدكتور أحمد رشاد موسى أن السلبية أصبحت ذاتية للتوسع في

التجارة الدولية عن طريق إنتاج سلعة جديدة باسماء قارية على المنافسة في الأسواق الداخلية أو الخارجية وتحتل الاتفاقية الفرصة لمصر في تحقيق ذلك من خلال الأثرة الاتفاقية الطويلة بفرص دعم الصادرات والإنتاج المحلي ودعم الصالة وتوفير قدر من الحماية الداخلية ويشير إلى أن السوق المحلية لم تعد تسع كل الإنتاج والنقد الأساسي هو التصدير والمشكلة للكثير من الأغلب رجال الأعمال المصريين غير قادرين على التعديل وغير مستجيبين لطرف الأسواق الدولية رغم وجود منتجات مصرية نجحت في غزو الأسواق العالمية جميعها

ويقول أنه بدون الاتفاقية كان يمكن أن تعرض مصر لأزمات تصفية من دولة واحدة كسرى أو من أي من الدول الأعضاء في الاتفاقية دون الحصول على حقوقها ومن المعروف أن حجم تجارة الدول الأعضاء في الاتفاقية يصل إلى ٨٠٪ من حجم التجارة الدولية مؤكداً أن الاتفاقية الجديدة تسمح بفرصة أن تتركز لريادة الصادرات المصرية ويتنبأ ألا تضيق هذه الفرصة حتى لا تصبح مصر بلد القروض الضائعة يقول الدكتور فتحي محمد على عضو مجلس الشورى وأمين لجنة النشاط التجاري والصناعي بالحزب الوطني: إن اتفاقية الجات وتعدد التكتلات الاقتصادية أمر واقعي يجب أن نعمل من خلاله



المصدر : اليوم

للتشـر والخدمـات الصحفيـة والمعلـومات التاريخ : ١٩٩٥
الأمم المتحدة تفتح ملف آثار اتفاقية التجارة العالمية على
العرب والعالم الثالث

الفاو تحذر: الدول النامية الضحية الأولى «للجات»

□ 14 مليار دولار فاتورة غذاء
افريقيا عام 2000.. والغرب هو
الرباح الأكبر

□ روما - خاص
□ جنيف - العالم اليوم:

بينما ستكون دول الغرب المتقدم - باستثناء
أوروبا - هي الرابح الأول.
ومن المقرر أن تجتمع خلال الأيام لجنة
السلع في منظمة «الفاو» لبحث نتائج هذا
التقرير الذي توقع أن تسوء أحوال الدول
الفقيرة - ولأن مقدمتها بلدان القارة الأفريقية
- والتي تعتمد في غذائها على استيراد كميات
كبيرة من الخارج بينما تتضاعف أرباح
أمريكا الشمالية وأستراليا مع التزايد
المستمر لصادراتها من السلع الزراعية.
كذلك أكد تقرير الفاو الذي أذيع الأسبوع

تفتح الأمم المتحدة في اجتماعين منفصلين
هذا الأسبوع، ملف آثار اتفاقية التجارة
العالمية «الجات» على اقتصاديات العالم
الثالث والدول العربية بعد التقرير الأخير
المنشأ من منظمة الأغذية والزراعة التابعة
للأمم المتحدة «الفاو» والذي حذر من أن
الدول النامية ستكون الضحية الأولى
لاتفاقيات الجات بعد تطبيقها في يوليو القادم



المصدر : البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : نوفمبر 1990

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الماضي أن اتفاقية الجات ستؤدي إلى زيادة في حجم تجارة السلع الزراعية بنسبة 9٪ لكن هذه الزيادة سوف تفيد الدول المتقدمة أكثر مما تفيد الدول الفقيرة في العالم ويقدر التقرير الزيادة في حجم واردات دول أفريقيا من السلع الزراعية من 8.4 مليار دولار منذ خمس سنوات إلى 14 مليار دولار عام 2000 وأن 15٪ من هذه الزيادة نتيجة لاتفاقية الجات، كما ينتظر أن تزيد فاتورة واردات الدول النامية من الأغذية بينما تتنافس فرصة تمتعها بالأفضلية في دخول

كثير من أسواق الدول المتقدمة. ويشير التقرير أيضا إلى أن أمريكا الشمالية وإستراليا ونيوزيلندا سوف تحقق أرباحا تجارية بينما تضر أوروبا، أما تجارة أفريقيا بشكل عام فسوف تراجعا كثيرا مالم توسع إنتاجها للأغذية وتنوع محصولات التصدير وتزيد التجارة البينية الإقليمية فيها. ومن المنتظر أن تصدر قائمة السلع التي ستحقق زيادة كبيرة في التجارة العالمية نتيجة لاتفاقية الجات الأخيرة: الزيوت والتي يمكن أن تصل الصادرات منها إلى 38 مليون

طن عام 2000 أي بنسبة 3.2٪ كما يزيد حجم التجارة في اللحوم بنسبة 2٪ سنوياً لتصل إلى 18.7 مليون طن عام 2000. وترى منظمة الأغذية والزراعة أن بعض الدول في حاجة إلى مراجعة سياساتها الغذائية على ضوء نتائج هذا التقرير. وقالت المنظمة إن الكثير من الدول النامية في حاجة إلى السعي وراء الامكانيات التي تمكنها من زيادة إنتاج الأغذية وتحسين الأمن الغذائي. في السياق نفسه، تبدأ بعد غد ندوة مهمة حول تقييم آثار جولة الأورجواي على الاقتصاد العربي، مع الاجتماع بشكل خاص بوضع لبنان. وتعد الدورة التي تستمر 3 أيام بناء على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية في إطار برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، للمساعدة التقنية. وتشكل هذه الندوة التي تنظم بدعم مالي من مجلس الأمم المتحدة الإنمائي حلقة أخرى من سلسلة الأنشطة التي قام بها الأونكتاد في المنطقة العربية مثل ليبيا والسودان والمغرب. وينتظر أن تعقد ندوات مماثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وسوريا والجزائر.



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٩٩٥/٤/٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشورى يناقش انضمام مصر لاتفاقية الجات وزير الاقتصاد: لا التزامات بتخفيض الجمارك حرصا على الصناعات الوطنية الاعضاء: استخدام كل الوسائل لحماية السلع من الاغراق

تابع الجلسة :

زايد علي سعد

محمد عبد الجافظ

الجات لم تفرض علينا

تم التي محمود محمد محمود وزير الاقتصاد بيانا أكد فيه ان مشاركة مصر في اتفاقية الجات لم يكن مفروضا علينا ولكن جاء من منطلق تاريخ مصر ودورها الريادي. وقال إن الانضمام للاتفاقية يختلف بالنسبة للدول وفقا لمصروفاتها السابقة في الجات من عدمه. وبالنسبة لمصر فهي تدخل بين الدول ذات الحق في الخصوصية

الاصيلة

كما أكد الوزير ان الاتفاقية لم ترم مصر بأي تفضيل في الجمارك في حين تستفيد مصر من تفضيلات الجمارك للدول المشاركة في الاتفاقية حيث تصل نسبة التخفيض ٢٢٢٠. وقال ان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جولة اوروحي لا يمثل التزاما بلغة باب المنافسة الاجنبية مع المنتجين المحليين هل مصر اصبحت كما يتصور البعض والمخاف ان الاتفاق اضعف لكل دولة الحق في ان تحدد بناء على مفاصلها مع الدول الاخرى القطاعات التي تقل فيها التصدير وشرعية تدخل حيزه الخدمة الاجنبية لتصل في السوق الوطني. وأشار إلى ان القطاعات التي

تم فتح باب المنافسة فيها في مصر هي الخدمات المالية «بنوك» و«تأمين» سوق مالي «والسياحة والنقل البحري والانشاءات والملاحة» وهي قطاعات

مغلقة اصلا. ومنه ليس عليها

الالتزامات في مجال النقل الجوي.

وكرر الوزير ان الاتفاقية تضمنت

جوازاً لفرض المزايدات وهذا في صالح

الدول النامية التي قد تتضرر من بعض

الاجراءات التي قد تتخذها الدول

الصناعية الكبرى.

بدأ مجلس الشورى أمس برئاسة الدكتور مصطفى كامل حالي مناقشة اتفاقية الجات. التي محمود محمد محمود وزير الاقتصاد بيانا أكد فيه ان مشاركة مصر في اتفاقية الجات لم يكن مفروضا علينا ولكن جاء من منطلق تاريخ مصر ودورها الريادي. وقال إن الانضمام للاتفاقية يختلف بالنسبة للدول وفقا لمصروفاتها السابقة في الجات من عدمه. وبالنسبة لمصر فهي تدخل بين الدول ذات الحق في الخصوصية

الاصيلة
كما أكد الوزير ان الاتفاقية لم ترم مصر بأي تفضيل في الجمارك في حين تستفيد مصر من تفضيلات الجمارك للدول المشاركة في الاتفاقية حيث تصل نسبة التخفيض ٢٢٢٠. وقال ان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جولة اوروحي لا يمثل التزاما بلغة باب المنافسة الاجنبية مع المنتجين المحليين هل مصر اصبحت كما يتصور البعض والمخاف ان الاتفاق اضعف لكل دولة الحق في ان تحدد بناء على مفاصلها مع الدول الاخرى القطاعات التي تقل فيها التصدير وشرعية تدخل حيزه الخدمة الاجنبية لتصل في السوق الوطني. وأشار إلى ان القطاعات التي

تفاصيل الجلسة

وفي بداية الجلسة عرض الدكتور أحمد رشاد موني رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والاقتصادية والجانب تقرير اللجنة حول الوافدة على انضمام مصر للجات والوثيقة التمهيدية للتأنيح جولة اوروحي وجدرايل التزامات مصر في مجال تجارة السلع والخدمات. وطلب التقرير بالاجراء فوراً إلى جهاز فرض المزايدات عند حدوث أي مشاكل نتيجة الانعزال أو الغش التجاري. وأكد على ضرورة الاستعداد في تطبيق الانضباط في الاسواق الداخلية وحماية المستهلك. وضرورة الارتقاء بمستوى المنتجات والخدمات وتشجيع اشاء المشروعات الدولية المشتركة.

واكد الوزير ان الاتفاقية لا تمنح مصر من حماية انتاجها المحلي حتى عن طريق تعديل رسوم الجمارك. واستخدام كافة الوسائل من خلال تسعير صادرات مكافئة الامارات. والدم والامارات الوثائق امام الواردات. وقال ان مصر الحق في طلب تمريض يدالي الاراضى زيادة تطرأ على اسعار السلع الغذائية المستوردة. كما اننا لنا الحق في دعم صادراتنا ولا تعرض لاي هدد. وقال ان بند الحماية الفكرية في صائغ صناعة الدواء والافلام والكتاب الحصري.

كل الشرح

ول بداية المناقشة قال الدكتور حامد السايح ان الاتفاقية ليس بها التزامات محددة لمصر بل ان الجات فيها كل الشرح مصر. واكد ان مكتبنا من الجات تتركز في صناعة المشروبات والمشتمات الزراعية التي ستفتح لها الاسواق العالمية. ودعا إلى غطين الجمارك على مستوربات الانتاج لاصطاء الفرصة لشركات المنافسة في السوق.

وقال كبرى مكرم عبيد اننا ماثلنا دولة نامية. وبالتالي فإن الجمارك هي افضل وسيلة لحماية منتجاتنا. حيث ان جميع صناعاتنا بحاجة إلى الحماية. بكل الوسائل.



المصدر : **الأخبار**

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أبريل ١٩٩٥

ومع وزير الاقتصاد أننا نستخدم جميع وسائل الحماية لفتحنا .. وأنه يتم حاليا تدريب جهاز متكامل لرمه أو محاولات للاغراق أو السلع الذهبية التي تد إلينا . وأشار إل أننا نحصى صفقاتنا من المستويات حيث أن استعراا للمستويات محظرد حتى عام ٢٠٠٥
وقال الدكتور : خلال عهد الجابر خلال أنه لا بد من اصلاح هيكل الانتاج . وذكر أن اسعار السلع الزراعية المستوردة ستزيد وهذا يستوجب زيادة انتاجنا الزراعي . وأكد أن مصر ستحصل عل ٤ مليارات دولار كالت شائعة عليها بسبب عدم تمتعها بالحماية الفكرية التي ولقتها نها الجات .



فرص جديدة لصادات الأرز والخضر والفواكه من خلال الحات

دراسة اقتصادية تؤكد:

كتب : ياسر صبحي

تتيح قطاعات إنتاج الفواكه والخضراوات التي تم الانتاج عليها من خلال حيازة الفواكه والخضراوات الأجنبية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية المصرية الحالية في الحصول على الفواكه والخضراوات الأجنبية. وتعد هذه الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية.



تصلح إلى ١٠ ٪ من القيمة العالمية لإنتاج الفواكه والخضراوات في مصر. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية.

الفرص الجديدة من خلال الحات. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية.

الفرص الجديدة من خلال الحات. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية. وتعد الفواكه والخضراوات من أهم الصادرات المصرية التي يتنافس مع الصادرات الأجنبية في الأسواق العالمية.



المصدر :
العدد : ١٩٩٥

التاريخ :
العدد : ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة المشتركة بمجلس الشعب تناقش الموافقة على الانضمام للجات كيف تؤثر الاتفاقية على الصادرات الزراعية المصرية وسوق التأمين؟

والموافقة في مراكزها بالمغرب في ابريل الماضي
وتعرض الصفحة الاقتصادية اليوم لتأثيرات الاتفاقية
الجات على الصادرات الزراعية المصرية وشركات التأمين
الوطنية حيث اكدت دراسة اقتصادية ان الجات ستتيح
فرصا تصديرية اكبر للصادرات الزراعية المصرية بعد
تخفيف القيود الجمركية في دول غرب أوروبا وأمريكا
مبما أكد خبراء التأمين ضرورة استعداد شركات التأمين
المصرية لمواجهة المنافسة الأجنبية في سوق التأمين وفي
هذا الإطار سيتم تعديل قانون التأمين المصري كي يواكب
هذه المتغيرات الجديدة.

يناقش مجلس الشعب اليوم الموافقة على انضمام
مصر إلى منظمة التجارة العالمية (الجات).
وتعقد اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية
ومكاتب لجنان الخطة والموازنة والصناعة والطاقة
والزراعة والري والعلاقات الخارجية اجتماعا صباح
اليوم لبحث قرار رئيس الجمهورية الخاص بالموافقة على
انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي
تضمنتها الوثيقة الختامية للمؤتمرات لتتألف جولة
اورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وجدناول
تعهدات مصر في إجمالي تجارة السلع والخدمات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible][illegible]

والاتصالات
مشروع تعديل
اللائحة رقم ١٠
لسنة ١٩٨١
وتنقحه
اللائحة لعام ١٩٨١
الخاصة بطابع
التأمين في جوله

١٩٨٦ - ليبريا
القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٩٤ بناء للتفكير في
بمراكش في ١٥ أبريل
وتم التوقيع عليه
ليسمير سنة ١٩٩٣

و قد اثبتت الاتفاقية
في مسقط رأسها
التعليمات اللازمة
من دخول الاتفاقية
الاتفاقية بين التنفيذ
١٩٩٥ وقد ناقش
التعديل تمهيدا لاجت
المشروع للنقطة حول

المستثمرين، وجد أن ٨٩٪ من رأسهم
شركات صناعة التغليف
وليس المال وتخدم
إحتياجات شركة تصنيع
إيطاليا، لسعر اكسبر
مستثمرين، وجد أن ٨٩٪
سيتجه لشراء ٨٩٪



د. پرهام عطاالله

جلس الشعب مشغولاً
بمناقشة تقرير وزير
الداخلية عن حالة
الأمن في البلاد،
وكانت الجلسة
تدور حول
الوضع الأمني
في البلاد،
وكانت
الجلسة
تدور
حول
الوضع
الأمني
في البلاد.

من السيرة لصناعة
من السيرة لصناعة

2

امام سعد
محقق:

معايش المحسنين
شركات التأمين؟
اضيف إلى الخد
وتحت توافر شرس
لأعمال شركات
كما نرى على قيد
شركات التأمين به
الهيئة بالانحصار
فمن مشروع الخ
يلامه تقوية الجرس

[illegible]

4

تحرير لعمارة
الاسعار على ان
الانزول مشهور
لتغالبية يتم
خمس سنوات كحد
حيث سيمح لند
مربع مليون الحرة
للتأمين فيما

تلك الفترة
وسيتهم السمع
للشركاء المساهمين
بالإفحام بأعمال
السمعة في مس
التنظيم للصورة
ويشتبه بدمه
مخالف إلى أن
التصور كان لأبد من

وهو ما يورث 70٪ من الصفات الجينية للحيوان المستأنس. أما الـ 30٪ المتبقية فهي صفات اكتسبها الحيوان نتيجة تربيته في بيئة مختلفة عن بيئته البرية.

التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية، في حين أن الشركات المحلية لا تزال تسيطر على معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع ذلك، فإن الشركات المحلية بدأت تظهر في السوق المالية، خاصة في القطاع العقاري.

●

يتميزها
بمبنى
عدد
أحد عشر
الرئيس
وتؤكد
نسركة
التأقية
المالية
للتجارة
بمبها

بموجب لا تزيد
يسمح بعدها بـ
أعمال تحديد
في مجال التعل
التمديدات التي
الشركات الأ
نفسها كي تكون
الاستغلال التي
لزاماً على شمر

خلال حقبة الر
تشرعية واخ
الشماس بن
متملى ان تط
بالنسبة للإ
الأطراف والر
القانونية لل
التحسين بالم
19/ من رأس ا
وان تحتفظ

[illegible]5
6
7
8
9

سواءً كان فيهم الرئيس،

مجلسها التنفيذي، الذي يتألف من 12 عضواً، يترأسه الرئيس التنفيذي لشركة التأمين. المجلس مسؤول عن مراقبة أداء الشركة وإدارة أعمالها اليومية. المجلس التنفيذي يتألف من 12 عضواً، يترأسه الرئيس التنفيذي لشركة التأمين. المجلس مسؤول عن مراقبة أداء الشركة وإدارة أعمالها اليومية.

[illegible]

تتمتع الشركات الأجنبية بضرورة
الامتثال من خلال
الامتثال للشركات الأجنبية
الامتثال للشركات الأجنبية
الامتثال للشركات الأجنبية

100

100

١. **السلوك**
 ٢. **السلوك**
 ٣. **السلوك**
 ٤. **السلوك**
 ٥. **السلوك**
 ٦. **السلوك**
 ٧. **السلوك**
 ٨. **السلوك**
 ٩. **السلوك**
 ١٠. **السلوك**

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

[illegible]

1



«الجات» أمام الشورى :

تطوير الإدارة لزيادة الإنتاج وتحسينه لمواجهة المنافسة

كتب الجلسة :

عبد الجواد على

وزير الاقتصاد على توضيحه الذي كلف عن ان اتفاقية الجات تعتبر مهمة لنا خاصة ان مصر فلت طوال ٨ سنوات تسعى للانضمام الى اتفاقية الجات الاقليمية، وما لاثق اليه أنه من مصلحة الاقتصاد القومي الانضمام الى اتفاقية الححر الاقتصادي لكي تتمكن من الحصول على حقلها في سوق التجارة والتكنولوجيا العالمية وبهذا تستطيع تحقيق تقدم تكنولوجي ونمو اقتصادي كبير جدا مع العلم بان الححر الصناعي سيفتح الانتاج الصناعي الى تحسين وتطوير الجودة وهذا سيكون بالقطع في صالح المستهلك، لأنه سائب المستهلك ان يكون مجريا على شراء سلع ودية بسبب الاحتكار.

وقال فكري مكرم عبيد: نحن بلد نام، وهذا النمو يستدعي حماية حشيتي يثب عن الطوق، وهذه الحماية تتمثل في الحماية الجمركية للصناعة الوطنية، فهل هذا الحق تكله لنا هذه الاتفاقية... وهل تعطينا الاتفاقية حق مواجهة سياسة الإغراق السعوى الوارد وكيف يكون لك حتى نعلن على حماية الاقتصاد.

وأجاب محمود محمد محمود: وزير الاقتصاد ليس من شك من ان الاتفاقية تقدم لنا حق حماية الصناعات الوطنية من الإغراق، ووسائل الحماية كثيرة ومتعددة ونحن كدولة نأمنه نستفيد من الحماية الخاصة للدول النامية في الاتفاقية.

وقال الدكتور خلال عبد الجبار: الدول النامية للصناعات استغلال مواردها وإدارة الانتاج، خلال هذه الدول، وعكس التصنيع في الاقتصاد الوطني، والتي ساعدت بان تحصل عشرين شركة مصرية على شهادة الإيزو، التي تفتح الأسواق الخارجية أمام هذه الشركات في مجال التصدير.

الى وعملها في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن هذا استخدام وسائل الحماية ضد الإغراق وتخصيص الدعم، وفرض القيود والحصص على الواردات النسيجية، أما السلع الزراعية فإننا لن نأخذ إلا بمقدار يتراوح بين ٢ - ٤٪، وإذا زادت الاسعار على ذلك يكون لنا الحق في طلب التحويض المناسب طبقا لدرجة تأثرنا.

وقال وزير الاقتصاد: إن الجات تساعد على اصلاح الخلل في الاسعار العالمية للخصائص الزراعية، الأمر الذي يدفع على زيادة الزعرة الزراعية بما يتيح زيادة الانتاج العالمي من الغذاء.

وأشار الوزير إلى ان الاتفاقية تتيح لنا فرصة حماية حقولنا في الملكية الفكرية والثقافية، لأن هذه الملكية يتم التحدى عليها من خلال سرقة الكتب والمؤلفات للمفكرين المصريين، وبراءات الاختراعات.

ثم دارت مناقشة تحدث فيها طاهر المصري فقال: تصور ان هذه الاتفاقية تنس السيادة الوطنية، وان عرضها بهذا الشكل يعد مخالفا للدستور.

وقال محمد ربيع هذه الاعالة ليس فيها أى مخالفة للدستور بل ان الاعالة جاءت مطابقة لنص الدستور تماما.

وقال الدكتور محمد زكى أبو عامر: وزير شؤون مجلس الشورى هذه المعاهدة ليست لها علاقة أو مساس بالمسيادة الوطنية فلا هي من صلاحيات الصلح أو التي لها مساس بالمسيادة الوطنية، وقد أحالها رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى لأخذ الراى عليها قبل مجلس الشعب طبقا للدستور.

أى رئيس الجمهورية مستخدم سلطته من الدستور ولا اعتقد ان هناك جدوى من مناقشة مثل هذه الموضوعات.

وقال الدكتور مصطفى كمال حلمي: ان نص الدستور واضح في هذا الشأن ولا مجال لتحصيل الأمر أكثر مما يحتمل وقد أحال البنا السيد رئيس الجمهورية هذه الاتفاقية فناقشتها، لله الشكر كل الشكر على ذلك.

تحسين الانتاج

وقال الدكتور حامد السليح: إن

الحكومة :

حقنا مكفول

حماية إنتاجنا

من الإغراق

بموضوعة علمية وهدوء تناول أعضاء مجلس الشورى أسس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي مناقشة التقرير القيم الذي أعدته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية برئاسة الدكتور أحمد رشاد موسى، حول انضمام مصر الى الاتفاقية الدولية لتجارة السلع وأخذت الحذر وفد باسم «الجات»، وقد كان عرض الحكومة ممثلا في وزير الاقتصاد، شديدا على توضيح الجوانب الإيجابية في هذه الاتفاقية التي يمكن ان تستفيد منها مصر وكيفية تعاضد جو البها السلبية، وأكد الأعضاء خلال مناقشتهم ان مصر قادرة على مواجهة المنافسة في أسواق التجارة وهذا يمكن تعظيمه بتطوير الإدارة والتخلص من القيود البيرو والراعية.

وبعد ان استعرض الدكتور أحمد رشاد موسى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية حول اتفاقية «الجات»، قال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية: ان اتفاقية الجات الجديدة لا تفرض السبل على الدول لواقعة عليها، بل ان تفتح الباب للتجارة بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، وماهى إلا هتكل تخلفي للتجارة العالمية لتعظيم انضمام التجارى للدول.

وتتنام هذا التناظر وأشار الوزير خلال ان الحكومة شكلت لجانا على أعلى مستوى لدراسة اتفاقيات الجات والتأثير على مصر، وقد تبين انها لاتتمتع لمن حماية إنتاجها الوطني لأن يتم تخفيض الرسوم الجمركية



المصدر : **الإحصاء العام**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٥**

وقالت أمينة زرق: أطلق بان يتم النص على حق الفنانين المصريين في الإداء العائلي أسوة بالفنانين في الخارج
وعقب محمد عبد الشافي قائلا: لم تحصل على شهادة «الإنزو» إلا ١٢ شركة مصرية فقط وليس عشرين كما قال الزميل خلالا
وقال الدكتور إبراهيم فوزي- وزير الصناعة للعلم لأن شهادة «الإنزو» تعطي عن تطور النظم الإدارية داخل الشركات وليس عن الإنتاج، فالإنتاج له مواصفات خاصة، وقد حصلت على شهادة «الإنزو» ١٣ شركة مصرية والمها شركة أمريكية
وقال الدكتور صبرى الشبراوي:

تتواءم مع حاجة المستهلك في كل سوق
وقال محمد شوقي النجاني: أرجو أن يكون هناك شرح أوسع لهذه الاتفاقية حتى يتمكن بسطاء الناس من فهمها ويقدروا مدى الميزات والسلبيات التي تشملها للاستفادة من هذه الميزات وتحصلي هذه السلبيات. ولتساؤل لماذا هناك تعليم على هذه الاتفاقية؟ إنني أخشى أن يكون هذا لصالح الدول الكبرى على حساب الدول الفقيرة والنامية؟ نريد أن نهيم الدولة لنا كل الأسباب التي تساعد الفلاحين والمصالح على زيادة الإنتاج وتجويد التحاقق الإكتفاء الذاتي والتصدير إلى الأسواق العالمية لكي تكون بحق جاذبين بالاستفادة من مميزات اتفاقية أبحاث

لا بد أن تكون لنا خريطة محددة للسلع التي ستصدرها، لأن الحروب القادمة هي حرب الاقتصاد، وإذا لم نعد انفسنا لمواجهة فننستطيع غزو هذه الأسواق ونستفوزنا الصناعات المحلية ونلخص على صناعتنا النامية. علينا أن نبدا من الآن براسة الأسواق العالمية ونلحق المستهلكين فيها لتقديم سلع



تأملات

السرققة في

مجال الفكر والتكنولوجيا

اليقظ بمصائب قطاع عام، كما تستخدم الشركات في السرققة عصابات قطاع خاص بعضهم تمت شخصيته من القطاع العام.

وكذلك الحال مع الأفكار التي يتم السطو عليها في المجالات الأدبية والعلمية وفي سرقات قديمة وأسهل من سرقة التكنولوجيا لأن اللص هنا - قد يكون ضابطا كبيرا أو تكتورا أو حاملا ساجسيرا - ما عليه إلا أن يسقط اسم صاحب الفكرة أو الكتاب الذي نقل عنه فيبدو أصام الجميع أنه صاحب الفكرة المسروقة، والانتشار المؤسف لهذه العادة السيئة دفع "دار المجز" السعودية للنشر إلى إصدار موسوعة فريدة يتوقع أن تكثُر - على راي جريدة "الحياة" التي أوردت الخبر - اهتماما في الأوساط الفكرية تجتمع فيها السرقات الأدبية والعلمية مساهمة منها في إغناء الحقوق إلى أصحابها الذين يتعرض إنتاجهم الفكري للسرققة ولقد ألقى بعض أصحاب العلم بشريعة قطع يد السارق في هذا المجال ولو تم ذلك لأصبح أغلب أصحاب الفكر يبد وأحد وانتشرت سودة السرقات بكم واحد والاول هذا وأنا والحق كقرينة من بعض النصوص المحترفين ولكن الشاهد بانهم ظرفاء.

أمين هويدى

كان من أهم العقبات التي أخرت توقيع اتفاقية "لجات" وكانت تشمل الحروب الاختصاصية بين الولايات المتحدة والصين موضوع حماية الملكية الفكرية الذي يفتح حداً لانتهاك حقوق الملكية الفكرية الأمريكية في مجال الطباعة والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع، خاصة لبرامج الكمبيوتر والأسطوانات الموسيقية والأفلام وغيرها من الملكية الفردية وإسرائيل باع طويل في هذا المجال، خاصة في الصناعات الحربية فهيكّل الطائرة "كايفر" مثلاً هو هيكّل ميجاز * الفرنسية سرقات تصميماتها الحاسوبية الإسرائيلية من مهندس سويسرى يعمل في فرع لشركة داسونى سويسرا، ومحركها هو محرك الطائرة فانثوم الأمريكية، والبنية المركباً مزودة ، بمحرك امريكى من طراز تيليندن كونسال أما الصاروخ لتفريق جورجيو فهو صورة طبق الأصل من الصاروخ الفرنسى ساترا ، وقنبلة تصميم مدارج الطائرات التي استخدمتها عام ١٩٧٧ من إنتاج شركة ما ترا أيضاً . وسرقات إسرائيل ٢٠٠٠ رطل يورانيوم مخفي من معمل ابولو بيميلفانيا بـعلم الركنيس لجنكون جونسون كما ذكرت السوانسطن بوست في ١٩٦٨/٣/٧ . كما سرقت ٢٠٠ طن يورانيوم طبيعى كانت محمولة على البانخرة شيرزبروك المتجهة من انشويرب إلى جنوا وفيرت المخازن الإسرائيلية سترها لنذهب إلى حيفا، ولهمم الدول الآن بمسألة التكنولوجيا من بعضهم



المصدر : **الأمم المتحدة**

أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعب والشورى .. واتفاقية الجات

كتب : أحمد الغمري :

تعهد محمود محمد وزير الاقتصاد أمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عند مناقشتها لاتفاقية الجات بإعداد الدراسات الاقتصادية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات

وقال : إن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت لمصر دراسة علمية تتضمن سبلات وإيجابيات الاتفاقية على الاقتصاد المصري ، ويتم حاليا دراسة التقرير الأمريكي . وقال أنه طلب من فهم ريان تصورا واضحا حول أثر الاتفاقية على النقل الجوي لكنه لم يقدم أي التزام واضح حتى الآن .

وتخلف الدكتور عبيد حجازي الذي حضر ممثلا لرئيس مصر للطيران قائلا : إن اتفاقية الجات سوف تسيب في إللاس ٧٠٪ من شركات الطيران الوطنية بالمعالم الثالث ، وإن الحل الوحيد لمواجهة هذه الاتفاقية الاقتصادية هو خلق تكتلقليمي عربي للناقلات

وقد عبر أعضاء اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور مصطفى المتعبد عن الخلل الواضح بين التزامات مصر أمام صندوق النقد الدولي وبين هذه الاتفاقية

وطالب الأعضاء بإصلاح العلاقة بين التصدير والاستيراد قبل رفع الدعم عن السلع بعد تطبيق الاتفاقية ، وحثوا من فرض شرائب جديدة لتجبة تخفيض الرسوم

ولتشورى أيضا كلمته

وس نأجدة أخرى ، فقد أصالت الحكومة مشروع الاتفاقية الى مجلس الشورى حيث جرت مناقشة واسمة في لها اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية برئاسة أحمد رشاد موسى ، أكد خلاله الدكتور جابر خلاف أن التحدى الأكبر الآن هو للفلاح المصرى الذى يحيا الآن حياة القوضى في نخل التحرير لأن الفلاح سيفرض عليه زراعة منتج معينة قد يكون لزراعتها تأثير سلبى على أزمة الغذاء في مصر .

وقال محمد فريد خميس : أنه إن الأوان ان تحدث فعلا تنمية اقتصادية حقيقية تما تنميةها ، وعلى مصر أن تستفيد بكل حقوقها ومميزاتا الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية للتوالة

والترح التامة من صناعة خرة في منطقتى رافح والعريش . وأكد الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة أن هناك مميزات كبيرة بالفعل في الجات قد تصل الى حد الإعفاء الكامل ، لكن المشكلة قد تكون في الإنتاج الزراعى

وقال ان هناك ميزة في الاتفاقية وهي ان الدول التى لديها عجز في ميزان المدفوعات من خلالها ان تطلب خصما على الواردات . اما الدكتور حامد السامح فأكد ان استمرار الاعتماد على العالم سيكون شرا وببلا على مصر ، خاصة في المواد الغذائية وفي مقدمتها القمح



١٩٩٥ أبريل

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الجنات» أمام مجلس الشورى

السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة العراق

الحكومة: وضعنا خطة قومية لدعم

الصادرات المصرية

كتب الجلسة:
عبد الجواد على

وقال الدكتور أنور الهوارى: نحن فى حاجة إلى زيادة الإنتاج وتحسينه لمواجهة العراق. ولابد من إصدار تشريع بمنح العراق للمصانع على الإنتاج الوطنى من الإنهاء. وطالب بالإبقاء بمسئولى الأبدى العاملة لنبا لضمان إنتاج سلم عالية الجودة.

وقال كمال حالى: زميلان، اننى اطالب بتخفيض الجمارك على السلع المصرية لتشجيع الصادرات، والحد من تهريب السلع المصرية لحماية الصناعة المحلية وطالب بالانضمام بالصناعات الجلدية وتطوير المدامج لمواجهة طلبات التصدير للخارج على الجلود والمصنوعات الجلدية المصرية والأى من مصر ستفقد الميزة التنافسية التى تتمتع بها فى مجال الجلود والمصنوعات الجلدية التى تصورها إلى الخارج.

دعم الصادرات

وقال الدكتور محمد محمود وزير الاقتصاد: نحن مهتمون بالصناعات الجلدية والمنا مشروعا حضاريا لتحديث المدامج ونقلها إلى مكان آخر أكثر تطورا وتقدما، وكذلك نعمل لتطوير الصناعات لعدد من اللدا فى الجلود الدبح، وكذلك الاستثمار القومى خصص ٣٠ مليون جنيه و٧٠ مليون جنيه من البنوك الأخرى لدعم الصادرات الجلدية لأننا مقتنعون بأن هذه الصناعات وأعمدة المستقبل فيها قوى جدا.

وقال الدكتور عبدالعظيم رمضان: إن اتفاقية الجات تعنى أننا نطفا

بمجموعة مناسية بعد انقضاء هذه ألفة إذا ما اشترت صناعاتها الوطنية من سياسة الإقرارى السليمى فى لى الاتفاقية مع الاحتفاظ بحق وضع الضوابط المصرية التى تكفل الحماية للصناعات الوطنية.

وفى بداية المناقشة قال فحسى محمد عانى: إن «الجات» ضرورة لإيجبا أن نلصق مصر معها، وطالب بإنشاء جهاز قومى للمتابعة تطبق اتفاقية «الجات» وطالب بتخفيض تكلفة الإنتاج ورفع معدلات الجودة بإنشاء مشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية، وتطوير التعليم ليوكب الثورة التكنولوجية ودعم مراكز البحوث لتطوير الإنتاج المصرى.

وقال يوسف مبرى ابوطالب: إن الخلل فى الميزان التجارى هو عنوان على الاقتصاد، وهذه نقطة ضعف يجب علاجها فوراً، وهذا يتطلب زيادة الإنتاج وجودة والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التى تساهم على تطوير الإنتاج المصرى كما وبكلا.

واصل مجلس الشورى فى اجتماعه أسس لدراسة الدكتور مصطفى كمال قاسم مناقشاته حول اتفاقية «الجات» وانضمام مصر إليها، وقد عززت المناقشات حول أهمية دخول مصر عصر «الجات» الاقتصادى وعدم التخلف عنه مع وضع الضوابط والقواعد التى تحقق للأقتصاد المصرى الاستفادة من الميزات التى تملكها هذه الاتفاقية وتذلل السلبيات التى تنشأ عن تطبيقها، وهذا الأمر يلقى التركيز على زيادة الإنتاج وجودة لمواجهة العراق السليمى الداخلي والخارجى فى الأسواق العالمية من حيث السعر والتكيف والكم، وأن يواكب تحقيق هذا الهدف تطوير كامل وشامل للتعليم والبحث بحيث يهدف بالعلوم التكنولوجية الحديثة اللازمة لمواجهة متطلبات التحديث الزراعى والصناعى، أن يكون هناك جهاز قومى مختص لدراسة وإشراف على تحقيق اتفاقية «الجات»، وأن تقوم الدول العربية بإنشاء السوق العربية الممتدة لمواجهة هذا التكتل الاقتصادى العالمى والتعامل معه بنوعية خاصة وأن موارد العالم العربى بشرى والاقتصادى قادرة على الحفاظ على الأمن الاقتصادى العربى إذا ما تم استخدامهما بأسلوب علمى وبشكل يكون أكثر تأثيرا وعالمية فى حركة التجارة العالمية، وأكدت الحكومة لى زها على المناقشات، أن من حق الدول القائمة، ومصر من بينها، أن تفسد من الضوابط مائة مناسيا لحماية صناعاتها الوطنية على مدى خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية كما أنه من حقها أيضا المطالبة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٩٥

التاريخ :

أخطر ما يهدد الاقتصاد الوطني، وطالب بالحد من سياسة الإغراق والدخس التجاري حماية للصناعة الوطنية من التهيار.

وقال محمد زكي السويدى في ظل اتفاقية الجات، فإن اللقاء يكون للأصلح والأجود، وعليذا إن نركز في هذا المجال حتى يكون استاجا قادرا على المنافسة ومواجهة الإغراق.

وقال سركات الطحاوى نحن مستطيع أن نواجه أي سلبيات في اتفاقية الجات، بما لدينا من قدرات الاقتصادية وبشرة عالية، وبحقق هذا من خلال حسن تنظيم استغلال هذه القدرات الكبيرة لصن

مواجهة التحدى

وقال فهدى نعمت الله إن قطاع الغزل والنسيج كصناعة رائدة في مصر يحتاج إلى حماية كبرى من الإغراق في ظل اتفاقية الجات، وإن يكون التركيز في صادرات الغزل والنسيج بالعمل على فتح أسواق جديدة، وطالب بضرورة إصلاح الهيكل المالي والإدارية وحديث وتطوير معدات الإنتاج في شركات الغزل والنسيج بخصان إنتاج بتكلفة أقل وجودة عالية ومع ذلك فاني أوافق على الانضمام إلى هذه الاتفاقية لتؤكد قدرتنا على مواجهة التحدى في المجال الاقتصادي.

وقال محمد مأمون عبدالفتاح متهوب الحكومة من حق الدول النامية وضع قيود على الواردات لحد خمس سنوات في ظل اتفاقية الجات لحماية صياغتها الوطنية، ويعد ذلك تكون من حق الدول النامية أن تطالب ببعوضيات إذا ما أُخبرت من هذه الاتفاقية، ونحن لن نفلح بأننا للاستيراد على مصراعها بدون شروط، فقد وضعت نظاما لحماية الإنتاج المحلي ضد الواردات التي ترد باستمرار مدعومة في دول المنتما.

وقال كامل تونى الخبيز: إن إيجابيات هذه الاتفاقية أهم من سلبياتها، وهي لتصلل خطورة طائفة أعدائنا للشام المناسب للاستفادة من إيجابياتها، وعليذا إن نضع سياسة للاستفادة من الغطاء والخبرة المصريين الخارج وإعطاء التسهيلات التي نحتاجهم على العودة إلى الوطن للمشاركة في بناء نهضتنا الاقتصادية وإن يتم إنشاء هيئة لهذه العلماء تعاريتهم من أي نظائر للمحافظة عليهم كشرة قومية لا تقدر بلحن، ولأن يكلف الأمر الدول أعاء كبيرة.

ويختتم مجلس الشورى جلساته صباح اليوم.

غاية بدون حماية، وعليذا إن نترك الوحوش المربصة في هذه الغاية الاقتصادية حتى لا تفرسنا هذه الوحوش الصناعية المتقدمة، مع ملاحظة أن كثيرا من الدول النامية في جنوب شرق آسيا قد بدأت صناعاتها تخرج أسواق الدول الصناعية الغربية مثل إنجلترا، وفرنسا وأمريكا والمانييا وغيرها، فهل نحن أقل من دول شرق آسيا كفاءة وقدر خاصة أننا من الدول الرائدة صناعيا منذ عهد محمد علي حيث كانت مصر وقتها بلدا صناعيا رائدا ومن أوائل الدول الصناعية في العالم. وطالب بالتركيز في الإنتاج على الانضمام بجودة الإنتاج لتكون صناعتنا قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية في ظل ما يسي عصر الجات.

وقال محمد رجب من غير المعقول أن نخرج مصر عن العالم ولا تدخل في اتفاقية الجات، فمصر تملكها قيادة على الترخول في سوق العالمية، ونحن نذكر أن هناك الكثير من المشاكل التي ستصاحبنا وعليذا إن نسيي لتخفيف الإيجابيات والتلف على السلبيات، وعليذا نوبعا أن نسعى لتحقيق فرص الفض لتأيرانا في الأسواق العالمية، فبطر أن تكون صياغتنا ملدبة لطلاب المستهلكين في هذه الأسواق.

وقال عبدالحميد عميرة: هذه الاتفاقية شر لا بد منه ونفاهرها الرحمة وباطنها العذاب، ولكن لا يمكن أن نأخذل عن العالم، وعليذا إن نسلط من الميزات المتوفرة لدينا ونجذب السلبيات، وأنشأنا استوئين العرب أن يعملوا على قيام الأسواق الخيرية للشركة لمواجهة التوجهات العالمية الجديدة في الاقتصاد الدولي، وطالب بوضع خطة قومية لزيادة الإنتاج الزراعي من الفصح للحد من الاستيراد، لأنه



الأمم المتحدة

المصدر :

أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دقت ساعة الجات

وعيد...
أول مرة نرى اتفاقية تحمل في جوفها ٢٨ اتفاقية
لاستطيع أحد حصر مدورها أو مواردها ناهيك عن
ملاحقتها وجداول السلع والخدمات والالتزامات المصرية
أزاء هذه الاتفاقية التي يصعب استيعاب ما بها السطور
داخلها وخارجها.

كيف يراها المواطن العادي في مصر الذي سوف يدفع
ثمن قاذورة الحياة إذا لم تعد الدولة نفسها لمرحلة متقدمة
الجات. وهي تعني ببساطة أن تعد الدولة خطتين خلال
السنوات العشر الجاتية القادمة. خطة هجومية وهي
التصدير. وخطة دفاعية وهي تحسين الإنتاج ورفع جودة
جودته لمواجهة الهجمات الاستيرادية الضرة والمرفضة.
وإذا لم تنجح الحكومة خلال السنوات العشر القادمة، في
تحصيل هذه الخطة التي والى وسوف يصعب هذه المرة
التزوير في الأرقام فإن على الشعب أن يعد نفسه لمقاومة
قائمة غداة مرحلة الاسعار، وسوف تخلق الموازين
وتتدهور الحاصلات والموارد والبشر. الخ.

ايضا فإن محور التناقض سوف يتركز في الفلوس
والتكولوجيا فمن لديه فلوس أكثر وتكنولوجيا أكثر
سوف يكسب كل الجولات. وهنا يتضح أن مفهوم التصدي
في مصر على أنه سيكون مضاعفا لأن إلى جوارنا وعلى
الحدود جارا مسنودا لا يعرف حرمة الجيران سوف يكون
من حقه باغتساره عضوا في الجات أن يمزج ترأسه
والتكولوجيا العالية التي يمتلكها ليكسر تلك التضاريس
على الأقل. تساعدة الأسواق الدولية التي تدبر عجلة
الحياة والولت والدمار للشعوب الفقيرة.

لأن التحدي الأكبر سوف يكون لحكومات ماعدت الجات
التي ستكون مسئولة عن احرار تغيير جدي في فلسفة
المروقات المصرية التي هي تعثر من أشد العوائق
امام الاستثمار الذي لم تنجح الحكومات الحالية حتى
الآن في الاتفاق على سياسة موحدة له. وترك السوق
المصرية مفتوحة وعلى مصر اعترافها لبعض الممارسات
والعنايات الخاصة جدا والاحتكارية جدا

فالحكومات الحالية اثبت منهجها بنجاح في تنفيذ
برنامج للأصلاح المالي. لكن حتى الآن لم تحدث تنمية
حقيقية للصناعة والحتماعية بدليل أساءة. مثلا للاتفاقية

بمستوى مجلس الشعب المصري في جاساته القادمة على
الحرب الاتفاقية دولية من نوعها لتنظيم وتفتين الحياة
والولت للشعوب. وهي التي اسمها اصحابها اتفاقية
الجات، وبعد التصديق الذي لامحالة والى تصبح هذه
الاتفاقية سارية المفعول. لتبدأ مسيرة التنفيذ التي
رسمها وسطرها اغنياء العالم على جبين الشعوب
الفقيرة المغلوبه على أمرها.

وإذا كان دستور مابسمي بالثنام الدولي الخبي
الجديد قد اشترط رغم علمه بالحقيقة لتصديق
البرلمانات الوطنية على إعجاز أنها تمثل
الشعوب، فإن تلك يدعونا اليوم. ولقد
بده العهد المازلي للتصديق. لى
الدعوة إلى «دعوة صحابا دولانية»
تحركها المسؤولية التاريخية لكل
ماهى سوف يصمم على اتفاقية
الموت أو الصبابة لانتاله من
بعده. ناهيك عن المستويات
أجندية لدولة في مواجهة
تحديات، الجات.

على الأشخاص أن يعوا أن
السألة هذه لارة تختلف عما
تصوروا عليه من استئصال
العبيارات والتصوص والمواد
والبيانات على أنها مجرد كلام قد
تندف أو لا تندف. بلغة الأنياء في
أعالم لا تعرف الكلام. هي لقط هدف وفي
عمارة بسيطة إلى أعماق التفكير الجاهل الذي

لايجيد سوى الانجاب، والذي
لا يعرف كيف يحافظ على موارده.
فلا عن أنه لا يستلزمها ولا يولها
لصالحه. وبالتالي فإنه عاجز عن
رفع معيشة أبنائه من الاعتماد على
الأخرين.

هذه هي مؤاسفات البشر الذين
سوف يصنر ضدهم حكم الاعداء. كما نصت عليه روح
هذه الاتفاقية فهي قد اخذت لهم الطريق الذي يوصلهم
الى حبل المشقة للبول كل واحد منهم يشق نفسه بنفسه
امام العالم اجمع. لكن ليس معنى ذلك. وللاصاف. أن
الدول الفقيرة قد اختلفت أمام التفكير مافذ الحياة. لكنها
لم تعد تجد حيدا أن طريقه وعز في الحصول على شهادة
الطاعة الدولية.

والأول مرة تحرق الدول الفدية بالشهادات. فهي تحق
من كل دولة فقيرة شهادة فقر مكتوب فيها أن سفل
المواطن للتاجع لها لايزيد على ألف دولار. وذلك كي يلم
متحة فجرة سماح منها ١٠ سنوات كي يعيد لتنظيم
نفسه. وماهى الدول النامية الفقيرة. ومن بينها مصر.
لنرج بالفر الذي يفتح امامها باب الكونيات والمساعدات
حتى تفل على قدميها. لكنها سوف تكون الغرض
الأخيرة التي سوف يتسلم العالم بعدها إلى اسباب

محمود معوض



المصدر :

العدد ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. قد تم تصنيفها في عداد الدول الصغيرة التي سوف تحصل على ١٠ سموات مهلة لدخول المجتمع الدولي الجاني .. في نفاذ إلى الاقتصاد العالمي وتصبح أعضاء اسوياء فيه..

على أعضاء مجلس الشعب أن يعوا أننا نطالب منهم أن يرفض أو التأييد لهما خارج هذه الدائرة.. ونحن لا نؤيد الخروج على الأجماع الدولي الذي يحقق العزلة القاطنة في عالم أصبح قرية كونية واحدة.. ولكننا نطلب منهم ألا ينجسوا على هذه الاتفاقية قبل أن يتم مايلي:

على الحكومة أن تعلن أمام المجلس عن الالتزامات المفروضة على الشعب عند تطبيق هذه الاتفاقية والتي ابتليت بها الحكومة المصرية منظمة الجاهات للحضارة العالمية.

مساهي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتهيئة الاقتصاد المصري لما بعد ٢٠٠٤ أي بعد فترة السماح.

مساهو الدور المتكثف من الحكومة لدعم الصناعة المحلية خاصة التي يقوم بها القطاع الخاص.

والتواصل فإن هناك مخاوف لابد أن نضعها في اعتبارنا ونحن نواجه الفكر الجاني العالمي الجديد الذي يستهدف إضعاف الحكومات المحلية

في الدول النامية.

إن هذا النظام العالمي قد قام بسحب السجاسة من الحكومات المحلية لتصبح حكومية مركزية خفية تحت عمامة الأمم المتحدة.. وذلك من خلال أنوالها .. وهي منظمة التجارة العالمية، والجات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتأشياء والتعمير.. مما يؤكد أنه في ظل هذا المخطط الدولي فإن الحكومات المحلية لم تعد تستطيع أن تمارس الوظائف الحقيقية بنفس الكفاءة التي كانت عليها منذ ٢٠ عاما..

إلى جانب ذلك وفي الإطار المخطط لهذه هيئات الأمم المتحدة المناخ لتحقيق أهدافها.. فاصبحت تضع الدول التي تهجم بقضايا السكان والبيئة والفقر.. بهدف القوية لاستئثار العلاقات الدولية على أساس جديد يخضع مصالح الدول الكبرى ويساعد على التماصص المستمر للحركات الدول النامية .. فهو مجرد تنظيم للزيف الإنساني في هذه الدول..

ولذلك هو ماحدا يعبر عن المصالحين، وإذا لمست منهم.. إلى العودة إلى ما جرى في القرن الأساس عشر حيث كانت هناك حاقق ثلاثة نظم مماللة القوى بالضعيف على مستوى الدول.

(١) حق الفتح العسكري

(٢) حق الاستقلال

(٣) حق الاستيعام..

لما يجري اليوم.. من وجهة نظر المتخاضمين.. هو إعادة صياغة لما كان يجري في القرن السادس عشر.. نحن نطالب لأيد أن تتكامل لدينا إنشاءات في الفترات الامتنان لمصري بشرى نوافر للقيادة القوية القادرة على استعمار هذه القدرات.. وعلى لأكون مياثنا أن نعيد الانزعاج من الفقر الجاني هو عدم الثقة في تنفيذ التزاماتنا الدولية في التحول لجمع ما بعد الجات والتي تهيم المناخ لأفقاد الإنتاج الصناعي الذي خلف كثيرا عما كان عليه في الستينات..

ولذا فالحق اعلم في إطار هذه التهيئة أن نعيد النظر في اختيار الحكومات .. ونامل المواطن المصري للجدارة للتنمية واختاب مؤسسات سياسية تعبر عن الضعوب

لأندرة على ضبط حركة المجتمع نحو الإصلاح الحقيقي.. التصور مثلا أن تكون مواصفات الوزير في السنوات العشر القادمة أن يكون صاحب قرار وأن يكون مؤهلا للوزارة بخبرته وكفاءته العلمية والعملية وأن تكون لديه القدرة على أن يسمع رأى الاخرين والقدرة على متابعة كل مايجري في الداخل والخارج.

أيضا أننا في حاجة إلى برلمان يسمع بوجه ممارسة دور رقابي صارم.. لتقديم فيه استجوابات لتدني إلى سحب الثقة من الوزير الذي يصرم في حق الشخصية ولأيد سياساته إلى فرق سلطة الاقتصاد في بخار القلمتات..

فلك في الفرصة الأخيرة للشعب بعدما تضمن شهادة ميلاد أو شهادة وفاة .. أن لا يرد أن تقصاعد المسئولية الوزارية والحكومية والوطنية بحيث يحقق الانشيط الاقتصادي في ظل تحرير الاقتصاد واضح وليس فوضى

ينهب منها الحابل والخابل..

لأنه أن تنتهي عهد الوعود الحكومية الزائفة .. لم يعد مقبولا أن تصدر توجيهات عليا بالإصلاح لأفاد .. أما

لأنها لتأخر التنفيذ .. أو لأن الحكومة عاجزة عن التنفيذ .. مرحلة لتتطلب ثورة حقيقية في كل أفراد

المجتمع بأكملها في البداية فانه جدد قانون على الحمدي وفي النهاية فإن الباقي من الزمن هو خمس سنوات..

وبعدا تكون أول تكون..



د. يسرى مصطفى للاهرام

الاقتصاد المصرى قادر على الاستفادة من مميزات اتفاقية الجات

الانضمام الى اتفاقية الجات بات موضوعا يطرح نفسه على الراى العام المصرى حيث بدأت المجالس النيابية فى مناقشة جداول التزام مصر فى جولة أورجواى تمهيدا للموافقة على الانضمام للاتفاقية البعض يهول من الآثار السلبية للانضمام للاتفاقية على الاقتصاد المصرى بينما يهون البعض الآخر من هذه الآثار. ولكن أين الحقيقة بعيدا عن التهويل أو التهويل؟ وماهى الآثار الحقيقية لانضمام مصر لاتفاقية الجات؟

مصر سبقت نتائج جولة أورجواى فى تحرير التجارة والخدمات

الاجنبية ومكاتب تسجيل لنحوه اجنبية، كل ذلك وفقا للشروط التى يضعها وزير الاقتصاد وفقا لاحتياجات السوق المصرية والمواقع التى تحصل عليها مصر مقابل هذا الالتزام اذاحة الفرصة للحصول على التكنولوجيا الجيدة المتعلقة بالنشطة وتجارة الخدمات على أساس تجارى وكذلك الاستفادة من القوانين والنظم التى تطبقها الدول الأخرى فى تنظيم أنشطة الخدمات حيث تضمنت الاتفاقية شرط الاتفاقية هذا فعملما عن اذاحة الفرصة لزيادة الصادرات المصرية فى مجال الخدمات والى ذلك ٧٥٪ من حصيلة الصادرات بالتقيد الاجنبى هذا وقد طالبت مصر مع غيرها من الدول النامية بفتح أسواق الدول الأخرى أمام صادرات الخدمات التى تتمتع فيها بميزة تنافسية مثل صادرات الأيدي العاملة.

وتضيف الدكتور يسرى مصطفى هذه هى بعض التزامات مصر الحالية وهناك التزامات عامة لكل الدول ومنها على سبيل المثال مايتعلق بفتح الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية حيث تربط عليه رقم مستوفى الحماية وامتدادها بالنسبة لحقوق الملكية الصناعية لتشمل المنتج

أجرت الحديث:

أمال عمال

الخصم ثوريويا وهذا مستفاد زيادة الصادرات المصرية وفيما يتعلق بتجارة المنشوجات والملابس فقد تضمنت الاتفاقية إلغاء ٥١٪ من الخصم ثوريويا خلال السنوات العشر القادمة اعتبارا من ١٩٩٥ وإلغاء النسب الباقية عام ٢٠٠٥ مع زيادة معدل الخصم فى الخصم الحقيقية وستفيد مصر من معدل الخصم أكثر من غيرها من الدول حيث تعتبر مصدرا مغفيرا لى هذه المجموعة طيفا للمعايير ألأوضاع المصرية فى مجال تحرير أنشطة الخدمات فالواقع أن مصر لى التى

حسبت هذه الأنشطة وفى التى حددت أيضا الشروط والقواعد التى يتم لى أطارها التحرير والواقع العمل أن الأنشطة الخدمية التى لم الالتزام بتحريرها كان قد تم تحريرها فعلا منذ عدة سنوات والجديد فقط أن هذه الالتزامات لايمكن الرجوع عنها إلا بإجراءات معينة وهو ماأدى لى الاستقرار والثقة وبالتالي تشجيع الاستثمار فى هذه المجالات.

ومن أمثلة أنشطة الخدمات التى التزمت مصر بتحريرها نشاطا للصارف والواقع أن هذا النشاط كان مصدرا منذ عام ١٩٧٤ فقد كان ممنوعا به الوجود التجاري لبنوك مشتركة للبنوك لنحوه

المسجلة الاقتصادية تحاول البحث عن حقيقة الجات مع الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق وأحد الذين لعبوا دورا بارزا فى مفاوضات جولة أورجواى الثالثة التى شاركت مصر فيها. وليس حديثه عن أهداف الجات وجداول التزامات مصر والرها على الاقتصاد المصرى أوضح نقطة عامة فى الأهمية حيث قال مستحرا ١٣١ كان الشهيول من سلبيات نتائج جولة أورجواى سيؤدى بنا الى حكر الهمم لواجبه الأوضاع الحالية فإن ذلك مطلوب وإن ١٣١ كسان هذا الشهيول سيؤدى بنا الى اليأس والاستسلام والإصابة بشلل الخوف لهذا خطا يجب ألا نقرره وسنقف لخدمة غايتنا

ويؤكد الدكتور يسرى مصطفى أن نتائج جولة أورجواى هى لى صالح من يحسن استخدام ما أسدرت عنه من اتفاقات فهناك التزامات التزمت بها مصر بقتانها وبالتأكيد متعلق بالاصناف الثموية.

وهذه هى طبيعة العمل لى الجات فلا توجد دولة تأخذ منافع مغلقة أو التزامات مطلقة والالتزامات مصر تتعلق ألا بتحرير تجارة السلع وهى التزامات محددة وفى هذا المجال فقد التزمت مصر بتخفيض الرسوم الجمركية لى عدم زيادتها على حد معين أعلى لى الحدود العالية والمبالغ التى تحصل عليها مصر مقابل هذا الالتزام لى الاستفادة من التخفيضات للرسوم الجمركية التى التزمت بها الدول الخلفة كذلك الاستفادة من تحويل القيود غير الجمركية مثل إلغاء



الاتفاقيات نظاماً لتسوية المنازعات ولاية دولة عضو أن تشكل حينما يسميها ضرر بسبب مخالفة دولة أخرى عضو لالتزاماتها في المنظمة الدولية للتجارة.

■ وضع قواعد ومبادئ للتجارة الدولية مثل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يعني المساواة في المعاملة لجميع السلع المستوردة من الدول الأعضاء في المنظمة ومبدأ المعاملة الوطنية الذي يعني أن التمييز بين السلع المحلية والمستوردة يتم عن طريق فرض رسوم جمركية فقط وليس عدم استخدام القيود الكمية مثل الحصص إلا في حالات استثنائية ومفترات مؤقتة.

الجات للتعارض مع الحماية الوطنية

ويرى الدكتور يسرى مصطفى أن اتفاقية الجات للتعارض مع حماية الإنتاج المحلي حيث كبح استخدام الرسوم الجمركية المنخفضة أي غير «الحائز» والتي تفرض على السلع المستوردة فقط لحماية الإنتاج المحلي كسما استغفرت جولات المفاوضات من الخلافات لضمان المنافسة العادلة و«التجارة الدولية» وذلك مثل اتفاقية التعميم الجمركي ومواجهة الدعم والإعراق الخ وبشير إلى أن أهم الوات الحماية للإنتاج المحلي هو سعر الصرف الحقيقي الفعال المحدد عن طريق قوى السوق حيث أنه في حالة تحديد سعر صرف بقرار إداري يشترط عليه تقديم اللجنة المصرية بتقرير من اللجنة الحقيقية فإن هذا يعني دعم الواردات وتمكين السلع المستوردة من منافسة الإنتاج المحلي وإلى نفس الوات يمثل حائزاً سلبياً للصادرات.

وإلى رأى الدكتور يسرى مصطفى أن المفاوضات إذا كانت قد انتهت رسمياً فإنه لاكت ستحدث اختلافات في الرؤى في تفسير أو كيفية تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات مما يحتم استمرار تعاون الدول النامية والعمل على حل مثل هذه الموضوعات في ضوء ماورد بالأعلان الوزاري الذي صدر في عاصمة أورجواي في بداية الجولة والذي تضمن ضرورة المعاملة التفضيلية للدول النامية كما تضمن عدم اتخاذ أي إجراء يضر التنمية في هذه الدول النامية

نفسه إلى جانب طريقة الصنع كما تضمن الاتفاقية الإجراءات اللازمة لضمان الحصول على هذه الحقوق ولجبر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق سوف يحقق مزيداً لصغر في مجال حقوق الملكية الفكرية والفنية حيث أن مصر دولة مصدرة للأعمال الفنية والمنتجات والكتب والسلامة ولكن في الوقت نفسه سوف تكون هذه تكلفة أكبر مصفوعة أكبر في ظل التكنولوجيا فيما يتعلق بحقوق الملكية الصناعية وقد تضمنت الاتفاقية معاملة تفضيلية للدول النامية من حيث الندرج في التطبيق ومدة الفترة الانتقالية كما تضمنت بعض المزايا للدول النامية مثل إعفاء صادراتها من تطبيق الدولة المنظمة لإجراءات وقائية ضدها إذا كانت لاتعقل أكثر من ٢٠٪ من إجمالي واردات هذه الدولة المنظمة كذلك الدولة النامية التي يال دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار يمكن لها أن تدعم الصادرات دون أن تفرض عليها الدولة المنظمة إجراءات تعويضية.

الاتفاقية في صالحنا

وهذا نقول والكلام للدكتور يسرى إن جولة أورجواي في صالحنا إذا استخدمنا نتائجها مقامه وذلك بان نستعد لمواجهة المواقف الجديدة خاصة وأن كل الاتفاقيات تتضمن فدرات انتقالية ويجب التركيز في هذه المرحلة على عدة نقاط منها:

■ في تخطيطنا لأنشطة الاقتصادية المختلفة نركز على الميزة التنافسية والأهمية القومية للمعلومات بالإضافة إلى أهمية التقدم التكنولوجي ودعم البحث العلمي

وبشير الدكتور يسرى مصطفى إلى الاهتمام بالجولة وإن منظمة التجارة العالمية السكت لجنة مستمرة تسمى بلجنة التجارة والبيئة لاعداد اتفاقية في هذا المجال خلال ٤ سنوات

أهداف الجات

ولتضمن وزير الاقتصاد السابق أهداف الجات في عدة محاور هي: تحرير تجارة السلع، والتحرير لاجني التسيير والانتقالات، أما التوازن أي إيجاد توازن بين حماية الناجح المحلي واستثمار وزيادة التجارة الدولية.

■ تسوية المنازعات حيث تضمن



كيف نواجه سلبيات اتفاقيات الجات؟ ١

يمكن أن تكون لها أدلة قاطعة في الأسواق الخارجية .

● سوف تؤدي إجراءات الجات التي فتح باب المنافسة في سوق المنتجات والملابس مما يؤثر على أسعار صادراتها وأيضاً على الصادرات المصرية بالإضافة إلى اعتماد الأثر في السوق المحلي .

● يؤدي إلغاء الدعم على بعض الصناعات إلى نقص أو انخفاض أسعارها وبالتالي ستتقلص أو حتى تنقرض صادراتها . وفي المقابل فإن بعض الصناعات القائمة والتي تشهد نمواً ملحوظاً لميزة نسبية وليس شدة المنافسة القائمة وإلغاء الدعم فيها ستؤدي توسعاً وزيادة في نشاطها الإنتاجي ويمكن لها فعول مجال التصدير وفي نفس الوقت فإن بعض الصناعات ستتسكن من الحصول على مستويات الإنتاج بأعشار عالمية منخفضة في ظل تحرير التجارة العالمية وبالتالي سيخلق لها ميزة تفويض التكاليف الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة ومن ثم إمكانية زيادة الصادرات .

● مع توسع نطاق تحرير التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية وبخاصة البراءة (براءة الاختراع ، العلامات التجارية ، حقوق المؤلف) فإن العالم سيشهد تعظيماً محدد لسلوق جديدة هي سوق بيع وإدارة حقوق الملكية الفكرية . وتحتاج مصر إلى هذه السوق بصورة ملحة لأنها من



محمدي الحيويني
باحث أول
بوزارة الاقتصاد

للمعروضات تنافسية لتطبيع الأسعار .. وهو ما يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً لإحداث التغيير المطلوب بما يحقق التكيف مع اتفاقية الجات .

● وفي ضوء هذه الملامح مقارنة بالاتفاقيات الفرعية ومواد اتفاقية الجات ، يمكن رصد الأثر المتوقعة للاتفاقية على مصر فيما يلي :

● في ضوء ما قلناه به من إلغاء الدعم أو الإعانات للمستثمرين الزراعيين ، فإن أسعار السلع الزراعية ستزحف ، وعلى ذلك فإنه في المدى القريب ستزحف نسبة مائته مصر لاستيراد السلع من الخارج . ولكن في المدى الطويل يمكن أن يعد النظر في التركيب التصولي معنياً لزيادة إنتاج السلع وإضافة مصانع زراعية متخصصة جديدة . كما أنه يجب إلغاء الدعم للسلع الزراعية لأن صادرات السلع الزراعية المصرية

بعد تصديق مجلس الوزراء على اتفاقية الجات ، لم يعد هناك مفر من المواجهة التنافسية الواضحة للسلع على الاستقامة من مستويات الاتفاقية ، وتحدياً أو على الأقل التخفيف من آثارها الضارة بالاقتصاد المصري وغيره من المجالات الحيوية الأخرى ، وأول خطوة في هذه المواجهة ضرورة تحديد السلع السلبية الاقتصادية في ظل الامس الجديدة للاتفاقية .

ومن هذه السلع .. هي أن الصادرات السلبية المصرية محدودة وضئيلة ، وهي في حاجة للتنشيط والنمو بينما تحاول الجات أن توفر ذلك بفتح الأسواق وإزالة الحواجز وتجميع المنافسة الحرة ، كما أن مصر دولة مستوردة للمواد الغذائية ، وبعد الفصح من الكبر وارتفاعها الأساسية وهو في نفس الوقت مركز مهمات تحرير السلع الزراعية ..

ولجئنا إلى سبلات الإصلاح الاقتصادي مزاك في مرافقها الأولى ، والهيئات الاقتصادية كسائر من الاختصاصات ، ولا تشمل الصادرات والقدرة على المنافسة ، وهي في حاجة إلى الإعانة والخصخصة ، وذلك بخلق الخصام وعدم الانسجام بين الاقتصاد المصري والاتفاقية الجات في المظهر القريب ..

ويمكن ذلك أن معظم المشروعات تعمل في ظل البواع من الحماية غير المتواجدة الجبرية مثل التعريف غير المتغيرة على الصادرات والواردات ، وكذلك الدعم الذي يقدم في أشكال مختلفة وخاصة



لنشاط كبير في سوق الكتاب والأفلام
وخرائط الكمبيوتر في الدول العربية
ودول المهجر . وفي المقابل فإن تلك
الخدمات التي يستمتع بها حقوق
الملكية الفكرية الأجنبية يمكن أن
تؤدي إلى ارتفاع في تكلفة الإنتاج
مثل المنتجات الصيدلانية والدواء
والحسابات والأجهزة الإلكترونية
بسبب ارتفاع تكاليف نقل
التكنولوجيا حيث سيكون هناك تشدد
في حماية حقوق براءات الاختراع .
● تشمل اتفاقية التجارة في
الخدمات قطاعات البنوك والتأمين
والمصارف وسوق المال . ويمكن
اعتبار الالتزامات المصرية في تلك
المجالات في إطار اتفاقية الجهات
مفتحة دعوى للاستثمارات الأجنبية
للخروج إلى مصر ويمكن أن تؤدي
إلى إلغاء الصادرات المصرية الخاصة
بالخدمات إلى الأسواق العالمية
وخاصة الأسواق العربية والأفريقية
وخاصة في بعض القطاعات
المتطورة مثل الطب والخدمات
الاستشارية وخدمات المقاولات .
كما أن للمكاتب الاستشارية الأجنبية
التي تستعمل في مصر مستحقين
بالموظفين والكسائرات المحلية
ويمتد تدريبهم وكسائرهم الخبرة
وهذا يعد مصباً بالغ الأهمية حيث
يستفيد المصريون من التكنولوجيا
المتقدمة التي تجلبها تلك المكاتب
بالإضافة إلى تدريب الخبراء
المحليين على استخداماتها بجانب أنها
توفر فرص عمل للمصريين .
وفي المقابل فإن المصارف
المصرية ستواجه منافسة شديدة
على الساحة الدولية وذلك لضمان
أصولها مقارنة بالمصارف الدولية
المتنافسة وكل تلكها المالي والتنظيمي



مجلس الشورى يختتم مناقشته حول «الحل» اليوم الأعضاء يطالبون بزيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية

في مناقشتهم لائحة الجات أكد أعضاء مجلس الشورى في الجلسة التي عقدت أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حليم ضرورة الاهتمام بتخصيص التصدير في ظل اتفاقية التجارة والعمل على العمل على إبراز دور شركات الإنتاج والتصدير وأداء الأعضاء بالمراد الذي جاء به المناقشة المصرية في الاجتماعات العالمية بشأن ضرورة الإسراع في إنشاء السوق الحرة المشتركة وأكد الدكتور مصطفى كمال حليم على أن اهتمام مصر لهذه الاتفاقية ضرورية ملحة حتى تتمكن مصر من التجارة الدولية وتحتل تشكّل المنتجات المصرية من خلال الأسواق العالمية

وطالب السيد بومدين مصطفى أبو طالب علاج الخلل في البزاق التجاري وإنشاء مجلس من المتخصصين لتأدية آثار الاتفاقية على الاقتصاد المصري وقال النائب كامل توفيق السبع إن هذه الاتفاقية لاجتماع حلف شمال الأطلسي ولكن البازار فهو ليست التاج للاستعداد لهذه الاتفاقية ويجب أن إسام مصر في ظل هذه الاتفاقية فرصة كبيرة لتصدير المنتجات المصرية عالميا ويعود لمناخها من هذه الاتفاقية وطالب بالوصول بين شركات الإنتاج وشركات التصنيع الشارعة مفتوحة استخدام أو طرح منتجاتها في الأسواق المحلية

وأوضح النائب ركني السنوسي ضرورة الاهتمام بحكومة الإنتاج المحلي حتى يكون له القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مشجرا إلى أهمية التطوير في الصناعات المحلية ونقل التكنولوجيا العالمية إليها وعقد السيد مصطفى محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على المبادرات مشجرا إلى أن اتفاقية الجات ليست حرجا كائلا أو غير كافلا. وقال أن حضور سوتل تشينيد من بين الحماية الفكرية الذي توفره الاتفاقية وبخاصة في مجال إنتاج الأفلام والتلفزيون

وأكد أن الاتفاقية تغطي عددا كبيرا من الزيادة لتتأجها من المصالحات الخاصة

مشجرا إلى أهمية تغيير أسلوب الإنتاج لتتخصص في صناعة الكفاية

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل

والنقل



المصدر : الصحافة اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٩٥ أبريل ١

التاريخ :

مناقشات برلمانية لإقرار اتفاقية الجات (1 - 2) الاتفاقية ترفع أسعار المواد الغذائية وتعطي مصر مزايا لصادرات المنسوجات

□ كتب - أشرف نبيل

في حضور الخبراء والمختصين تقوم اللجان الاقتصادية في مجلسي الشعب والشورى بدراسة تطبيقات الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة قبل أن يصدق عليها البرلمان المصري كاحدى الاتفاقيات الدولية التي يشترط الدستور موافقة المجالس النيابية عليها للعمل بها.

وتتضمن الاتفاقية سبعة بنود رئيسية تجرى دراستها ومعرفة الآثار الإيجابية فيها لتعظيمها، ومحاولة تقليل أية آثار سلبية على القطاعات الرئيسية للإنتاج والخدمات، والمنسوجات والملابس القويود الفنية على التجارة، بالتجارة في المنتجات الزراعية وأجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والخاصة بالتجارة في الخدمات والاتفاقية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وأخيرا إليه فطص المنازعات.

بالنسبة للدول المتقدمة، و 24٪ بالنسبة للدول النامية.

هذا على أن يتم هذا التخفيض خلال 6 سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدول المتقدمة، وخلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية.

دعم الصادرات

الزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بتخفيض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنحو 36٪ من متوسط الدعم خلال الفترة من 1986 حتى 1990، على أن يتم ذلك خلال السنوات الست التالية لبدء تنفيذ الاتفاقية كما نصت على تخفيض الدعم الجزئي للصادرات إلى 21٪ خلال الفترة المذكورة، هذا بالنسبة

وتضع اللجنة المالية الاقتصادية بمجلس الشورى برئاسة د. أحمد رشاد موسى مجموعة من التوصيات التي ترى لو أن الحكومة أخذت بها عند تنفيذ الاتفاقيات سوف يزيد هذا من إيجابياتها وتحمج من سلبياتها.

هذا ومن المقرر أن يوافق مجلس الشعب على الاتفاقية بعد مناقشتها خلال جلسات القادمة برئاسة د. أحمد فتحى سرور.

المنتجات الزراعية

حرصت الاتفاقية على إزالة القيود الجمركية التي تخضع لها المنتجات الزراعية والفروضة ل أسواق الدول الأعضاء، بطريقة تدريجية، بنسب متفاوتة تبلغ 36٪



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

يونيو ٢٠٠٥

١ - اتفقت الأعضاء على إزالة الحصص المفروضة على تجارة هذه المنتجات تدريجياً حتى تصل إلى 51٪ من هذه الحصص في عام 2005، أما الحصص الباقية فتجوز إزالتها بعد نهاية الاتفاق المرحلي.

٢ - زيادة معدلات نمو وأرباب الدول المستوردة والمعدة في الاتفاقية الدولية للألياف بنسبة تزيد على الحصص الحالية وبمعدلات 16٪، 25٪، 27٪ خلال مراحل ثلاث.

٣ - أما بالنسبة لطريقة معاملة الدول الصغيرة لهذه المنتجات من الدول المستوردة، سواء بالنسبة لحجم الصادرات أو الحصص المقررة أو معدلات النمو، طبقاً للاتفاقيات التي تعقد بين الدول المصدرة والدول المستوردة فتكون طبقاً لما يتفق عليه في الاتفاقيات الثنائية بين الأطراف. أما بالنسبة لمصر فنلاحظ ما يأتي:

مزايا لمصر

سوف تتمتع مصر بالمزايا التفضيلية الواردة في الاتفاق الخاص بالدول صغيرة الحجم، الأمر الذي يتيح لها فرصة زيادة صادراتها من هذه المنتجات بمعدلات تزيد على معدلات الدول النامية الأخرى.

وقد تمكن المفاوض المصري من الحصول على المزايا الأتية بالنسبة لمصر باعتبارها من

الدول المصدرة للمنسوجات والملابس حيث تم استبعاد القطن الشعر من قائمة السلع التي تخضع للقيود الجمركية في أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية الجديدة.

كما تم احتساب الحصص ومعدلات النمو بها من جانب الدول المستوردة على أساس اتفاقيات ثنائية تعقد بين مصر وهذه الدول وليس على أساس جماعي، الأمر الذي يمكن مصر من الحصول على حصص في هذه الدول وتصدير هذه الحصص بالكامل.

وإذا أخذنا في الاعتبار الاتفاقيات التي حلتها مصر مع المنظمات الدولية المعنية بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادي، يمكن القول أنه لا توجد في الحقيقة أي التزامات جديدة في إطار الاتفاق الخاص بتجارة المنسوجات والملابس، والذي تضمنته اتفاقية المنظمة الدولية للتجارة، فضلاً عما سبق، فلابد أن نذكر أن الاتفاقية الجديدة

تسمح للدول النامية عموماً بالتدخل في التزاماتها مؤقتة خاصة بالنسبة للسلع محل التبادل، وذلك عند إقامة أو تنمية صناعة وطنية، بشرط أن يكون هذا التدخل لفترة محددة، كما أنه يمكنها من فرض حصص مؤقتة لسلع أو أكثر مع الالتزام بإلغاء هذه الحصص تدريجياً، ويلاحظ أن استخدام رخصة التدخل المشار إليها يستلزم وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة.

للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فينخفض الدعم المباشر بنسبة 24٪ والدعم الجزئي بنسبة 14٪، وذلك خلال العشر سنوات التالية لهذه الاتفاقية.

أما بالنسبة للدول الأقل نمواً، وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنوياً، فقد استثنتها الاتفاقية من شرط حظر الدعم المشار إليه سلفاً، سواء بالنسبة لدعم إنتاج أو تصدير السلع الزراعية والصناعية.

أما بالنسبة لمصر فإن الاتفاق الخاص بتجارة السلع الزراعية قد يؤدي إلى رفع أسعار بعض السلع المستوردة، نتيجة تخفيض الدعم في دولة المنشأ.

ومن الجدير بالذكر أن المفاوض المصري قد تمكن من الحصول على الاعتراف من الدول الأطراف بضرورة مراعاة ظروف الدول المستوردة للغذاء، الأمر الذي أسفر عن صدور إعلان في شكل برنامج محدد، لتعويض هذه الدول، عما قد يصبها من ضرر نتيجة تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية في الدول المصدرة.

المناقشة التصديرية

يجب أن نلاحظ، أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية، والذي قد يسببه إلغاء الدعم، ربما

يؤدي إلى تحسين المركز التنافسي للصادرات الزراعية المصرية، إذا أخذنا في الاعتبار ما يترتب على تنفيذ الاتفاقية من رفع للقيود المفروضة على واردات هذه السلع، في أسواق الدول المتقدمة.

كذلك يتعين أن نؤكد، أن أحكام الاتفاقية تمكن مصر من حماية أسواقها من أي محاولة للأغراق، كما أن في استطاعة مصر، في ظل هذه الاتفاقية، دعم صادراتها من المنتجات الزراعية، نظراً لأنها تدخل في عداد الدول الأقل نمواً. بالإضافة إلى ما سبق، فإن الاتفاقية في حقيقة الأمر، لا تترتب أية التزامات من جانب مصر بتخفيض الرسوم الجمركية أو إزالة الحواجز الجمركية الأخرى، نظراً لأن مصر قد أوفت فعلاً بالتزامات التي تضمنتها الاتفاقية الجديدة، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

اتفاق المنسوجات

يخضع قطاع المنسوجات والملابس لأول مرة للاتفاقية الجديدة، والهدف هو تحرير التجارة في هذه المنتجات بين الدول الأعضاء وينسب معينة لكل دولة وخلال فترات زمنية محددة، على أن يتم تحرير هذا القطاع تماماً في عام 2005. ونجمل فيما يلي أهم الأحكام التي وردت في هذا الشأن:



المصدر :

٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يناقش تقرير الجات الأسبوع القادم مجلس الشورى يحذر من إغراق الأسواق بالسلع المستوردة

المجلس ٦٠٤ مليون جنيه تظلم
دعم الأحزاب ومؤسستى دار
التعاون ودار الشعب.

من جانب آخر ينما مجلس
الشعب مناقشة تقرير اللجنة
الاقتصادية حول اتفاقية الجات
الاسبوع القادم بعد موافقة اللجنة
في جلستها صباح امس على
انضمام مصر للاتفاقية ومنذ
التجارة العالمية والاتفاقيات
الحقة بالولاية الرئيسية.

واعين محمود محمد محمود
وزير الاقتصاد أن الحكومة سوف
تقدم الى مجلس الشعب بمشروع
قانون لحماية السوق المصرى من
الإغراق والماركات التجارية غير
المشروعة لتجنب الآثار السلبية
الناجمة عن بدء تنفيذ اتفاقية
الجات.

وقال ان مجلس الوزراء طلب
من الوزارات المعنية تقديم تقارير
حول تأثير الجات على الأنشطة
التابعة لها مشيرا الى ان رئاسة
مجلس الوزراء تلتك تقارير من
١٤ وزارة تجري راسمتها أعداد
تقرير موحد عنها.

وقال امام اللجنة الاقتصادية
بمجلس الشعب امس انه يتم
حاليا الإعداد لإنشاء جهاز لحماية
النتائج التجارية الناجمة من
تطبيق اتفاقية الجات وتحمي
السياسات الملائمة لمواجهة
وتجوز حاليا تدريب الكوادر التي
ستعمل في هذا الجهاز لدى
منظمة الإنكسار.



مجلس الشورى يحذر

بحق استغلالها الا بعد شراء
أفريقيين من المشرع والذي
سيكون سحره مرتفع.

وأكد الدكتور سميرة القويين
انه منذ خمسين عاما لم يحصل مازم
مصري على ترخيص براءة اختراع
ما يجعلنا نحت رحمة المخترعين
الأجانب.

وكان مجلس الشورى قد واصل
في جلسته صباح امس برئاسة
مصطفى كمال حلمي مناقشة تقرير
لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
بشأن الموافقة على انضمام مصر
لاتفاقية منظمة التجارة العالمية
المعروفة باسم «الجات» حيث اوصى
الاعضاء بضرورة قيام منظمات
العمال وأصحاب الأعمال في مصر
بشرح الاتفاقية ودراسة مختلف
آثارها على الاقتصاد المصري.

والمه قام مجلس الشورى امس
باعتقاد المصائب الشخصية له
بماكش يبلغ ١١٩ مليوناً و٢٤٣ ألفاً
جنيه بينما بلغت مصروفات

كتب صالح شلبي:

أكدت مناقشات مجلس الشورى
امس ان إغراق السوق المحلية
بالسلع المستوردة حاليا أصبح
يشكل خطرا كبيرا على الصناعات
الوطنية. وأشار الأعضاء الى ان
الهيئة الحرة ببورسعيد أصبحت
أكبر مصدر لسلع الإغراق
وخصوصا السلع التركية.

وحذر الدكتور جلال هراب
عضو المجلس من ارتفاع أسعار
الابوية بعد تطبيق اتفاقية الجات
حيث ترتبط بعض الابوية
الحديثة بملكية مفرقة ولا

**مجلس الشورى يوافق على انضمام
مصر للجات**

ابوعامر: الاتفاقية لصالح المستهلك من اجل
سلعة جيدة ورخصة

تأليف المجلس

آید علی سعد

محمد عبد الحافظ

ان الحيات تهدف الى تحرير التجار
 ورفع الاسواق وتقوية المنافسة وهذا
 كله في صالح المستهلك الذي يريد
 سلعة جيدة ورخيصة . وقال ان دورنا
 تنظيم الجوانب الاجابية في
 الاتفاقية . واكد ان مصر طالبت ان
 تكون موافقة على الاتفاقية مشروط
 بمصدق البرلمان وذلك تمهيدا لبدء
 العمل على ازالة العقبات التي تعترض مصر

والفكر الدكتور مصطفى كمال حلي على
اتضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية
(الجات) استقرت المنظمات
جلسات تحدث خلالها ٤٠ عضوا
وقد المجلس في المواقف إلى الرئيس
حضره مبارك وأعلام كل من رئيس
مجلس الشعب والوزراء
وطالب الأعضاء بسرعة إصدار
القانون منع الاحتكار والأرباح والزواج
الشركات الأجنبية بالتمتع بتجانس نسبة
العمالة الأجنبية فيها ١٠ / ١٠٠ من أعمال
حجم التشغيل في استثماراتهم
والدكتور محمد كمال أبو عامر
رئيس شئون مجلس الشعب ورئيس

وكان المجلس قد وافق في جلسته أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلي مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حول المواقفة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية (الجات) والمواقفة على الوثيقة الاقتصادية المتضمنة نتائج جولة أورجواي وجدول التزامات مصر في مجال تجارة السلع والخدمات

تفاصيل الجلسة

[illegible]

وعقب محمود محمد محمود وزير الاقتصاد أن مصر ليس عليها أي التزامات أو قيود في نقل وإقامة المواطنين الأجانب في مصر فرفضتها عليها اتفاقية الجات وبالتالي فهي مواطن اجنبي يخضع للقانون المصري



المصرية أي إضرار والخوف من
الادوية التي تستصدر قريبا لملاح
السرطان والأيدز والتي تعتمد عل
الهندسة الوراثية حيث سيطلب
تصنيعها في مصر مبالغ طائلة
وأكدت الدكتورة سميرة اللبوس
أن الاتفاقية أتاحت فترة سماح ٢٠
سنوات لتقنزم خلالها لقيود الملكية
المفكرة .. وقالت نحن نحتاج إلى خطة
للتنمية الابتكارية عن طريق الاهتمام
بقطاعات التعليم والصحة
وقال محمد عبد السميع يجب أن
نسمى لامتلاك التقنية الحديثة وهذا
يتطلب التوسع في التعليم الفني
وبمعاد التدريب المهني .
وعقب أحمد رشاد موسى أن
الاتفاقية لاتنس سيادة الدولة سواء في
الامن القومي او في صحة الانسان .
فكل دولة لها الحق في اختيار السلع
التي لاتراها غشارة للتداول في
أراضيها

وعقب الدكتور مصطفى كمال
حلي مبريا عن شكره للرئيس حسني
مبارك لاحتفاء اتفاقية الجات لمناقشتها
في المجلس .

رفع جلسات الشورى

أعلن الدكتور مصطفى كمال حلي
رئيس مجلس الشورى في الجلسة
المستائية أمس رفع جلسات المجلس
لعود بعد فيما بعد .
وقال أن دورة مجلس الشورى
الحالية مستمرة حتى يوم ٢٢ يونيو
القادوم ومن الممكن أن يجتمع المجلس
في أي وقت إذا ما أحال حسني مبارك
ما يراه من موضوعات .. أو إذا
اقتضت الظروف ذلك .

وقال محمد أحمد قرشي إن الجات
فتحت أسواق ١١٧ دولة المتنافسة
الحرية وهذا يفتح على عائق صناعتنا
وأجب التجديد والتطوير . وقال
بأنشاء مجلس عمل للتجارة الخارجية
يكون مبنيا بموضوع استراتيجي
للتعويض بتجارنتنا

ودعا المهندس سمير شلي إلى
متابعة آثار الاتفاقية يومًا بيوم وقال
أنه يجب أن تتم دراسة تكاليف
الانتاج وإعادة النظر في أسعار
مستلزمات الانتاج

وتساوق الدكتور جلال غراب هل
سيتميز على اتفاقية الجات تغير
التركيب المصنوعي في مصر * وقال
بضرورة رفع جودة المنتجات وتقليص
سعرها حتى تستطيع الدول في
أسواق المنافسة وأكد أن جميع
الادوية الاساسية التي تصنع في مصر
لاينطبق عليها حقوق الملكية الفكرية
وبالتالي لن يلحق بصناعة الدواء

مصطفى كمال حلي

التعددية الحزبية

أحد ركني الديمقراطية

أكد الدكتور مصطفى كمال حلي
رئيس مجلس الشورى أن مصر باد
سيادة واحترام القانون .. وأن
التعددية الحزبية هي إحدى ركائز
الديمقراطية التي شيدتها حضارتنا ..
وقال أننا نحتف بمجمع الأحزاب لأننا
أشراء للعمل السياسي . وأن لجنة
شؤون الأحزاب عندما ترفض تأسيس
أحد الأحزاب ولما لماعياها ثم يصدر
حكم بتأسيس هذا الحزب فإننا نطرح
المنشور والثانون الذي أعلى
المؤسسين أن يلجؤوا دعوى أمام
القضاء في حالة رفض لجنة شؤون
الأحزاب .. جاء ذلك في تعليقه في
الجلسة المستائية على كلمة الدكتور
عبدالمطلب رمضان الذي شن هجوما
على الأحزاب التي ليس لها أي ثقل
سياسي والتي رفضت لجنة الأحزاب
تأسيسها وتأسست بحكم قضائي .



مجلس الشورى يوافق على دخول «الجات»

لا مجال للتصنف في حقوق الملكية الفكرية و

الاختراعات

الاتفاقية فرصة للدول النامية للتطور

وزيادة الانتاج

كتب الجلسة :

عبد الجواد على

الى زيادة الانتاج ورفع الدخل القومى للدول الاعضاء واجبار الدول على تصحيح الاتجاهات السوق المحلية والعالمية، فهل اعدنا امسنا لذلك؟ وقال العقيد اننا بدانا ذلك من خلال لحظة الخمسة العتية حيث لم

الانظمة عدد من الدورات التدريبية للارتقاء بمسؤولى كافة العاملين فى الصناع وشركات الانتاج ان مصر ان ذلك مطلوبة اراء التشريعية فى التطوير الحاصل على الساحة العالمية سرياسا والاقتصاديات والقيام فى تطوير التعليم فرصته لتطوير الصناعة والابتعاا المصرى لمواجهة الاسواق والمنافسة فى الاسواق المحلية والعالمية.

وقال احمد قريشى ارى انه لابد من وجود مجموعة من رجال الاقتصاد والتجارة مسؤولين عن تقديم الشورة التى يمكن بها تغاير سياسيات اتفاقية الجات والاستفادة من المرات التى تتشعبها ومن الواجب ان تعرف السياسات قبل الانجبايات لدرى الطريق واخضا امامنا فل تصبرنا الاجابيات عن جانب السياسات لصالح الاقتصاد الوطنى فعلا الصناعة المصرية فى حاجة الى تطوير وتدعيم لى نشهد وتكون قادرة على مواجهة المنافسة والارتقاء وهو امر يعنى العمل لزيادة الانتاج تشجيع الزاوى والصناعى وتعميمه فى ناس الوقت واننى اعتبر هذه الاتفاقية لصالح المستوفك والفتح القادر على الجاوب مع اهلها الصناعية وقال سيدة شامى: ان الاتفاقية تدرست لتفاصيل التفاصيل، وهو الاسى الذى يدعون ان ندوس بشقل

العام ولواجهة هذا يجب ان يكون للاتحاد العام للممال نور فى وضع الاشتراكات التى سيتضمنها قانون مكافحة الافراق لحماية الصناعة الوطنية حماية جيدة وأرجو ان يتم وضع قيود لحماية الصناعة المصرية من بده لفساد القسود على انقى والصناعة الاجنبية للحفاظ على حق المصريين فى فرص العمل الموجودة بالاسواق المحلية، وقالت ان هناك بادرة الان فى صفوف العمال المصريين انهم يشعرون ان الاتفاقية تدرى ضرورة استجلاا خبراء احابى لتدريب العمال المصريين فكل من سمح بهذا فى الوقت الذى توجد فيه ادبيات فترات وخبرات وكفاءات علمية قادرة على القيام بهذا الواجب. ان هذه الامور كلها تشير الى تعاريا عند العمال لانهم «مزعجرون» جدا من كلمة الجات، وهم يطمحون ان «الجات» انما تحب لتخرب بيوتهم وتقطع عيشهم لصالح الاجانب ومع ذلك كمنى ان نأخذ الامر بكل الجدية اعنى تنفيذ من الاجابيات ويتجنب السياسيات فى هذه الاتفاقية.

وعقب محمود محمد محمود وزير الاقتصاد: فى مجال العمال فإن نص القانون المصرى كاف لهذا، اما مسألة التدريب فنحن انما كنا فى حاجة الى تدريب فلا ضرر من جلب خبراء لان هذا يمثل اضافة لنا وليس فى ذلك اى انقاص من حقنا

الاتفاق الذى

وقال الدكتور فية الحقاقي: هذه الاتفاقية تحفظ الواجبات لدينا فى كل القطاعات وهى فرصة لتحديد اهدافنا فى كل الاتفاقية التى تهدف

فى ختام جلسته امس والى مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى على انضمام مصر الى اتفاقية «الجات» وقد شهدت قاعة المجلس مناقشات مستفيضة تركزت حول حقوق الملكية الفكرية وسبل حمايتها ومنع التفسير فى اختراعاتها وخاصة فى مجالات الصبلة والدواء والتكنولوجيا الحديثة بحيث لا يكون الامر حكرًا على الدول الغنية والمخلفة على حساب الدول النامية او الفقيرة، كما أكدت المناقشات ان اتفاقية «الجات» تمثل مركزا مهما للدول النامية بيلعبها نمو العمل لزيادة الانتاج وتحسين جودة الامر الذى يمكن من خلاله توفير المزيد من فرص العمل لعدد من ازمة البطالة فى هذه الدول والتشالى زيادة دخل الاراد بما يدفع فى اتجاه شراء السلع وبما يساعد على زيادة الزواج التجارى فى العالم والبقاء على اقتصاد.

وفى بداية المناقشة أكد احمد شفيى على ضرورة الانضمام بالاتفاق الحرى وتوفير الحماية لاختراعاته من الافراق السنقى فى تطبيقها خاصة ان بوانا الافراق بدأت بشل مخلوف فى بورسعيد حيث ادى الافراق اسواق بورسعيد بالنسل التريى الى الاضرار بالغ بالانتاج المصرى وهو امر يفسر بالاقتصاد الوطنى موما.

وقالت عاتلة عبدالهائى اننا من المتخوفين جدا من اتفاقية «الجات» لان الافراق سيؤثر اول ما يؤثر على العمال المصريين فى قطاع الاعمال



محقق كل يومها حتى يمكن الجواب مع النشاط الاقتصادي العالمي بالتشكل الذي لا يفهم بإقتصادنا الوطني، فإن كنا يريد أنقاذ ذاتنا في القمح، مثلا، فعلينا أن نعيد النظر في تكلفة الإنتاج لنخلص هذه التكلفة لتجسيها للمزارعين على زراعته وتوزيع احتياجات الاستهلاك للحد من الاعتماد على استيراد القمح من الخارج بعد أن أصبح هذا المحصول سلعة سياسية يعارض بها المنتج فيحفظ لتحقيق مصالح خاصة على الدول المستوردة للقمح، وطالب بتطوير الصناعة المصرية وفق أحدث وسائل الإنتاج التكنولوجي التي تسهم في زيادة الإنتاج وتجويد نوعية المنتجات والإفراق أن تسعى دائما وخارجيا وأرى أن اتفاقية الجات مباحة إن سعى إلى التعاون مع جاراتها وتجنب سلباتها

وقال الدكتور جلال شراب: إن اتفاقية الجات، عامة ولاستطيع التخلي عن الاتفاق بها ولاأولف منها على الاتفاق لأنني اعتبرها مهمة لأنها متجذرة على تحسين

التجارة وتطويره وزيادة الإنتاج في إطارها بخفض الجسور ولكنها كلفه مستطرد على نظام الحصص التجارية لأنها ستلحق مصالح الحرية واسعا أمام التجارة العالمية وتأسيسا لمفاهيم الحرية الاقتصادية لم تات يجسد في هذا الشبان بل في نظام حسدا من الاتفاقيات المعمول بها في هذا الحال فهناك اتفاقية برن، لبراءة الاختراع فيحذرهما أحد فهناك دولة انجحت بواء مسرعة على إبطالها مليارات الجنيهات وبعد مدة من طرحه في الأسواق تم أنقذها في كوريا وذلك ضاع على هذه الدولة هذه المليارات من الدولارات

الحمية الفكرية

وقالت الدكتورة سميرة النورسي: الفرض من الاتفاقية حماية أصحاب مزايا الاختراعات في مجال البروة والأفلاقي والعالمية العلمية لأن أصحاب هذه الاختراعات أحق بالحفاظ على براءاتهم فخر عاتدهم التي لم تقبلها لهم حتى الآن الاتفاقيات المخلدة في هذا الشأن أما اتفاقية الجات، فإنها تحقق هذا الهدف بأنها ترمز بالاعتماد بحق المبررات ١٤ عاما هذه فرصة مناسبة للصناعات أصحاب هذه البراءات مما قدقده من أموال في الإحتسا من خلال مدة الإحتسا لبراءاتهم الأخراعية وخاصة في مجالات الصنعة والمعالج الطبية، والأفلاقي.

وأشارت إلى ضرورة الإهتمام بصحة الإنسان لخلق عمل إبتكاري قادر على خلق والإبداع والإبتكار في مجال الاختراعات وإذا لم نعمل هذا في مصر فإننا سنظل خاضعين للدول الأخرى في مجال الصنوت العلمية ليعطونا مايرته محققا لأهدافهم بصرف النظر عن كونه قديما أو حديثا ولذا لضمان احتكار هذه الدول لأسواق الاختراعات العلمية والطبية والتكنولوجية.

وقال السيد عثمان: هذه الاتفاقية تعنى شيئا واحدا هو البقاء للأصلح والذي وضعه هم الأقوياء في العالم وليس هدفهم هو مصفحة الإنسان كما جاء في بداية هذه الاتفاقية بل أن هدفهم هو مصلحةهم أولا وقبل كل شيء، وعليه أن نمتسك من الآن لمواجهة هذه الاتفاقية مستقبلا بالاعتماد على أسواقنا القادرين على العمل في الإنتاج لتكون قارنين على المنافسة في الأسواق المحلية وهذا يتطلب توفير العضويات المالية اللازمة لرفع كفاءة التشريب البشري والأخذ أحدث أساليب التكنولوجيا الإنتاج والتجربة والصناعة كما وكيفا والتجيب الاتفاقية على صمالة التوضيحات التي تقرها الاتفاقية في حالة وقوع

فرض على الاقتصاد الوطني بل يجب أن نركز اعتمادنا على زيادة الإنتاج وتحسينه لمواجهة الإفراق والمناصفة وهذا أمر يتطلب خفض تكلفة الإنتاج لكي يحقق المنتج هامش ربح أعلى ليعمل على زيادة الإنتاج في مجاله أترامى والصناعي.

مجال الاحتكار

وقال محمد عبد الصميع: إن اتفاقية الجات، جاءت نتيجة التطورات العالمية والتحولت في العالم وأعتقد أن هذه الاتفاقية كلها خير وهي تخدم المجتمع الدولي لتحرير التجارة العالمية والتخفيف من إعاء الدول النامية لكي تتدخل مستوايتها في حركة الاقتصاد العالمي نحو مستقبل أفضل والوجه نحو الاعتماد على الذات واتاحة فرص العمل للمواطنين وأعتقد أن مصر قد قطعت شوطا في هذا الاتجاه من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على القطاع الخاص في برامج التنمية بنسبة مساهمة كبيرة وليست السلع هي الخطر مافى الاتفاقية بل أن الخطر الكبير يكون في مجال الخدمات مثل الخدمات البنكية وإنتاج أدوات الإنتاج والتكنولوجيا المطورة وهذه مستكون مجال الاحتكار للدول الكبرى.

وقال فاروق الشافعي: أطلب من وزير الاقتصاد أن يعطى تعليمات للبنوك في البروف بإعطاء تسهيلات في القروض البنكية لمساعدة المنتجين في المجال الزراعي والصناعي على تدعيم نشاطهم بما يمكنهم من زيادة الإنتاج وتحسين جويته وبهذا يمكن مواجهة أي جوانب سلبية في اتفاقية الجات.

وقالت كريمة الصروسي: إن المنافسة في العالم تتركز في المجال الاقتصادي وأريد أن نخوض هذا المجال لكي نثبت لمرتباتنا على ذلك وعليه أن نتولى انماجنا لمواجهة المنافسة والإفراق في ظل اتفاقية الجات.

وقال فهمي ناشد: إن الوات تعنى الجودية في الاتفاق في ظل نظام القصاد على يقوم على إنتاج الوفرة وتصدير الجودية في السلع والخدمات فلا مكان لاجراء أو متخالف في السوق العالمية الجديدة، ومن هنا نبحث من نجاست أريدنا لتركيب محمد حسني مبارك في المباحثات التي يجريها بأمريكا من أجل دعم الاقتصاد المصري ومعبدة السلام بالشرق الأوسط

وقال محمد عبد الشافي: هذه الخطر القضايا في العصر الحديث وهي اتفاقية الجات لأنها لمره الصراع الاقتصادي ومحاولة الدول الغربية أن تسيطر على العالم الاقتصادي بعد أن تراجع الاستعمار العسكري والسياسي وقال إن هذه الاتفاقية تختار إلى الدول الأوروبية لأنها تحظى الاقتصاد الأوروبية منذ التصويت على بنود أي لفيعة تطرح للمناقشة الحق في أن يكون صوتيات بعدا لا يكون هذا ملاحا إلى تكتلات اقتصادية أخرى العالم فإي تكتل الاقتصادي غير أوروبي يعمل في ظل التصويت كصوت واحد مهما تعددت دوله، لعل من هذا عدالة، أنه يمكن إغتياره أحد مؤشرات التحيز العصري في مجال تنطيم هذه الاتفاقية.

وعقب الدكتور محمد رشاد موسى مقدر الوصية، إن هذه الاتفاقية توفر الحماية لخلق الدول الصناعية، الإلزام بدواعي الاتفاقية ويكفي أن كل دولة لها حق التصويت سواء أ كانت بصوت واحد.



المصدر : الأمم المتحدة

٦ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية المجات والاقتصاد المصري

في دورة بنقبة العاملين بالصعالة

نشرت المنظمة العامة للصعالة والنجاة
والاعلام بالتعاون مع معهد العلاقات العمالية
الدولية دورة تدريبية للقيادات العمالية لآلية أيا
حول النقابية للمات والزرا على الاشتراك
المصري والتمردية كإبائية والتمردية الجديدة
فحسب من تكون العمل الجديد والمفارقة
العمالية والتمردية الجديدة والتمردية
الاشتراكية تحت الدورة تحت إشراف رئيس
مركز محمد المهدي ويصمد القلي رئيس النقابة
البرلمانية



المصدر :

٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق

الجات والمستقبل

و أين الاستثناء العربي ؟

من الأفكار التي يجب أن نكرر دون ملل هي أين نحن أراء الهيسدنة الثقافية الأمريكية، التي يؤكدنا الآن احتمال حلبة الطرو الأمريكي في هذا الإطار يمكن أن ملاحظ أن الحولة الأخيرة (السايفة) من الجات قد أرت. رغم بعض المشكلات. بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونفك الكتلة الشرقية، ومن ثم أصبح المناخ العام الدولي أكثر توافراً مع الأهداف الأمريكية (بعد الحرب العالمية الثانية) والأعلام الأمريكية التي لم تتوقف (بعد الحرب العالمية الثانية) لقد أصبح المناخ الآن أكثر تافراً مع ما نريد على هذه (الكرة) الأرضية التي يصدر لها الكثير وبموجبات ملاحظة فاعلة.

أصبحت الأعلام الأمريكية ذهنية. ليس على المناقشة المتغيرة فقط وإنما، كذلك، على الضمانات العسكرية، ليس في الدول النامية فقط، وإنما، أيضاً، بين دول أوروبا نفسها.

وقد كان من الملاحظ أن أكثر ما اختلف عليه العامل الثقافي، خاصة في فرنسا (أوتجديداً السيمنا)، فقد رأت فرنسا أن السيمنا (أولا) ليست سليمة، ثم أنها (ثانياً) يمكن أد تراك الفيلم الأمريكي على الطار مع إلغاء الدعم الحكومي للفيلم المحلي، أن يصيب هذا الفيلم الأخير لصالح الفيلم الأمريكي أكثر، وقد نجحت فرنسا بالفعل، كما سنرى بالتفصيل، من فرض مأسسي (أبداً استثناء الفرنسي).

والاستثناء الفرنسي هنا يعني الحفاظ على (هوية) السيمنا الفرنسية تعبيراً عن الحفاظ على (الهوية) الثقافية الفرنسية من الخطر الأمريكي.

على أنه لإيهما ماحدث في فرنسا إلا بالفر الذي يعكسه المناظر مبدئاً وبينهم، أو يدنو أننا لم نستقم قليلاً أو كثيراً من موقف الفرنسي في هذا المجال، بل على العكس، فمن يراجع دورات الجات (بين عامي ١٩٩١/٩٢) ليملاحظ أي نوع عربي فعال، سواء في الحوار أو استعمر أو الصياغات الأخيرة، بل الأخرى أن نقول لنسال: أين الاستثناء العربي؟

إن العونة للفترة التي بدأت فيها الجولة الأخيرة (١٩٨٦) عام ١٩٨٦ تلاحظ أن التوتون العربي كان معسوماً تماماً، اللهم إلا بعض الممثلين العرب الذين استمروا في اختيار مكان الدورة الثقافية في مدينة الإرجواي، وعدا ذلك، لم نسمع رأياً أو اعتراضاً عربياً، ولسمع سنوات تالية لم يكن للمصوت العربي أي تأثير فيما يحدث، وخاصة، أن الولايات المتحدة أجمت أنها سلبية على خسارة كبيرة في صناعاتها الثقافية التي تمثل ٦ في المائة من الناتج القومي الأمريكي، فسعت إلى إحلال جابج الخدمات (الثقافية) وسعت لتأكيد عبر تحديد معايير هذه (الخدمات) وإجراءات تطبيق الحقوق الفكرية وأسهمت في كثير من مود فقر المنازعات. وما إلى ذلك.

ورغم أن عبيدا من الإطارات العربية وقلت على (الجات) ربما كان آخرها مؤلفة مجلس الوزراء المصري ومجلس الشورى وقريبا مجلس الشعب، فمن المؤكد أن الخسائر في المجال الثقافي ستكون فاحشة.

وإذا كان الأمر لايعتينا في كثير، فإن السؤال اليمهي الذي يقى هنا يقل هو هل العالم المتقدم يعنيه أمر الدول النامية حقا ؟

وقيل ذلك هل للعالم النامي يعنيه أمر نفسه حقا ؟

● أسئلة لتجد أجابة عنها ...

د. مصطفى عبد الغني

三才圖會

لذا كان للاتفاقية الجهات المتباعدة وآثار إيجابية وأخرى سلبية، فلهذا وصحح
لزاما على مصر أن تعمل جادة للاستفادة بأكبر قدر ممكن من إيجابياتها
وتعويض سلبياتها. وحيث أن تلك الآثار حتى الآن تتغير مستمرة وبسرعة
فعلية فإن مدى الاستفادة من الاتفاقية يكون أكثر كسافية لتغير المعايير
المستخدمة في المقاييس الدولية.

[illegible][illegible]

THE

مستشفى العموري
بأحدث أول وزارة
الاقتصاد

[illegible][illegible]



المسرة : المصير

النشر والذخات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

انتبهوا أيها السادة: هل تؤكد اتفاقية الجات نهاية صناعة السيما في مصر ١٩

كاتب : سعيد علام

أهم يوم لصير أنها مصيرة للثقافة، وهذا ما يعطيها وزنها السياسي، وفريق السيما لا يرضى على صناعة السيما بل هو فريق استغلال مصر ونزورها السياسي والثقافي.. هكذا حدد محاسن هوسي، الأستاذ بكلية الحقوق.. أهمية صناعة السيما مصر، وحدد بصفة كهل من الحانات متعددة الأطراف للقاء على هذه الصناعة والذين دمجوا حتى الآن.. جاء ذلك خلال الندوة التي عقدها لجنة السيما بالجلس الأعلى للثقافة برئاسة الدكتور صلاح أبو سيف مدير اللجنة وتحدث فيها كل من الكاتب سعد الدين وهبة، وعضو الاتحاد الصحفي، والمطورة هاجر الإسلامبولي وأسامة الجيوب من وزارة الخارجية والدكتور حسام هوسي والذي أضاف.. الأداة الوطنية هي السيادة السياسية، بينما المصرية.. وذلك الأداة الوطنية هي سيادة في مصر أو في أي دولة..

ومناعة السيما المصرية، أكثر المجالات التي تحتاج إلى تدخل الدولة.. ومنذ عام ٩١ قلنا إن الجات سوف تكون خرابا على كل أوجه الضخام، ولم نستطيع الدولة.. وأن أصبحت اتفاقية الجات أمرا واقعيا، والحق هو بناء دولة قوية للفترة والى الأبد.. وليس من الخط أن السيما لا تضطر فيها ضعيفة نظرا للأوضاع الأمنية بين أبناء الشعب المصري، لذلك فالمشاهدة الأساسية لحد لظهور المصري.. والجات ليست اقتصادية حق الأوطان، وإنما الدول بما جاء بها على الاتفاقية تتخذ بما جاء بها من تدبيرات لحماية السيما.. وبعد ظهور اتفاقية الجات الآن هو حل أزمة السيما الجات، كما تم حل الدول القديمة بالها.. وتكملة الحماية للسوق العالمي، يعتمد على أن تعين هذه الدول على قضاةم والقانون بها، ثم تترك الصناعة للدول المتخلفة، وذلك بعكس ماكان يتم في الماضي..

● وقال أسامة الجيوب.. إن توقيع دول العربية على اتفاقية الجات ولينها بالاطلاق لدى الدول العربية بتطبيق ماوجد بها من خصوص لحماية السيما المصري لديهم، وذلك تكون الاتفاقية لتظهر للسوق والى باب أمام القزوير والسرقة..

● وقال سعد الدين وهبة.. منظمة التجارة الخارجية اندثت

للتكامل الثلاثي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإحكام السيطرة على الدول المتخلفة.. وقد جاء بالتقرير الاقتصادي للسلطة الأمريكية بالعالم، أن هناك تضررا جديدا بعد حاليها في مصر لحماية حق الأوطان.. وهذا التقرير يوضح أننا أكثر من علم مايجري في بلدنا.. والاتفاقية الجات كدع الدول من تقديم الدعم لأية سلطة، وفي فرنسا هناك سلعان دعمان هما الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي والسيما، وبعد مغادرته كثيرة تنازلات فرنسا من دعمها للإنتاج الزراعي، ولم تتنازل من دعمها للإنتاج الصناعي.. وبالطبع من أن الامتيازات متروكة على القوي، فلا شروط على استيراد الأوطان.. والجزء الوحيد الذي يمكن أن تستفيد منه السيما في الاتفاقية الجات هو الجزء الخاص بالثقافة الفكرية كأحد استخداماته، فإن قوانين حماية الثقافة موجودة ولكن أهم الفقيه، فلما تم التنازل وزارة الثقافة جهرا لتطبيق تدبيرات حماية السيما في الخارج والوزارة بالثقافة البرن أو الاتفاقية العربية التي لم توضع عليها مصر حتى الآن، وأن يشكل هذا الجهاز من غرفة صناعة السيما واتحاد الفنانين، وبمعنى للمهندسين.

● وكما قال محمد حسن ومزي.. من يحمي السيما المصري.. نحن لا نريد من الدولة تعسا للسيما ولكن كما تحمي الدولة السيما الأمريكي في مصر.. لئلا لا تحمي السيما المصري في الخارج.. ومن خلال الدراسة التي أجريت في حق صناعة السيما، وجدت أن السيما التي حصل عليها مليون جنيه حصل منه دولة على مليون ونصف مليون جنيه ساهم في تحسينات ومستويات ورسوم.. ولأن لم تقم دولة بالسيما، ونور السيما للمصرية، فمن يكون هناك أمل، وأن يكون هناك سيما مصرية.

● مدير شامي رئيس غرفة صناعة السيما قال.. لابد أن تدخل وزارة الخارجية لحماية السيما المصرية في الخارج، ولأن كانت لرابية في مصر تحمي السيما الأمريكي، فلماذا لا تحمي الحكومة الأمريكية السيما المصري في أمريكا لتكون الحماية متبذلة بالكل..

● محسن علم الدين قال.. فمنا بجزارات الضريبة في أمريكا منازلت سيما من محسنيين وشرطة وشرايط لسيما المصرية، مستحقة في أحد أليات الشرطة بأمريكا لأن أسلحة المصرية هناك لم تخرج حتى الآن..

● وقال الوتوهر أحمد موليوي.. لشبكة كوست في وزارة



المصدر :

أبريل ١٩٩٨

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخارجية، للشفعة في نظرة
الدولة للفردون.

● أما الفرج الكبير يوسف
شامون فقد التقى بالمتسائل
بمصرية.. إلا تساوذا الآن من
أبدا وطول عمر الحكومة تتخذ
أقرارات دون أن تسأل الصحفي
الحقيقيين لهذه الجالات..!

● ثم علق د. صدام عيسى.. لا بد
أن تكون الدولة، كما في كل دول
العالم، هي صاحبة القطاع
الخاص، ولا تترك الأمر لصالح
ملاح..

● وعلق سعد الدين وهبة.. لم
نبدأ في مناقشة اتفاقية لجبات إلا
بعد أن وقعت اتفاقية عليها..!
كيف يتسأل لولة أن تسبح
السيدنا، عندما نلقت فيهجة
السيدنا في قطاع الأعمال..!
وكيف نلهم دولة تعرض بوع
استبوهات، طلعت حريه وفي
دلس الوقت تخشا استبوهات في
٦ أكتوبر..!!..



مناقشات برلمانية مصرية لإقرار اتفاقية الجات (2-2)

نجاح الاتفاقية مرهون بجهود اتحاد الصناعات والغرف التجارية ورجال الأعمال والمستثمرين

□ كتب: أشرف نبيل

يناقش مجلس الشعب المصري في جلساته القادمة اتفاقية الجات وتأثيراتها على الاقتصاد المصري لإقرارها والتصديق عليها وقد قامت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى بمناقشتها في محاولة لتعظيم فوائدها.

التي وردت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، المتعلقة بالفيود التجارية والآثار التسويقية لإجراءات الاستثمار. فقد اتفق على أن تتناول المفاوضات كلما كان ذلك ممكناً الأحكام الأخرى التي قد تكون ضرورية لتقاضي مثل هذه الآثار السلبية على التجارة. وتهدف الاتفاقية الخاصة بإجراءات الاستثمار إلى التوسع التدريجي في التجارة العالمية بهدف تيسير حركة الاستثمار عبر الحدود من أجل زيادة النمو الاقتصادي لكل الشركاء التجاريين، خاصة البلدان النامية في الاتفاقية، بشرط ضمان حرية للتألف. ويلاحظ أن هذه الاتفاقية لا ترتب أي التزامات جديدة على مصر فيما يتعلق بإجراء الاستثمار. نظراً لما سبق أن اتفقت عليه مصر مع المنظمات الدولية، في

نظراً للأهمية البالغة للالتزام بالمواصفات القياسية الدولية، ونظم تقييم المطابقة في تحسين كفاءة الانتاج، وتسهيل عمليات التجارة الدولية. ورغبة في تشجيع وضع هذه المقاييس وهذه النظم، فقد نصت الاتفاقية على أنه لا ينبغي منع أية دولة، من اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نوعية صادراتها، أو لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، وحماية البيئة، أو لمنع ممارسات الغش التي تهدف إلى التهرب من المواصفات التي تراها الدولة مناسبة. هذا بشرط ألا يطبق هذا الحكم بطريقة تتضمن تمييزاً متعمداً أو لا مر له بين الدول التي تسودها نفس الظروف أو يمثل تطبيقها مستتراً للتجارة الدولية. كذلك تنص الاتفاقية على أنه لا يجوز منع أية دولة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح أمنها الأساسية.

هذا وقد تضمن نفس الاتفاق بعض الإجراءات التي تسهل على الدول النامية مواجهة الصعوبات الخاصة بالقواعد الفنية لمراجعة المواصفات القياسية ونظم تقييم المطابقة.

نصت الاتفاقية المذكورة في مقدمتها على أن الأعضاء قد اتفقوا في إعلان «ميونخ» على إيستري على أنهم بعد بحث أثر تنفيذ المواد

إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

التجارة في الخدمات

تضمنت الاتفاقية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، لأول مرة اتفاقية عامة جديدة، شملت التجارة في الخدمات، أو ما يعرف بالتجارة الدولية في الصناعات غير المنظورة.

واتفقت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من جميع القيود التي تعترض انسياب هذه التجارة بينها، وذلك على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

هذا وتشمل تجارة الخدمات بمفهومها الواسع السياحة وخدمات شركات التأمين والنقل البحري والجوي والمواصلات السلكية واللاسلكية، والإعلام والترجمة، كما تشمل الخدمات المهنية الأخرى مثل الاستشارات القانونية والمحاسبة والاستشارات الطبية والهندسية والمحاسبية، وأعمال مراجعة الحسابات، هذا بالإضافة إلى خدمات التعليم والترخيص وتدفق المعلومات، وغير ذلك من الخدمات المهنية، وفقاً لما ورد بالألحق المتعلقة بهذه الاتفاقية.

أما بالنسبة لمصر، فقد تمديد التزاماتها في أن تكون الخدمات المذكورة من خلال الشركات الدولية المشتركة، وبشرط ألا تزيد نسبة المكون الأجنبي في رأس المال عن 49٪ من رأس المال الكلي.

والحصول على ترخيص من الجهة المعنية طبقاً لحاجة الأسواق المصرية حتى لا يتربط على ذلك إضرار بها، وإن تكون مزاولة النشاط مقصورة على المناطق الحرة. ومن الجدير بالذكر أن مصر قد سمحت منذ أقدمت على سياسة الانفتاح الاقتصادي، لبعض الشركات الأجنبية بمزاولة بعض الأنشطة الخدمية، مثل خدمات السياحة والمصارف، وقد كان لذلك أثر إيجابي مهم، تتمثل أساساً في أن المنافسة التي شجعت ذلك، أدت إلى ارتفاع مستوى الخدمات المذكورة بين المؤسسات الوطنية خاصة في قطاع المصارف.

الحقوق الفكرية

تضمنت الاتفاقية الجديدة لأول مرة، اتفاقية جديدة تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، إذا انتقلت من دولة المنشأ إلى أسواق الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية. وأهم أنواع الملكية الفكرية التي تهدف الاتفاقية الجديدة إلى حمايتها، حق المؤلف والحقوق المتعلقة بها والعلاقات التجارية، والتصميمات الصناعية، وبراءات الاختراع، والمواد للملكية، وبرامج الكمبيوتر. والهدف الأساسي الذي تهدف إليه هذه الاتفاقية، هو كالة حصول صاحب الحق على حقوقه، مع ضمان عدم أساءة استخدامهما بأسلوب يعتبر إغاثة للتجارة الفعالة. أما بالنسبة لمصر، وعلى الرغم من أن الاتفاقية الجديدة تحملها التزامات لم تكن تتحملها من قبل، إلا أن انضمامها إلى هذه الاتفاقية يعود على مصر بمزايا إضافية

التاريخ : أبريل 1995

مهمة، يمكن إجمالها فيما يأتي:

- 1- الحصول على مزايا إضافية، فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية في مجال الأعمال الأدبية واللغات والكتب، بالإضافة إلى الأعمال الفنية المتعلقة في أفلام السينما والفيديو والتليفزيون والأشرطة والاسطوانات والإذاعة.

- 2- تنص الاتفاقية على استمرار تمتع مصر بالمزايا التي تضمنتها معاهدة باريس التي عقدت سنة 1967، وكذلك في وثيقة استوكهولم المتعلقة بهذه المعاهدة والمصادرة في يوليو من نفس العام، وكذلك المزايا التي تضمنتها اتفاقية بين التي عقدت في سنة 1971 ومعاهدة روما التي عقدت في سنة 1961 ومعاهدة واشنطن التي عقدت في سنة 1989. وتتعلق هذه المعاهدات بحقوق الملكية الفكرية وحماية الأعمال الأدبية والفنية وفناني الأداء ومتنتج التسجيلات الصوتية وفيشبات الإذاعة والرداثر المكاملة.

- 6- وأخيراً من حق مصر فرض نظام الترخيص الإيجاري، إذا تصف صاحب براءة الاختراع في استلام الحقوق له أو إذا مارس إجراءات غير تناسية.

آلية فض المنازعات

لقد تضمنت الاتفاقية الجديدة الخاصة بإنشاء منظمة التجارة الدولية، اتفاقاً خاصاً بتطوير نظام فض المنازعات المعمول به طبقاً للاتفاقية العامة في التعريفات والتجارة والمجات، بحيث يصبح هذا النظام أكثر

شمولاً، لما يصبح ملزماً للدول الأعضاء وذلك عكس النظام السابق.

ومن المؤكد أن هذا النظام الجديد لفض المنازعات يمثل وسيلة فعالة لحماية الدول الصغيرة ومن بينها مصر، من الإجراءات الانحرافية والضغط والتصفية التي اتسمت بها التجارة الدولية، قبل ظهور الاتفاقية الجديدة إلى حين الوجود.

وبعد أن قامت اللجنة بدراسة الاتفاقية المذكورة منذ فترة طويلة، بدأت بتقديم طلب المناقشة الذي ناقشه المجلس خلال الفترة منذ 12 فبراير 1994 إلى 14 فبراير 1994 ثم أحاله إلى اللجنة لإعداد تقرير مبدئي. توصي اللجنة الورق بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية، إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمها الوثيقة الختامية لهذه الاتفاقية المتضمنة لنتائج جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وكذلك بالموافقة على جدول



أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أو حظر التصدير أو حماية الأسواق المحلية من الإغراق، وما تنتجها هذه الاتفاقية الجديدة من حماية للمستهلك الوطني والصحة العامة.

3 - ضرورة قيام الدولة ببذل جميع الجهود لحماية حقوق المصريين في نطاق الاتفاق الخاص بحماية الملكية الفكرية، خاصة في الدول الأجنبية.

4 - إعادة النظر في السياسات القائمة والتشريعات، بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة القصوى التي يمكن أن تحققها من الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحقيق آثارها السلبية.

5 - إن الاتفاقية الجديدة، إنما هي نتيجة جهود استمرت سنوات طويلة، وتتضمن قدرا كبيرا من التعديلات الفنية والقانونية، الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحقيق آثارها السلبية.

6 - إن الاتفاقية الجديدة، إنما هي نتيجة جهود استمرت سنوات طويلة، وتتضمن قدرا كبيرا من التعديلات الفنية والقانونية، الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحقيق آثارها السلبية.

7 - إن الاتفاقية الجديدة، إنما هي نتيجة جهود استمرت سنوات طويلة، وتتضمن قدرا كبيرا من التعديلات الفنية والقانونية، الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحقيق آثارها السلبية.

8 - إن الاتفاقية الجديدة، إنما هي نتيجة جهود استمرت سنوات طويلة، وتتضمن قدرا كبيرا من التعديلات الفنية والقانونية، الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحقيق آثارها السلبية.

9 - إن الاتفاقية الجديدة، إنما هي نتيجة جهود استمرت سنوات طويلة، وتتضمن قدرا كبيرا من التعديلات الفنية والقانونية، الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحقيق آثارها السلبية.

تعهدات جمهورية مصر العربية في مجال تجارة السلع والخدمات، والموقعة في مراكش في 15 أبريل 1994. وذلك استنادا إلى المبررات الآتية:

1 - إن عدم انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية، سوف يسفر عن خسائر فادحة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي، لأنها ستحرم مصر من المزايا والضمانات والحماية التي تكتفلها هذه الاتفاقية لها في أسواق الدول الأعضاء.

2 - إن الاتفاقية الجديدة، بما تضمنته من قواعد، ومن خلال إيجادها أداة لغض النزاعات الخاصة بإحكامها، إنما توفر حماية الدول النامية، في مواجهة الدول

المتقدمة، كما تحد من سلطة هذه الدول، في استخدام تشريعاتها الوطنية كوسيلة للضغط على الدول النامية عموما.

3 - إن أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية الجديدة، والتي تستحوذ على نحو 90٪ من حجم التجارة العالمية، تعتمد المنفذ الأساسي للصادرات المصرية، كما تعتبر المصدر الأساسي لوارداتها. وعليه فإن نجاح سياسة التوجه للتصدير، والتي تعتبر استراتيجية أساسية في عملية التنمية والانطلاق الاقتصادي في مصر، سوف يتوقف بشكل أساسي على التعامل مع الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية. هذا وحده يمكن تعظيم الفائدة التي يمكن أن تعود على مصر من هذه الاتفاقية، وتحميم الجوانب السلبية لها، توصي اللجنة بما يأتي:

1 - إن تحقيق هدف التوجه إلى التصدير، كأحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هدف التنمية المتواصل والانطلاق الاقتصادي، إنما يقترن على مصر، اتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن إنتاجا كبيرا من سلع وخدمات جيدة، تراعي المواصفات القياسية العالمية، وبأسعار منافسة، سواء تعلق الأمر بالأسواق الخارجية أو بالسوق الداخلية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ سياسة التوجه للتصدير، ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية أو مكتسبة.

2 - توصي اللجنة الحكومية بضرورة التنسك والاستفادة الكاملة من جميع المزايا التي تمنحها الاتفاقية الجديدة، مثل فتحها في حماية الإنتاج المحلي، سواء بالنسبة للصادرات الفائقة أو الجديدة، وما تنتجها من فرص لدعم الدولة لحماية الإنتاج المحلي



دكتور
مصطفى
كسار
حلي

الجات في مجلس الشورى !

محمد الطويل

التصوي التي يمكن ان تحلها من الاثالية الجديدة وتجميع آثارها السلبية .

ولما : أن الاثالية تعطين تقديرا كبيرا من العقيدات القوية والقانونية التي تسلم اعداد الهارات البشرية التي تشرف وتاريخ تليد هذه الاثالية ويمكن أن تساهم مساهمة فعالة في حانة مصالح مصر كما تمكينا من مكافحة وسائل الإغراق والغفل التجاري وغيره من الوسائل التي يمكن أن تضر بالاقتصاد الوطني . ولقدو أخيرة ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ظاهرة اللبس التجاري أو عدم مطابقته للمواصفات القياسية أصبحت من الظواهر الخطيرة في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة لإزادات بعض الدول الآسيوية .

كما أوصى المجلس السلع المصرية سواء كان يقوم بالتاج سلع أو خدمات أن يبد النظر بطريقة جادة في سياساته حتى يكون مؤعلا لمواجهة التحديات التي تفرضها التطورات الدولية والاقتصادية وتليد هذه الاثالية .. وأخيرا فإن المجلس يحظر الحكومة والقطاع الخاص والشعيرين ورجال الأعمال من أن القدر الاثالية التي تبنيها الاثالية لمر هي حصص سنوات .. وهي فصل فرصة لوجاعات لا يمكن إيجاد دليل لها

هذه الدول في استخدام تشريعها الوطنية كوسيلة للضغط على الدول الثانية عمومنا ورغم الإيجابيات فإن المجلس أوصى الحكومة بدة توصيات حتى يمكن تعظيم الفائدة التي يمكن أن تعود على مصر من حواء تليدنا ومنها :

أولا : تحقيق هدف التوجه التصدير بإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هدف التمية المتواصلة والاقتصاد الإقتصادى وهو ما يفرض على الحكومة اتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن إنتاجا كبيرا من سلع وخدمات جيدة تراضى المواصفات القياسية العالمية وبأسعار منافسة ويجب أن يوزع في الاثالي في ذلك الصدد ما تمتع به مصر من مزايا نسبية أو مكسبة للسلعيات المصدرة

ثانيا : يوصى المجلس الحكومة بضرورة التمسك والاستفادة الكاملة بكافة المزايا التي تبنيها الاثالية الجديدة مثل حطها في حانة الإنتاج اطل سواء بالنسبة للصناعات القائمة أو الجديدة وما تبنيج من فرص لدعم الدولة لحماية الإنتاج إلى أو حانة الأسواق اطلية من الإغراق وما تبنيج هذه الاثالية الجديدة من حانة للمستهلك الوطني والصحة العامة .

ثالثا : إعادة النظر في السياسات القائمة والتشريعات بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة

التبني مجلس الشورى برئاسة
د . مصطفى كمال حلي من
مائدة وداسة والمائدة على
الرفيلة الخاصة للاثالية المرفولة

و بالجات ، ومدى التزامات مصر في مجافا ولعل من الأهمية - دون تفاصيل - عرض أهم النتائج الإيجابية التي أبرزها المجلس في مناقشة للاثالية والتي تتصلق بمر عند تليدنا ويبدو بعضها فيما يلي :

أولا : أن الاثال الخاص بتجارة السلع الزراعية قد يؤدى إلى رفع أسعار بعض السلع المسبوبة نتيجة تخفيض الدعم في دولة الشا وهذا الارتفاع ربما يؤدى إلى تحسين المركز التنافسي للصادرات الزراعية المصرية إذا أخذنا في الاعتبار ما بربب على تليد الاثالية من رفع للقدود المقررة على واردات هذه السلع في أسواق الدول المستدمة . كذلك فإن أحكام الاثالية تمكن مصر من حانة أسواقها من أى محاولة للإغراق كما يمكن لمصر دعم صادراتها من المنتجات الزراعية

ثانيا : سوف تمتع مصر بالمزايا المتفصلة الواردة في الاثال الخاص بالمدور صيرة الجسم الأمر الذي يبيح لها فرصة زيادة صادراتها من هذه المنتجات بتميزات تزيد على معدلات الدول الثانية .

ثالثا : أن الاثالية الجديدة بما تمتع من أفراد ومن خلال إيجاد أداء تقضى المتغيرات الخاصة بأحكامها إنما توفر جارة الدول الثانية في مواجهة الدول المتقدمة كما تحدد من سلطة



مصر واتفاقيات الجات (١)

التحديات ومداخل المواجهة

دراسة : د. حلمى المراهى

صنعت اتفاقيات الجات مؤخرًا باهتمام واسع النطاق في كل مكان باعتبارها فرصة من أجل تخفيف القيود على التجارة الدولية والتي تفسح المجال أمام مستقبل الاقتصادات الدولية والتنمية المحلية خصوصًا خلال القرن الواحد والعشرين .. لمع بداية يناير ١٩٩٥ بدأ عصر الجات العالمي حيث يحكم النظام الاقتصادي العالمي الآن ثلاث مؤسسات دولية هي البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية التي حلت مؤخرًا محل الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة المعمورة باسم « الجات » والتي يتلخص هدف مؤتمرها الوزاري الأول في سنشاقورة في نهاية عام ١٩٩٦

وبالنسبة لاجراءات التطبيق فقد تقرر إعطاء امتيازات خاصة للدول الأقل نموًا التي يال لها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى المنخفض الاجامى من ألف دولار سنويًا .. وتشمل هذه الامتيازات الآتى :

١ - السماح لها بإجراءات لصالحية الصناعات الوليدة واستخدام القيد الكمية ولحم الكمية إذا حدث اضطراب في ميزان المدفوعات أو إذا تعرضت لاختلالات هيكلية كبيرة ..

٢ - السماح لها بدعم الصناعات المحلية مع إلزامها بعدم دعم التصديرين واردات الدول المنافسة ..

٣ - السماح لها بالدخول في اتحادات جمركية أو في منطقة تجارية حرة مع تعيين شركاتها في تلك المنطقة على غيرها ..

أما إذا تعرضت لهذه الآثار بالنسبة لحريص يمكن القول انه من المتوقع مواجهة مجموعة من التحديات من جراء تنفيذ هذه الاتفاقيات تتمثل أهمها في :

١ - الحد من مساحة المناورة أمام صناعات السياسة الاقتصادية نظرا لارتباطه بمجموعة من القواعد والتفويض الجديدة للمنظمة للتجارة الدولية ..

٢ - تأثير بعض المصادرات المصرية من السلع الصناعية بالسلب ، الأمر الذى يتطلب مواجهة جاسمة وبهالة للحد من الآثار ذلك على توافر مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين في الصناعات الخاصة بهذه المصادرات خصوصًا مع التقدم المستمر في سياسات الخصخصة العالمية ..

٣ - أنه يترتب على تحرير تجارة السلع الزراعية إهدام الهيكلية بالنسبة لصر التي تستورد حوالي ٣٠٪ من المواد الغذائية من الخارج الأمر الذى يهدد إلى زياد الفجوة الغذائية وزيادة عبء الواردات من اللحوم بحوالي ٣٠٪ حتى عام ٢٠٠٥ ..

٤ - قيام الدول المصدرة للأغذية إلى تقليص الدعم المتاح لها سواء إلى انكشاف المناطق الخصبة لإنتاج الحبوب ، وإلغاء العرض مدحا وبالتالي زيادة السعر .. وإن كان ذلك لا يترتب بالذات البعيد وقد يكون أثره في المدى القصير محدودًا ، فإلا لاستثناء اتفاقيات أوروپوى للمضنون العالم من الحبوب الزراعية من إلغاء الدعم للتصدير ..

٥ - من المتوقع بالنسبة لصر أن يهدد ارتفاع أسعار السلع الزراعية إلى إعادة النظر في التركيب المصنوع وقد يفرى السعر المرتفع المزارعين على زيادة الإنتاج ، إلا أنه قد يفوق أيضا إلى ترشيد الاستهلاك وترشيد التجارة الخارجية في مجال الحبوب الغذائية ..



الآن كيف نواجه سلبيات الجات ؟

أولا : ومن خلال هذا التسلسل نجد الإشارة إلى أن الجهات التي يطلق عليها
الطاح كبير من المفكرين الاقتصاديين اسم ه نادى الإخفاء ه تجعل لدول دول
العالم الثالث لكل مأنم الاتفاق عليه في أوروبا كصفلة واحدة شرط
للاضمام إلى منظمة التجارة العالمية .. ولا يبقى أمام البلدان النامية خيار غير
التسليم بالامر الواقع بالمواقفة على برنامج تلك الجبهة بتفسيه الزاوي
والفدسي .. وبخاصة أن الاقتصاد خلال القرن الواحد والعشرين يلحظ دورا
أساسيا في الربط بين الدول والتجمعات على الصعيد المالي . فلم يعد بوسع
دولة أن تعيش بمعزل عن العالم والاقتاربه في حياة مواطنيها اليومية خصوصا
وإن دولة تصمم بنحو ٩٠٪ من التجارة العالمية قد صنعت على الوثيقة
الشمالية لأوروبا وإنشاء منظمة التجارة العالمية : ١٩٩٠
ثانيا : كما أنه ثابته للقط مصر منذ أوائل عام ١٩٩٠ برنامج طموح
للاصلاح الاقتصادي التزمته فيه بإجراء تخفيضات معينة في التعريفات
الجمركية وإزالة الكثير من العوائق أمام الواردات الناشئة من نظام الحصص
وترشيد استخدام العملة الأجنبية .. فان ما ستفرسه اتفاقيات أوروبا من
الالتزامات لن يكون فيها الكثير من الجديد .. وبالتالي فإن القدرة على استيعابها
ستكون كبيرة ..
ثالثا : هذا بالإضافة إلى أن الالتزامات الواردة باتفاقيات أوروبا سيتم
الوفاء بها خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات ومن الممكن خلال هذه الفترة
دراسة كيفية المواءمة بين أوضاع الاقتصاد المصري وهذه الالتزامات ..



المصدر : **الإسماعيل**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٩ أبريل ١٩٩٥

١٥ بحثاً في ندوة عن «الجات» اليوم

كتبت - ماجدة عطية:

تناقش ندوة «الثقافة الجات والادارة في الاقتصاد المصري» التي تعقد اليوم تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية أكثر من ١٥ بحثاً وورقة عمل تتناول تأثير انضمام مصر للاتحادية والمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصري. ويدير الندوة في هذا المجال ويصغر الندوة - التي تستمر لمدة يومين - وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والزراعة الحديثة والتمويل.

وصرح الدكتور حسين رمزي كاتيب رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بأن الندوة تتضمن مناقشة الاتفاقيات العامة للتصريفات والتجارة «الجات» وأثرها على الدول النامية ومصر والتغيرات «الجات» على تجارة ونتاج الخدمات المالية والصرفية للجهاز المصرفي المصري والآثار الاقتصادية المحتملة للاتفاقية على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر، وعلى البنوك والاقتصاد القومي والتكامل الإقليمية «أوروبا-مصر» على قطاع الصناعات المصري بالتطبيق على صياغة لندوة، والتسويات وتجارة الجات العالمية وأثرها على الاستثمار في مصر والجات والجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠.



المصدر : الأخصاص

١٠ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للتشؤ والخدمات الصحفية والمعلومات

ضرورى ليس للمنتجين داخل مصر
وخدمهم ولكن لكل المنتجين في كل دول
العالم وان السوق المصرى لم يعد
ارشداً متمسكة بالمنتجين المصريين بل
اصبح مفتوحاً للمنتجات العالمية وأن
السوق العالمى اصبح مفتوحاً للمنتجين
المصريين...

كما انك محمود محمد محمود وزير
الاقتصاد اعترف المؤسسات الدولية
والدول المتقدمة بنجاح برنامج
الاصلاح الاقتصادى في مصر وأن ذلك
يعتبر شهادة وبإيلا على حسن أدائه
بما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى
ويهدئ القلقين من ادارته لتطبيق
الزيد من النجاح .

وقال الوزير في كلمته التي القاها
نوابه عنه الوزير المفوض حمدي متول
ان اهم المزايا التي يمكن حصر
الاستفادة منها هي تطبيق جهاز
الحقل لمصادر مصر من السلع
الصناعية نتيجة التخصص الذي
تتطلبه به الدول الصناعية الكبرى من
واردتها من السلع والتي تصل الى
٢٢٪ وانها الفرصة لمصادر مصر
من الصادرات الزراعية...



المصدر :

{ ٢٠٠٣ }

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبيد لمؤتمرات وإدارة الاقتصاد المصري : الحكومة لن تتخلى عن دورها لحماية الاقتصاد القومي قانون موحد للشركات وتيسيرات للوحدات الانتاجية

كتب محمد الشماص :

استمرارها في أداء دورها .
وقال إن هناك جهودا متواصلة
لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتوحيد
المعاملات بين الوحدات الاقتصادية
المتنقلة من خلال القانون الموحد
للشركات والتوسع في منح التيسيرات
والتمهيلات للوحدات الانتاجية
جاء ذلك في كلمته أمام مؤتمر
اتفاقية الهات والذي شارك فيه عدد
من الوزراء والخبراء واستاذة
الجامعات

أكد الدكتور عاطف عبيد وزير
قطاع الأعمال أنه لامحة لأي مخاوف
بعد انضمام مصر لاتفاقية الحات .
وقال ان الدولة لن تتخلى عن دورها
الاساسي لحماية الاقتصاد القومي في
ظل سياسة المنافسة التي تحلق جودة
الانتاج والصناع الجال للمصادر
المصرية وقال ان الدولة حريصة على
حماية قطاع الصناعة العملاقة
وتطوير جميع القطاعات الكفيلة



د. عاطف
عبيد



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ أبريل

الوقوع

كتب - يوسف عبدالرحمن :
افتتح الدكتور حسين رمزي ناظم رئيس الجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة أمس ندوة اتفاقية الجات
... وأثرها على الاقتصاد المصري .

شارك فيها وزراء الصناعة والثروة المعدنية
والتعاون وممثل لوزراء الاقتصاد .. وعدد كبير من
استاذة الجامعات ورجال الاعمال وخبراء الاقتصاد
والادارة بأجهزة الدولة .

نؤدى وجوبى وكاظم فى ندوة الجات :

الاتفاقية فرصة للاقتصاد المصرى .. ومواجهة التحديات العبء الأساسى فى المنافسة الخارجية على القطاع الخاص

زيادة سعر المنتجات الزراعية

تستجيب جميع المنتجات الزراعية



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٥

ملوياً .. كما نستورد ثلث احتياجاتنا من السكر ، وكميات كبيرة من اللحوم والألبان .

لذلك فإن الحل أمامنا بعد تطبيق « الحات » هو رفع سعر المنتج للفلاح ، لتشجيعه على زيادة الانتاج .. من أجل مواجهة الآثار السلبية للاتفاقية ، وتحولها إلى عامل إيجابي بزيادة الانتاج .

وقال أننا نحاول الوصول بإنتاج القارة الشامية إلى ٦ ملايين طن

لخطه برغيف الخبز .. وبالتالي تقليل الاعتماد في وارداتنا من القمح على الخارج .

وأشار إلى أن هناك توسعا في مصانع السكر .. وأن الوزارة تقوم بحصلات من أجل مراقبة المواصفات القياسية للمنتجات ولقمح القطن والتفاح التجاري

استعدادا للجات .. وتم تحويل قانون لحماية المنافسة إلى مجلس الدولة لمناقشته وإصداره .

وأكد الدكتور حسون رمزي كاطم أننا ننظر إلى الاتفاقية نظرة تفاؤل مركزين على جوانبها الإيجابية .. والدولة حريصة على تنمية الصناعات التصديرية ..

حيث لا يمكننا الإعتزال عن 2١٥ من حجم التجارة العالمية لو لم نلتزم إلى هذه الاتفاقية .. وسوف نتاح لصادراتنا فرصة بالاستفادة من التفضيلات الجمركية في الدول الأخرى .. مشيراً إلى أن الآثار في بلادنا هي الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية قادرة على المنافسة والصمود .

تستمر الدولة يومان .

أكد المشاركون أننا لم تكن نملك خيار عدم الانضمام إلى الاتفاقية وأنها سوف تكتي بتحديات وفرص جديدة للاقتصاد المصري .. وعلمنا أن تواجبه التحديات ونقتم الفرص التي سوف يتيحها التطبيق العملي للاتفاقية .. مثل زيادة الصادرات الزراعية بالاستفادة من التفضيلات الجمركية .. وتصين جودة الانتاج الصناعي .

قال الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة أننا حينما كنا نتناقش مسألة الانضمام إلى الاتفاقية من عدمه .. كان واضحا أن الانضمام أفضل بكل المقاييس لأنه يعطي فرصة لمكسب محتمل ، بدلا من الخسارة الأكيدة التي يسببها خيار عدم الانضمام .

وأوضح أن ضبط لوائح الانتاج على أساس محلي قد انتهى عصره .. لأن السوق المصري

سوف يكون مفتوحا أمام المنتجين العالميين .. كما أن الأسواق

العالمية سوف تكون مفتوحة أمام المنتجات المصرية .. المهم هو الجودة ..

وأشار إلى أن الصبء الأساسي في ذلك يقع على القطاع الخاص .

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير

التنمين أننا نستورد قمحا من الخارج بمقدار ٦ ملايين طن



١٠ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ في كلمة عبيد لندوة اتفاقية الحيات:

تشجيع رؤوس الأموال على إقامة الصناعات التصديرية

كثبت - ماجدة عطية:

طالب الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية بالاعتماد بصورة المنتج قبل الإهتمام بمحفم الإنتاج، وتمهين أساليب حفظ المنتجات وتمييزتها وتغليفها، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والخارجية على إقامة الصناعات التصديرية وفتح آفاق التصدير، وتسييد إجراءاته، والاعتماد بالصناعات التصديرية في عقود مغلقة الجوده الشامل. جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها الدكتور حسين رمزي كظم رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة نيابة عن الدكتور عبيد في ندوة «اتفاقية الحيات والإدارة في الاقتصاد المصري» وأضاف أنه لابد من تحديث الصناعات المصرية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخلية للصناعات الكبيرة لإيجاد فرص عمل جديدة واستغلال المواد الخام المحلية لتحقيق إنتاج متميز بأسعار منخفضة، وضروة البحث عن أسواق جديدة لتسويق حركة الصادرات المصرية، خاصة مع تول الفكرة الأفريقية والاعتماد بتدريب العمالة الفنية في جميع المجالات وقال السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أنه لابد من ترتيب الإنتاج لكي يمكن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في قطاعات تتلخص مستويات أعلى من المنافسة من خلال زيادة الإنتاج بالنسبة للأسعار بأجود التراسخات. وقال الدكتور أحمد حويلي وزير التوطين والتجارة الداخلية أن هناك لوائح جديدة لتطبيق الانضباط في سوق التجارة الداخلية من خلال إصدار لوائح وتشريعات جديدة لحماية المستهلكين التجاري ومنع الاحتكار وتدعيم عمليات المنافسة الحرة من أجل حماية المستهلك.



□ في ندوة «الجات» وتأثيرها على الاقتصاد المصري جهاز بكل وزارة لمناقشة آثار انضمام مصر للاتفاقية

مصر لاتفاقية الجات
كما ناقشت الندوة القضايا التجارية المصرية والقانونية
والإدارية المتعلقة باتفاقية الجات ودور الإدارة في مواجهة
الاتار السلبية التي تنعكس على الاقتصاد المصري من جراء
تطبيق هذه الاتفاقية وسبل تطوير هذا الدور بما يساعد على
تشجيع الانتاج وتنمية الصناعات وتحفيز الإستيراد وتذعيم
المخازن بما يحقق نجاحا ملموسا في سياسة الانفتاح
الاقتصادي المصري والوصول إلى الهدف الذي تسعى إليه
الحكومة في الوقت الحالي وهو زيادة الصادرات المصرية
التي يحتاج تحقيقها إلى ضرورة تطوير الصناعات المصرية
بالمصدر الذي يمكنها من فتح أسواق جديدة في الدول
الخارجية والتعلق على المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية
محمود الشفوي

ناقشت ندوة «اتفاقية الجات» والإدارة في الاقتصاد المصري
في جلستها مساء أمس الاتار الاقتصادية المترتبة على انضمام
مصر إلى اتفاقية الجات والوسائل الواجب اتخاذها على
مستوى الأسس لواجهة هذه الاتار وكذلك التطورات
الاقتصادية الراهنة محليا وإقليميا والاتجاه لسياسة السوق
الحرة وأكث الندوة التي نظمها اتحاد جمعية التنمية الإدارية
بالتمتع مع الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة على ضرورة
الارتفاع بمستوى جودة المنتج المصري ودعم قدراته التنافسية
إمام المنتجات الأجنبية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي مع
تنمية الصناعات التصديرية وفتح أسواق جديدة للمنتجات
المصرية في مختلف الأسواق العربية والإفريقية. وأقيمت
الندوة من خلال الأبحاث التي تمت مناقشتها ضرورة إنشاء
جهاز خاص للدراسة لمناقشة الاتار المترتبة على انضمام



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٠١٠ / ١٠ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

إعادة النظر في الخواص الاقتصادية لتتناسب مع اتفاقية «الجات» ووضع استراتيجيات للصناعات

كتبت - ماجده عطية:



اعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والتنمية الإدارية، أن الضرورة تقتضي ماعادى النظر فى القوانين والتشريعات الخاطئة لمرحلة الاقتصاد، لاقتباس مع أحكام اتفاقية الجات، وذلك لدعم الجوانب الإيجابية للاتفاقية، ووضع استراتيجيات للصناعات، وخاصة الصناعات التقليدية فى الأسواق الخارجية، عن طريق الاستفادة من المساعدات الفنية التى تقدمها منظمة التجارة العالمية

فى الأسواق الخارجية كما أوصت اللجنة بتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والخارجية على إقامة الصناعات التصديرية لتضيق الفجوة بين الواردات والمصدرات مع تكثيف الجهود لتقديم الخدمات المالية والصرفية بين مصر والدول العربية والأفريقية والتركيز على استيراد السلع الوسيطة والسلع ذات القيمة المضافة لارتفاع مستوى جودة المنتج وتخفيض تكاليفه

وقال الدكتور حسين رمزى كاتم رئيس الجهاز المركزى للتخطيط والإدارة، أن ندوة «الجات» أوصت بتطوير التكنولوجيا التى تستخدم فى الصناعات المصرية، والتوسع فى إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، المندرجة للصناعات الكبيرة والاقتصاد بجودة المنتج، مع التركيز على إدارة الجودة الشاملة، مع التوسع فى زراعة القمح والقطن والحبوب لمواجهة ارتفاع أسعارها



العدد ١١١١

المصدر :

١٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر اتفاقية الجات وإدارة الاقتصاد المصري يطلب إعادة النظر في التشريعات القائمة خطة لاسهام البنوك في المشروعات الاستثمارية

كتب محمد الشماع :

طالب اعضاء مؤتمر اتفاقية الجات وإدارة الاقتصاد المصري بضرورة عقد ندوات متخصصة لكل قطاع على حدة لاراء اهمية تأثير اتفاقية الجات في المرحلة القادمة بالنسبة لكل منها .. كما طالب المؤتمر باعادة النظر في القوانين والتشريعات القائمة وأصدار التشريعات اللازمة لتنظيم الجوانب الإيجابية للاتفاقية واعداد القرارات الإدارية القادرة بما يتناسب مع المستويات الحالية والاساليب المستخدمة في مجال الادارة كما اعد المؤتمر خطة تنفيذ هذه التوصيات

ويضع الماول وكيفية تنفيذها .. اعلن ذلك الدكتور حسن كاسم رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ورئيس المؤتمر في ختام أعماله أمس .. وقال : ان المؤتمر طالب بتطوير النظم الادارية التي تكفل الانطلاق بالاقتصاد القومي الى مستوى عالمية ويضمها على قدم المتابعة مع الدول الاخرى .. كما طالب المؤتمر بموسع استراتيجيه الصناعة بالتركيز على القطاعات والصناعات ذات الميزة التنافسية في الاسواق الخارجية ، وتحديث وتطوير التكنولوجيا في الصناعة .. وتشجيع استهلاك الحبوب

للد من الاستيراد وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات : وفتح اسواق التصدير وتيسير اجراءاته واهتمام بالصناعات التصديرية وتنمية الصادرات المصرية من السلع الزراعية والصناعية ذات الميزة التنافسية في الاسواق الخارجية وتشجيع رؤس الاموال الوطنية والخارجية على إقامة الصناعات وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على فتح فروع لها في الدول الخارجية .. واسهام البنوك المصرية في إقامة مشروعات استثمارية في مختلف المجالات في مصر



الصدر :

١٠٢ - ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجآت تنتظر التشريع

الجمهورية على عدة كبير من الاع
والمنتجات بما يردى الى خفض ايرادات
البلاد.

الاول: لا مفر من الجآت، فهي المصدر،
ولابد من تحسين منتوجاتها حتى تستطيع
الحد من الخسارة الزهيدة القادمة

الكتاب الستال كمال خالد يظهر بالقاء
الى اتفاقية الجآت وسجدها من وجهة
الاتفاقيات الدولية، حيث يعتقد ان اتجاه

مع تلك الاتفاقية الكهراء في مصر،
حيث تشجع ان الجآت القصرى قد التلق
من بنك الاستثمار الاوروبى عام ١٩٩٢

(بناير) على ان يعرض في نهاية كل عام
تعريف الكهراء ويتأقدا في مصر بما

والجدة بانه الاستعمار الاوروبى، ولم
تعرض بخصوص الاتفاقية الاوروبى على مجلس

الخبير الاوروبى الى في نهاية عام ١٩٩٤.
اما الجمعية لاتفاقية الجآت لانتى

التحقق في المواقف عليها، لأنها ذاتى
وفسيرة للبرجمات سلطة على رايى

قيود، لتكون اتفاقية الجآت بمثابة ضربة
قاسية للاقتصاد المصرى خاصة انها

ستؤدي الى اضعاف قدرة كبرى،
وبالتالى ارتكاف في اسعار الخدمات الدولية

شريعة البرجمات التي أصبحت تدخل على
كل من الآن، وكل هذا سيؤدي الى

الاستاءة الدولية والمنتى على بما يعنى
تضيق التلق الاوروبى، بالإضافة،
لذا فانتى تركه ان في مالى ويضى لابد ان

يرضى اتفاقية الجآت، لأن الخاسر بين منتوجاتها
الترقية والمنتجات المالية، وان كانا يرد
الفرقة على اتفاقية الجآت مما يلازم

القاء ضريبة الدجوات وكافة القدرات
الاخرى التي تترك كمال التلق المصرى.



كمال خالد احمد هلال

مصر لابد ان تضع لاتفاقية الجآت، لأن
هذا هو اتجاه العالم الآن، وتجاهل هذا
الاتجاه العالمى لى مستحيل لأن تأثيره

عليها واره عموماً ام لاجل.
انى اريد انضمام مصر للجآت لأنها

ستؤدي حتما الى تحسين التلق المصرى
وتطويره حتى يمكن ان يلقى وسعده

امام الخاسر الاوروبى، وهذا في حد ذاته
امر مستبعد لنا ولكافة بلدان العالم الثالث

حتى تلتزم منتوجاتها بما يمكنها من
المصروف، في الخاسر مع منتجات دول

العالم للتقدم، والأوروبي هو الذى يستفيد
لذا فإن اتفاقية الجآت ستؤدي الى زيادة

معدلات التنمية وزيادة فرص الاستثمار
في مصر وابرمها من دول العالم الثالث.

التخوف الوحيد الوازم من اتفاقية
الجآت انها ستؤدي الى ضرب الصناعة

المالية نتيجة عدم جودتها وارتفاع
اسعارها مقارنة بالمنتجات الاوروبية التي

تستعمل في المرحلة القليلة على العراق
السوى للملى بخلاف المنتجات الاوروبية

العالية الجودة والرخسة الفصح، يزيد من
احتمالات هذا التخوف ان لدينا في مصر

اتحادا سائدا وهو عتة الضواجة بتفضيل
التلق الاوروبى على التلق للملى.

تخوف آخر من اتفاقية الجآت، وهو انها
ستؤدي الى خفض حصيلة الجمارك،

حيث تمنع الجآت على خفض القصرى

طلحات الصلح

والى مجلس القصرى مؤجرا على
القرار اتفاقية الجآت وأما على مجلس
الخبير الذى ينتظر القرار الاتفاقية
وتسريعها بعد بحثها وصحيتها

ومناقشتها من قبل الخبراء، ومع خطوة
الاتفاقية تبقى التساؤلات مشروعة حول

جودتها الاتفاقية وهل هي لصالح
الاقتصاد الوطنى ام لا وهل يمكن ان

يرفعها مجلس الخبير بعد ان راقى
مجلس القصرى؟.

كتاب امسدة طه يؤكد ان مجلس
الخبير سيقار اتفاقية الجآت ويوافق عليها

وستكون معارضة الاتفاقية من جانب
بعض الخبير المعارفة والمستقلين

بالتالى، إلا ان استمرار مثل غيرها من
بقية الاتفاقيات خاصة ان مجلس القصرى

قد وافق على اتفاقية الجآت وأصلها
لمجلس الخبير الاوروبى.

اتفاقية الجآت في رايى يعتقد انها جزء
من الاتفاقيات التي تحاول القوى الدولية

من خلالها الاستغناء الاقصى حد يمكن
من استكنايات العالم الثالث والى

لترويج منتوجاتها، لذا فإن اتفاقية الجآت
بمسانة تمنى تمويل دول العالم الثالث

الى سوق كبرى لصالح ومنتجات دول
العالم للتقدم وعلى رأسها أمريكا، وهذا

يعنى عدم وجود اعتبار لاسياسات او
مصالح لى قدرات دول العالم الثالث التي

تسمى للتنمية ياي شكل، لذلكى الجآت
لتحليل عمليات التنمية بشكل أو بآخر،

حيث تجد دول العالم الثالث نفسها في
مواجهة سوق كبير، خضم ومنظم وقوى

وسيمزلى هذا الى ضرب الصناعة
الوطنية.

اما الدكتور سعيد مهنتمم استلا
للجنة بكارة لشجرة جاسية بين شخص
فيختلف مع قرار السائق حيث يرى ان



المصدر :
.....

التاريخ :
..... ١٤ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصين تبحث استئناف إنضمامها للجات

بكين-رويتر:

أكدت الصين أنها تدرس العودة إلى جنيف الشهر القادم لاستئناف مباحثات حول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية كعضو مؤسس وقال تشين جيان المتحدث باسم وزارة الخارجية إن ثلثي بكين اقترأها من مجموعة عمل خاصة بها في المنظمة العالمية باستئناف المفاوضات كان أحدث تطور في محارلة الصين المتطورة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي حلت في أول العام الحالي محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة-الجات- في إشارة إلى أن بلاده تدرس الاقتراح.



المصدر: الأهرام

١٦ أبريل ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمعية المصرية الاقتصادية تحذر من الآثار السلبية لاتفاقية الجات

كتب محمد جلال:

حذرت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاجتماع والاقتصاد من الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الاقتصاد المصري. وأكد الدكتور محمد حامد دويدار استاذ الاقتصاد السياسي بجامعة الاسكندرية في الندوة التي عقدها الجمعية أمس تحت عنوان الجات والفرص على مصر ان مستقبل الاقتصاد المصري في خطر وان الجات يمكن ان تجعل مصر كالمكبلة التي تعاني حاليا من الديون اضافة الى هـن مواردها وإيرادات بترونها لصالح أمريكا التي أصبحت لها الحظ في الرقابة على حسابات المكسيك.

وقال الدكتور دويدار ان أوروبا وأمريكا انتهكت الجات أثناء فترة تحريرتها وقامت بممارسات مختلفة لاحد لها ضد الاتفاقية مضجرا الى ان الممارسة الفعلية تؤكد ان القوى التجارية التي مستحکم في المساعدة ومن هذه القوى أمريكا والمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا.



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤١٠١٠١٠١٩٩٩

مع «الجات»

التحديات قادمة.. فماذا

أعددنا لمواجهةها؟

قراءة متأنية في قضايا جماهيرية

قبل الانتخاب!

الجنهيات وائ إصلاح حقيقي يضع لضية الاكتفاء الذاتي في بؤرة الأداء التنفيذي ينعين أن نعش عليه بالتواجر وهذا ليس مستحيلا بل هو رسالتنا جميعا في المجلس أو الحكومة ذلك أن كل دولار يتم توفيره هو مكسب إيجابي في مواجهة آثار اتفاقية الجات السلبية.

وقد يمشال سائل: وماذا تريد من النواب أن يضعوا على مائدة الحكومة وهم يناقشون الجات؟ واجيبه: إن رسالة النواب أن يؤكّدوا على الحكومة الاستمرار في حملتها القومية لتوفير الحبوب الغذائية، والتي بدأت مع القمح، ثم تنطلق بعد أيام مع الذرة، ثم الأرز، ثم بقية المحاصيل الزراعية تحقيقا للاكتفاء الذاتي.

وفي هذه القضية وأعني بها الانتاج الزراعي فإن رسالة النواب يجب أن تلجج صوب توفير مستلزمات الانتاج من الأسمدة والمبيدات ومياه الري ثم وضع أسعار مجزية للفلاح المصري ليزرع ماشاء دون إخلال بما تعلقه اعتبارات مياه الري.

مواصفات قياسية

● بعد غد الأحد ينطلق تحت قبة مجلس الشعب «ماراثون» النواب حول قضيتي «اتفاقية الجات» وخطة التنمية الاقتصادية والموازنة الجديدة للعام القادم للتصديق على الأولى وإقرار الثانية قبل أن يلجج النواب إلى دوائرهم في أجهزة التنمية لفرصتها ظروف الأعباء والتوجه إلى بيت الله الحرام لإداء فريضة الحج.

واحسب أن وقفة المجلس مع اتفاقية «الجات» تتطلب ارتفاعا فوق مستوى الحزبية الضيقة أو المساطة العنيفة حول بعض بنود الاتفاقية.. بل إن وقفة المجلس يجب أن ترتكز على محورين رئيسيين: الأول: أنه وإن كانت الاتفاقية وأثارها سلبية أو إيجابية أثية.. فإن ما يطرّح النواب حولها يجب أن ينجح صوب قضية الانتاج في مصر كما وعفا..

اكتفاء ذاتي

أما من ناحية الكم فمفرد إلى ضرورة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والحبوب والأغذية التي نستوربها والتي تمثل حاجر الزراعة لواردات مصر الغذائية التي تلبيهم آلاف الملايين من



بسبب الركود

مسئولية اجتماعية

٣ - الاستثمارات في خطة هذا العام يخص منها القطاع الخاص ٢٢ مليار جنيه وهو امر طيب ومقبول . لكننا نسأل مجدداً سؤالاً عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التخطيط أو لتعريفنا لهذا القطاع هنا ملف التعليم وما تدفعه الكليات النظرية بالذات إلى سوق العمل سنوياً رغم أن السوق تتطلب دراسي الكمبيوتر واللغة الأجنبية حيث العمالة القليلة والمحدودة في استثمارات نقد بالمليارات هنا يبرز دور قطاع الأعمال وأعلننا نقولف بعيداً عن شعارات الخصخصة لطلاب بأسراع الخطى في اصلاح الهيكل التمويلية لبيدا تدفق الاستثمارات في شرايين هذا القطاع الحيوى الذى يمثل وحده طريق المواجهة لقضية البطالة باعتباره القادر على تنفيذ مشروعات تنمية العمالة

٤ - أن الزحام التى أحدثتها الموازنة الجديدة للخدمات الاجتماعية بانواعها المختلفة جهد غير متكور للحكومة لكننا نلحظ تسير إلى اسوأ المستشفيات الحكومية التى لا تعمل سوى ٥ الافلقة، والوحدات الصحية الفروية ونشير ايضا إلى الإدارة في قطاعات عدة على جميع المستويات فى القرى والمدن لا يتطلب الامر من الحكومة أن تفتح ملفات الجهاز المركزى للمحاسبات الزاخرة بالملاحظات ؟

٥ - إن نذر الشر بدأت تنصب مضالها وتظهر فى القليوبية بظهور حالات مرض الشيفو ومرض الجرب عند طلبة المدارس فى عين شمس فضلاً عن الرعب الذى يورق الجميع المسمى بالشلل الكلى والالتهاب الكبدى . والسبب كلوث مياه الشرب والأخطر منهما الشلل الحلقى عند الأطفال ؟

اعلم أن المسؤولية صعبة ولكننا ليست مستحيلة . وأن التحديات تقضم الجبال .. ولكنها بسواعد الرجال تتراجع وتندحر ..

ونفس الحال ينسحب على الانتاج الصناعى ولعل من المفيد هنا طرح مسألة المواصفات القياسية وجودة المنتج المصرى بما يتفق وطموحات السوق المصرى .

فإذا انتقلنا إلى الكيف فلم يعد خافياً على احد أن السوق الخارجية لاى منتج يستغلونها جميعاً إلى التذويز بأن هذه الأسواق لن تفتح لنا أبوابها إلا بمنتج له مواصفات قياسية وبأسعار تنافسية . وبغيرهما يكون الحديث عن التصدير نوعاً من الوهم والخيال ولا مجال له على أرض الواقع وأضيف هنا أن رسالة الثواب ونحن معهم للحكومة تنطبق أيضاً من ضرورة تذليل عقبات التصدير وتهنئة المناخ لتدفق المنتج المصرى زراعياً وصناعياً إلى السوق الخارجية، وهى معوقات لم يعد مقبولا غرض الطرف عن مواجهتها أو المعالجة فى وضع حد لها !!

ارتباط وثيق

فإذا وصلنا إلى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة الجديدة فإن ارتباطنا وثيقاً بين الخطة وبين الغالبية لجأت، فهذه الخطة تمثل أهمية خاصة هذا العام باعتباره عام الانتخابات

التشريعية، وبما قد تحدده من انطلاقة اجتماعية اقتصادية فإن مهمة الأغلبية التى ساءلت الحكومة فى برنامجها الاصلاحى على مدى ثورة تشريعية كاملة استمرت خمس سنوات ستكون صعبة، وهذه حقيقة يجب أن تدركها الأغلبية وبالتالي فإن الثواب عامة وثواب الأغلبية بالذات وفى ضوء المناقشات التى جرت داخل النجاء النوعية لمجلس وما تولد عنه تقرير لجنة الخطة والموازنة من افكار يجرى الآن صياغتها كتنوصيات تعرض على المجلس سينتظرون من الحكومة حدوث الانطلاقة التى تحددنا عنها وتتمثل فى الآتى:

١ - اصلاح اجتماعى يراعى منحى الأجور والأسعار .
٢ - قضية القضاء البطالة، التى قدمت الخطة لها ٤٨٨ ألف فرصة عمل جديدة لكننا نطرح هنا سؤالاً منذ الخطة الخمسية الأولى وحتى الآن وهو حجم فرص العمل التى تولدت فى الحكومة وقطاع الأعمال وكما دفعت الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية من خريجين ليقفوا على أرض الواقع مع البطالة، وماذا عن الصنوف الاجتماعى ؟ صحيح أنه قدم فرصاً للتشغيل لكن أين الفئات ؟ وهل دارت دورة رأس المال أم أن الانتاج لم يجد السوق



صور برلمانية

يكتبها : سامي متولى

الجات .. تعظيم الاستفادة منها وتجميع سبلاتها

مجلسا لصناعة صناعاتها الوطنية على مدى خمس سنوات من تاريخ مرسوم الانقلاية كما ان من حقها ايضا للطلبة بتقويضات مناسبة بعد انقضاء هذه الادة اذا ما اصبحت صناعاتها الوطنية من سياسة الإغراق السعوى في ظل الانقلاية مع الاخفاض بحق وضع الضوابط المعركة التي تظل الحماية للصناعات الوطنية وقد اوصى مجلس الشورى بالواقعة على لضم مصر الى منظمة التجارة العالمية



محمود محمد محمود

مصطفى حامى

والانقلايات التي تضمنتها الوصفة الخدمية لهذه الانقلاية و تلك استضاف الى ان عدم انضمام مصر الى هذه الانقلاية سوف يسفر عى خسائر فادحة في مختلف اوجه انشطة الاقتصادى الداخلى والخارجى لانها ستخرب مصر من الرأيا والقطاعات والحماية التي تكتفيها هذه الانقلاية لها في اسواق الدول الاعضاء ولى الانقلايات الجديدة بما تضمنته من قواعد ومن خلال اسعاد اداء الفئد الفازعات الخاصة بمنتجاتها كما توفر حماية الدول المامية في مواجهة الدول المقلدة كما تعد من سلطة هذه الدول في استخدام شراعاتها الوطنية كوسيلة لتطبيق طري الدول المامية عموما، ولى اسواق الدول الاعضاء في الانقلاية الجديدة التي ستخرب على نحو ٩٠ من حجم التجارة العالمية تعتمد لهذه الاساسى الصادرات المصرية كما تعتمد المصدر الاساسى لاوردها، وعليه فان نجاح سياسة التوجه للتصدير التي تعتمد استراتيجيات اقتصادية في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادى في مصر سوف يتوقف بشكل اساسى على انضمام مصر الى هذه الانقلاية وهذا وحتى يمكن تنظيم التجارة التي يمكن ان تعود على مصر من هذه الانقلاية وتجميع الجوانب السلبية لها اوصى مجلس الشورى بما ياتى

● اعادة النظر في السياسات القائمة والتشريع بما يمكن مصر من تحقيق الفائدة القصوى التي يمكن ان تحققها من الانقلاية الجديدة وبما يمكن من تحصيل آثارها السلبية

● اعاد الهياكل التشريعية التي تشرف وتتنج تنظيم هذه الانقلاية ويمكن ان تساهم مساهمة فعالة في حماية مصالح مصر في حالة اللجوء الى جهاز فض المنازعات كما تمكنها من مكافحة وسائل التفرق والفتن التجارية وغيره من وسائل التي يمكن ان تضر بالنتاج الوطنى وتحثد التفرق في السوق الداخلية ويبدو لعمدة تلك اذا ما اتخذت في الاعمال التجارية للتجارة الى عدم مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية التي اصبحت من الطوائف المبالغة لخطورة في التجارة الدولية في السنوات الاخيرة خاصة بالنسبة لصادرات بعض الدول الاسيوية

● ضرورة اتخاذ كل الاجراءات التي تحفز وتنسج انشاء شركات وتخصصه لتصدير المنتجات المصرية

تجارتها ولتأمن في البحث والتربية والمالية الخاصة والوطنية تاتى مجلس الشورى برؤية اذ تصور مصطفى كمال حلمى لمرمى ان اعمدة لاجدا السبلون المالية والاقتصادية برئاسة الدكتور رشاد مومى حول لضم مصر الى منظمة التجارة العالمية والواقعة على الدولية الحداثة للخدمة مناج حوله اذ اوصى للقطاعات الخاصة بالتحفظة الاثرية وداراا الزمات مصر الى مجال بحارة السلم والخدمات واذا بعدر الكلمة وتنقطة الانضمام انه بالنسبة لمرمى وعلى ما عرس ان الانقلاية الجديدة جعلها للترامب لادنى تكتفيا منها من قبل الا ان انضمامها الى هذه الانقلاية يعود على مصر مزايا اضافية مهمة ولقد اكد الانضمام خلال مفاوضاتهم ان مصر فادرة على المنافسة في اسواق التجارة وهذا يمكن تحفيظه لتطوير الازمة والتخلص من القصور البراغية ولا شك ان مصلحة الاقتصاد القومى الانضمام الى الانقلاية الخرج الاقتصادية لمرمى تمكن من الحصول على حلقا في سوق التجارة والتكولوجيا العالمية، وبهذا تستطيع تحقيق تقدم تكنولوجى وبعو اقتصادى كبير، والتحرر مناعى سبيل الانقلاية الى تحسين وتطوير الجودة وهذا سيكون بالملع في صالح المستهلك لانه ما تيب المستهلك ان يكون مجبرا على شراء سلع رديئة بسبب الاحتكار ولقد اوضح اسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان الانقلاية لا تفرض تشيدا على الدول الموقعة عليها، بل هي تقدم ايجابا للتفاعهم بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، وما الى الا هيك تنظيمي للتجارة العالمية لتجميع النشاطات التجارية للدول وتفعيل هذا النشاط واكد ان الحكومة تخطط لاجاد على اعلى مستوى لدراسة الانقلاية واتمرد على مصر، وقد تدب اهل لا لضم مصر من حمة الانضمام القومى للى يند محيض الرسوم المعركة التي وساداتها في برنامج اصلاح الاقتصادى ومن حقا استخدام وسائل الحماية ضد التفرق وتخفيض الدعم وفرض القمود والتحصن على لاورات المستجدة، اكد ان سياسة الزراعة لنها لن تدار بل بمقار بطرح من ٢ او ١ : وان زادت الاسعار على تلك يكون لها الحق في طلب التعويض المناسب طبقا لدرجة تاتى واكد وزير الاقتصاد ان الجات تساهم على اصلاح الخلق في اصلاحات الخارجية للصناعات الزراعية الامر الذي يساهم على زيادة الزمة الزراعية بما يساهم زيادة الانتاج العالمى من الغذاء واكد ان الانقلاية تساهم لفرصة حماية حلقا في الكتلة القوية وقابلة ان هذه الكتلة يتم التحدى عليها من خلال سرفه الكتب والماللت تساهم في المصريين ويزادات الانقلاية واكدت الحكومة في رها على مناقشات الانضمام ان من حق الدول المامية ومصر من بينها ان تضع من ضوابط ما فراه



المصدر : ...

التاريخ : ... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أخطر تقرير برلماني عن اتفاقية الحات أمام مجلس الشعب غدا

الاستفادة بزيادة حجم التبادل الدولي لإعطاء
دفعة لمنتجات التصدير المصرية وزيادتها
ببأسواق العالمية



بركة إنشاء جهاز حماية حق الملكية الفكرية وتوزيع المعلومات الثقافية

التقرير يحدد:

عدم الانضمام للاتفاقية يزيد الأعباء على غير الأعضاء بها

بمقتضىات انضمام للكيانات الصغيرة تخفيض تكلفة الإنتاج، مع ضرورة تشجيع إنشاء المشروعات الكبيرة التي تتوافر لها مقومات الصناعة العالية عن طريق قيام الدولة بتشجيع عدد من كبار المستثمرين وإنشاء هذه المشروعات مثل صناعة الإلكترونيات، وكذلك جذب الشركات الصناعية في العالم لإنشاء مشروعات لصانعها في مصر وتقديم جميع الخدمات اللازمة لها.

وبالح تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب بشأن اتفاقية «الجات» ضرورة إجراء تعديلات فنية وتشريعية في الأنشطة الزراعية والصناعية والفنية حتى يمكن الإقلال قدر الإمكان من الأثر السلبي للتعطيل، مع العمل على الإسراع في متابعة تنفيذ مختلف الإجراءات وفق البرامج الزمنية الخاصة بهذه الاتفاقية مع جميع الجهات المعنية.

وأكد التقرير أهمية اتخاذ السياسات اللازمة لتشجيع تصنيع التجهيزات والملاصق الجاهزة نظراً لأن هذه الاتفاقية سوف تفتح أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات، وأن ذلك يتطلب تحديث هذه الصناعات، ورفع كفاءتها الإنتاجية مع تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها في مصر رسوم وضرائب مباشرة أو غير مباشرة للمصدرين السلوانيين ملاعرام وفي تصريحات خاصة للمصدر مصطفى السعيد رئيس اللجنة المسائس، أكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس ورئيس اللجنة المشتركة التي أعادت

التقرير

أن قرار انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية أمر تفرضه المصالح الوطنية للاقتصاد القومي، حتى يكون التصور وجود فعلي في الأسواق العالمية، بما يتيح للساح المصري أن تعامل أفضل معاملة تولفها لها هذه الاتفاقية وقال: إن الأمر يحتاج إلى تضامير الجهود بين الحكومة ورجال الأعمال والاستثمار في جميع المجالات بقطاع الأعمال العام والخاص لتعظيم الاستفادة من إيجابيات اتفاقية الجات، وأبعد من سلبياتها، مؤكداً أن انضمام مصر إلى الاتفاقية أمر ضروري ومجدي، ويحل تحدياً حقيقياً أحسن، وهي قادرة بما لديها من إمكانيات طبيعية وبشرية على الاستفادة من هذه الاتفاقية وتلاقي سلبياتها.

يناقش مجلس الشعب، في جلساته هذا برئاسة الدكتور أحمد فحس سرور، أخطر تقرير برلماني عن اتفاقية «الجات»، يطالب بالعمل على الاستفادة من زيادة حجم الصادرات الدولية لجميع أطراف الاتفاقية، وتوسيع الأسواق خاصة بالدول المتقدمة، مما يحتم استخدام مصر لزيادة منتجاتها التصديرية، والاعتماد برفع مستوى جودتها، ومطابقتها للمواصفات العالمية، وتحسين أساليب التعبئة ووسائل النقل.

ويؤكد التقرير - الذي يقدّمه الأهرام المسائس - بشرة أهمية الإسراع في إنشاء جهاز يخصص بمتابعة حماية الحقوق المصرية في مجال الملكية الفكرية، وتقديم جميع المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات واتارها، وما تنبئ من فرص لجميع الأنشطة والقطاعات التصديرية والإنتاجية والفنية، بما يمكن هذه القطاعات من معرفة جميع الإيجابيات التي تدعم أنشطتها، وتلاقي أي سلبيات تعوق حركتها. وحذر التقرير من أن ما يطلق عليه الأثر السلبي لاتفاقية «الجات» لن يفرق بين الدول الأعضاء بالنظرة، أو غير الأعضاء بها، مؤكداً أن حق تعويض الدول النامية في مواجهة هذه السياسات لا يتحقق إلا من خلال المفاوضات والوجود داخل المنظمة، وأنه التقرير إلى أن عدم الوجود داخل المنظمة سوف يرد من أعباء أية دولة تعاقول الخاد

موقف بعيداً عن المنظمة

وأوصى التقرير - الذي أعدته اللجنة المشتركة من لاشئون الاقتصادية ومكاتب لجان الخطط والموازنة والصناعة والطاقة والزراعة والرأى والعلاقات الخارجية - بالعمل على أن يكون التصور عدم تعيق في تكتيل جهود الدول النامية ذات الصالحات المتقاربة، وأحياناً المتضاربة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، من أجل تحديد مواقفها في نطاق إيجاد مصلحة موحدة للمجموعة ككل تضع حدوداً للمصالح المشتركة للدول النامية.

وأكدت اللجنة ضرورة وضع استراتيجية قومية للفترة القادمة تركز على مبدأ تطوير مفهوم الوحدة الإنتاجية من منظور داخلي محلي إلى منظور عالمي من خلال تطوير طرق والأساليب الإنتاج والتوزيع، ومسايرتها للمواصفات العالمية، والعمل على ترسيخ وتعميد أنشطة الشركات، والقيام



المصدر: <https://www.alukah.net/article/10/1074274.php>

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

1990 5-11-10

آثار الجات على الزراعة

کتب - عبد الوہاب حامد:

تتألف ندوة التفرعات المستقبلية للزراعة المصرية في ظل التحديات التي تبدأ أوجعها معاناة الخلاء، الجفاف منذ أن الموضوعات من أهمها التعرف على آثار التغيرات الجوانب على الزراعة والرعي، على صعيد مركز التركيز على آثار الزراعة الأجيالية والتسليم خاصة على المستويات الحاصيل الرئيسية في مجالات الإنتاج والتجارة الخارجية، والمستعانت في تقديم عليها والخروج بصور للسياسات الممكنة تأنيها في التعامل مع هذه الآثار

تتألف اللجنة من ممثلين من هذه الدول
بما في ذلك اللجنة التي يهيئها عدد من المسؤولين عن الزراعة
ومستشارة والمعلمين، مركز إدارة الشؤون الزراعية والبيئة
والغذاء، والمجلس العالي للشؤون الزراعية ومركز التنمية الريفية
والزراعية، جامعة ألباء العسكرية، والولايات المتحدة الأمريكية
وطاوع الجيش الأمريكي، وزارة الزراعة، واستصلاح الأراضي
وسمح التكرار، الخ. وشهدت اللجنة العديد من الاجتماعات
الزراعية ويبحثون في الشؤون المتعلقة بها من القضايا منها
استصلاح الأراضي في تلك البلدان التي تعاني من نقص المياه
المحلية، بعض القضايا المتعلقة بتطويرها في قطاع الزراعة.

महाराष्ट्र

[illegible]

Levi's®



حلم، المراهقة . دراسة .

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٩

٤١٠

٤١١

٤١٢

٤١٣

٤١٤

٤١٥

٤١٦

٤١٧

٤١٨

٤١٩

٤٢٠

٤٢١

٤٢٢

٤٢٣

٤٢٤

٤٢٥

٤٢٦

٤٢٧

٤٢٨

٤٢٩

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٦

٤٣٧

٤٣٨

٤٣٩

٤٤٠

٤٤١

٤٤٢

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

٤٤٦

٤٤٧

٤٤٨

٤٤٩

٤٥٠

٤٥١

٤٥٢

٤٥٣

٤٥٤

٤٥٥

٤٥٦

٤٥٧

٤٥٨

٤٥٩

٤٦٠

٤٦١

٤٦٢

٤٦٣

٤٦٤

٤٦٥

٤٦٦

٤٦٧

٤٦٨

٤٦٩

٤٧٠

٤٧١

٤٧٢

٤٧٣

٤٧٤

٤٧٥

٤٧٦

٤٧٧

٤٧٨

٤٧٩

٤٨٠

٤٨١

٤٨٢

٤٨٣

٤٨٤

٤٨٥

٤٨٦

٤٨٧

٤٨٨

٤٨٩

٤٩٠

٤٩١

٤٩٢

٤٩٣

٤٩٤

٤٩٥

٤٩٦

٤٩٧

٤٩٨

٤٩٩

٥٠٠

٥٠١

٥٠٢

٥٠٣

٥٠٤

٥٠٥

٥٠٦

٥٠٧

٥٠٨

٥٠٩

٥١٠

٥١١

٥١٢

٥١٣

٥١٤

٥١٥

٥١٦

٥١٧

٥١٨

٥١٩

٥٢٠

٥٢١

٥٢٢

٥٢٣

٥٢٤

٥٢٥

٥٢٦

٥٢٧

٥٢٨

٥٢٩

٥٣٠

٥٣١

٥٣٢

٥



المصدر: جريدة مصر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ - ١٩٩٥

الجات» تطارد الفقراء افريقيا تخسر مليار سنويا



تطبيق اتفاقية «الجات» سيزيد حجم التجارة العالمية
بمقدار ٨٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ومع كل زيادة قدرها
بليون دولار في الصادرات في أي دولة من الدول الصناعية
السبع الكبرى ستوجد ١٩ ألف فرصة عمل لهذه الدولة
فالولايات المتحدة ستحصل ٤,١ مليون فرصة عمل خلال
السنين القادمة وبريطانيا ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.
وتؤكد الدراسات التي ناقشها المؤتمر واستمر لمدة يومين خلال الأسبوع الماضي
هت رعاية الدكتور عاطف عبد وزير قطاع الأعمال أن الدخل المتوقع من تطبيق
الاتفاقية سوف يحقق أرباحا تصل إلى ٢٤٧ مليار دولار سنويا يكون نصيب
الدول المتقدمة منها هو نصيب الأسد فالولايات المتحدة سوف يبلغ نصيبها ٣٦
مليار، واليابان ٢٧ مليار والصين ٣٧ مليار وروسيا ٣٧ مليار دولار ودول
المجموعة الأوروبية ٦١ مليار وبالتالي الدول الأوروبية ٨ مليارات والدول النامية
١٦ مليارات فقط وكندا ٤ مليارات وأستراليا ونيوزلندا ٢ مليار والدول المصدرة
للحاصلات الزراعية ١٢ مليارات
والسبب في انخفاض نصيب الدول النامية
من هذه الاتفاقية أنها لا تستطيع
التصاحب من الاتفاقية لأنها عندئذ
سوف تخسر ما يقرب من ٨٠٪ من
مخارجها الخارجية.



المصدر : جريدة مصر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

د. أمين عبد العزيز حسن يقول لقد تضاربت الآراء حول أثر اتفاقية الجات على دور العالم وخاصة الدول النامية فهناك رأي يقول بأنها سوف تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية لأنها سوف تفتح أسواق البلاد النامية أمام الشركات العالمية لكي تستعصم الصناعات الرائدة داخل هذه البلاد بالإضافة إلى أن الاتفاقية الترويجي لدعم القمم للمزارعين في الدول النامية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد القطن في الدول النامية مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات التضخم وقال إن صعوبة تصدير الدول النامية لمنتجاتها المستوردة بتكاليف أقل وجودة أعلى سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذي يزيد معدلات البطالة بالإضافة إلى أن الاتفاقية تفرض قيودا على صادرات بعض الدول النامية للمنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة هذه الصادرات ولا تنسى أن الانخفاض الترويجي في الرسوم الجمركية سوف يؤدي إلى عجز المزارعة العامة لهذه الدول بالإضافة إلى صعوبة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات مثل التأمين والملاحة والطيران المدني مما يؤدي إلى الأضرار بصالح الدول الأقل تقدما وجدير بالذكر أن الدول الأفريقية سوف تتحقق لديها خسائر مباشرة تتراوح ما بين ٦.٥ - ٧ مليار دولار سنويا.

أما الرأي الآخر فيرى أنه بالرغم من استفادة الدول الكبرى فإن الدول النامية

ستحصل على مزايا نتيجة إلغاء القيود الكمية وخروج عدد من الدول الصناعية من حالة الركود والكساد والمأزق وبالتالي زيادة طلبها على منتجات الدول النامية ومن ثم انتعاش أوضاعها الاقتصادية وذلك لأن النشاط الاقتصادي السائد في الدول النامية يتخلف على حالة النشاط الاقتصادي بالدول الصناعية زيادة وتنافسا بالإضافة إلى أن الاتفاقية الترويجي لدعم القمم من الدول الصناعية المنقطة إلى منتجيها الزراعيين والاتفاقية الترويجي خفض وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة سوف يساعد على إمكانية تقاء صادرات الدول النامية إلى أسواق تلك الدول ولقد بلغت الحواجز التي وضعتها الدول المتقدمة وكما تقول سكرتارية الجات « ٤٠ نرحا عن الحواجز مثل مجموعة القيود الكمية على الواردات أي تحديد كمية الواردات والخصص بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القيود بهدف تخفيض أسعار هذه الواردات إلى أقصى حد ممكن وهناك أيضا الإجراءات الرعادية مثل القيود المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية هلازة على الإجراءات شبه التعريفية التي

تهدف إلى رفع

السلع المستوردة.

وقال إن هذا الرأي

يرى أن تحرير التجارة في

الخدمات سوف يفتح

للدول النامية إمكانية

المعقول على

التكنولوجيا المتقدمة.

وتمسك نلاحظ أن

للاتفاقية أثرها الإيجابي

والصليبي على الدول

النامية والعميرة هنا



المصدر: صبر بلال - مصر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 1.1.1990

بالاستفادة من الإيجابيات والحذر من السلبيات.
أما د. بكرى طه عطية عميد كلية التجارة جامعة الأزهر فيقول:
لا توجد دولة تتمتع بقوة تنافسية في جميع الصناعات في الأسواق العالمية.
اليابان بالرغم من الكثير من الصناعات التي عزت الأسواق العالمية إلا أن بها
كثير من الصناعات لا تتمتع بقوة تنافسية في الأسواق العالمية وقرعة العملة في
مواجهة العملات الأخرى لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة
لكلا من اليابان وألمانيا لهما صفات قوة وأسعار مرتفعة نسبياً ولكن كلا منهما
حقن قدرة كبيرة للتنافس في الأسواق العالمية بل إن العملة القوية أصبحت هدفاً
من الأهداف الهمة لكثير من الدول علارة على أن تلتصق ميزان المدفوعات ليس
مقياساً للقدرة التنافسية فتجد سويسرا لا تتمتع بمفائض في ميزان المدفوعات ليس
ولكن لديها ميزة تنافسية في كثير من الصناعات وتحقق مستوى عالٍ من النمو
مقارنة بدول أخرى لديها مفائض في ميزان المدفوعات كذلك فإن قدرة الدولة على
توظيف العمالة لديها لا تحقق ميزة تنافسية فالمعمرة ليست بتوظيف الناس في أي
عمل ولكن العمرة يعمل يؤدي إلى انتاجية عالية فيالزهر من أن اليابان من أكثر
الدول كثافة سكانية إلا أنها ولغدت أن تكون مجرد دولة مصدرة للمصانع
الرخيصة علارة على أن ولرة العمل بتكلفة منخفضة لا تحقق ميزة تنافسية ومثال
ذلك الهند والمكسيك ومصر وغيرها من الدول النامية.

وإذا كانت اتفاقية الجات سوف تشمل المنافسة بين الدول
إلى أقصى درجة فإن الحكومة تستطيع أن تساعد في دفع
العملية التنافسية بحيث يكون لها تأثيراً سلبياً أو الإيجابي
فالتأثير الإيجابي يكون بالتأثير على مختلف الخيارات المكونة
لميزة التنافسية مثل سياسة دعم الصناعات وسياساتها نحو
أسواق المال والسياسات التعليمية ونظم حماية المستهلك ووضع نظم المواصفات
القياسية كما يمكن أن تلعب الدولة دوراً مهماً في دعم صناعة معينة لفضل أدى
الدعم الذي لاقت (جهاز الفاكس في اليابان من خلال اعتماد مستندات الفاكس
كوثيقة بريد بها قانونها إلى فر الطلب على استخدام هذه الآلات في اليابان وأدى
ذلك إلى تنمية هذه الصناعة حتى أصبحت من أكثر الصناعات اليابانية نجاحاً في
العالم، كذلك فإن القيود التي تفرضها الدولة على صناعة مائدة يؤدي إلى عدم
فك هذه الصناعة من التقدم لفضل لم تتم المؤسسات المالية الإيطالية ولم تعد
قادرة على المنافسة الدولية بسبب القيود التي فرضتها الدولة
عليها.

مبادئ أساسية

لأروق على الجهاز المركزي لتنظيم والإدارة بقوله: هناك
مجموعة من المبادئ الأساسية والقانونية التي تحكم اتفاقية
الجات مثل:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو يساعد على المساواة بين
الدول في المعاملة وتوحيد التعريفات الاتفاقية مع توسيع نطاق
المعاملات التجارية الدولية.
- مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة على أن يخضع هذا
المبدأ لعدد من الاستثناءات لحماية الصناعة الناشئة الوليدة في
الدول الأخرى في النمو حتى تقوى على المنافسة.



المصدر: جريدة مصر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠٦ العدد ١٩٩٥

متابعة

محسن عبد العزيز

- مبدأ الشفافية يعنى عدم الالتجاء إلى القيود الكمية مع وضع أساس مستقر يمكن التنبؤ به للتجارة وذلك عن طريق الاتفاق على مستوى التعريف، بين الأطراف المتعاقدة ويجوز إضادة النظر في التعريف كل ثلاث سنوات على ألا يعمد إلى التعريف المرتفعة.

-- مبدأ المفاوضات حيث يمكن للأطراف المتعاقدة اللجوء إلى الجهات لإجراء تسوية عادلة سواء كانت دولة كبيرة أم صغيرة في حالة الشعور بأى اعتداء على حقوقهم طبقاً للاتفاقية العامة.

- مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب حيث يكفل النظام التجاري الذى أقامته الجهات تقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول الأخرى في النمو كأحد الأعمدة التى تركز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية وتهدف إلى فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجات الدول الأخرى في النمو.

عندئذ على الدول الأعضاء على أعلى مستوى تجارى وثنى والتجمع عادة مرة كل سنة كما تعقد دورات اضافية على مستوى وزراء تجارة الدول الأعضاء وذلك في حالة الأزمات الاقتصادية الكبرى أو القرارات المهمة على أن تؤخذ بالاجماع ويكون لكل دولة صوت واحد وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة.



المصدر : **الأنباء**

التاريخ : **١٢ أبريل ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية الجات .. وراثتنا المصري

تضمنت الاتفاقية منطقة التجارة الحرة (الجات) التي انضمت اليها مصر بكونها واحدة من الاتفاقيات - التي تم التوقيع عليها في واشنطن على الترتيب - في ١٢ مارس ١٩٩٤م .



طارق البغدادي
وزير التجارة
مصريون
حليم دوس

التي أبرمت الاتفاقية .
وتضمنها على عقد دوجو في قسطنطينية لبرازيليا وإثارة المصرية في كل دول الاتفاقية - وان كانت هناك بعض الاختلافات والأجرام الدولية تضمنت تزايد كل دولة وإقليم وتحت مبرراتها .
الوحيد أثناء الأزمة للاتفاقية - فهو خروج من الصيغة مستقيم الاتفاقية - فهو ولا يعتبر ثرياً فيها .
تاريخها هو أن هذه الاتفاقية تضمنت الاتفاقية - التي تم التوقيع عليها في واشنطن على الترتيب - في ١٢ مارس ١٩٩٤م .

التي تضمنت فيها تطهير الاتفاقية وخاصة في السنوات والأجرام .
والتي تضمنت فيها تطهير الاتفاقية وخاصة في السنوات والأجرام .
والتي تضمنت فيها تطهير الاتفاقية وخاصة في السنوات والأجرام .

١ - إبرام الاتفاقية .
٢ - التوقيع عليها .
٣ - إبرام الاتفاقية .
٤ - التوقيع عليها .
٥ - إبرام الاتفاقية .
٦ - التوقيع عليها .
٧ - إبرام الاتفاقية .
٨ - التوقيع عليها .
٩ - إبرام الاتفاقية .
١٠ - التوقيع عليها .
١١ - إبرام الاتفاقية .
١٢ - التوقيع عليها .

١ - إبرام الاتفاقية .
٢ - التوقيع عليها .
٣ - إبرام الاتفاقية .
٤ - التوقيع عليها .
٥ - إبرام الاتفاقية .
٦ - التوقيع عليها .
٧ - إبرام الاتفاقية .
٨ - التوقيع عليها .
٩ - إبرام الاتفاقية .
١٠ - التوقيع عليها .
١١ - إبرام الاتفاقية .
١٢ - التوقيع عليها .

١٢ أبريل ١٩٩٥

١٢ أبريل ١٩٩٥

١٢ أبريل ١٩٩٥



المصدر : المجلد العدد

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استطاع مستشارنا القتال في باريس عام ١٩٨٩ الدكتور أحمد حسن الدوي من إعادة التمثال إلى مصر وبهذا فقد وضع مبدأ قانونيا في أن الآثار المهرقة لا تكسب عليه ملكية خاصة مهما كانت فترة حيازته - كذلك عندما يطلب إعادة إحدى المهرقات المهرقة كان أحد أسانيده ، أنه مواطن مصري يعود إلى أرض وطنه .

● ● ●

إن مكانتنا الثقافية في دول أوروبا وأمريكا والدول العربية ، بما فيها من ديبلوماسيين والقانونيين وفنيين يجب أن يكون في مقدمة أهدافهم استعادة آثارنا المصرية كلها بطريق المفاوضات تارة وبطريق التفاوض تارة أخرى ، وليس العيب في وزارة الثقافة أن في حارسين مفاخر الآثار - إنما العيب في سائر الأقسام ، كما قال يمش استاذنا رئيس مجلس الشورى أثناء مناقشة الإثباتية ، وكذلك العيب على من يشعرون ثروات أمم من الأثريين والصنوس ، ولو النهاية لابد أن يعود الإيس إلى أبيه والتراث إلى أصحابه وليس إلى مقتنيه أو سرقيه ويلبني أن العدالة في أوروبا وأمريكا محصورة العيتين حقا ، والقضاء فيها محايد ، والمساواة القضائية قائمة وعلى الوثنيين المظلمين من ديبلوماسيين المصريين أن يطلبوا باستعادة تراثنا وسوق يرد إلى مصر ... فلما رأيت دولة في الاحتفاظ به في متحفها فمن هنا لا نمانع بشرط إيجار الأثر لها في أخذ نسبة مما تدفعه متاعها . من أجل إقامة المتاحف الجديدة والآثار المخزونة ، وتمتع خدمة السياحة والزوارات السياحية وبهذا تتساقط طرفة الرئيس القائد مبارك من أننا لا نخطط على دوام المهرقة والمساعدات الأجنبية لخصر إلى ما لا نهاية .

حقا فإن يحافظ على تراث مصر المصريين وأن يبنى مصر الأبدى المصريين .

● ● ● كاتب المقال : استاذ بالمرکز القومي للبحوث وعضو مجلس الشورى .



المصدر : الأرقام

١٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يوافق على اتفاقية الجات صدى : الدولة لن ترفع أسعار الخدمات وتتمسك بعدم المساس بالعاملين لجنة القوى العاملة توافق على ١٠% علاوة اجتماعية

بنسبة ١٠٪ من الاجر الاساسي وريادة المعاشات بنسبة من اول يوليو القادم وزيادة معاملات الضمان الاجتماعي بنسبة ٢٠٪ ومن المنتظر ان يتلقى مجلس الشعب اللائحة في جلسات اليوم
أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء امام اللجنة مساء أمس ان اللائحة تأتي لسواكبة اصلاح الاجتماعي للاصلاح الاقتصادي وتخفيف العبء على العاملين مطيح الى انها تتناسب مع نسبة التضخم الذي وصل الى حوال ٨٪ وقال اننا اذا اعطينا اللائحة التنفيذية يجانب الملاوات التي ستشتمل للبرقيات نجد ان هذه اللائحة الخاصة تحصل الى حوال ٢٠٪ وايضا ١٠٪ وأكد صدقي اننا نتعمك بشروط الحفاظ على العملة دين ميسر بحقوقهم من منطلق النظرة الاجتماعية على طريق الاصلاح الشامل ، وقال الدولة تلتمز بعدم رفع اسعار الخدمات التي تقدمها وتعتبب اللائحة هذا العام على اساس الاجر الاساسي ل ٣٠ يوليو القادم او في تاريخ التعمين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر اللائحة جزءا من الاجر الاساسي للعامل ولا تخضع لاية ضرائب او رسوم وتشم اللائحة الى الاجور الاساسية ل اول يوليو سنة ٢٠٠٠ وصرح مسئول بمجلس الوزراء ان اللائحة الخاصة بتكليف الدولة مليار جنيه

وألقى مجلس الشعب في جلسته أمس على القرار الجمهوري الخاص بانضمام مصر لاتفاقية الجات .. أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء انه ليس في صالح مصر ان تختلف عن هذه الاتفاقية كما أكد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد ان الاتفاقية لن تؤثر على حصيلته الجمارك وانما ستزيد حصصا التصديرية بنسبة ٢٤٧٪ وقال ان ارتفاع اسعار السلع الزراعية لن تتجاوز نسبة ٤٪ واننا مستعمل في تموينيات ، كما ستعامل معاملة تفضيلية بالنسبة للدول النامية كما وافقت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب برئاسة عبدالعزیز مصطفى على ٢ مقررات قوانين بمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية



المصدر : الإذاعة المصرية

١٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

وبعد مناقشات مستفيضة حتى ساعة متأخرة من مساء أمس :

بجلس الشعب يوافق على النظام مصر

للاتحادية منظمة التجارة العالمية

د. عاطف صدقي : لم يعد من حقنا

أن نتخلف عن التيار العالمي

التشريعية والسنوية
بالمجلس ان هذه الاتفاقية
تغير إلى ان العالم اصبح قرية
صغيرة وأن لك يؤكّد أن آثار
هذه الاتفاقية تمتد لجميع

الانها قادرة على قبول هذا
التحدي بما يملكه الإنسان
المصري من قدرات على الإبداع
والابتكار.

وقال : ان على الحكومة
والمجلس العمل على تهيئة
الإطار المناسب للاستثمار
وزيادة الإنتاج وتحسينه حتى
يكون قادراً على المنافسة
أندولية في ظل تحرير التجارة
العالمية.

وقال النائب للمستقل شيام
الدين داود : ان هذه الاتفاقية
لها آثار فائسية على العديد
من القطاعات كالبنوك
والسياحة وغيرها. مطالباً
بتوفير ابعاد هذه الاتفاقية
من مختلف الوزارات خاصة
الآثار السلبية وخطة كل وزارة
في الحد من هذه العلبيات.

وأعلن شيام الدين داود
رفضه لهذه الاتفاقية.

وعقب السيد محمود محمد
محمود وزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية مشيراً إلى
أن مصر لم تقدم أي الدراسات
بشأن البنوك والسياحة وأن
الترجمة لم يتم إلقاء الدعم
بالمنظمة لها.

وأكد أن جميع الوزارات
قامت بإعداد خططها بشأن
هذه الاتفاقية وسيتم عرضها
على مجلس الوزراء في

اجتماعاته القادمة
وأكد الدكتور فوزية
عبدالمستفيضة رئيس اللجنة

والق مجلس الشعب في
جلسته المسائية على
انضمام مصر لمنظمة

التجارة العالمية

والاتفاقيات التي تضمنتها

الوثيقة الخاصة

بالتضامن لتخارج حولة

أورجواي للمفاوضات

التجارية المتعددة

الأنواع وجداول تعهدات

مصر في مجال تجارة

السلع والخدمات.

وأكدت مناقشات الأعضاء

أهمية عدم عزل مصر عن العالم

مما يستلزم انضمامها لهذه

الاتفاقية للاستفادة من الزايا

التي تمنحها للأعضاء

المضمين إليها مؤكدين أن

مصر تملك موارد بشرية

وطبيعية كبيرة وقادرة ومؤهلة

للاستفادة من هذه الاتفاقية

والحد من سلبياتها.

وطالب الأعضاء بالانضمام

بالجوانب التنموية الشاملة في

مجالات الإنتاج والاستثمار

والتصدير ووضع سياسات

المنظمة لضمان الانسجام

الطبي

والأمن الدكتور عبد الواحد

جسلي الدين رئيس لجنة

الاستثمارات والشكاوى

بالمجلس في ان هذه الاتفاقية

تمثل بالأساسية مصر تحدياً

عسيراً مؤكداً ان مصر تلتزم



المصدر : **الأوراق الرسمية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

الدول سواء أضممت إليها الدول أو لم تضم.

وقالت : كان من الضروري أن تنضم مصر إلى هذه الاتفاقية وأن أثار هذه الاتفاقية تجد إيجابية في مجال الخدمات بشرط أن لا يول مصر سموات خصيص الخدمات بما تملكه بغير من قوتها على درجة كبيرة من الجودة في هذا المجال.

وطالبت الحكومة المصرية بمزيد الاستثمار في ضرورة الاهتمام بزيادة الإنتاج قما وكيفا بلغ تدفق الواردات إلى مصر.

وحذر النائب المستقل كمال خاشم من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية خاصة في مجال السلع الزراعية.

وقال : إن هذه الاتفاقية خراب سياسي والاقتصادي والسياسي معنا ولقد لهذه الاتفاقية وأوضح الدكتور فتحي سرور أن الاتفاقية في مجال السلع الزراعية سوف تفرض نفسها على الدول سواء التي تخدم إليها أو لا تخدم.

وعلى السيد محمود محمد ومحمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن مصر لا توجد عليها أي التزامات في مجال الرسوم الجمركية.

ويطالب النائب المستقل جمال فريد قائلا : ماذا فعلت الحكومة بشأن الاستثمار لهذه الاتفاقية خاصة بالنسبة للقطر وصناعة المستوجات.

وقال : إنني أريد اتفاقية الجسات ولكن هل نحن الآن نستطيع المداقة؟

وطالبت بالتفصيل المزيد من الإجراءات والتوعية للجميع بالآثار لهذه الاتفاقية.

وعلى السيد محمود محمد ومحمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قائلا : إن مصر قادرة على المنافسة في مجال الصادرات المصرية.

وقال : إن الصادرات المصرية

التي كانت تتركز في السلع وأعلن استغرابه لما ذكره النائب المستقل جمال فريد.

وأكد الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة أن شهادة الإيزو عبارة من نظم إدارية وإن مصر بها شركات تأخذ بهذه الشهادة.

وأكد أن شركات الغزل والنسيج قطعت صفاتها هذا العام ٧,٧ مليون ياردة بزيادة ٢٢٪ من العام الماضي.

وقال النائب المستقل فتحي الجزار : إنني أريد هذه الاتفاقية مطالبتا بإسراء المزيد من الإجراءات والتأجيل المتفق عليه بالاستثمار والتجارة.

وأشار النائب الثاني عبد العزيز قنصططلي رئيس لجنة القوى العاملة بالبحر إلى أن اتفاقية الجسات كان مصر فيها دور كبير في تصحيح الأوضاع الاقتصادية والتجارية بما يتوافق مع هذه الاتفاقية.

وعلى هذه المناقشات وافق مجلس الشعب على الترخيم بمصر للقطر التجارية العالمية.

ودعا الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس تحية خاصة للمفاوضين المصريين لما بذلته من جهود في الصالح الدولية.

وأشارت تكون هذه الاتفاقية في فضيلة مصر والدول النامية.

وأعلن الدكتور عاطف صديقي رئيس مجلس الوزراء صديقي موافقة المجلس وتعيينه على الاتفاقية أن مناقشات الأمضاء كانت هي صورة إيجابية وأنه إن لن يكون أي قسم بول التجاري والمطبخية.

وأشارت الحكومة المصرية أن هذه التصفقات والإجراءات على خصصت من الحكومة وهي كهيئة الخاصة بزيادة الإنتاج والاستثمار.

وأشارت الحكومة صديقي كهيئة المستثمرين والمستثمرين بمقارعة الحكومة ولقيام الجميع بدورهم في الاستثمار لهذه الاتفاقية.

وأكد أن مصر استعجلت لهذه الاتفاقية منذ عام ١٩٨٦ وحتى اليوم مفسيرا إلى أن مجلس الوزراء عقد عدة اجتماعات للمناقشة القانونية الجات مائة مائة.

وقال : إنه تم تشكيل لجنة عليا للدراسة إيجابية وسلبية هذه الاتفاقية بهدف تحقيق صالح الاقتصاد المصري وقدرته على المنافسة الدولية.

وأكد أن مصر سائرة على مواجهة هذا التحدي.

وفي مناقشات المجلس الصناعية حول الاتفاقية أكد الدكتور عاطف صديقي رئيس مجلس الوزراء أنه لم يعد من حيلنا أن نتخلف عن التيارات العالمية للتجه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية خاصة أن ذلك يمثل المستقبل وأنتا مفعول على فترة أن يعيش فيها إلا الإسراء ونحن مستعدون للتحدى.

وقال الدكتور صديقي : إن هذه الاتفاقية أثار جدلاً كبيراً مؤهلاً أن الجانب الأكبر من إيجابيات الاتفاقية بالنسبة للدول النامية جاء مفعراً من وجهة نظر المفاوض المصري.

وتكر أن الاتفاقية تعزز من الجاه عالمي نحو مزيد من الحرية الاقتصادية سواء حرية تبادل السلع أو الخدمات مفعراً إلى أن مصر تمسكت بالمعقول على الزايا في السلم الإزاحية وحقوق الملكية الفكرية.

وأكد السيد محمود محمد ومحمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن اتفاقية الجسات تعتمد من أهم الاتفاقية التي توصل إليها خلال المحادثات الأخيرة.

ونفى وجود أي تأثير على سواير القدرة الخاصة للسلع خاصة أن تخفيض الرسوم الجمركية قامت به مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي



ويقال مما تتطلبه الاتفاقية.

وأوضح الوزير أن الاتفاقية تتعلق بمصالح مصر في مجال المستوجات والملاصق والسلع الزراعية والأكوية وحول تجارة الخدمات أكد الوزير أن مصر لن تفتح الباب على مصراعيه ولم تقدم الترتيبات إلا في مجال الخدمات اللوجستية والسباجة والانشاء والمقاولات وطبقا لما هو معمول به في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وأكد الوزير أن هناك إجراءات متفاجئة الإقرار مشيرا إلى أن انضمام مصر لخططة التجارة العالمية سوف يكون في مصالح الاقتصاد القومي.

ولقد أكد الأعضاء ضرورة الاسراع في تطبيق المرحلة الثانية من مسيرة الإصلاح الاقتصادي وأن يتم التركيز فيها على الجوانب التنموية التي تخلق زيادة الإنتاج والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة وعدم تحميل المواطن أي أعباء جديدة.

وأكد النائب احمد أبو زيد زعيم الأغلبية، أنه لا بد من الموافقة من الانضمام لهذه الاتفاقية مشيرا إلى أن مصر لا يمكن أن تنزل عن النظام الدولي الجديد. وأوضح أن مصر استأنفت خلال مسيرة الإصلاح الاقتصادي أن تسير التغييرات الفاعلة في هذه المسيرة من خلال تحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية والصناعية.

وقال : إن مصر مؤهلة بقيادة القطاع الخاص عربي إفريقي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مشيرا إلى ضرورة أن تكون اتفاقية الجات أحد الدوافع الأساسية لهذا التكتل الاقتصادي العربي الإفريقي. وأشار النائب المسجل فاروق مخلوف إلى أن انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية يتطلب العمل على الحد من سبلات هذه الاتفاقية خاصة معارضة سياسة الإفراق

لحماية التكتلات المحلية وطالب بوضع سياسات واقتصادية وثابتة في مجال الزراعة والصناعة والخدمات. وقال الدكتور حلمي شرا : إن انضمام مصر لهذه الاتفاقية يتطلب وضع سياسة وطنية لزيادة الإنتاج وجودة وطالب بإعطاء الفرصة للقطاع الخاص في كل هذه الاتفاقية والإسراع في تنفيذ المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي وإعادة النظر في النظام الضريبي لتخفيف العبء عن المواطن والإنتاج والمصدر.

وأوضح الدكتور زكريا عزمي : أنه لا يوجد خيار أمام مصر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مؤكدا أن إيجابيات هذه الاتفاقية أكثر من سلبيات.

وأكد ضرورة أن يشارك كل مصري في مختلف المواقع في استغلال إيجابيات هذه الاتفاقية والحد من سلبياتها. وأشار النائب محمد خليل مسالح إلى أن الانضمام الاقتصادي إلى مصر نصح في ظل الجوانب المالية والنقدية وأن المرحلة القادمة في مجال الإصلاح الاقتصادي يجب التركيز فيها على الإصلاح الضريبي من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار وخلق فرص العمل.

وأكد أن اتفاقية الجات تتطلب الإقحام والتركيز على الإصلاح الضريبي ورفع معدلات التنمية مطالبا بوضع سياسات جديدة للعمل التنموي في مصر في مختلف المجالات الزراعية والمصنعية والخدمات حتى يمكن تحقيق الاقتصاد الذاتي على الأقل في مجال الزراعة ونصفه خاصة سلعة القمح حتى يمكن إلغاء عمولة الاستيراد.

وأكد الدكتور مصطفى السيد رئيس اللجنة الاقتصادية بالجلسة المشتركة أن هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي تعرض على مجلس الشعب مشيرا إلى أنها تقدم مصالح الدول الكبيرة والمتقدمة في المقام الأول.

وقال إن الاتفاقية منحت فترة زمنية للنول الناجمة عنه عشر سنوات لتصبح أوضاعها بما يتماشى مع هذه الاتفاقية.

وأشار النائب المستقل صلاح توفيق إلى ضرورة الانضمام باتصافات المصرية والزراعة مؤكدا ضرورة أن تكون لنزولة سياسات واضحة الواضحة الآثار السلبية لهذه الاتفاقية.

وأكد النائب حسام الدين زعيم المعارضة مصرى أنه ليس هناك مجال لرفض الاتفاقية لأن عدم الموافقة ليس في مصلحة مصر.

وأوضح ضرورة أن يكون للحكومة سياسات واضحة للحد والقضاء على سلبيات هذه الاتفاقية.

المصدر : الزمان الاقتصادي



التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

للنش و الخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الملكية الفكرية واتفالية الجات

إعداد

د. علي عيسى حبيش

رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

١ - مقدمة

يؤكد التحليل الواقعي لطبيعة الاقتصاد المصري أنه يدخل في عداد الاقتصاديات النامية التي تشهد منافستها على الاقتصاد العالمي في مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للدورات - لذلك فإن التطورات العالمية - الاقتصادية وغيرها - لها تأثيرها المباشر على الاقتصاد المصري سلبيًا، إيجابيًا ولا يمكن تجاهل هذه التطورات

ومن أهم التطورات العالمية هي تلك المصاحبة للاتفاقيات التي تم التوصل إليها في نهاية جولة أورجواي (عام ١٩٩٤) لتحرير التجارة الدولية والتي أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) (General Agreement on Tariffs and Trade (G. A. T. T)

والتي تحولت مع بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة دولية يطلق عليها منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO لتتمثل بذلك الركز الثالث الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي وتحتضر سامعًا إداريًا ، مراعاة ، تصميم آراء ، العلاقات التجارية الدولية على أساس المساواة ، التي تم إقرارها من اتفاقية الجات . ولتقف حث إلى هت مع كل من صدد في "تجديد" من الذي بدأه "نشد" عام ١٩٤٧ ليكون مسئولًا عن الإشراف على النظام المقدي الدولي - والمك الذي



المصدر : الإجماع الاقتصادي

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

للتشاور والخدمات الصحفية والمعلومات

للاتشاء والتعمير (تم انشاؤه أيضا عام ١٩٤٧) والمسئول عن الاشراف على النظام المالي الدولي والعمل على تحريره من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية مع تخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص وبذلك يكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه الثلاث أهم مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي والتي تشكل في مجملها نظاما اقتصاديا حاكما وحازما للعلاقات الدولية في مختلف المجالات .

ومن هذا المنطلق ، يمكن القاء بعض الضوء على توجهات التطورات الدولية المعاصرة بإيجاز

١ - انتهى صراع القوتين العظميتين انفردت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير بالساحة الدولية سياسيا وعسكريا . . . وساعدها ذلك على التأثير المباشر في شكل وموضوع النظام الدولي المعاصر . ومع ذلك ما زالت هناك مساهمة استراتيجية وسياسية - تسمح بحرية الحركة لعدد من الدول - ومنها مصر - نظرا لطبيعة أوضاع هذه الدول وطبيعة أوضاع المناطق التي تقع فيها . فضلا عن مساهمة اقتصادية متزايدة بشدة نتجت عن ظهور قوى اقتصادية جديدة (المنور الآسيوية بعد اليابان)

٢ - هناك اتجاه متزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة حيث أن الاقتصادات الصغيرة تعد كثيرا من نتائج الاستفادة بهذه التكنولوجيا . بل وقد تعجز أصلا عن الحصول على الكم والنوع المناسب منها نتيجة لنقص امکانات التمويل .

٣ - تنامي دور الشركات عبر القومية ، وتضخمت أرباحها واتسعت أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية حيث تسيطر على ٨٠ / من تجارة السلع الأولية . وعلى جانب هام من السلع الصناعية وتمتلك السلع ذات التطور التكنولوجي وتقود عملية الاستثمار المباشر على المستوى الدولي بل وتهيمن عليه إلى أكبر حد

٤ - تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر في تعميم برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية (بتحرير آليات السوق وإطلاق حرية المنافسة الاقتصادية) .



٥ - تدويل بعض المشكلات الاقتصادية والتوجه العالمي لتنسيق معالجتها مثل الفقر والسكان والتنمية البشرية وتلوث البيئة الخ

يصبح من المؤكد إذن وهو اتجاه كبير يسير نحو عالمية النظام الاقتصادي الدولي بدعمه الولايات المتحدة الأمريكية أساساً فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات عبر القومية صاحبة المصلحة في ذلك وفي نفس الوقت وجود مساحات استراتيجيات سياسية واقتصادية متزايدة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً (حتى وإن كن ذلك في الأمد المتوسط و / أو الطويل) على الساحة الدولية وانتمى من ذلك الاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة من خلال المعاهد حيث أن التجارة تفتقر فوق مفهوم الدولة إلى مفهوم الأقليم ومن ثم فإن التكتلات الاقتصادية الدولية الإقليمية تتميز خطوة نحو العالمية المطلوبة للتجارة الحرة بين دول العالم ولعل أشهر هذه التكتلات كتكتل الاتحاد الأوروبي والذي اشتهر باسم السوق الأوروبية المشتركة

٦ - سمات النظام العالمي الجديد :

يتسم النظام العالمي الجديد بخصائص جديدة تعتمد في المقام الأول على قدرات اقتصادية عملاقة تتحكم في الاقتصاد العالمي من خلال سيادة علمية وتكنولوجية متحركة ، وأسواق ذاتية مطلقة النمو ، وتغيرات سريعة في أسلوب الانتاج وأدواته وموانئه ومنهجاته ، ومناقضة تكنولوجية ناجحة لا تستند - لضرورة إلى تكاليف علمية ولكنها تستند إلى كفاءة إدارة التفسير لتكنولوجيا ، هذا بالإضافة إلى قوة المنافسة بين الدول الصناعية المتقدمة ، كما أن الانشائية لم تعد مجرد كفاءة العمل والإدارة والتخطيط ومنع التالف ومطابقة المنتج للمواصفات بل أصبحت تشمل من ذلك حيث تتطلب الارتكاز إلى حرة وقدرات وخبرات لإدارة التغيير والتطور التكنولوجي

كذلك فإن النظام العالمي الجديد يتسم أيضاً بظهور تكتلات اقتصادية وانهاقات دولية ، والأخذ بالمدخل التلخيصي ليس لخلق وظائف ولكن لنقل أساليب جديدة واتقان العمل والابتكار ورسم السياسات ودعم اتخاذ القرارات استناداً إلى قاعدة من المعرفة والمعلومات ، حيث تتعاظم دور المعلومات والإدارة والمراقبة في إدارة نظم ومعلومات هذا النظام العالمي المتطور وكفاءة تشغيله وأخيراً فإن النظام يركز على الإدارة العلمية الرقابية حيث المنظومات المتكاملة التي تشمل كل الانظمة الفرعية للتنظيم من القمة حتى القاعدة والأصول مع الفروع



- عام ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية وأسفرت عن تدمير وتخريب إقتصاديات معظم دول العالم .
- بدأت الجوارب المكثفة لتشكيل عالم جديد يتميز باقتصاد عالمي نشط ومتفبط في الأداء .
- عام ١٩٤٧ أنشأ صندوق النقد الدولي للإشراف على النظام النقدي العالمي والعمل على تحريره من خلال :
 - أسعار الصرف
 - أسعار الفائدة
 - الصفوف الائتمانية للبنوك
 - موازين المدفوعات ... الخ من السياسة النقدية العالمية
- عام ١٩٤٧ أيضا أنشأ البنك الدولي للإشراف على النظام المالي الدولي والعمل على تحريره من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية والاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص
- في عام ١٩٤٧ تم الاكتفاء بتوقيع اتفاقية عامة للتجارة الدولية هي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وقعت عليها ٢٣ دولة .
- في عام ١٩٤٨ دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وكان هدفها الرئيسي هو العمل على تحرير التجارة الدولية
- عقدت المات منذ انشائها ٨ جولات من المناقشات بهدف تحرير التجارة الدولية وفيما يلي بيان بهذه الجولات
 - ١ - جولة جنيف ١٩٤٧ شاركت فيها ٢٣ دولة
 - ٢ - جولة انسي (فرنسا) ١٩٤٩ شاركت فيها ١٣ دولة
 - ٣ - جولة توركواي (إنجلترا) ١٩٥١ شاركت فيها ٢٨ دولة
 - ٤ - جولة جنيف ١٩٥٦ شاركت فيها ٢٦ دولة
 - ٥ - جولة ديبلون ٦٠ - ١٩٦١ شاركت فيها ٢٦ دولة
 - ٦ - جولة كينيدي ٦٤ - ١٩٦٧ شاركت فيها ٦٢ دولة
 - ٧ - جولة طوكيو ٧٣ - ١٩٧٩ شاركت فيها ١٠٢ دولة
 - ٨ - جولة أورجواي ٨٦ - ١٩٩٣ شاركت فيها ١١٧ دولة
- انتهت الجولة الأخيرة في أورجواي بإنشاء منظمة دولية جديدة هي " منظمة التجارة العالمية " (World Trade Organization) للإشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها
- أسفرت جولة أورجواي من حوالي ٢٨ اتفاقا فضلا عن العديد من القرارات والإعلانات والترتيبات في مختلف المجالات . ووصل عدد الأعضاء التي شاركت فيها ١١٧ دولة حضروا منها ٨٧ دولة نامية . وتم التوقيع على الوثائق النهائية لهذه الجولة في مدينة مراكش بالمغرب في مارس ١٩٩٤ وبدأت برلمانات الدول الأعضاء في التصديق عليها . وفي أول يناير ١٩٩٥ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

للتشخيص والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

١ - مبادئ اتفاقية الجات :

تضم اتفاقية الجات خمس مبادئ هي

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وهذا يعني عدم منح رعاية لدولة على حساب دولة أخرى
- مبدأ الشفافية ، بمعنى حظر الالتجاء إلى القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية ، وإنما يمكن الاعتماد على التعريف الجمركية إذا اقتضت الضرورة لذلك .
- مبدأ المفاوضات التجارية ، وهذا يعني أن يشود الاتفاقية ومنظمة الجات هي الإطار للتفاوض المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات .
- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية ، بمعنى منح الدول النامية مزايا تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك مراعاة لظروفها
- مبدأ التبادلية ، وهذا يعني تحرير التجارة الدولية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية ، أي تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية من جانب إحدى الدول لا بد وأن يقابله تخفيف معادل من الجانب الآخر

٢ - أهم اتفاقيات الجات :

تضم اتفاقية الجات ٢٨ اتفاقية في المجالات الآتية

- تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة
- تجارة السلع الزراعية
- الدعم ومكافحة الاتجار وحماية المنتج المحلي
- حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالتجارة
- البيئة وعلاقتها بالتجارة
- إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة
- المشتريات الحكومية
- تجارة الخدمات



٦ - الجات ، الإلزام والتزام ...

تستهدف الجات وضع إطار قانوني ينظم النظام التجاري الدولي بما يضمن استقلال الأسواق الخارجية بعيداً عن التيارات السياسية ، والتحرير الكامل للتجارة الخارجية تدريجياً بما لا يتعارض مع التنمية الاقتصادية ليس رباط اتفاقى بين ١١٧ دولة - حالياً - يستهدف تحقيق بيئة آمنة ومستقرة لتأمين التجارة الدولية لمجتمع الأعمال واستمرارية تحرير التجارة حيث يمكن للاستثمار وخلق الوظائف ، والتجارة أن تنمو وتزدهر بما يودى بالتالى إلى نمو وتنمية إقتصادية وعالمية وتكفى الإشارة إلى أن دول الجات تتعامل فى ٩٠ ٪ من حجم التجارة العالمية

وهكذا فإن أعضاء الجات يعتبر كل منهم طرفاً فى عقد . وكذلك فإن العلاقات فيما بينهم و / أو مع الجات تتسم بتوازن مثالى بين حقوقهم ومزايا عزميتهم وبين التزاماتهم

ومن الجدير بالذكر ، أن ما انتهت إليه جولة أورجواى يتعين على الدول إما قبوله ككل أو رفضه ككل دون ثمة اختيار فى التفضيلات

ومن أبرز ما أسفرت عنه جولة أورجواى هو قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) لتعمل محل الجات . . لا لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من تجارة أو استثمار أو حركة رأس المال أو العمالية بمجسب . . . بل تدخلت بدرجة أو بأخرى فى سبيل تصحيح الأداء الاقتصادى المعلى فى الدول اطراف الاتفاق . مما يبرر تضمين الاتفاقية لاحكام تنظيم التعامل فى قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع الذى إتصرت عليه اتفاقية - الجات عام ١٩٧٤ - وهما قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية الذى يستهدف من تضمينها لاحكام الاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية حينما تمتثل أو تستخدم فى الأسواق

وتعتبر الملكية الفكرية مجالاً يجرى تنظيم التعامل الدولى فيه لأول مرة من خلال اتفاقات محكمة فى إطار المنظمة الجديدة

وقد كان التفاوض بشأن هذا المجال معقداً نظراً لاختلاف المصالح بين الدول الغنية والدول الفقيرة حيث تعتبر الأولى مصدرة لأنواع الملكية الفكرية



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

يسمى تعتبر الثانية مستوردة لها . وكانت وجهة نظر الدول المتقدمة في ذلك أن
حراس الملكية الفكرية تنظمها اتفاقيات دولية متعددة تذكر منها

- اتفاقية برن (عام ١٨٨٦) لحماية المصنفات الأدبية
- اتفاقية باريس (عام ١٨٨٣) لحماية الملكية الصناعية (مراءات
الاختراع ، العلامات التجارية ، النماذج الصناعية)
- اتفاقية روما (عام ١٩٦٦) لحماية الأداء والانتاج الفني والإدعاء
- اتفاقية واشنطن (عام ١٩٨٩) لحماية الملكية الفكرية للدراسات المتكاملة
- الاتحادات الدولية التي تنظم التعامل في مجال الملكية الفكرية (اتحاد
باريس ، اتحاد لاهاي الخ)

ولكن كل هذه الاتفاقيات لا تكفي طموحات تلك الدول في تحقيق معدلات
أعلى للحماية لمجالات حقوق الملكية الفكرية . كما رأيت هذه الدول أن تلك
الاتفاقيات لا تتضمن قواعد حول العقوبات لمن يحالف أحكامها وخاصة الآثار
الضارة منها . كما تفتقر إلى أحكام فعالة لتسوية المنازعات الدولية مما جعل
الدول تلجأ إلى تشريعها الوطنية أو تطبيق إجراءات إقليمية في حالة تسوية
المنازعات مما يسبب مشاكل وتوترات بين الدول

كما هدفت الدول المتقدمة كذلك من وراء تضمين اتفاق الجات قواعد
متصلة بالملكية الفكرية التوصل إلى اتفاق دولي لمكافحة التجارة في السلع
المقلدة ، وإضافة حماية الأسرار التجارية باعتبارها أحد أفرع الملكية الفكرية

هذا بالإضافة إلى أن أهمية حقوق الملكية الفكرية في مجال التجارة
الدولية يوجب على أن الشركات الكبرى في الدول المصدرة لمجالات الملكية
الفكرية تهرس على احتكارها في السوق العالمية والاحتفاظ بأسرارها مع الأخذ
في اعتبار المنافسة الشديدة بين هذه الشركات على صعيد السوق الدولية . إذ
أدى التمازج التكنولوجي إلى ظهور سباق جديدة واستحداث أنشطة تجارية لها
أهمية كبرى تتمثل في انتقال هذه التكنولوجيا من دولة إلى أخرى ومفردا لتزايد
المنتجات الناتجة عن بيع هذه التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها ، فقد
أحدث الشركات الكبرى تمارس صفوة شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها في
السوق العالمية



المصدر : الأمانة الاقتصادية

التاريخ : ١٠٢ - إبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٧١ - أهم ملامح اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية ،

- تحدد هذه الملامح فيما يلي
- ١ - شرط الدولة الأولى بالرعاية بمعنى عدم التمييز في المعاملة بين مختلف الجنسيات
 - ٢ - شرط المعاملة الوطنية بمعنى معاملة الأجنبيين معاملة المواطنين
 - ٣ - الالتزام بالأحكام الواردة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ١٨٨٦ وتعديلاتها واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ وتعديلاتها واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة ١٩٨٩ وغيرها
 - ٤ - وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إساءة استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة ويشمل ذلك الإجراءات الإدارية والقضائية والجنائية والجمركية
 - ٥ - حق الدولة في حماية الصحة العامة والتغذية ومن ثم حقها في فرض نظام لضبط أسعار السلع المتصلة بتأمين المجالين ، مع السماح لها باستيراد الدواء وتسويقه فيها بطريقة شرعية أي بترخيص من صاحبه
 - ٦ - نصت الاتفاقية على حق الدولة النامية في تطبيق نظام الترخيص الإلزامي إذا ما تمسك صاحب البراءة في استخدام الحقوق المشمولة له أو مارس أعمالاً تعوق المنافسة .
 - ٧ - يتم تسوية المنازعات على أي منازعات تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية في إطار المنظمة ووفقاً لنظامها أي بالمفاوضات ثم بالمصالحة ، وإذا لم تنته فيعرض الموضوع على هيئة تحكيم التي تشكل من ثلاثة أعضاء للظفر في المخالفات التي تقع من أحد الأطراف ويجوز استئناف الحكم الصادر من



- هيئة التحكيم ، والقرار الصادر منها ملزم للأطراف المعجب
- ٨ - تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال عام من بدء سريانها في أي أول
يماير ١٩٩٥ ، أما الدول النامية فلن تكون ملزمة بتطبيق احكام هذا الاتفاق
(عدا شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأكثر رعاية) قبل مرور خمس
سنوات سريانها حتى يتيح لها مواءمة ظروفها طبقا لمقتضيات هذا الاتفاق
- ٩ - اعطت الاتفاقية للدول النامية الحق في الحصول على خمس سموات بالاصداف
الى الخمس سنوات الاولى باحتمالي قدره (١٠) سموات قبل الانقراض بتوفير
مراءات الاختراع على اساس المعيش فيها يتعلق بالاختراعات الكيميائية
الخاصة بالاذغية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية
- ١٠ - التزام الدول المتقدمة بتنفيذ مساعدة فنية ومالية للدول النامية بعد طلبه
ولك - في مجال اعداد وتطبيق التشريعات الوطنية واتشاء وتدعيم الاجهزة
الوطنية القائمة

٢/٧ . بنود اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية ،

اولا ، بالنسبة لحق المؤلف ،

ومن اهم الاحكام المستحدثة بشأنه - هو الإشارة الى عدم تمارس
الاتفاق مع الاتفاقيات الدولية القائمة في هذا المجال ، ومن أبرزها معاهدة سن
لصاية المصنفات الأدبية والفنية وقد اعتبرت تراخيص الصائب الالى من
المصنفات الأدبية في مفهوم اتفاقية برن وتمتع المؤلفين بحقوق استثنائية في
مجال اصدار المصنفات وحق الدول في وضع تدابير لمنع وقوع الانتهاكات لعدم
تسرب المصنفات المخالفة الى الأسواق ، واخيرا حق الدول الأعضاء ، في وضع
حكام لكفالة فاعلية حقوق الملكية الفكرية شريطة ان تكون عادلة ومناسبة ، ألا
تتم بالتعقيد ولكن بسهولة الاجراءات ، ومرونتها



المصدر : (الاعتماد الاقتصادي)

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - ١٩٩٥

ثانياً ، بالنسبة لبراءات الاختراع ،

فمن أهم ما ورد بالاتفاق بشأنها ما يلي
- تمنح براءات الاختراع لأي اختراع يتعلق باستنتاج أو طريقة صنع في كل المجالات التكنولوجية إذا ما كان جديداً ويشتمل على خطوة ابتكارية قابلة للتطبيق الصناعي وهذا على خلاف ما هو معمول به في مصر حالياً وفقاً لقانون براءات الاختراع الذي لا يسمح بامتياز الحماية على اختراع المنتجات التي ترتبط بصحة وغذاء الإنسان والحيوان وأن الحماية تنصرف فقط إلى طريقة صنع هذه المنتجات ، وسوف يترتب على النص المستحدث في الاتفاق أن يحرم المحدث والتطوير في مصر من فرصة البحث والدراسة للتوصل إلى طريقة لمنع نفس المنتج

هذا بالإضافة إلى أن أعضاء الحماية على الاختراعات المتعلقة بالمنتجات الحساسة بالمستحضرات الصيدلانية والكيميائيات الدوائية ، والكيميائيات الزراعية والثروة الحيوانية ، من شأنه أن يخلق حقوقاً احتكارية لأصحاب هذه الاختراعات في حين أن بلداناً في ظروفها الراهنة ، تستخدم هذه المنتجات حيث أنها تشكل منفعة عامة لصحة الجمهور

وليس أمامنا في هذه الحالة إلا استخدام هذه التكنولوجيا عن طريق عقود تراخيص لاستخدامها في الإنتاج في مصر ، مع ما يكفلنا ذلك من أعباء مالية هائلة لأحتكار هؤلاء المخترعين لمنتجاتهم الذي لا غنى عنه .
- تمنح الحماية لأصحاب الاختراعات دون تمييز حسب مكان الاختراع أو مجال تكنولوجيا وسواء كان المنتج مستورداً أو محلياً
- يُلغى الاتفاق على الإجراءات الخاصة بحماية النظام العام أو الآداب وحماية صحة الإنسان والحيوان أو حياة وصحة النبات ، أو لتعذيب الحيوانات مألوفة للبيئة .
- يكمل كلاً إذا ما نصت على ذلك التشريعات الوطنية



وتعطي براءة الاختراع للمالك الحق الاستثنائية الآتية :

- إذا كان موضوع الاختراع إنتاج سلعه فله ان يمنع الغير الذي لم يحصل على موافقته ، من تصنيع ، أو استعمال ، أو عرض للبيع أو البيع أو استيراد هذه السلع ، وله نفس الحق إذا كان موضوع البراءة طريقة صنع سلع
- للمالك البراءة الحق في التنازل عن ملكيتها للغير ، كما تنتقل البراءة بالميراث ، كما له استغلالها عن طريق عقود الترخيص
- في حالة الترخيص باستغلال اختراع من جانب الحكومة أو استغلاله بدون مراقبة مالك من جانب الغير المرخص له بذلك من الحكومة ، يجب ان يسبق معاومات مع مالك البراءة للحصول على الترخيص بشروط تجارية معقولة ثم يثبت بعد ذلك ان هذه المعاومات لم تحقق نجاحا خلال فترة مناسبة
- والترخيص الاحصاري هما محدد بالفرض الذي صدر من امله وهي الاغراض العامة أو لمنع الاحتكار ، مع مراعاة حق المخترع في اقتضاء تعويض عادل
- مدة حماية براءات الاختراع عشرون عاما من تاريخ تقديم الطلب لكل محاولات الاختراعات وهذا على عكس الحال المعمول به حاليا في مصر حيث يفرق قانون براءات الاختراع رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ بين مدة الضمانية للاختراعات لمتعلقة بطريقة صنع الاغذية والعقاقير الطبية والمنتجات الصيدلانية فعملها عشر سنوات من تاريخ تقديم الطلب ولا تجدد بعد انتهائها ، اما البسيطة للاختراعات الأخرى فمدة حمايتها خمس عشرة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشروط خاصة
- بعد ذلك حدثت الاتفاقية احكام تنفيذ الاتفاق الخاص بالملكية الفكرية ومن ضمنها ان الدول الاعضاء تتكاتف في وضع الاجراءات الفعالة ضد الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في هذا الاتفاق بما يضمن حقوق مصمميها أمام اعتداءات الآخرين على أن لا تكون تلك الاجراءات عائقا أمام لتجارة المشروعة
- من لحقه اضرار من جراء الاعتداء على حقوقه الحق في اقتضاء التعويض المناسب هي ولو كان المعتدى يجهل اعتدائه على حقوق الغير بالاصفة الى ذلك فلقضاء ان يامر بسحب السلع المعتدى عليها من التداول مل واتلافها اذا



المصدر : الإقليم الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ما اقتضى الأمر ما دام أن ذلك غير مخالف للمستور ، ولها كذلك أن تمنع دخولها من منافذ التجارة لمنع التمدد في الاعتماد على حقوق الغير وبالنسبة للعلامات التجارية فقد يكون نزاع العلامة المقلدة غير كاف ولابد من منع دخول السلع من منافذ التجارة

للسلطات القضائية في دول الاتفاق خلال الإجراءات التمهيدية الآتية :

- ١ - فيما يتعلق بالاعتماد على حقوق الملكية الفكرية
- ٢ - منع دخول السلع في منافذ التجارة
- ٣ - الحفاظ على دليل اثبات الاعتماد .
- ٤ - إلغاء هذه الإجراءات إذا ثبت عدم صحة الادعاء مع حق المدعي عليه في التعويض
- ثم جاءت الاتفاقية بحكم هام وهو حق الدول الأعضاء في إيقاف إطلاق السلع من منافذها بناء على طلب صاحب الحق ووفقا للمستندات المقدمة منه ماثبات أن السلع مقلدة . ويطبق هذا الإجراء بالنسبة للسلع أو المؤلفات المصدرة أو المصدرة . وعلى أن يقدم الطالب ضمان وتأمين تحده السلطات المختصة حتى تمنع إساءة استعمال الحق

٣ / ٧ - الآثار المترتبة على اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية :

- ليس شك في أن الاتفاق الجديد الخاص بالجوانب التجارية للملكية الفكرية في إطار الحيات أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة قد أتى بإحكام جديدة تفصيلية تعتبر إضافة إلى ما كان قائما من اتفاقات دولية خاصة بالملكية الفكرية وحمايتها
- ومن الواضح أن الاتفاقية في صياغة توصيها تضع قواعد لعلاقات دولية في المجالات التي نظمها تسري على كل الدول أعضاء المنظمة الموقعة عليها لاتفاقية المتقدمة منها والتامية ، وهي بهذه المثابة قد وضعت عينا كبيرا على الدول الأخيرة وهي الدول النامية وهنا يأتي التساؤل هل تستطيع الدول



- النامية أن تواجه هذه المنافسة من جانب الدول الصناعية المتقدمة .
- لقد عالجت الاتفاقية هذا الموقف في جزئية خاصة بمواعيد سريان الاتفاق فاعطت الدول النامية مهلة خمس سنوات من بدء سريان الاتفاقية عام ١٩٩٥ حتى تستطيع خلال تلك المهلة أن تهيئ أجهزتها الإدارية والفنية لتنفيذ الاتفاق ، كما اعطتها مهلة خمس سنوات أخرى لحماية المنتج في الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والعقاقير الطبية والبروتينات الصيدلانية مع ملاحظة أن شرطى المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية لا تخضع لتلك المدد لسوف يكون لهذا الاتفاق نتائج إيجابية وأثر سلبية على الدول النامية والمطلوب الآن هو تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات حتى تقلل الحسائر المتوقعة فمن ناحية سوف يؤدي الاتفاق إلى رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به ، وبالنسبة لمصر سوف يحقق مزايا إضافية لها في مجال الأعمال الأدبية والمؤلفات والكتب إضافة إلى الأعمال الفنية الممثلة في الشرائط والاسطوانات واللام السينما والفيديو والتلفزيون ، والتي تنتهك حقوق مؤلفيها في كثير من أنحاء العالم دون أن يكون هناك وسيلة حماية لها بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية تنص على استثمار الاستفادة من المزايا التي تضمنتها ملحق اتفاقية من لحماية المصنفات الأدبية والفنية فيما يتعلق بالأحكام الخاصة المقررة للدول النامية
 - سوف يكون من حق الدول النامية أن تفرض نظاما لضبط الاسعار بالنسبة للدواء في إطار حقها في حماية الصحة العامة
 - حق الدول النامية كذلك في تطبيق نظام الترخيص الإلزامي إذا ما تعمقت صاحب المراءة في استخدام الحق في المشوطة له أو مارس إجراءات غير تنافسية
 - توفير حماية للدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة حيث سوف تلتزم هذه الدول الأخيرة بالأحكام والقواعد الخاصة بالمنظمة الجديدة التي تنقسم بموجب نصوصها وتنظيمها لفرض المفارقات تنظيميا محدد ما يجد من سلطة هذه الدول في استخدام تشريعاتها المحلية كوسيلة للضغط على الدول النامية
 - توفير الشروط الأساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية يسهم إلى حد كبير في



- جذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيات الحديثة المصاحبة لها
- تحفيز الدول النامية لوضع نظام رقابي محكم لواراداتها وتحديد أسعار منتجاتها حماية للمستهلك المحلي
- دفع أجهزة البحث العلمي والجامعات وجهات الانتاج في الدول النامية عن طريق تدميمها لارساء قاعدة وطنية تكنولوجية تفتى عن جزء كبير من الاستيراد من الخارج
- البدء في اعداد الفنيين الوطنيين من القانونيين القادرين على متابعة الخصومات القضائية امام درجات التحكيم المنصوص عليها ضمن احكام نظام المنظمة العالمية للتجارة

٤ / ٧ - القيود الجديدة التي تفرضها الاتفاقية والآثار السلبية التي تترتب عن هذه القيود ومنها :

- اتساع نطاق التكنولوجيا التي يستوجب حمايتها ومنها حماية المنتجات وطرق الانتاج في كل مجالات التكنولوجيا واسباغ الحماية على اختراعات المنتجات الكيميائية الدوائية والمستحضرات الصيدلانية والكيمويات الغذائية والزراعية والثروة الحيوانية والتي كان لاتمضى في القانون الحالي ١٢٢ لسنة ١٩٤٩
- امتداد فترة الحماية الممنوحة للتكنولوجيا وهي زيادة فترة الحماية الى ٢٠ سنة لبراءات الاختراع وكانت في القانون الحالي ١٥ سنة لكل انواع البراءات ، ١٠ سنوات فقط لطرق الصنع للمنتجات الكيميائية الدوائية والكيميائية الغذائية والزراعية
- احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات وهذا يقيد الحرية في استيراد المنتج موضوع الحماية من أي مصدر خارجي والرداع الوحيد الذي يمكن أن يمنع من وقوع هذه الاضرار هو أن ينص قانون البراءات الاختراع الجديد على حقوق الاطراف المحلية للاستفادة من الاختراع بتشغيله من خلال الاستخدام أو التطبيق في الانتاج بما يعرف عادة باسم الترخيس الاجباري وبما يتفق مع الاتفاقية (المادة ٢١) .



كما عبر الاتفاق عن التمسك بين المنظمة العالمية للتجارة (WTO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لوضع أسس التعاون بين مجلس التجارة لحقوق الملكية الفكرية المنبثق عن WTO وبين WIPO . لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها المعترتبة على هذا الاتفاق وكذلك مساعدتها في تسوية المنازعات وإجراءاتها

والموافق أن WIPO كان لها السبق من الناحية التاريخية في دعم حماية الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم وذلك بتشجيع إبرام المعاهدات الدولية الجديدة في هذا المجال . وتحديث التشريعات الوطنية وتقديم المساعدة للبلدان النامية وتشجيع المعلومات ونشرها ، وتلبية الخدمات التي تيسر حماية الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية إذا كانت هذه الحماية مطلوبة في عدة بلدان .

كما جمعت المنظمة تحت لوائها الاتفاقيات الدولية لافترع الملكية الفكرية وذلك بمكثتها الدولي في جنيف وهو يعتبر الامانة العامة للوابير مع ملاحظة ان اليونسكو يخرف على ادارة الاتفاقية العالمية لحق المؤلف والحقوق المشابهة .

واخيرا فان الوبير مسئولة عن اتخاذ التدابير الصحفية طبقا لوثقتها الاساسية والمعاهدات والاتفاقيات التي تشرف على ادارتها من اجل تشجيع النشاط الفكري الخلاق وتفسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية الى البلدان النامية بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كل ذلك مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة وميثاقها ووكالاتها المتخصصة .

ومن ذلك يتبين ان هناك حدودا فاصلة بين اختصاص كل من المنظمات فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية فاهتمام WTO ينصب على تدفق التجارة وحرية تداولها وتدعيم حمايتها باجراءات مفصلة تحكمية لمنع المنافسة



المصدر : **الوزير الاقتصادي**

١٧ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير المشروعة وحماية اصحاب الحقوق من خلال اتفاق دولي ينظم التجارة . ام WIPO فهي تنظم حقوق الملكية الفكرية من حيث هي نتاج الذهن والفكر ، وتشجيع الدول على وضع قواعد ومن تشريعات لاضفاء الحماية عليها في شتى مجالاتها كما تشرف على تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعددة في هذا الشأن

هذه هي اهم الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية التي وردت باتفاقية الجات الأخيرة وخاصة ما يتعلق بها ببراءات الاختراع والتي هي من اهم واسرر عناصر الملكية الصناعية بما تمثله من أهمية بالنسبة لنقل وتطوير التكنولوجيا وصلتها الوثيقة بالصناعة التي تقدم عليها الأمم وازدهارها ، ويشهد المجتمع الدولي المعاصر في الوقت الحاضر تغيرات كبرى يواجه بسببها مجموعة من التحديات والفرص التي تقضي الى خلق نظام عالمي جديد يستند في المقام الأول الى ما تمتلكه الدول من اسباب العلم والتكنولوجيا ويؤدي ذلك الى تعظيم قوة وسائل الانتاج للمصنع والخدمات وما يتبعه من تكريس الاختراعات الصناعية وخلق مناطق للتفرد التجاري والثقافي - كل هذا مما يلقي عبئا علينا في مصر يجب ان نستعد له من الآن ونمطيه الاولوية في التفكير والتخطيط والتنفيذ حتى نعظم من ايجابيات اتفاق الجات ونقل ما امكن من مصلباتها علينا وبذلك نكون قد واجهنا المتغيرات الاقتصادية العالمية بفكر مستنير وعزيمة قوية يعود بالنفع والخير على بلدنا العزيز



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٥ الخلاصة

مجال حقوق الملكية الفكرية هو أحد المجالات الجديدة التي سمعت الولايات المتحدة الأمريكية ومعهما الدول المتقدمة إلى ربطها بسجل التجارة الدولية ، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي الجديد . وقد نجحت في ذلك نجاحاً كبيراً يفوق ما كان متصوراً قبل بدء مفاوضات أورجواي . إذ جاءت النتائج والالتزامات ممثلة في هذا الاتفاق أوسع وأكثر كثافة مما كانت هذه الحقوق رغم وجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ووجود عدة اتفاقيات لحماية الملكية الأدبية والفنية (بيرن) والملكية الصناعية (باريس) والدوائر المتكاملة (واشنطن) . إلا أنها جميعاً اقتضت إلى قوة الإلزام والردع مثلها كمثال باقي قواعد القانون الدولي . وقد استهدف اتفاق أورجواي تحقيق هذه الحماية وهذا الإلزام .

ومن أهم ملامح الاتفاق أنه أخذ شكل اتفاقية شاملة لبراءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الأداء العلني ، والعلامات التجارية ، والجغرافية ، والتصميمات الصناعية ، وتصميمات رقائق السيلكون الخاصة بالحاسبات الآلية ، والأسرار التجارية . وقد تضمن وضع معايير دولية للحماية والمتطلبات اللازمة للتنفيذ الفعال . وكذلك فقد تم القرار ذلك دون إشغال بحق الدولة في حماية الصحة العامة ، وتطبيق نظام الترخيص الإجباري في حالة تصف صانعي الحق في استخدام أو عند ممارسته لحقه ببراءات غير تنافسية في مجال الدواء وأيضا عدم التمييز بين الوطني والأجنبي في حماية هذه الحقوق داخل الدولة وهي جميعاً تنبثق من الاتفاقيات القائمة في هذا المجال مع وضع ضمانات تكفل الحماية .

وسمان حقوق الملكية الفكرية المصرية أمر تستفيد منه في المجال العربي ودول المهجر . أما عن التزامات مصر فهي كدولة نامية تتمتع بنتائجها لفترة خمس سنوات لحق المؤلف وما يرتبط به من حقوق وخمس - عشرة سنوات بالنسبة لبراءات الاختراع

ويلاحظ بالنسبة لبراءات الاختراع الكيميائية في الأدوية الأساسية (وعددها ٢٧٥ دواء) طبقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية (WHO) ستصبح جميعاً مع نهاية مدة العشرة سنوات من الملك العام . ومن ثم فلا يوجد أي التزام بمعنهما براءة اختراع . أما بالنسبة للأدوية الجديدة بعد سريان الاتفاق ملن تحصل على الحماية في مصر إلا بعد مدة العشرة سنوات (أي بعد سنة ٢٠٠٥) وللفترة الكاملة فقط لمدة الحماية بدءاً من تاريخ تسجيلها .



المصدر : الإخراج الاقتصادي

١٠٧ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات .. والجنة الموعودة

من شرفة الصحافة

● شهدت ساحات مجلسي الشعب والشورى طوال الأسابيع الأربعة الماضية مناقشات واسعة حول انضمام مصر إلى الاتفاقية الدولية لتجارة السلع والخدمات، المعروفة باسم «الجات».. وقد كشف النقاش عن وجود رأيين متعارضين حول هذه الاتفاقية، أحدهما يمثل التيار الاشتراكي والآخر يعبر عنه رجال الأعمال أو راس المال.

● فالتيار الاشتراكي يتولى الدفاع فيه ممثلو العمال والفلاحين، وهم يركزون على المعارضة لاتفاقية «الجات» لأنهم يرون أنها باباً واسعاً تدخل منه رياح عاتية تطيح بالكاسب الاشتراكية التي تحققت لهم وتحد من سيطرتهم على وسائل الإنتاج، وهم يستقنون في دفاعهم هذا إلى أن «الجات» ستفضي على نظام الحصص التجارية التي هي الضمانة الأساسية للتصدير في ظل النظام الاشتراكية، كما أن «الجات»

لأنها ستفتح أمام الإنتاج الوليد بهذه الدول فرصة ذهبية للاستفادة بالأسواق والتقدم العلمي والتكنولوجي في الدول الغنية التي ستركز نشاطها في إنتاج الآلات الصناعية الكبرى والتكنولوجيا الراقية، وهو ما يعني أن سوق إنتاج السلع الاستهلاكية والصغيرة ستركز في الدول الغنية، وهو أنسب مجال لها يمكن أن تتحرك فيه، كما أن الجات.. في رأى هؤلاء أيضاً.. تأتي لتستحث الدول النامية على تنشيط جهودها الانتاجية سواء من حيث الكم أو الكيف ومحاولة خفض التكلفة لتكون قادرة على مواجهة المنافسة والإغراق في الأسواق المحلية والخارجية، أي أن الجات ستكون سوقاً عالمية للتنافس على تقديم أجود السلع وأقلها

سعراً وهو أمر في صالح المستهلك أولاً وأخيراً، كما أنها تعد بمثابة تكثيف للنشاط الانتاجي زراعياً وصناعياً وهو ما يعني توفير المزيد من فرص العمل في الدول النامية بالذات والتي تعاني من أزمة بطالة طاحنة فيها !

● وأما كان الرأي في هذا الشأن، فليكن من الأفضل الاستفادة من أحسن ما فيها، وبما يتناسب مع ظروفنا

ستؤدي إلى إغراق الأسواق المحلية بالسلع المنافسة من دول أكثر تقدماً وغنى، وهو الأمر الذي يهدد الصناعة الوطنية في عقر دارها ويوقف نموها بما يعني تفشي البطالة تلك التي تهدد الاستقرار الاجتماعي في الدول النامية بالذات، ويصير واحدة منها لن تكون بمنأى عن هذا التأثير السلبي للجات، ولا يتحسّن أصحاب هذا الرأي كثيراً لدخول مصر في نظام الجات، وإن كان ولابد من ذلك فلا مناص - في رأيهم - من وضع قيود صارمة تصمي الصناعة الوطنية من الإغراق والمنافسة سواء كانت الوسيطة إلى ذلك جمركية أو غيرها مما يراه الاقتصاديون كذليلاً بتحقيق هذا الهدف !

● أما التيار الرأسمالي فيقوله رجال الأعمال وأساقفة الاقتصاد والتجارة، وهم متحمسون جداً للجات، ويرحبون بها أبغى ترحيب، ويرون فيها الجنة الموعودة للدول النامية.



المصدر : **الخطط الاقتصادية**

للتشـير والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : **٧ - ١ - ١٩٩٥**

الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية، بحيث لا تتخلف عن
التفاعل والتجاوب مع الحركة
الاقتصادية العالمية، فالتفاقية
«الجات» مثل أى شئ فى هذه
الحياة فيها الجيد والسيئ ،
والأمر يتوقف على الإنسان
نفسه ومدى فهمه وحكمته فى
تطبيق
الاستفادة
التي تعود
عليه

بالخير وتمحق له المنفعة، فإن
كان التنافس خيرا لزيادة الانتاج
وتحسينه، فلا اعتقد ان من بيننا
من لا يريد ذلك، وأن كان فى
الحماية للانتاج الوطنى سواء
بالاجراءات الجمركية او غيرها
ضرورة لنا فالتفاقية لا تمنع من
ذلك، بل انها تعطى للتضرر حق
طلب التعويض عن الضرر الذى
يلحق بانتاجه الوطنى من جراء
تطبيق هذه الاتفاقية عليه، فالحكم
إذن هو اليقظة والانتباه وحسن
التعامل والأداء الاقتصادى
اللمميز الذى يؤدى الى انتاج
سلعة مصرية جيدة قادرة على
التواجد والمنافسة وجذب
المستهلك لشرائها، ومن سمن
الحياة ان البناء دائماً يكون
للأصلح والأجود، وفى الاقتصاد
سعراً وقيمة !!



المصدر : الأرقام الإحصائية

التاريخ : ١-٢ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرت الدورة السابعة للعلاقات التجارية متعددة الأطراف والمعروفة
بجولة أورجواي قرابة سبع سنوات وانتهت في منتصف ديسمبر ١٩٩٣
وهو الموعد الذي حددته الكونجرس للإدارة الأمريكية لإنهاء المفاوضات.
ويعتبر توقيع وزراء الدول المشاركة في المفاوضات على الإعلان النهائي في
من منتصف أبريل ١٩٩٤ بمدينة سراكش بالمملكة العربية أيداً بداية مرحلة
جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. أنه

يلا جدال أهم تطوّر على صعيد النظام
الاقتصادي الدولي بعد توقيع اتفاقية بريكتور
وونز منذ نصف قرن
لقد شمل الاتفاق النهائي عدة أمور على
النحو الذي سنلخصه لاحقاً في هذه
التراسمة، ولكننا نشير في البداية إلى أن من
أهم ما تضمنه الاتفاق إنشاء منظمة التجارة
العالمية (WTO)، وهي كيان تأسست مؤخراً
بصف قرار منذ فُتلت الدول التجارية الكبرى
في الاتفاق على إقامة منظمة التجارة الدولية
(ITO) عام ١٩٤٤.

هـ. جولة سيد الخالق

الإسماء ملكة الإقتصاد - محمد الطاهر



مصر والعالم:

من ففاتورة

الفخاء إلى

تنظيم الجهاز

الحكومي!



١٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الدراسة التي استمراف الاتفاق الجديدة التي يفتحها اتفاق حوله
وحداني، والتي ستلا محالات التحرك الواحدة و / أو المكنة من وجهة نظر
مصر في حال هذا الاتفاق. ويطلب ذلك بالطبع الإحاطة بالعناصر الرئيسية
الاتفاق، خصوصا وأن الجدول قد تار حوله سواء في الدليل أو في الخارج
الذي يدل أن شغل ذلك، يرى من الضروري الإشارة إلى الطعنة التي أدت إلى
الحدود الحالية حولها، والذي في هذه الرحلة

على ذلك، هناك دراسة هذه يمكن على النحو التالي
في هذه الدراسة، وفي القسم الأساسي للطعنة التي شكلت عوامل ظهور هذه
الدراسة، وفي القسم الثالث سنبولنا بعض أهم عناصر هذا الاتفاق وفي القسم
الرابع سنبولنا الاتفاق بالمسألة مصر

وفي القسم الرابع سنبولنا بعض ما يمكن و / أو ينبغي عمله
في هذه الدراسة، إن شغل هذا في الأحداث التي اتحدتها مصر لتقليل الأضرار
وذلك من خلال التفرقة على الاتفاقيات

أولاً، إلى أن هذه الدراسة سنبولنا بعض ما يمكن و / أو ينبغي عمله
على المستوى الرسمي من شأن الاتفاق بصفة أن مصر قد أوضحت شروط
الترتيب مع مصر، كما سنبولنا الاتفاق في إطار التزاماتها أمام مؤسسات برلمانية وغير
التي لا يمكن من سنبولنا العقد الدولي) طبقاً للبرنامج المسمى «برنامج الإصلاح
البيئي» والذي سنبولنا العقد الدولي. كما أننا سنبولنا في نفس الوقت من بركة رسمية
والتي سنبولنا العقد الدولي من «القرارات» بمسألة الاستعداد لمواجهة آثار هذا الاتفاق
في مصر، إن الأمر قد حظي، وإن التحديات التي بدأت تواجه مصر مع دخول
الترتيب حيز التنفيذ اعتمدوا من أول عام ١٩٩٥. يفرض عليها
«مصدر ليطرح هذه كل الدمارات المتاحة، واتحاد كافة التدابير اللازمة لضمان
الأمن القومي وسلامة المنطقة الوطنية

عوامل الخراب

جاء هذا الخراب في الخطة الثامنة في سلسلة جولات المفاوضات الحارة
وهذه المفاوضات في إطار الجانب الأول من الاتفاقية يمكن أن نضلل العناصر التي
تتميز بها هذه الجولة، ولذا نذكرها ويمكن صفة خاصة الإشارة إلى العناصر

■ إننا نرى حالة التصادم في الدول الصناعية الكبرى والتي دأبت منذ

الوقت الذي بدأ في أن تكون انكسائية

في إطار ما سنبولنا سنبولنا واجهة معاملة

والتي في الثاني التجارية الكبرى، وعلى

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

التي في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

في إطار ذلك، لقد جندت الأمم المتحدة، نفسها

* هذه الدراسة ليست بحثاً في الجات ١٩٩٤،
ولكنها اطلالة على الأبعاد الإستراتيجية لهذا
الاتفاق لتلمس أفضل الطرق للتعامل معه



المصدر : المصراع الاقتصادي

١٦ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ ماهر بوارى على انقضاء مرحلة الحرب الباردة، وما يستتبعه ذلك من ضرورة تحويل الموارد الموقوفة في الصناعات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية. ومع استحكام أزمة تصريف الإنتاج في الداخل سبب امتداد حالة الكساد، بمنع الوصول إلى الأسواق الخارجية أمراً ضرورياً في مثل هذه الظروف.

■ تراند لجو، العديد من الدول إلى أساليب مستحدثة للحماية التجارية، نالذات إقامة الحواجز غير الجمركية (non tariff barriers) والتي أصبحت مخطورة طبقاً لقواعد الحات

■ إرديار أكمة التجارة الدولية في الجماع وسوما بمنجل يصل إلى حوالي صنف معدل ذو التجارة الدولية في السلع طبقاً لأحد الأرقام المتاحة أصبح بصيبت تجارة الخدمات حوالي ثلث حجم التجارة العالمية بعد أن كان لايتجاوز ١٥٪ مد سموات قليلة. هذا جعل الدول المتقدمة والصدرة للخدمات على نطاق واسع وفي ملائماتها الولايات المتحدة تصر على أن تكون تصارة الخدمات من الحالات الحديثة لتحرير التجارة الدولية في إطار الحات

■ مرور أهمية مهد من الدول حديثة التصنيع في سرق اسيا وامريكا اللاتينية كمصدر للسلع الصناعية التقليدية جعل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تطلب بوضع نظام جديد لتجارة الخدمات، ولأحكام الرقابة على تبادل حقوق الملكية الفكرية

■ تعاظم دور الشركات الدولية النشاط وتنام هذه الشركات بالحر، الاكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الذي ارتب فيه حاجة الدول النامية لهذه الاستثمارات لتمويل المشروعات الاستثمارية بعد تفكك أزمة الديونية الخارجية تلك ماختصار في العوامل التي شكلت حاجية للحولة القائمة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والمعروفة بحولة أروخواي والتي بدأت باعلان مونتادل است عام ١٩٨٦ واستمرت حتى منتصف ديسمبر ١٩٩٢ مسطرة بذلك أطول فترة مفاوضات في تاريخ دولات الحات على الإطلاق

عناصر أساسية

تضمن الوثيقة النهائية التي صدرت في ختام حولة أروخواي، والتي تم التوقيع عليها في المامز الواروي للحات في مديو، مراكش في ١١/١٢/١٩٩٤، العديد من (تفاناب التي تغطي الحالات المصلفة للتجارة الدولية التي حدها اعلان مونتادل أكمة (Pome del Fiste) عام ١٩٨٦ وأهم هذه الحالات

الواعه، المسوحات والملاس، الوثائق، سكاكة الاعراو الاعمال والاحراات الصادرة، اجراءات الاستثمار المصلحة بالتجارة، مراجيس الاسمراء، مقدم الجماعول، مدص ما قبل السحر، قواعد المشا، الحواجز العدة للتجارة، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المصلفة بالتجارة، تسوية المنازعات، منظمة التجارة العالمية، الاة مراجعة السيادة للتجارة تفسو



المصدر : الميزان الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ أبريل ١٩٩٥

الجمولي كما هو في الأجل القصير. وبالتالي استمرارية نسبة الاعتماد على واردات الفدا. فان معنى كل تلك هو زيادة فاتورة مصر من واردات الحدود بحوالي ٢٠٠ مليون دولار في المدى القصير

في الحاد الآخر سيتم فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات المصرية من هذه المنتجات ويقابل هذا مفتح السوق المصرية أمام الواردات من منتجات مثل القطن والأرز الخ

ب - المصنوجات والملابس : تحصيل اعتماد أوروغواي بخصوص المصنوجات والملابس في

الاعاء التدرجي للمصنع التي تقررت في نطاق ترتيب الألياف المتعددة خلال «مصر سموات» بحيث يتم ادماج تصارة المصنوجات والملابس في الإطار العام للجات ايسوة باقي السلع

وتصبح الاتفاقية الية للوقاية (مثل فرض رسوم تعويضية) خلال الفترة الانتقالية لحماية الصناعة المحلية من الضرر الذي ينتج عن الزيادة السريعة وغير المصنطة للواردات

كما يخص الاتفاق على التزام جميع الدول متقدمة وبامية على قدم المساواة بتخفيض التعرفة الجمركية أو إلغاء القيود غير الجمركية على واردات الملابس والمصنجات

ومطلوب دراسة مستفيضة لتحديد كيفية الاستفادة من الية للوقاية خلال فترة السنوات العشر الانتقالية لحماية ما يستحق الحماية من هذه الصناعة داخل البلاد

ج - مكافحة الإغراق

سحد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في حتام حولة أوروغواي بفرحة اوضح معبرم الإغراق والأحوال التي تحد لمكافحته واليات ذلك

معيوم الإغراق يقال أن منتجاً معيناً يفرق السوق المحلية اذا كان سعر المصدر المثل من قبل عن السعر المعلن في ظروف التجارة العادية. المنتج المثل الذي لا يستلزم في البلد المصدر. وإذا لم يكن المنتج يوجه للسوق المحلية في البلد المصدر ضمن الاتفاقية على معايير للمقارنة بسعر مبني على تكاليف الإنتاج

معايير الية هامش الربح وتكاليف التوزيع

د - حدود الاتفاق تعريف الصناعة المحلية. وضرورة اثبات علاقة سببية «مصدر ... الواردات المارة والضرر للصناعة المحلية» وشأن الأمر دراسة كافة الأدلة الاقتصادية ذات العلاقة في مجال هذه الصناعة

و - إجراءات الاستفهام المصنعة بالتجارة : المفهوم معاً تلك الإجراءات التي تتخذ بشأن تدعيم سياسات الاستثمار الأجنبي والتي تتصل بمجال الدارة

الخارجية وبس أمثلة هذه الإجراءات متطلبات المحتوى المحلي (local content requirements) ومتطلبات موازنة التجارة (trade balancing requirements)



المصدر: الأهرام الاقتصادي - ١٩٨٧

التاريخ: ١٠٢٠ أبريل ١٩٩٥

مطلوبات الحقول الحقلية اشتراط حصول التبرع على نسبة معينة من مستلزمات الانعاج من مصادر محلية بدلاً من الاستيراد ويعني معلومات موارد التجارة تحديد ما يمكن للمنتج استيراده بما يقوم بتصديره من منتجات

من أفضاحه
وخص الاتفاق على التزام الاعضاء بالتخلص من مثل هذه الإجراءات على أساس
أهدافها صارة بالأسباب الطبيعية والحر للتحذرة الدولية وقد تحدثت مرة
..... للبلد المقدمة وحين سمعت للبلد الثانية تمند الى سمع للبلد الأقل
للتخلص مما هو قائم من ممارسات في هذا البلد

نموذج التحليل مما هو قائم من ممارسات في هذا الشأن

جـ - الخدمات: الاتفاقيات الخاصة بالخدمات، وهو الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجناتس) من أول اتفاق متعدد الأطراف طرأ قانونها ينظم التجارة والاستثمار في مجال الخدمات كما يتضمن أيضا أساسا قانونيا معددا والمواصفات المستقبلية بغرض إلغاء الحواجز التي تعترض تقديم الخدمات

الأجانب ومحل دور ولوجههم السوق المحلية

الاحباب وحول دور ولوجهم السوق المحلية
وتشمل العناصر الاساسية لانعاقية الاطار الخاصة بالخاص مايلي
الاولى بالرعاية، العاملة الوطنية (بعضى صناعة مقدى الخدمات من الاحباب
نفس صناعة الانشعاق الوطني)، ولوح الاسواق، التشغيلية، التدفق الحر
للموارد، والتحويلات

والإضافة إلى العناصر الأساسية التضمنة في اتفاقية الإطار، هناك ملاحظ
فما يلي تناول القضايا المتعلقة بقطاعات الخدمات وأهمها الخدمات المالية، حركة
الأشخاص، خدمات الاتصالات، خدمات النقل البحري

والأشخاص، خدمات الاتصالات، خدمات النقل البحري
وتتمتع قواعد الإطار واللاحق للقرارات محددة فيما يخص ولوح الأسواق
والعاملات الوطنية في قطاعات الخدمات ويتوجه على
كل بلد حدوة تنفيذ هذه الاتفاقيات من خلال
الاعضاء الثمانية

المواصفات الثانية
وقال جندول وعنى من جانب كل بلد يحدد «أولاً»
التزام بولوج الأسواق (أي يفتح سوقاً) «ثامناً»
الخدمات (الاحياء)، بحيث يفتح ذلك منذ «ثالثاً»
انفاية الحائس ويغطي جدول الالتزامات «رابعاً»
المس الحرة كالحاسبين والمهندسين، «خامساً»
الـ

خدمات الأعمال (خدمات الكمبيوتر، الاعلام،
دراسة السوق والاستثمارات)

الامتحانات ونسب الخدمات المسعرة، الربحية

الزوريع والفحارة الداخلية . حملة وقطاع

الخدمات التعليمية

١٢٠٠٠ سنة

الخدمات المالية (المال والبنوك والآلات)

الخدمات الصديقة

الخدمات السياحية

الخدمات السياحية
مئات من جمع الأعضاء، تتعدل القوائم واللوائح المعمول بها على كل سنة.

يناسب مع تحرير التجارة في الخدمات

و. حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وببعض أشكال الاستثمار.

الملكية الفكرية المتصلة بالتحارة على معايير معطوية تحايل

حقوق
الدولة



المصدر : الأهرام الإخباري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

وتشمل حقوق الملكية الفكرية التي يعطيها الاتفاق
حقوق النسخ، إلزام الحاسب والتليفزيون والسيما
براءات الاختراع
العلامات التجارية
العلامات الخدمية
التصميمات الصناعية
الأسرار التجارية
رسومات الدوائر المتكاملة
ومن أهم ما جاء في اتفاق د. قواعط ملزمة
تسجيل براءات اختراع لمخترعات أو عمليات لكل الاختراعات تقريبا . شاملا

الأدوية والكيمويات الزراعية
١- تنفيذ عملية عرض الحصول على ترخيص من السلطات المحلية
٢- تحديد مدة براءة الاختراع بعشرين عاما
٣- إلزام الأعضاء بتسجيل العلامات الخدمية أسوة بالعلامات التجارية
٤- حماية الأسرار التجارية والدوائر المتكاملة والتصميمات الصناعية
ولا شك أن نقل هذا الاتفاق تأثيرات واضحة على الاقتصاد المصري ومساواة
معية فيه مثل الأدوية والكيمويات الصناعية والدور والتفاوى وبرامج التلفزيون
والسيما
٥- منظمة التجارة العالمية - يتضمن الاتفاق المسمى للمنظمة العالمية للتجارة
لأول مرة قيام منظمة دولية في مجال التجارة الدولية
ويتم التمييز بين نوعين من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أعضاء أصليين أو
أعضاء مؤقتين وأعضاء ملتحقين ويمنح الأعضاء الاصليين تكامل الصلاحيات
في إطار المنظمة ، في حين أن ذلك محدود بصلاحيات معينة بالنسبة للأعضاء
الملتحقين

وترعى المنظمة الجديدة عملية تطبيق اتفاقيات الجات التي تم التوصل إليها في
١٩٩٤/١٢/١٥ والتي تم التوقيع عليها في ١٩٩٤/٤/١٥ والمعروفة باسم الحات
١٩٩٤ تمييزا لها عن الاتفاقيات التي كانت قائمة قبل ذلك والمعروفة باسم الحات
١٩٤٧ وفي تحقيق ذلك بالتنسيق مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
ومنظمة التجارة العالمية مؤتمر وزاري هو أعلى سلطة فيها ، ويجتمع كل سنتين
ومجلس عام ومجلس للتجارة في السلع ومجلس للخدمات في الخدمات ومجلس
لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ومجلس لمراجعة السياسة التجارية والتي
أفص المبرعات وسكرتارية دائمة
ويتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة من خلال التوافق بمعنى تنفيذ القرارات التي
لا يعترض عليها أي عضو من الأعضاء، الحاضرين، وإن
لا حال تحقيق التوافق، يمكن القرار بالإغلبية عن طريق

التصويت

ويشمل منظمة التجارة العالمية تطبيق اتفاق الحات ١٩٩٤
في المازعات بين الدول الأعضاء في الاتفاق، ومراجعة
السياسات التجارية للأعضاء بصورة دورية
وللات الاتفاق إلى اتفاقيات حولة أيرحداوي أن تؤثر كل
عاصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصري بل
هناك محالات متوقعة أن يكون تأثيرها قويا فيها، وأخرى
بأن تأثيرها ضعيفا كما أن تحديد الآثار مسألة صعبة
وحتاج إلى دراسات وبيانات تفصيلية ثم إن الآثار في
المدى القصير قد تختلف عن الآثار في المدى الطويل



وهي صيغ ما تم استعراضه في الجزء الثالث من هذه
"دراسة يمكن أن تقول أن الحالات الجرحية التي يتوقع
بأنها اتفاقات حول أورجواي فيها على الاقتصاد
الأسري في الزراعة، الخدمات، المسوحات والملابس
الحدود، تشويه المصلحة بالتجارة، وفتح الأسواق في مجال السلع

الجماعة، ومكافحة الإغراق

أ. في مجال الزراعة : سيكون التأثير الأكبر على مائدة الواردات من المواد
الغذائية الأساسية وفي مقدمتها القمح والدقيق نتيجة للانزواء بالتحصيل من دعم
الدعم ودعم المستورد في الدول المستوردة كما يتوقع ارتفاع أسعار القمح
والقمح في الداخل مما سيؤدي إلى انخفاض المبيعات المحلية، وبالتالي يحد من
الحد من نقل الواردات المحلية ولكن هذا سيؤثر على تكلفة المعيشة بالأسرة
المعيشة يمكن

ب. في مجال الخدمات : سيؤثر على تنفيذ الاتفاقيات مراجعة "مراجعة"
الخدمات الأجنبية للمشروعات الوطنية ويحد منها على وجه التحديد مجالات ذات
أهمية خاصة مثل الأمن البحري والتسويق والمقاولات والخدمات الترفيهية والصحة،
وخدمات الترفيه والتجارة وكذلك الخدمات المالية

ج. في مجال المنسوجات والملابس : سيؤثر على الاتفاقيات العامة
الخصم الذي يمكن هذه التجارة حتى الآن ولكن هذا لن يؤثر على صادرات
مصر كثيرا نظرا لأنها لم تستخدم كامل حصتها في هذا المجال بصاف إلى ذلك
أن فتح السوق المصرية أمام الملابس والمنسوجات يهدد هذه الصناعة الهامة
للاقتصاد المصري

د. في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة : لعل أهم الحالات
هنا هو مجال صناعة الدواء المصرية التي تعتمد في الحصول على المستلزمات

الأساسية وصيغ الإنتاج بناء على تراخيص من شركات الدواء دولية المساهمة
والتوقع هو ارتفاع تكلفة الإنتاج بالأسرة لشركات الدواء المحلية في إطار
الاتفاق الخاص بحلولة أورجواي، فضلا عن المنافسة الشديدة من حاملي الأدوية
المستوردة في إطار تحرير التجارة

هـ. فتح الأسواق في مجال السلع غير الزراعية : سيؤثر على عدد من
الصناعات المصرية الهامة وهي الحديد والصلب والورق والآلات والأدوية ولاند من
دراسة التأثيرات المحتملة بعناية ويحدث إمكانات حماية هذه الصناعات في حدود
ما يتنبه اتفاق حولة أورجواي

و. في مجال مكافحة الإغراق : إن الاتفاق يتيح فرصا لاتحاد تدابير
متعددة لمكافحة الإغراق

وهناك دراسة هذا الأمر بعناية، حيث إن المنافسة السريعة غير العادلة من خلال
الإغراق قد تكون مدعرة للإنتاج المحلي في حالات معينة وهناك شعراء على ذلك
بالعمل منذ الآن والأمر يقتضي أيضا وضع نظام محكم للتعامل مع هذا التطور
الجديد في ظروف تحرير التجارة

ما العمل ؟

إن ما ذكرناه سابقا بالأسرة للفتاوى المختلفة التي يحتوي عليها الاتفاق النهائي
لحولة أورجواي ليس إلا البدر اليسير، بل هو لبنة بقطرة في محيط أوسع تنقسم
الوثيقة الكثير من الأبحاث فيما يتصل بمجالاتها المختلفة : بواسطة الأعضاء،
وبعض الوثائق كذلك على إنشاء كيان دولي جديد يحكم خائبها أساسا من
العلاقات الاقتصادية الدولية، بل وأيضا، وهذا هو الأهم، القواعد القانونية
والاقتصادية الداخلية في كل بلد.

إن الاتفاق النهائي لحولة أورجواي، وتسعة لختصارا الجات ١٩٩٤، هو اتفاقية
دولية لم يسبق لها مثيل وقد قامت العديد من البرلمانات في الدول التجارية
الكبرى بالتصديق عليها بعد مناقشات حامية وبعد الانتهاء من ترجمتها وثيقة



المصدر : **الأمم المتحدة الاقتصادية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٥

الاتفاق النهائي لحلول أورو حواي الى اللغة العربية، وهذا امر ليس بالمعقول، سوف تقدم الى مجلس الشعب التصديق عليها

ليس هذا الا حيلة بكل حوائط هذا الاتفاق التاريخي، في هذه الدراسة الاقتصادية، بل تؤكد ان هدفنا يتجسد في اتفاقية بين يمين الامر في مصر الى خطورة هذا الاتفاق، والدعوة الى تقييد الواسع الذي تمكننا من التعامل مع هذا الحدث بما يتناسب مع خطورته

١ - نحن اراء وثيقة قانونية، اقتصادية، سياسية شديدة التعقيد، يورد حجمها على ٥٠٠ صفحة، تحتوي على الكثير، بل الكثير جدا، من المصطلحات (القديمة والمستحدثة) والتفصيلات والتعريفات والاصالات، والاجال والتوقيعات، والامور، والالتزامات، والالتزامات والاستثناءات (المطلقة والمعلقة، الدائمة والمؤقتة)

٢ - ونحن اراء، ودية تنصير لافاد الكثير من الالتزامات، فيما يتصل بمحالاتها المتعلقة بوسائل الاطراف المتعاقبة عن تلك الاجراءات على سبيل المثال لا الحصر، تخصيص ويط (اي تقييد) عددا من القدرات الحكومية، اعلان جدول بالالتزامات في مجال تخصيص الموارد الاقتصادية، والقوانين والاجراءات الداعمة بما يسمح مع الاتار التي لا تخفى على المتكلمين على الاتفاقية، الخ

٣ - ونحن اراء اتفاقية تنص على إنشاء العديد من الكيانات والاطار والهياكل، والتوسعات المؤسسية والقياسات والطبع فان اشياء منظمة التجارة العالمية هو اهم تطور في مجال إقامة الأجهزة والكيانات كما ان الية مراجعة السياسة التجارية التي تنص عليها الاتفاقية في اطار مجلس مراجعة السياسة التجارية، وهو تطور غير مسبق في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، فالمر مرة في المارح الاقتصادي للاحم، تصبح للسياسة التجارية للدول المستقلة شاملا دوليا، وليس عملا من اعمال السيادة الوطنية المتخالفة

٤ - ونحن اراء، ترحة صريحة وواضحة لما اصبح يعرف سياسة اللعب العسوط في مجال العلاقات التجارية الدولية، وتعني هذه السياسة ان تخصص حديد الدول (بماستثناء الدول الاقل تقدما) لنفس القواعد صفة عامة، يتولى في دلا، الكمور والسمير، التقدم والنامي ولأنه ان ادرك هذا ان اتفاق حولة أورو حواي، ف، وهو وجهة نظر الدول المتقدمة باعتبارها مركز الاقتصاد العالمي وهي السعيد الأول من مزار النظام التجاري الذي سينتج عن هذا الاتفاق، بل ان الدول المتقدمة، طالات في امريكا والكاريس وبعض دول البحر المتوسط واسيا، سوف تصار من هذا الاتفاق بشكل مطلق، ولكن هذا هو منطق الداروينية الاقتصادية الجديدة

٥ - ونحن اراء اتفاق ينصص اعادته كلة حصرية للمسطبات الاقتصادية الدولية، وبالمالي لانس ادارة الاقتصاد الدولي فمطمة التجارة العالمية التي سممتها، بدلي على اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكاد)

وهي المنظمة التي نشأت في منتصف الستينات كجزء من نظام الأمم المتحدة لرعاية شؤون الدول النامية في مجال التجارة والتنمية، وكان الانكاد دائما هو «صوت الجنوب» لورثة سيطرة الشمال على مؤسستي مريشون وودو الدول الدولي وصندوق النقد الدولي ولكن الآن، سيصبح على دول العالم الثالث، ومنها مصر، ان تتعامل مع ثالث الاقتصاد الدولي البنك والصندوق والمنظمة بحسب معتقد، شوبها الاقتصادية المالية والنفدية والتجارية، وتسيطر الدول الراسمالية المتقدمة على هذه المجالات جميعا، قول ستتبع هذه المنظمات معا، انها اطار فعال لتطوير اوضاع دول الجنوب نحو الإفضله ام انها ستكون أداة لاعتصار شعوب هذه الدول

في صو، ما سبق تتضح الطبيعة الحقيقية لاتفاق حولة أورو حواي وأبعاد هذا الاتفاق، وعلى أساس طبيعة الاتفاق وأبعاده، دين القاضية في التفصيلات، تتحدد الهام المطلوبة للتعامل الإيجابي مع المعطيات الجديدة وأول هذه الهام هو فهم الاتفاق جيدا، سواء في خطوته العريضة أو تفصيلاته



الدقيقة قد يبدو هذا الكلام من قبيل الحصول الحاصل، ولكنه ليس كذلك. معتادة ريدو الأفعال لهذا الحدث لا تبعث على الارتياح فمن قائل أن التزامات مصر لتدوير التجارة في إطار البرنامج المسمى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تلحق التزاماتها في إطار اتفاق جولة أورجواي، وبالتالي فليس ثمة مدعاة للذوب أو القلق. ومن قائل أن الاتفاق قد تضمن حق الدول النامية المستوردة الصافية للذواء في الحصول على مساعدات لتعويضها عن الضرر الناتج عن تحرير التجارة في السلع الزراعية، وبالتالي فإن مصر لن تضلر. إن مثل هذا الموقف يتطلب على أخصار لابد من تحاشيها ونظرة البداية في الفهم الشامل والمبني لاتفاق جولة أورجواي حتى يمكن تحديد درجات الحرية وهامش المانورة المتاح أمام دولة كمصر. وهذا يستلزم اعداد العدة المناسبة لانحاز هذه المهمة، ما يتطله ذلك من تعبئة موارد بشرية ومادية.

ثانيا : إن تنظيم الجهاز الحكومي بشكله الحالي، وكذلك تنظيم وحدات معينة داخل هذا الجهاز يحتاج إلى إعادة نظر وإعادة هيكلة حتى يستطيع التعامل مع مقتضيات الاتفاق الجديد. إن من بين ما يتضمنه اتفاق جولة أورجواي، كقاعدة عامة، هو أن التحكم في التجارة الخارجية يتم بطريقة غير مباشرة، من خلال التعريف الجمركي للسلع، أي أن نطاق التحكم المباشر من المركز ينقلص كثيرا، ويكاد يندثر، في إطار اتفاق جولة أورجواي. وهذا يفرض إعادة النظر في هيكل الجهاز الحكومي ولسيخته، بحيث يصبح أكثر قدرة على الرصد الدقيق واتخاذ الخطوات المدروسة بسرعة في صدور أي سيمح بهذا الاتفاق لتحقيق الرقابة المطلوبة للانتماء الوطني. وإن يكن ممكنا في ظل الظروف المعقدة الحاص، إلى الخطر. هذا إجراء انتهى زمانه في ظل الجاهات ١٩٩٤.

ولتأخذ مثلا، واحد للتدليل على هذه النقطة وهو مكافحة الأعراق. إن الاتفاق يخصص للدول العضو اتخاذ التدابير اللازمة لحماية انتاجها الوطني من الأعراق ولكن تصديق هذه الحماية بالمعاني بصيغته وحود الآثار والآلة المناسبة بما تستلزمه من قدرات وإمكانيات على معالجة شتى اقتصادية، محاسبة، قانونية، هندسية... إلخ. ورغم الإعلان عن الانتهاء من تشكيل جهاز مكافحة الدعم والأعراق (الأهرام، ٢٢/١٢/١٩٩٤) إلا أن هذه الخطوة حادت مناجرة، وسوى يعمى مصر الوقت الثمين قبل أن يتمكن الجهاز الوليد القدرة اللازمة والفعالية المطلوبة.

مالند : إن الدول المتقدمة قد نجحت في حماية الأنشطة الاقتصادية المحلية فيها من خلال التشدد في المواصفات الفنية واعتبارات حماية البيئة وهذا بالطبع يلقى على الدول النامية عبء التصدي لهذه النزعة الحماية الجديدة. وإن يتم ذلك إلا من خلال الأطر العامة الحجرية بالكوادر القادرة.

وأخيرا : من المهم أن نتذكر أن الالتزامات التي يفرضها اتفاق جولة أورجواي، أو الجاه ١٩٩٤، لا تنطبق على العلاقات بين الدول الأعضاء في تجمع اقتصادي (اتحاد حضري أو منطقة تجارية حرة بموجب اتفاق جماعي) وغير الأعضاء، مما لزاما بعدا الدولة الأولى بالرعاية على سبيل المثال لا ينسحب على العلاقات مع أعضاء التجمعات الاقتصادية وغير الأعضاء. وبناء على ذلك، فلا بد أن تتخذ مصر خطوة متقدمة لتسكيل تجمع عربي اقتصادي كمحلة واقية من مصر العالم التي تنسب على اتفاق جولة أورجواي.

□□□

١٩٩٤، تأمل ماسبق طرحه في هذه الورقة يقدم مرورا كافيا لتشكيل لحد، ١٩٩٤، على مستوى رفيع تصمم كافة الجوانب المطلوبة وتوضع تحت تصرفها كل النماذج والمعلومات والإمكانيات لتعكس على الدراسة التامة لهذا الاتفاق المتخذ... الجيارات المتاحة أمام مصر مع هذه مهمة لا تحتل التنازل



البحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الصحافة الحزمية

التاريخ: ١١ أبريل ١٩٦٥

رئيس الوزراء في مجلس الشعب:

اتفاقية «الجات» تحقق مصلحة مصر الاقتصادية زيادة الإنتاج وتحسينه ضرورة لمواجهة حرية التجارة

أعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أن اتفاقية «الجات» بشأن حرية التجارة العالمية تحلّق مصلحة كبرى للاقتصاد المصري وتلتق مع برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأن التخلي عن الدخول فيها يفرض بالاقصاد الوطني مشيراً إلى أن المفاوضات المصرية استطاعت بجهودها الكبيرة أن يحصل على ميزات من هذه الاتفاقية تراعى مصالح الدول النامية عموماً ومن بينها مصر.

وأكد رئيس الوزراء في تعليقه على المناقشة التي بدأها مجلس الشعب أمس برئاسة الدكتور فكري سمر لقرار اللجنة الاقتصادية حول اتفاقية «الجات»، أن مصر لا يمكن أن تختلف عن المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خاصة أن المفاوضات المصرية نجح في الحصول على بعض الزايف فيما يتعلق بالسلع الزراعية، ويخرج دولة مستفيدة لهذه السلع، وأن مصر تستطيع الحصول على مميزات مواجهة رفع الدعم عن هذه السلع من الدول المصدرة لها وقال أن الفيزات التي تنجمها هذه الاتفاقية للتجارة المالية جعلت الدول الاشتراكية تسارع للانضمام إليها مثل الصين.



المصدر: العربي

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٠٢٠٠٠٠

مشادة بين سرور وفاروق متولى والسيب عبد الناصر

أثناء مناقشة اتفاقية الجهات صاحبات أسس في مجلس الشعب فرض جمال عبد الناصر اسمه على المناقشات وذلك من خلال سؤال الدكتور قاضي سرور رئيس المجلس للنائب فاروق متولى الذي قال إن الاتفاقية إنها تقدم في الأساس النظام الرأسمالي، فقال قاضي سرور: لماذا وقع جمال عبد الناصر على الاتفاقية طالما إنها تقدم النظام الرأسمالي؟ وأضاف: أنا أمسك لأنه كنت واحداً من قيادات المرحلة الاشتراكية. قرأ عليه النائب: عبد الناصر كان زعيماً يستوجب كل المتغيرات الدولية ويقوم لغة العصر ويستفيد بالمستقبل كما كان زعيماً مرناً في أدواته. وحين وقع على المرحلة الأولى من الاتفاقية كان يعلم أنها لا تصل كل هذه القيود الموجودة الآن في مرحلتها النهائية على الدول الفقيرة. وفي مجلس نقده لاتفاقية الجهات: قال فاروق متولى: إنها تقدم المنتج الأجنبي في مقابل تقليل فرص التثاقف للمنتج المحلي، ويطلب بتمسية الصناعة الوطنية والمخالف على مصلحة المستهلك فربط أن تكون هناك حكومة قوية تنتهج سياسة حماية وواضحة. ويحذر من انهيار الزراعة أمام المنافسة الأجنبية كآثار مباحث من الاتفاقية.



وزير الصناعة امام ندوة الجات الفاء الفاشلة الطبية وتخفيض الجمارك تدريجيا عدم الانضمام الى الجات خسارة كبيرة

كتب محمد العتر

وعيسى مرشد :

أعلن الدكتور ابراهيم فوزي وزير الصناعة والثروة المعدنية ان الصناعة المصرية تشهد تطورا مريحا ومتأخلا خلال الفترة الاخيرة بعد الفاء الفاشلة السلبية للمشروعات وتحرير التجارة الخارجية والتخفيض المتدرج في التعريفات الجمركية

وقال ان الصناعة المصرية مطالبة بتغيير هيكلها وطبيعتها لتتنسج من التعامل مع اتفاقية د الجات ، وذلك عن طريق تكوين كيانات صناعية كبيرة ورغيفة قادرة على الانتاج الكبير ، حتى يمكن تخفيض التكاليف وانا انتاج منتجات تتوافق مع الاسواق العالمية الكبيرة من حيث اشباعها وتنوعها واختلافها



د. ابراهيم فوزي

واضاف وزير الصناعة ان لدينا صناعات ناجحة واعدة ومستقرة .. يمكن ان تبدأ بها وفي مستقبلها صناعة القطن والنسيج واللايس الجاهزة التي تستلزم اجراء المزيد من البحوث لاجل تطوير عمليات في صناعة الاصباغ ومطليات التجهيز

ومستلزمات الانتاج الاخرى . جاء ذلك امام ندوة الجات والصناعات المصرية التي نظمتها الوزارة بالاشتراك مع الجمعية المصرية لتحريرى الجاهزات البريطانية وحضرها د مصطفى العلفاوى رئيس الجمعية وعدد من اساتذة الجامعات وسراكر المحرث والتفصمين والمهتمين بالصناعة المصرية

وقال الوزير انه لا مجال للجدل الدائر حول جدوى انضمام مصر لاتفاقية الجات لان عدم الانضمام خسارة مؤكدة .. والانضمام اليها مكسب محتمل شرط ان تدرس الوسائل والاساليب التي تمكننا من تحقيق ميزات كبرى للصناعة من خلال هذه الاتفاقية



المصدر : ١٤٠٤ هـ ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٠٤ هـ ١٩٩٥

٧ وزارات تناقش اليوم الاستفادة من اتفاقية الحيات

تبدأ اليوم اللجنة الدولية حول مستقبل
الزراعة المصرية في ظل الجهات ويحضر
الافتتاح عدد من الوزراء والوزارات
التعليم والزراعة والتعاون الدولي والتنمية
والأمانة المحلية والمتابعة والبحث العلمي
والاقتصاد حيث تناقش « أوراق عمل
حول الاتفاقية وآثارها لمواجهة التحديات
ويبحث تحقيق الاستفادة منها

بمشاركة في اللجنة التي تستمر يومين
بالمعهد العالي للتعاون الزراعي مطلقين من
جامعة أيارو الأمريكية الحكومية والمغرب
ورومانيا والبرتغال والقطاعات الدولية
والعربية العاملة في مصر والجامعات
والاقتصادات التعاونية المركزية وخدمة
الزراعة بمجلس الشعب والشرى
والأحزاب



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الاصحاح

التاريخ :

العدد : ١٠٠٠

الانضمام للحاجات ..

كتب : أحمد العطار

أكد الدكتور إبراهيم لوزي وزير الصناعة والتجارة التونسية أنه لا سيّما بعد العمل الدائر حول مشروع انضمام تونس للاتحاد الأوروبي، فإن على الانضمام لهذه المجموعة الاقتصادية التي تضم ١٢ دولة في إفريقيا الشمالية والوسطى، أن تكون من قبيل الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة، التي تتمتع بفرص اقتصادية واسعة، وتحتل مكانة متميزة في السوق العالمية.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها الوزير مساء أمس الأول في ندوة انعقدت في وزارة الصناعة والتجارة لتتمهّل بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي عقدتها الوزارة بالتعاون مع المندوبين الفرنسيين والسويسريين والبريطانيين، في إطار برنامج المساعدة الاقتصادية الذي تديره الحكومة الفرنسية بالتعاون مع الحكومة التونسية، وذلك في إطار تنفيذ الاتفاقية التي تم توقيعها بين البلدين في ١٩٩٠.

وأشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية.

- تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة.

وأخيراً، أشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:



أحمد العطار

وأشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية.

- تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة.

وأخيراً، أشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية.

- تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة.

وأخيراً، أشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

وزير الصناعة في ندوة لجأت والصناعات المصرية

مكتب الصناعة المصرية بشرط الاستعداد للتعامل معها

كتب : ضرورة الانتباه لتكوين

التيارات الصناعية الضخمة لخفض

التكلفة وتنويع المنتجات

وأشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية.

- تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة.

وأخيراً، أشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية.

- تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة.

وأخيراً، أشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

وأشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية.

- تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة.

وأخيراً، أشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية.

- تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة.

وأخيراً، أشار الوزير إلى أن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو خيار استراتيجي لتونس، حيث ستتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه المجموعة، والتي تشمل:

- الوصول إلى أسواق جديدة واسعة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية.



المصدر : الكتاب

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وو بياض الزميل حلمى التمنم حملته الناجحة ضد تشويه الأعمال الفنية ،
والتي كان له الفضل الأول في إثارتها على صالونات المصور والكواكب ٦٦

تسوية الأعمال الفنية

نماذج جديدة من الجريمة الأدبية

مكتبة مصر بالفجالة تشيخون أكثر من ٦٠٠ عتيد
على رواية إحسان عبد القدوس . الطريق المسدود .



دراسة يكتبها :

علمي التضمين

«كانت في ذعوليها ترقب العجبة»
 لحظها الناشر .. وكانت في ذعوليها
 - صفحة ١٢ السطر الأخير
 «.. تستعد ليوم ستكون في فيه»
 «العروبة» لحذف الناشر «فيه»
 - صفحة ١٦ السطر الخامس
 «والى عايزه تعيط تطلع تعيط بروه»
 «لحذف الناشر» تعيطه الثانية
 - صفحة ١٧ السطر ١٥
 «.. وهي تسفل وكاتها ازدادت
 يدانه وكان الاصابع فوق وجهها
 قد اختلطت فيها ألوان فاقعة»
 فاختصرها الناشر لتصبح «وهي
 تسفل وكاتها ازدادت فيها ألوان
 فاقعة»
 - صفحة ١٨ السطر ١٧
 «دون حاجة إلى أحد .. كانت
 المشكلة الوحيدة التي تخطر على
 بالها هي أنه له معد لست رجل»

لم تتوقف بعد جرائم مكتبة مصر بالفجالة والتي يملكها سميد
 جوده السحار ويديرها ابنه أمير ومستول النشر بها ابن شقيقه د.
 صلاح السحار تجاه أعمال كبار الأدباء المصريين ، وخاصة
 الروائي والكاتب الكبير إحسان عبد القوس .. وتتوقف اليوم أمام
 رواية «الطريق المسدود» والتي قامت المكتبة المذكورة - وهي التي
 تتولى نشر أعمال إحسان - بتشويبهها ، حيث جرى أكثر من
 ستين اعتداء على نفس الرواية ..

وهي الأعمال السابقة التي
 شوهها «آل السحار» إحسان
 عبد القوس كان التشويه يقع على
 أفكار إحسان وأرائه السياسية
 والاجتماعية ، وهذا ماحدث
 بالقبض في «الطريق المسدود»
 بالإضافة إلى الاعتداء على
 أسلوب الكاتب في الكثير من
 الفقرات بهدف تشويهها وإعادة
 صياغتها . إنه التشويه لذات
 التشويه .
 ولأن قانون حق المؤلف
 الصادر سنة ١٩٥٤ والمعدل في
 عام ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ ترك حق
 التشهير في النص للمؤلف فقط ،
 فإننا نذكر هنا كل التشويه الذي
 تم في الرواية .
 رواية «الطريق المسدود»
 نشرت أول مرة سنة ١٩٥٥ ، وتم
 تحويلها إلى فيلم قام بإخراجها
 صلاح أبو سيف ولعبت البطولة
 لفران حمامة وشكري سرحان
 وأحمد مظهر ، وأيضا جرى



رجل يجمعها ، لكن الناشر حذف الجملة الثانية كاملة وتحول السياق إلى «دوى حاجة إلى أحد رجل» .

- صفحة ١٩ السطر التاسع ، وكان أصليح الرأس «حذف الناشر» الرأس .

- صفحة ٢٠ السطر ١٦ ، ومافكرتش حاجة من أيام المعزى ولكن الناشر حذف كلمة «المعزى» ووضع مكانها «المرض» .

- صفحة ٢١ السطر ١١ ، كلما مورت بهم ويتها مسون عيها فعضها الناشر «ويتها مسون عيها» .

- السطر ١٥ ، نرداد ثعلقا مذكرى أبيها . لو كان حيا ما حب ما يجرى لها . «حذف الناشر الجملة الثانية

- صفحة ٢٤ السطر ١٣ «وحذف البشارة السمراء» كانتا أستاذ مفيد مقدس لم يجد كافته ولم يكتشفه العباد ليتبركوا به ويبدون العبارة الأخيرة لم ترش نوق السحار فقام بحذفها واكتفى بجملة «وحذف البشارة السمراء» .

- صفحة ٢٥ السطر الرابع «وتختصت منه» ويبدأ سطر جديد بعبارة البطلة فايزة - «بدين ازل معاك يا منير خليك غافل» «حذف الناشر هذه العبارة كلها» .

- السطر الرابع من أسفل الصفحة يقول منير «ما يصحش

يعرف بنت عندها سحاشتر سنة» «فترد فايزة أنا على سحاشتر سنة وثلاثة شهر» .

- يرضه لسه صديرة وقام الناشر بحذف السطرين السابقين رد فايزة وتعقب منير عيها .

- صفحة ٤٤ السطر الأخير «أعصاب الضميمة التي لم تتعد مقاومة الجمال» وأعاد زجاجة الويسكي إلى مكانها قبل أن يلتصقا .. «وتدخل الناشر ليسوغ العبارة كما يلي» أعصابه الضميمة التي لم تتعد مقاومة الجمال لتتسده وحذف الباقي .

- صفحة ٥٧ السطر الرابع «لما تحمل القيلة كل هذه المعاني المقدسة» وحذف الناشر صفة «المقدسة» وترك المعاني عارية .

- صفحة ٩٢ السطر التاسع

«والكل سعداء» وجعلها الناشر «والكل يتوهمون أنهم سعداء» .

- السطر ١٢ «إنها أيضا لا تدرى» وحذف الناشر كلمة «أيضا» .

- صفحة ٩٢ السطر الرابع من أسفل .. نظرات مصقة في الفضاء كأنها تبحث عن الله لتساقه الرأي» ووقف الناشر بالصيغة عند كلمة «الفضاء» فقط وحذف بقيةها .

- نفس الصفحة حذف الناشر الفقرة الأخيرة بالكامل والتي تقول «واستقبلتها زميلاتنا الطالعات بشيء من الحيرة وكانت جميلة» . أجمل منهن جميعا . وكان جدالها وحده كافيا ليثير حقد زميلاتها وغيرتهن ولكن جدالها لم يثر همس الزميلات.. كما أثارهن صمتها» . والغريب أن الناشر بعد أن حذف

هذه الفقرة من الصفحة لم يهتم بالربط بين الجمل السابقة عليها واللاحقة لها ، فبدأ أسلوب الكاتب أمام القارئ مهلهلًا ومضطرباً .

- صفحة ١٤ السطر الرابع من أسفل «ورغم ذلك فالعبيدة ليست ملائكا ولا إله» .. فاكثفت الناشر بكلمة ملائكا فقط .

- صفحة ١٠٠ ونظم بعض أشعار لورانس هود مترجمة ، وفي السطر الثامن يقول الشاعر «واهدد ذراعيها فوق صدرها كالصليب» فقام الناشر بحذف «كلمة» الأخيرة «كالصليب» ، وفي السطر التالي مباشرة - التاسع يقول الشاعر «كأنها تصل .. صلاة صمياء .. صلاة صمياء للخالق» .. فجعلها الناشر «كأنها تصل للخالق» .

- صفحة ١٠٢ السطر السابع من أسفل يقول الكاتب

«حتى أنصاف الملائكة يتزوجون» وهذه العبارة لم تعجب السحار فقام بحذفها نهائيا .

- صفحة ١٠٢ السطر الأول «ومن لها وار بربع ملاته فجندته الناشر» .

- صفحة ١٠٤ السطر السابع من أسفل « . كانت كأنها تريد أن تقيم من الحجر معيدا .. معيدا للأب الإنجليزي» «حذف الناشر كلمتي «معيدا» ووضع بدل منهما كلمة «بستان»

- صفحة ١٠٦ السطر الثالث من أسفل ويضم ترجمة فقرة من قصة «موتشات ويردنج» بها «إبارة التالية» إن كل ما يستطيع أن يفرغه عينا الله أو الشياطين من يؤس أو تعاسة منظرها الناشر كاملة .

- صفحة ١١٠ السطر السادس من أسفل «هل يجب



المصدر : السكواكبه

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٥

عندما ربط خيالها بقصص ثم
فجعها فيه ، وظلمها الدكتور
رشاد وظلمها زميلاتها في المعهد
منكوبن عليها .
وظلمتها صديقتها عندما
أفشت سرها وظلمتها عبدة
المعهد وظلموها بتحطيم كل
مثها العليا ، وكل ما تدب به من
مبادئ .

إنها الناس
الناس هم الذين يسمعون
الحياة ، وهم الذين يسمعون
المبادئ ، والمثل العليا ، وهم
الذين يحطمونها ...

- صفحة ١٦٢ السطر قبل
الأخير «الحب ليس له إلا نهايتن
الزواج أو الانتحار» فجعلها
السحار «الزواج وهو مشروع أو
الانتحار وهو حرام» .

- صفحة ١٦٤ السطر الثامن
ويؤسر المسيحيون فضائل دينهم
بحد السيف « فاضاف الناشر
كلمة «الاولى» إلى دينهم

- صفحة ١٤٤ الفقرة
الأخيرة وتنتهي بالسطور الخمسة
الاولى من صفحة ١٤٥ تقول
الفقرة «واستشيعلت لاحساس
جديد . الاحساس بالظلم
لقد ظلمها القدر وظلمها
عندما مات أموها وكان الوحيد
الذي يفهمها وتفهّمه وظلمها

عندما تركها بين أمها وشقيقتيها
وهي لا تستطيع أن تسير سيرهن
وظلمها عندما ربط خيالها
بقصص منير حلمي ثم فجّعها فيه
.. وظلمها عندما سلط عليها
الدكتور رشاد .. وظلمها عندما
تأكّلت عليها زميلاتها في المعهد ..
وظلمها عندما أفشت صديقتها
هدى سرها .. وظلمها عندما
قست عليها عبدة المعهد وظلمها
وهو يحطم كل مثها العليا ، وكل
ما تدب به من مبادئ ، وكل من
تتق بهم من الأشخاص
إنها ضحية القدر
ولكن ما هو القدر ؟

إنه الناس
الناس هم الذين يسمعون
القدر ، وهم الذين يسمعون
الحياة ، وهم الذين يسمعون
المبادئ ، والمثل العليا ، وهم الذين
يحطمونها ...

هذه هي الفقرة كاملة كما
خطها قلم إحسان عبدالقوس ،
ولنعيد قراءتها ثانية بعد جريئة
السحار ، لتدرك حجم العبث الذي
تم : « واستشيعمت لإحساس جديد
الاحساس بظلم الناس »

عندما مات أموها ، وكان
الوحيد الذي يفهمها وتفهّمه ،
وظنّها أمها وشقيقتهما سيرهن
المعوج وظلمتها منير حلمي

عنها كلما أقامت من خيالها
معيداً أن ينهدم المعبد فوق
رأسها . ولم تعجب الناشر
كتمت ممدداً والمجد في الجملة
فحذفها ووضع بدلاً منها
«قصراً» والقصر»

- صفحة - ١٦٠ السطران
السادس والسابع «إن الحب وهم،
إنه خيال . إنه حقيقة محبولة
إنه الله » فلنأخذ الناشر نعيداً
على الجملة الأخيرة بإضافة كلمة
طاعة إليها لتصبح «إن طاعة
الله» .

- السطر التالي مبادئة
وترتبت على سابغة يقول المؤلف
«وأخست أنها تريد أن تصلني
تصلني له . مادام الله هو المصد
فحذف الناشر الجملة الأخيرة
ووقف بالفقرة عند تصلني له .

- صفحة ١٦٠ السطر الأول
يقول الكاتب على لسان البطلة
«الحب مالوش نهاية إلا الحواز
أو الانتحار» وفي السطر التالي
«كان أمون عليها أن تنتحر» فقام
لسحار بنسوية قول البطلة ليكون
كالتالي «الحب مالوش نهاية
إلا السواز وهو مشروع أو
الانتحار وهو حرام . وحذف
السطر التالي بالكامل .

- السطر السابع تقول البطلة
«طيب هو الذي يتنحر »
فأضاف إليها الناشر جملة
«ويروج الدابة»

- السطر الخامس من أسفل
«والثقائد نفسها بتطور بعض
الشرف البهاردة له معنى سي
غير معناه من عشرين وإلا
محصن سة فبهمني» «ولكن
الناشر وقف بعبارة الكاتب عند
جملة «والثقائد نفسها بتطور»
وحذف الباقي



المصدر : السجواب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١١ أبريل ١٩٩٥

- صفحة ٣٢٢ وإلى البشرية
السجواب ، كأنها أستاذ معبد
مقدس، محذوف السجواب الجملة
الثانية وتوقف النص عند
«السجواب» .

- صفحة ٢٢٥ السطر
الخامس «فايزة» احلفي لي أنك
مانستينش طول الددة دي ،
قوليلي أنك مش جايه تشوفي
منير حلمي كاتب القصص ، إنما
جايه تشوفي منير حلمي الإنسان
الإنسان المسكين اللي هبيع
خمس سنين من عمره بعيد
عك... وقام السجواب بحذف
الجملة الأخيرة ووقف بالمعبرة عند
«طول الددة دي» .

- صفحة ٣٢٦ السطر الأول
« . إنما عمري ماصدقت فيه إلا
دلوقت . ما تحاسبيني على
اللي فات يا فايزة حاسبيني على
اللي جايه وحذف السجواب
الجملةتين الأخيرتين ووقف عند
كلمة «دلوقت»

السجواب من النص «كأنه إله» .

صفحة ٢٦٢ السطر
الخامس من أسطر «واستسلمت
أثرت وأعطته الشفاء الكور
المأخرة وبعد اعتناء السجواب
«صبح النص في الطبعة الجديدة
«واستسلمت لجرحها لليلة» -
صفحة ٢٩٢ السطران
السادس والسابع يدور حوار بين
البطة فايزة وأحمد حول الظلم
الذي تعرضت له من ألسنة الناس
فيقول لها

- والله ما أنا عارف يا فايزة
تغوربنا عايز كده!

مازايه مش ممكن ربنا
يعور الظلم دول ظلموني يا
بعده وبعد جريمة السجواب
«صبح الحوار كما يلي
«والله ما أنا عارف يا فايزة» .
دول ظلموني يا أحمد .

صفحة ٢٩٨ السطر ١٢
«إيه لا تفكر في الانتحار ولا
ريد أن تنتحر» . فأضاف
السجواب «لأنه حرام بل وكفر»

- صفحة ٢٠٢ السطر

الخامس من أسفل « . كان يبدو
وكان ملاك مثل طريفة في السماء
نسقط على الأرض ولم نعه
حسنااه الصغيران على الصغور
ثابتة أو كأنه فنان صغير » ولم
يرس هذا الوصف السجواب لقام
بحذفه وصارت العبارة كما هي
«كان يبدو كأنه فنان صغير»

- صفحة ٣٢٩ .. السطر
الثالث «وجهت على المائدة
زجاجة كونيالك وعدة أكواب
بعضها فارغ وبعضها نصف
ممتلئة» وحذف الناشر هذه
العبارة

- صفحة ٢٩٧ السطر ١١
«كان عس وجنتيها دائما حمرة
خفيفة ، كأن اللانكة شعورها
تضيلاه وحذف الناشر الجملة
الثانية ووقف بالمعبرة عند كلمة
«خفيفة» .

صفحة ٢٥٠ السطر الرابع
من أسطر «ووقف هناك منتصبا
كأنه إله وكأنه بأمرهما ..» وحذف



المصدر: الكسوك

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلوبات

[illegible]

الأصل

وحدثت الحياة إلى البيت كما
الرجال يفدون كل لحظة ..
والكل سعداء ..
عدا فائزة ..

والله اعلم

۱- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است

المؤيد

وعادت الحياة إلى البيت كما كانت ..
الرجال يفتنون كل ليلة ..
والكل يتوهمون أنهم سعداء ..
على الغيرة ..

اینجاست



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءة في الوثيقة الختامية

لجولة أورو جوى «1-2»

صناعة السياحة.. وتأثيرات اتفاقية الجات

إن أخضاع التجارة في الخدمات إلى قواعد ومبادئ الجات وما تتضمنه في طبيعتها من إلزام الدول بفتح أسواقها أمام ذلك النوع من التجارة هو التطور الحقيقي للنظام التجاري الدولي خلال الخمسين سنة الماضية.

وقد أدت التغييرات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت التجارة والتنمية التكنولوجية والاستثمار والخدمات تشكل نظاماً متكاملًا، إلى تغيير دور الخدمات في عملية التنمية. إن النظام السريع لقطاع الخدمات لاسيما في الاقتصاديات الدول الصناعية والذي أصبح يمثل نسبة 60٪ تقريبا من العمالة والنتائج القومي الإجمالي فيها، بل يذهب البعض إلى تقدير أنه خلال الثلاثين سنة القادمة ستتخلف نسبة العمالة في القطاع الصناعي بالدول المتقدمة إلى ما لا يتجاوز 10٪ من العمالة الكلية، وإن يظل ذلك على شيء فهو يدل على الأهمية المتعاظمة لقطاع الخدمات مستقبلًا، وما يكسب تلك الدول بالتالي ميزة نسبية في تجارة الخدمات التي أصبحت تمثل اليوم أكثر من ثلث 2٪ من التجارة العالمية.

هو فإن مصر تحتاج إلى وصول حقيقي إلى أسواق الخدمات العالمية مع مراعاة أوجه ضعفها الجوهري في تسليم حتى تلك الخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية. وينطوي ذلك على ما يلي:

- 1 - ضمان وصول الأشخاص إلى البلدان الأجنبية.
- 2 - بالوسيلة الوحيدة لتسليم البلدان بالنسبة لكثير من البلدان النامية هي أن خلال أشخاص يعبرون الحدود الدولية.

في ضمان وصول مصر إلى المعلومات وشبكات المعلومات، إذ يمكن ذلك البلدان

في مصر يمثل قطاع الخدمات أكثر من 75٪ من الناتج القومي في عام 1992، كما يعد أكبر مصدر للعمالات الحرة حيث تمثل صادرات قطاع الخدمات 3/4 حصة العمالات الحرة في عام 1994، بالمقارنة بالصادرات السلعية التي تمثلت 1/4 الحصة فقط.

ويمكن لتحريك التجارة في الخدمات أن تساعد على تعزيز عملية التنمية إذا تحققت ثلاثة معايير على الأقل هي ما يلي:

- 1 - ينبغي تحقيق هذا التحريك ضمن إطار تعاوني متعدد الأطراف تكون مصر قادرة فيه على تنفيذ العمل لسياسات ترمي إلى تنمية قطاعات الخدمات لديها لتخلص نفسها من الوضع السلبي الحالي، ولإسما فيإدخالها إلى الحد الممكن عمليا بتنمية بناء أساسي داعم للخدمات التي تستند إلى العرة، وينبغي للأطراف المتعددة الأطراف أن يعترف أعترافاً واضحاً وبشرعية هذه السياسات بحيث تمتنع الإشارة إليها بوصفها سياسات غير مبررة، أو غير معقولة، دون جانب الشركاء التجاريين الآخرين.



■ أشرف محمود ★ ■

السياحة المصرية في قبول التعريف المعمول به في البنك الدولي ووزارة التخطيط والبنك المركزي المصري عند احتساب الأيراد السياحي، السياحة ليست فقط الأنشطة المتعلقة بالسفر، الفنادق والطعام، المرشدين السياحيين وأنشطة أخرى كما هو وارد في اتفاقية الجات، أن هذه البنود تمثل حوال 30٪ فقط من اتفاق السائح/ ليلة، كما لا تغطي كل الخدمات السياحية، لكن عدم تحديد تعريف لكلمة أخرى في التعريف السابق يترك المجال مفتوحاً لجهود القائمين على هذه الصناعة لبلورة الدائرة الحقيقية للنشاط السياحي، وفقاً للمعيار الدولي لتصنيف الأنشطة السياحية.

هناك حوال 70 نشاطاً يدخل جزئياً في توريد تلك الخدمات في قطاع السياحة كما أن هناك حوال 70 نشاطاً يدخل جزئياً في توريد تلك الخدمات.

من النشاط السياحي معقد ويرتبط بكثير من الخدمات الأخرى ويجب تجاوز التعريف الوارد في اتفاقية الجات لاستيعاب الخدمات الأخرى التي تدخل ضمن الخدمات السياحية.

١ - أن الدول التي تستفيد من تطبيق تعريف تجارة الخدمات عموماً والسياحة - كصناعة تصديرية في المقام الأول - هي الدولة التي تمتلك المنتج بالجودة المطلوبة، وبالمعنى العالمي على مستوى العالم، وبالتالي يجب أن تمتلك القومات ولديها

النامية من دخول الأسواق العالمية للخدمات الجديدة، ومن استخلاص قدر أكبر من القيمة المضافة من السلع والخدمات التي تصدرها جالياً.

3 - جعل معارسات الموردين الرئيسيين للخدمات متمشية مع عملية تنمية البلد المضيف وضمان ألا تستبعد هذه الممارسات سواء كانت ممارسات تجارية تقليدية أم الوافدين الجدد من البلدان النامية. ويمكن لالتفافات المتعددة الأطراف أن تنص على تعاون هذه المؤسسات في السماح لأحر بالوصول إلى الأسواق العالمية، كما ينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الأهمية التصديرية والنسبة لمصر.

ج - من الضروري أصر أن تحتفظ بحق جعل الوصول إلى أسواقها مشروطاً بمساهمة مورد الخدمات الأجنبي في تحقيق أهدافها الانمائية الشاملة، وينبغي هذا على سبيل المثال على الحق في التمييز لصالح الشركات المستعدة للاستثمار بهذه المجالات التي يمكن أن تتضمن نقل التكنولوجيا، والوصول إلى شبكات التوزيع والمعلومات وما إلى ذلك.

إن خصوصية الخدمات السياحية كانت على أجنحة جولة أوروبية، ونلاحظ تعدد وترابط تلك الخدمات مع قطاعات أخرى عديدة مما أدى، أولاً إلى التفكير في عدم تحديد السياحة كقطاع منفرد وإدخال الخدمات السياحية تحت القطاعات الأخرى المتعلقة بها. ولكن اجتمعت مجموعة العمل الخاصة بقطاع السياحة مرتين خلال عام 1990 وتقدمت لمجموعة المفاوضين في قطاع الخدمات بنوصية تؤكد على أن تحديد الخدمات السياحية وخصوصيتها من حيث ضرورة انتساب المستهلك عبر الحدود

للحصول على الخدمة، وحيث إن الهدف هو تحرير الخدمات السياحية، يستلزم تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك وبالتالي يبرر إضافة مرفق مستقل بالخدمات السياحية، إضافة إلى أن تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك يؤدي بالطبع إلى تحديد أدق لجميع الخدمات المتعلقة بالخدمات السياحية، إلا أن المباحثات تناولت الموضوع من وجه مورد الخدمات السياحية، وبدلاً من تعريف الخدمات السياحية استلقت اتفاقية الجات مصطلح «السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر» وعند تعريف هذا المصطلح إلى بنود محددة، ظهر القصور الشديد في التعريف بالخدمات السياحية فقد واجهت منظمة السياحة العالمية نفس مشكلة وزارة



التوصل إلى التعالقات الخاصة بمقود
الادارة المكونة الفنية الاسم التجاري. إلخ.
جـ- مستمکن الشركات غير الوطنية من
توريد خدماتها ولها نفس الشروط
والضوابط الماكدة للشركات الوطنية
والموردين من الدول الأخرى.

د- مستمصل الشركات غير الوطنية على
نفس الاعفاءات والميزات المنوحة للشركات
الوطنية.

هـ- مستمکن الشركات غير الوطنية من
تأقل موظفيها وتشغيلهم في شركاتهم القائمة
في البلدان الأخرى.

و- كما مستمصل تلك الشركات على حرية
في وسائل الدفع والتحويلات.

١- لای دولة الحق في وضع ضوابط
وشروط تقيدية للحفظ على سوق العملة
المحلية، ميزان المدفوعات، البيئة، منع الغش
التجاري، الحفاظ على النظام العام، قيم
المجتمع والأمن والاستقرار بشكل عام.

٢- لقد حصلت السياحة على أكبر اهتمام
من الدول، حيث وقعت 97 دولة من 117
دولة، التي وقعت الاتفاقية على التزامات
محددة في قطاع السياحة.

٣- يركز الفكر إلى أن التحرير في تجارة
الخدمات سيؤدي إلى ازدهار صناعة
السياحة ليست فقط عن طريق السماح
لوكلاء السفر وشركات الفنادق العالمية
للنفاذ والتوسع في أسواق الدول النامية
ولكن أيضا ستفتح الباب أمام الشركات
الوطنية الصغيرة والمتوسطة لدخول حلبة
المنافسة الدولية في الأسواق التي لا وجود
لها على الإطلاق حاليا.

٤- لا جدال أن تحرير التجارة في السلع
والخدمات سيكون في صالح الدول المتقدمة
في الأجلين القصير والمتوسط، كما أن هذا
التحرير لن يحدث في يوم وليلة بل عملية
التحرير طويلة الأجل بطبيعتها وتتطلب
مفاوضات واستشارات وتتم مراجعتها كل
خمس سنوات. لكن المؤكد أن مقودة مصر
على الاستفادة من اتفاقية الجات في الأمدين
المتوسط والطويل بمقتضى اعتمادا كلياً على
مدى سرعة تطوير الشركات الوطنية
واستجابتها للنظم الحديثة في التكنولوجيا،
المعلومات، الاتصالات، التسويق والتوزيع،
ليتمكنوا من المنافسة في السوق الدولي الذي
لا معيار له سوى الجودة والسعر.

د. المستشار الاقتصادي لوزير
السياحة المصري ومستشار البنك الدولي

المقدرة على توظيف تلك المعلومات لإنتاج
المنتج المطلوب.

٢- أن السياحة تمتد في المقام الأول على
استخدام وتوظيف اللقومات السياحية في
إنتاج منتج سياحي والترويج والتسويق
لهذا المنتج وبيع المنتج من خلال نظم
التوزيع المتخصصة، كما تعتمد أيضا على
حرية انتقال الأفراد، الأموال والمعلومات مما
يوضح كيف أن السياحة ترتبط بجميع
الخدمات الأخرى.

٣- كثر الحديث عن مقومات مصر
السياحية ولكن الواقع المفعل أن نصيب
مصر من السياحة العالمية أقل من ١٪ كما أن
الطاقة الحاملة لصناعة السياحة المصرية لا
تزيد على 4 ملايين سائح سنوياً وحيث إنه
لا جدال أن لدى مصر مقومات سياحية
فريدة إلا أنها تفتقر إلى امكانية توظيفها
لإنتاج منتج سياحي قادر على المنافسة
الدولية.

٤- مقارنة أداء السياحة المصرية بنظيرها
في إسبانيا واليونان أصبح وأردا اليوم
لمصر ميزة مقارنة واضحة إلا أنها لا
تترجم إلى واقع فعل نتيجة قصور يستلزم
العالمية في امكانية توظيف تلك اللقومات،
سيتم تناول هذا الموضوع فيما بعد في هذا
التقرير.

٥- الهدف الأساسي لاتفاقية «الجات» هو
تطوير المناخ الحاكم لحرية السوق ليحصل
المستهلك على أفضل السلع والخدمات
بأفضل الاسعار. أن صناعة السياحة جزء
من اتفاقية الجات وينطبق عليها نفس المنهج
الفكري ولكن لوضعه موضع التنفيذ يتطلب
تفاوض متعدد الأطراف للتوصل إلى توازن
في التنازلات والميزات التي تخدم مصالح
الأطراف وتحافظ وتركز على العلاقات مع
القطاعات الخدمية الأخرى.

٦- أن الفلسفة الحاكمة لاتفاقية الجات هي
أن تحرير تجارة الخدمات سيؤدي إلى
سبورة التنافس في ظل سوق حرة تحكمه
الشفافية وبالتالي تهدف الاتفاقية إلى إلغاء
التمييز والتقييد بالنسبة لجميع للمعاملات
الخدمية والسبل الأربع الحاكمة لتوريد تلك
الخدمات، فأى ميزة لأطراف سيسمح من
حق جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية.

٧- منظمو الرحلات، شركات الفنادق
والشركات المتعلقة بنشاط السفر غير
الوطنية سيكون لها الحق في تأسيس
وتشغيل شركات في الدول الأخرى الموقعة
على الاتفاقية.

ب- في القطاع الفندقي ستسهل الاتفاقية



المصدر : الإحصاء السنوي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - أبريل ١٩٩٥

العالم مهدد بحرب

تجارية بعد الجات

خزكي جونج رو رئيس المنظمة العالمية للصناعة والمستهلكة الأسبوعية من أن العالم قد يشهد حرباً تجارية واسعة بعد جولة ازجواي وفي ظل اتفاقية الجات

وأضاف رو في مؤتمر المنظمة بالمشاهدة أن ظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة مثل السوق الأوروبية والفاذا، سيجعل المشاكل تتفاقم وسيخلق ضغوطاً على بلدان العالم النامي والمفروعات الصغيرة.

وقال إنه ليس من المفهوم أن يستمر هذا المسود في توزيع الثروة، وتعميق تعميق حد الفقر وعلى حالفه الأخرى تخدم بالرفاهية على حساب الآخرين وكان وزير الصناعة د. إبراهيم فوزي قد أكد على أهمية الاستثمار في إزالة البنى التحتية والدمج للمصانع الصغيرة، لتخفيف تكلفة إنتاج مصغار المنتجين في ظل المنافسة القائمة مع الجات.



الأهرام

المصر :

١٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التجمع يوافق على اتفاقية الجات بشرط التزام الحكومة بسياسات جادة

لوافق عدة شروط مساندة للإصلاح المصري وضمت انتكاسته لتتعلق في اتباع سياسات محددة لتطوير خطط البحث العلمي والتكنولوجيا لتطوير الإنتاج وبناء قاعدة علمية تساعد على الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية، وإحداث تغييرات في سياسات الخصخصة تؤدي لتجسيص الإنتاج وتوطين الشركات الصغيرة بخلق بالاعتماد والاستثمار المصري من المعلومات الدولية الزراعية وزيادة الأجور بما يساعد على زيادة الإنتاج والإسراع في إنشاء المنظمة الوطنية المستقلة عن تسجيل الأصول المالية والبراميل الزراعية لحماية حقوق مصر من المحاولات الأجنبية وخاصة الإسراع في التي تحاول سرقة أصول إنتاج الزراعي المصري وصحيتها باسمها، بالإضافة إلى السعي لتشجيع نقل الاستثمارات عربي لتوفير حماية الاقتصاد المنظمة وجه محمود محمد محمود وزير الاقتصاد الشكر لخالد محيي الدين على وجه نظره وتكلمه التي وصفها بأنها كلام بناء ومفيد، كما أعرب زكريا عزمي وعبد الوهاب فؤاد مكي لجنة التحضير عن تأييدهما لما ذكره زعيم المعارضة البرلمانية عن خطوطه المرافعة الانتقالية وضرورة الاستعداد بها حتى لا ينكسر الاقتصاد المصري.

الأزمة التي سنؤدي إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية وتخلق مصاعب أمام الصناعة الوطنية ومحاولات الخصخصة على التكنولوجيا الحديثة.

وأكد خالد محيي الدين على

المصر العالي، وسيتم تحديد على شوكها مصير الاقتصاد المصري لسنوات طويلة لما تطلبه من جهود على الصناعة الوطنية وتلقي كالة الشغل الحماية، وأضاف أنه لا نستطيع رفض الاتفاقية حتى لا يتم استئماننا من النظام التجاري العالمي، وهو ما يرفض وجود سياسة تشغل المرحلة الانتقالية وتعد اختيارات الخروج من

أعلن خالد محيي الدين زعيم المعارضة البرلمانية أن موافقة التجمع على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية «جات»، شروطا للقيام الحكومة لسياسات شاملة تحمي الاقتصاد المصري وحقوق الشعب.

وقال أمام مجلس الشعب يوم الأحد الماضي إن المجلس يناقش اعطى الاتفاقية تم توقيعها في



المصدر :

التاريخ: ١٩٩٥

عجیبی!

**التوقيت الصيفي
والجسبات**

من الممارات ان تتقدم الحكومة الى مجلس الشعب بشروع قانون التوفيق العملي، في الجملة ذاتها التي توفيقا لطلب الاعمال من منظمة التجارة العالمية، الشهيرة بعالمها، والمنهج ان الحكومة التمهيد بالتوفيق، العملي واعاد قانون له، لم تحصر على توفيق اصدار قانون وكالة الاسرائيل والقدس التي يحسم الصناعة الوطنية من خطر التلصص الدواب غير الشرعية، والذي اباحت لتلصص الجاه اصداره لحماية الدول "الطليانة"، قبل التصديق على الاتفاقية.

ولأن الحكومة حريصة على الشفافية، فقد
مماوت قبل رفع الجلسات لأجل غير
مسمى بإصدار قانون التفتيش الصحفي،
ولم تحدد توقيتاً لتقديم المشروع قانون
لحماية الصناعة الوطنية، والتي بات عليه
الانتظار لعام للامد.

القد على الدول من كافة الأصوب من أن
ظهور الائتالية في الاقتصاد المصري لا
تكن في بوعاء، وإنما في قدرة الحكومة
على الالتزام باتخاذ قرارات وإصدار
تصاريح في القضايا المالية والمالية
سياسات مختلفة تقضي على التوافق
السلبية التضخمي في المجتمع، وأما ذلك
انفصل الوزراء يوقعون طلبات القبول
وتبادل الأوراق فيما بينهم لإضاعة الوقت
وأنشغلوا من المناقشات الخطيرة الدائرة،
فهل نتعجبين إنها حكومة قادرة على
الائتال؟



قضية المناقشة

الجات ودعم السينما

بين الإحصائيين حزب التجمع في سياق عرضهم للمناظرة الجديدة التي ستعقد في ١٥ أبريل ١٩٩٥ في مصر، رئيس الثقافة، الجات أو التجارة العالمية، كما أن صناعة السينما والكتاب يمكن أن تستفيد من هذه الاتفاقيات من زاوية حق الدولة في دعمها بدون حدود. ودعم هو حق للدولة المصرية طالما أن إنتاجها في هذين المجالين لا يتجاوز 20% من الإنتاج العالمي.

وتواجه السينما المصرية أزمة حقيقية جعلها في أمس الحاجة لدعم حكومي لكي تنهض من جديد ولتعب الأيدي العتيقة في الساحة بها خصاصة أولاً وتكون ذاتياً خصاصة إلا ما هو لها أن يبارز خيبة مصرية في حجم التهميزات في صناعة السينما والتوزيعين وهو الرقم الذي أهله الفنان يوسف شاهين طبعاً لمصارمة أي أن أي دعم موقوف يعود للدولة مضاعفاً مبركاً وسراً وعلى أهمية السينما، كصناعة تقدم إنتاجاً يجري تداوله وتستوعب أيدي عاملة في الأهم هو دورها في تشكيل الوجدان العربي وتمكين الأصوات الثقافية والروحية من الشعوب العربية في زمن العواصف والمخاطر القلبية التي تهدد وحدة الأمة العربية المرجوة باعتبارها - أي الوحدة أياً كان الشكل الذي ستتخذ - هي خط الدفاع الأول ضد هجمة الدول الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها أمريكا وإغارة إسرائيل وحمايتها، وضد التحكم المزدوج للقطاعات الدولية الثلاث - صندوق النقد والبنك الدولي والجات.

وتحتاج صناعة السينما - والأسر كذلك - لخط - لوجية فاعلة يشارك في وضعها السينمائيون بقائهم ومثاقبتهم الأخرى وتشايرها فيها وزارة الثقافة، والبنوك المصرية ويسهم فيها الفنانين والكتاب وغيرهم بشكل خاص.

ويغري النجاح المزدوج للسلام المصرية التي يصفونها جيل الوسط من المخرجين وقد حققوا نجاحاً لا يسر به في بلدان العالم الثالث والبلدان التي يتربع فيها المهاجرون العرب - بشري بوضع أسرهم الجديدة جديدة لا يستطيعون الويلن الأخرى أنفسهم كمنسوق وإنما تفتح أسواقاً جديدة في هذه البلدان على أن تلبس السينما المصرية احتياجاتها بترقاه الصناعية والفن معاً.

ولدى مصر إضافة للقاعدة البشرية الهائلة والغنية من الفنانين والكتاب خيرات عالمية متخصصة في شتى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تربت وأدرجت في زمن الحزن والماله للظلمة، ويمكن أن تكون عوناً في هذا الميدان الذي لابد أن تدخله السينما المصرية بجذارة وفرة على الثقافة.

وتقتضي مثل هذه الخطط المرحوة نظرة جديدة لإستراتيجية الفنون ومعهد السينما فيها بشكل خاص الذي ينبغي أن يفتح أبوابه لعلماء من الطلاب الراغبين في دراسة السينما وأن يتكاتف مع الجهود المرفوعة على الإنتاج به ويرعى فتح الأقسام الفنية التي أفتقدتها، بل إن الفنانين الأغنياء مطالبون بإنشاء معاهد خاصة أسوة بذاك الذي ثبتت كالمطر في ميدان الثقافة والتجارة على أن يستفيدوا منها - قبل الوبع - لتؤمّن تكوين أجيال جديدة من السينمائيين تحصل على عائلتها مهمة تطوير هذه الصناعة الحيوية التي ستجني من هجوم الجات.

وهناك صغرات الأوراق والخضط للدروسة دراسة جديدة التي تستهدف تطوير السينما وقد أصيب والعمود بها بشبهه الأساس لأن لا شيء يفتقر إلى أن أزمة السينما تزاد ثقلاً.

ولأن الوقت قلت جد لا هنز، فيما أن نستثمر الفرصة المتاحة لنا أو نواصل الخصام في سراريت الصيروراتية والقصص وضيق الألق، فإن على ثقافة السينمائيين أن تصار بالتركيب المؤثر عام أو جمعية عمومية استثنائية تبحث هذه القضية وتضع على جدول أعمالها مرة أخرى ضرورة إنشاء الرقابة على السينما كأحد الشروط الجوفرية ضمن هذا السياق للتقدم واستثمار الفرصة المتاحة.

فريدة النقاش.



المصدر : الإلهام المصانع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ أبريل ١٩

في اجتماعين لاتحاد الغرف وغرفة القاهرة أمس:

الأسواق المصرية... وكيفية مواجهة اتفاقية «الجات»!

كافة التنظيمات التي تضم رجال الأعمال مثل اتحاد الغرف التجارية واتحاد المصانع المصرية وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين وذلك للمشاركة بصورة فعالة في توجيه حركة الاقتصاد المصري الذي ينتظر عدة قوائم هامة يتم حاليا إعدادها ومطالب بمسيرة تشكيل لجان من هذه التجمعات للمشاركة بصورة فعالة في صياغة هذه القوانين قبل عرضها للمناقشة العامة سواء على المجلس أو المجلس النيابية المصرية خاصة قانون العمل الموحد الذي يجري إعداده حاليا حيث إن هذه التجمعات تمثل طرفا أساسيا من أطراف هذا القانون على أساس أن معظم أعضائها يعتبرون أصحاب أعمال ومطالب أعضاء الغرف التجارية بعدم تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات في المرحلة الرابعة حتى تستطيع الأسواق الخروج من مأزقها الحالي وتستقر بها حركة التجارة وعند ذلك يتم التفكير في عملية التطبيق.

محمود الشنوبلى

إذا كانت اتفاقية الجات تهدد الدول النامية التي تنتمي إليها مصر مدة ١٠ سنوات تستلزم خلالها حماية أسواقها ومستجانيها من كافة المخاطر التي قد تتعرض لها خلال مراحل تنفيذ هذه الاتفاقية فإن هذه المدة في العمر الاقتصادي لا تسارى شيئا أو بمعنى آخر فإن الافتراض الأقرب إلى الحقيقة هو عدم النظر إلى هذه المدة والتصرف على أساس أنها غير

موجودة بالفعل

وكل هذه المعابر المزدقة بمركبة التجارة المصرية الخارجية أو الداخلية كانت محور اجتماعين هامين بالأساس هما اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية ومجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية حيث تركزت المناقشات حول وسائل الخروج للأسواق المصرية من حالة الكساد التي سارلت تسكن منها بصورة وأصبحت تهدد كيانها بصورة

مباشرة

حيث أكد السيد محمود العريسي رئيس مجلس إدارة الاتحاد ورئيس غرفة القاهرة التجارية أن مواجهة الاخطار التي تهدد الأسواق المصرية أصبحت من الأمور التي يجب أن تكون من أول الاهتمامات على كافة المستويات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء وأن هذا الأمر يتطلب

إعادة النظر في النظام الضريبي المصري بصفة شاملة حيث يعتبر من العوامل الرئيسية التي تساهم بصورة كبيرة في زيادة حركة الكساد وبالتالي زيادة حالة الانكساد داخل الوسط التجاري التي وصلت إلى نحو ٨ آلاف حالة سنويا.

وأكد السيد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال أن للقطاع خلال المرحلة القادمة تنسيق الجهود بين



الإصدار

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠-٩-١٩٩٥

أوزراء في ندوة مستقبل الزراعة المصرية وأجاث:

تطوير أداء القطاعات الانتاجية للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة

كتب - عبد الوهاب حامد:

أكد وزراء الزراعة والتعليم والتصنيع أن اتفاقية لاجات تضع مسئولية كبيرة على القطاعات الاقتصادية في مصر وخاصة المجالات الانتاجية والتسويقية بما يمكنها من التعامل مع الواقع الجديد والاستفادة من العوائب الإيجابية للانطلاق وأعطى الدكتور يوسف وإلى نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في افتتاح الندوة الدولية حول مستقبل الزراعة المصرية في ظل الجاث التي ينشأها المعهد العالي للتعاون الزراعي أن مصر قد انضمت عددا من الخطوات الإيجابية بدأت منذ سنوات لاستخدامها في بعد الجاث منها تحديث الإنتاج الزراعي وإيافته وصولا إلى الاكتفاء الذاتي جاء ذلك في كلمة الدكتور وإلى التي ألقاها نيابة عنه الدكتور سعد نصار رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة وأعطى الدكتور حسبي كامل بهاء الدين وزير التعليم في الندوة التي ينشأها المعهد بالتعاون مع مركز التنمية الريفية والزراعية بجامعة أيا الحكومية بأمريكا أنه لا مجال للبقاء في النظام العالمي الجديد إلا للتميز والابتكار والتجديد المستمر وأن أعداد الكوادر البشرية المؤهلة على تكنولوجيا الإنتاج الزراعي والتسويق هو مسئولية المؤسسات التعليمية وأعطى الدكتور أحمد جويلى وزير التصنيع والتجارة الداخلية أن اتفاقية لاجات تضع مسئولية كبيرة على قطاعات الدولة الانتاجية والتسويقية حيث أن المنافسة ليست منافسة محلية أو إقليمية ولكنها عالمية وهذا معناه أن الإنتاج المصري عليه أن يلتزم بقرارد السوق العالمية



المصدر : صباح الابرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٥

البشارة لى بوابه



وما لاش فيه ان هذه من استقبلوا وبدنوا العمل الفحل والدليل ان هذه العديد من الشركات قد لمحت بنفسها وتضحت من ميعتها انال واستطاعت العبور من لجاج بحر المسيرة الى شاطئه الريح والامان .. ولكه بعض امثلة او حتى الاقتراحات للصمود والمناخه في المرحلة القادمة وخصوصاً اننا بالفعل استطلعت حكومة ان تعبر مرحلة الإصلاح انال ودليله فيث سعر الدولار والذي لابد ان يعطيه ويسرعة الانتهاء من مرحلة الإصلاح الاقتصادي

التصغير حياة

بداية يقول التمييزي بعضى فطب رئيس مجلس إدارة الشركة المقيمة والصناعية احد منتجي السند في مصر ..

لقد واجهنا ظروفًا صعبة فالفريق عملت كمعالي من الخسائر تكبده لظروف السوق الصعب في مصر وخصوصاً اننا كنا نعمل إنتاجنا بالمعامل ليلود

● أصبحت الجبات حقيقة واقعة بما تعمل في طيات بنودها من مفاجات لشعوب العالم بأنواعه وطبقاته المختلفة .. أصبحت حقيقة وأن الأمر تطيقها علينا بعض الوقت سواء كان بعيداً أو قريباً لسوف نطقد يوماً ما .. أصبحت حقيقة واقعة وأن كان من المؤكد من وجهة نظر العلم أن الجبات انتهت بالفعل ولم يعد لها وجود منذ عام ١٩٨٦ وهي الانكسالية التي يسمى ورائها العالم منذ عام ١٩٤٨ وتيلورت بالفعل في عام ١٩٩٤ في مؤتمر المغرب ولكن تحت مسمى جديد هو النظام التجاري العالم الجديد أو ما يرمز له بكلمة ويتو .. عموماً سواء كانت (جبات) أو (ولبنو) أو غيرها من المسميات وأرد بلاد الفرنجة لعلينا أن نستمد لمصر جديد أن لم نواجهه بأسلحته ولفته فلن نجد لنا مكاناً تحت الشمس أو حتى في الظل ..



٢٠ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا يستطيع الآخرون في داخل السوق الذي نحن جزء منه . ويستعمل اللواء بير رجا وليس قطاع التسويق بالقرعة كلمات التمييز صبرى الشلال ليقول . ليس هذا لحساب بل لابد من تكمل المنتج نفسه لأن كنا نضع نوعية معينة فلابد من إنتاج كل نوعياتها واستخداماتها وكيفية استخدامها حتى ترتبط النوعية بالقرعة والعلامة والاسم ليعود عليها المستهلك ولا يجب إل نوعية الأخرى بسبب نقص في المجموعة المتكاملة من المنتج لذلك ونحن ننتج البطاريات الجافة راجعاً إلى ننتج كل أجهزةنا والمكافئ من وسط وصغير وأكبر وخاصة بالبطاريات بل

وبطاريات السيارات وبطاريات الأفران الصناعية بحيث يرتبط الاسم التجاري بنوعية المنتج ككل لا يملك واحد فقط من الشركة وبالتالي يرتبط المستهلك سواء في الداخل أو الخارج بالاسم الذي يصبح علماً كل نوعية معينة أو قطاع معين من الإنتاج .

التخصص والتوسع

ومن قطاع التمييزيات ننتقل إلى قطاع الحراريات ويستعمل الموارد المهندس جمال رفوان رئيس مجلس إدارة شركة سورتاجا للألومنيوم ... لا شك أنه في ظل المنافسة الشديدة والتي يواجهها الإنتاج المصري الآن داخل سوقه المحلي لابد من التصرف السريع والمنهزم بما لدينا من أسلحة وإمكانيات حتى يمكننا الاستمرار خصوصاً وأننا كشرعت قطاع أعمال علم لا نواجه الإنتاج المسعود فقط ولكننا نواجه إنتاج القطاع الخاص الذي كثرت وجوده وبراسرة شديدة خصوصاً وأنه يتركز بمرحلة متقدمة ولا تكفيه عوائل وإهود الروتين الحكومي وسعة التصدير وأحياناً والاعتماد على ننتج في قطاع الأعمال العام والتجديد حتى أبحاثنا لا يستكمل سياسة التمييزية التي سحر القطاع ككل وهي لن نتحقق إلا بعد أن نتخلص كل شركة من جميع

وليس هذا لحساب ما كسبناه وكفنا كسبنا أسواقاً عالمية كبيرة مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان في أوروبا ونيجييا في أفريقيا وبنجلاديش في آسيا . ونسعى الآن لفتح أسواق في الولايات المتحدة الأمريكية ...

ويبقى يحسب قلب عقله للأول وهذا لم نحاسب مكتوي الأيدي أمام الخسائر ولعلنا كشرعت واستخدمنا ما بين أيدينا من إمكانيات لننتقل وننافس الغرب والشرق معاً وفي كل دارهم .

التكامل الانتاجي

ويطلق في مصالحة التكامل الجديد الذي يتبنى نوعية المنتج ويتبنى المستهلك معاً التمييزي محمد صبرى الشلال وليس القرعة لها الصناعات التمييزية عندما يقول والمثل التمييزي للمنتج عليه عامل كبير في الجذب التجاري وسرعة به الفعل في المستهلك ويهيج أن يكون مشدداً مع الذي العام لكل منطقة وهذا يستلزم ما يمكن أن نطلق عليه دراسة سيكولوجية الإقليم والسكان التسويقية حتى لا نضع شكل ما على صورة منتج معين قد يعمل معنى سيئاً في مكان ما رغم أنه لا يحمل نفس المعنى في مكان آخر ... نعمنا كد وعلمنا في اعتبارنا الخاصة الجديدة سواء مع المنتج الأجنبي أو حتى مع المنتج المحلي لأن الخلاف التمييزي هو أول ما يبرز المستهلك وهو ما فعلناه مع البطاريات الجافة التي لننتجها قرعة لها فقد شهدنا شكلها الخارجي تماماً ليتخلص مع تطورات السوق وراعيها في الشكل الجديد اللواحي الفنية والإعلان المعبرة بعدة دراسة مستكشفة وليس هذا لحساب بل الصورة الخارجية المعجمة طورتها بحيث تكون أسهل في الاستخدام وأيسر في العمل وكثير الاقتصادية وحققنا في المنتج بشكل عام وهو ما يهين أن نواكب الأسواق حتى

التكامل الزراعي لسوقه بطريقاً حتى نتمكن من إنتاج أبسط قواعد العملية التسويقية حتى . ثم إلغاء التسويق من طريق البثوة الزراعية ولكننا في ورقة عدم وجود المعلومات أو الخبرة الكافية للتسويق بل والأدنى من ذلك أن الفلاح أجبر من شراء السمك لأنه لعدم حل شرائه بالائتمان ونحن نقفنا البيع النقدي .

وكان الحدي أمثما كيف سنجعل خصوصاً وأنه مع عصر الجات سيوفر السوق مطوقاً للاستثمار ويدرس إمكانيات الشركة وجدنا أنه بالإمكان أن نجده بالمثل العلاقة لدينا نحو التصدير وبالفعل برسمنا الأسواق الخارجية دراسة متأنية فوجدنا أنه بالإمكان أن نجد لنا مكاناً في أسواق العالم ولكن بطريقاً أولها أن نقدم لكل سوق المنتج الذي يهتم به لا أن نعرض عليه إبتلينا لأنه لن يقبله وبالفعل لم نعيد شكل السمك بدلاً من السوق أصبح على شكل حبيبات ثلثاً أن قرعة بعض البلاد تحتاج اسمك كحل فيه نسبة الفوسفات إلى ١٨٪ وقرعة أخرى ٢٠٪ فحولنا

إنتاجنا إلى هذه النسب بدلاً من ١٨٪ وهي ما ننتجها القرعة المصرية كذلك شهدنا المشاكل ونوعيات المعوقات وأحجمنا لنفسي كل سوق على حدة أما الأهم من كل هذا فهو الالتزام بمواعيد التسليم لأنها قرعة بمواعيد الزراعة وسواسمنا في كل دولة وبالفعل حققنا نتائج مبهرة ليعود أن كان السمك راعداً في مخازن الشركة وانخفض الإنتاج من ٨٠٠ ألف طن إلى ٤٥٠ ألف طن وإجمالي خسائر القرعة ٢٥ مليون جنيه والصعب حل المشووف يصل إلى ٦٠ مليون جنيه كعكسنا من تغطية كل هذا حيث صعدنا في موسم ٩٢/٩٣ ما قيمته ٣٠٧ مليون جنيه ارتفع في موسم ٩٣/٩٤ إلى ٢٠٠ مليون جنيه وحتى الآن في عام ٩٥ صعدنا ما قيمته ٢٥٠ مليون واستعمل بها في ١/٣٠ ألف الفهم إلى ٩٠ مليون جنيه حسب المقرد الجبراً بيننا وبين الدول التي نصدّر إليها ...



٢ أبريل ١٩٩٥

سعة كل منها على جودة عالية جداً لأن هناك تخصصاً شديداً وسيعون سعرها النهائي رخيصاً جداً لأنها قامت في إطار صناعة صغيرة محدودة التكيف وفي نفس الوقت بإنتاج عس غير القصدى التكلفة لأنها ستكون مطلوبة لأكثر من جهة وأكثر من سوق نظراً لجودتها التامة من التخصص ..

وأخيراً

وهكذا نرى ومن خلال آراء خمسة من خبراء التصنيع والتسويق أن التخصص والدراسة الواضحة هي أهم أساسية الإنتاج المصري في مستقبل (الجات) الذي يهددنا بأخطار فعلا يشعرون بالفعل لو أننا إجهنا إلى عدة صناعات مصدرة ولتخصصنا فيها وإلجئنا خلفها بكل لقنا حتى نلتم أنفسنا من خلالها في السوق العالي ولدينا مثال صناعة الإسفندة والذى نجحت فيه شركتان هما أبو البر الإسفندة والمالية والصناعية بكار الزيت أن تحلقا الاكتفاء الذاتي لصريل ويصنعا للخارج وفقاً لخطيطات السوق العالي ومن خلال التصدير حققت الشركتان التوسع على المستوى الداخلي والخارجي وأمانا صناعيتن الخريبتين يمكننا الاعتماد بهما ومن خلال رصد الخبرة الطويل يمكن بهما الانطلاق نحو العالمية وهما صناعة الفول وتوابعه من تسج ولايس جازفة ثم صناعة التلكة من اللام ومسبكات وأعمال فرامية وكاب ومطومات وكما الصناعيتن هما قدم الصناعات المصرية على الإطلاق واعتقد أنه بعض الاهتمام بهما يمكن مصر أن تحلق القفز والكمز في سياسة الإصلاح والرفاهية الاقتصادية .. مودة وحبة نطر ..

رديداً ومع كل نجاح يزداد الأساس ويزداد التطوير ولكنا في نفس الوقت نأمل في باقي الجهات الخير ومد يد المساعدة للشركتات الوطنية لتنهض وهذه الجهات ممثلة في البنوك التي يجب أن تعيد النظر في القوائد التي تحوزت أصول الديون وفي الوزارات المعنية وفي السوق والمستهلك المصري الذي يجب أن يتخلص من عذلة الخواجة ويشجع إنتاج الحقنة وابتكاز من المصريي ..

الصناعات الصغيرة

ومن الطعاع العام إل الطعاع الخاص نستطيع إل نفس التلمعة من سيد عالم لهد خبراء صناعة السيارات ومدير عام شركة عالم باس والذى يفرنا بكوله .. إذا كنا نبحث عن تطوير الصناعة حتى يمكن أن نواجه المستقبل وتحدياته والتكاليف العالية والتكتلات الاقتصادية فلا بد من التخصص والتخصص الشديد جداً وأن نتجه إل الصناعات الصغيرة وليس معنى الصناعات الصغيرة أن نقنا مجموعة من الصانع الصغيرة لصناعات ثقافية صغيرة لا العس لابد من صناعات صغيرة متخصصة جداً لإجراء الصناعات الكبيرة فعلاً لو أن مولود السيارة مكون من مائة جزء فلا بد أن يكون لدينا مائة مصنع كل مصنع منها متخصص في صناعة جزء واحد وبذلك شديدة وبكميات كبيرة تحلق المالد الاقتصادي لم يتم تجميعها جميعاً في مصنع كبير مهمته إنتاج المنتج النهائي وإليه القدرة العالمية على تسوية ولها يمكن القول إنه سيكون لدينا القدرة على تصدير كل سعة على حدة من المائة سعة وتصدير أيضاً المولود النهائي وعاننا متخصصين في إنتاج ملة وواحد

خسافرها ويؤمننا لذلك لابد أن تعمل كل شركة بمفهوم من وقابل للتطوير والمناورة وهو ما قلناه حيث وجدنا المنافسة شديدة في مجال السراميك فقررنا التخصص في إنتاج سراميك الخدمة الشاقة وتركتنا الجدران للشركتات الأخرى لتتأصلح فيه كل مساهمة وانفردنا نحن بمجال الخدمة الشاقة والذي يستخدم في حمامات السبلطة والأفراش الصناعية والمعامل وغيرها

أبشاً من خلال دراسنا السوق ونقاط الضعف والقوة فيه فربنا أن نستفيد من الإمكانيات الفنية والبيكنية بكثرة وأدخلنا نوعيات جديدة من الإنتاج لم تكن الشركة لتنتجها من قبل مثل اعظم اليورسكين المفلرة وهي أن تكلف الشركة كثيراً حيث يمكن إنتاجها على نفس خطوط الإنتاج الموجودة ونفس العاملين دون زيادة ولقنا أدخلنا منتجاً جديداً يمكننا المنافسة به سعراً وجودة مع الإنتاج المستورد من الخارج ..

إن تخصصنا في نوعية معينة من الإنتاج ونوعنا فيها بأمر الإمكان أى فعلنا ما يمكن تسميته بتجهيز فكر الطعاع الخاص مع إمكانيات الطعاع العام حتى يمكننا عبور حواجز الخبرة والدخول في طريق الإصلاح الاقتصادي والذي بدأ يتحقق رويداً



المصدر : العالم اليوم

٢٠ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا تنضم مصر لمنظمة التجارة العالمية؟

■ عصام الدين الأحمدى *



في إطار موافقة مجلس الشعب المصري على الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية بصفتها مصر أحد الأعضاء الأصليين في الجات من الضروري التأكيد على أن مصر كانت الدولة العربية الوحيدة في الجات حتى نهاية جولة أوروجواي. وقد أبرمت اتفاقية الجات في 1947/10/30 في مدينة جنيف وكان عدد الدول المؤسسة وقتها 23 دولة.. وقد دعت إلى تأسيس الجات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.

وانضمت مصر للجات منذ جولة كندي 1964 - عضوية مؤلفة لمدة عامين، ثم حصلت على عضوية دائمة بالجات - في فبراير 1970 في ظل ظروف سياسية غاية في الصعوبة - فكان ذلك نصراً سياسياً واقتصادياً كبيراً للدولة ذات توجه اشتراكي - في حين أن جميع الدول الأعضاء في الجات هي دول رأسمالية والدول الصناعية الكبرى ولم تنضم إلى الجات أي دول اشتراكية حتى نهاية جولة أوروجواي - بل إن الدول الشيوعية كانت جميعها ضد الجات.

وقد نصت مفاوضات الجات 28 وثيقة تجارية تضم في 500 صفحة، على إنهاء الأمانة العامة للجات وإقامة منظمة للتجارة العالمية الـ W. T. O.، وعليه فقد كانت هناك دول قامت بالتوقيع على الاتفاقية ولم تصدق عليها من برلمان حكومتها في اجتماع مصر 1994/4/15 بمراكش بالمغرب ومنها مصر وبالتالي فإن مصر وقعت على الوثيقة التأسيسية التي تشمل 28 اتفاقية دولية في العديد من مجالات التجارة والتبادل السلمي والخدمات وغيرها من المواضيع التي اشتملت عليها مقاضات جولة أوروجواي، ولم تصدق عليها من برلمان الحكومة.

وهذا يعطي مصر حق الاشتراك في مناقشات ومفاوضات التجارة الدولية دون حق التصويت عليها لعين انتهاء مجلس الشعب من التصديق على الاتفاقية، وعليه تتحول مصر إلى عضو في منظمة التجارة العالمية بعد إيداع الموافقة. عدد الدول التي وافقت برلمانات شعوبها على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حتى 1994/12/31: 81.

ليس هذا أي إيجاب لمصر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ولكن متى تم

التصديق فإن يجب الالتزام التام بما جاء في الوثائق فلا يوجد مجال للتعديل، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة لمصر سيكفل منافع عديدة ونواحي إيجابية كثيرة لن تتوافر لها إذا لم تنضم إلى تلك الاتفاقية، حيث إنها ستستفيد من التجارة الدولية لمجموعة دول تجارها تمثل أكثر من 90٪ من تجارة العالم

لا يجب التفتيش من الجات حيث أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يفتح المجال بشكل واسع للتصدير لمساوق الدول الكبرى ستفتح أمام الدول النامية بما فيها مصر.. وهذا يتطلب أن تكون المنتجات المصرية بالجودة والسعر المناسب الذي يناسب المنافسة في الأسواق الخارجية المفتوحة وللمنافسة في الداخل أيضاً أمام السلع التي ستدخل مصر وبالسعر يستقيم بالجودة وانخفاض السعر بالأسواق المحلية.

من الضروري التركيز في السياسة الإنتاجية للقطاع الصناعي على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري لتكون لها سلع شديدة التميز للتصدير تتمتع فيها بميزة نسبية عن الدول الأخرى نوعية وجودة وسعراً وإلا لن يكون لها مكان.

الجات ستكون في صالح المستهلك تماماً والذي لن يتردد في اختيار المنتج المنسود الأكثر كفاءة والأرخص سعراً خاصة أن مجال الخيارات أمامه سيكون واسعاً.. وبالتالي فإن هذا يدعو إلى التركيز على عناصر الجودة الإنتاجية، بدلاً من بحث أساليب التقييد مثل نظام الحصص بالمثل، وهو ذلك سيعرضنا أبداً للمعاملة بالمثل، وهو أحد المبادئ الأساسية المتفق عليها في مفاوضات



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٩

أورجواي.

ولكن يمكننا الجمع ما بين حماية الصناعة الوطنية من الاغراق ول نفس الوقت تطوير النشاط الصناعي ليوصل إلى مستوى الجودة الملائم داخليا وخارجيا وهذا يدعو إلى إعادة النظر في هياكل الإنتاج واحتياجات السوق المحلي والأسواق الخارجية.. والاهتمام بنواحي التسويق والترويج ويسبق هذا جودة الإنتاج. حجم تجارة الدول الأعضاء في الاتفاقية يمثل 90٪ من حجم تجارة العالم وبذلك إذا لم تنضم مصر ستعمر من دخول أسواق تلك الدول، ولكن الآن مشاحة لنا فرصة لن تتكرر لتعظيم الدخل من الصادرات بجميع أنواعها.

من غير الممكن غزو هذه الأسواق الواسعة في ظل غياب من المعلومات، وبالتالي فإن انضمام مصر للاتفاقية سيستلزم بشكل مباشر تأسيس مراكز معلومات عن هذه الأسواق وأدائها وحجم الطلب السلع، ونظرا إلى أنه لا يوجد لدينا هذا النوع من مراكز المعلومات وحتى الموجود منها يحتاج إلى تطوير لتقديم هذه الخدمات.. فلماذا الآن إلى تأسيس مثل تلك المراكز وهناك نقطة التجارة التي تم تأسيسها في مصر وتم افتتاحها في يناير 1995.

إذا كان البعض يرى أن هناك آثارا سلبية متمثلة في زيادة تكلفة استيراد السلع الزراعية نتيجة إلغاء الدعم من جانب بعض الدول المصدرة مثل أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الأمر تمت معالجته عن طريق تعويض الدول النامية ومنها مصر في صورة منح لا ترد ومبيعات بأسعار ميسرة ومساعدات مالية ولغاية بل العكس هو ما يجب أن يحدث. فخفض الدعم على المنتجات الزراعية يجب أن تكون له اشارة ايجابية هي الذي الطويل على الاقتصاد المصري من حيث إعادة النظر في السياسة الزراعية والتوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية والتي كان انتاج مصر منها منخفضة نتيجة انخفاض أسعار استيرادها.

والآن ومع إزالة الدعم الزراعي أو تخفيضه ستتأثر الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية مما سيكمن مصر من زيادة القدرة التنافسية على غزو الأسواق بالمنتجات الزراعية والتي تتمتع فيها بالفعل بميزة

تسببية سواء من حيث النوعية والجودة والسعر مثل القطن والأرز والفواكه والخضراوات. أما المخاوف التنافسية عن تطبيق اتفاق المنسوجات، فإنه طبقا لهذا الاتفاق يلتزم مصر بتخفيض تدريجي للرسم الجمركي المفروضة على عدد من بنود المنتجات النسيجية، حتى عام 2005 مع الاحتفاظ بالحق في حظر استيراد الأقمشة حتى عام 1998، والملابس الجاهزة حتى عام 2002، مما يتيح فترة انتقالية لمصر يتم فيها تطوير صناعات النسيجية والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية، بحيث تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وتستفيد مصر مقابل هذه الالتزامات من خفض في مستوى التعريفات الجمركية لصادراتنا من المنتجات النسيجية إلى الدول المتقدمة يبلغ في المتوسط ما بين 30 - 40٪ عن مستوى التعريفات الجمركية في عامي 1986 - 1988، كما ستستفيد من إلغاء الحصص والقود على صادراتنا من هذه الدول، بالإضافة إلى ناحية إيجابية أخرى وهي الاستفادة من الميزة النسبية لمصر كدولة منتجة للقطن في زيادة معدلات النمو للحصص العالية المفروضة على تلك النوعية من صادراتنا خاصة في أسواق دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا. كما ستتمتع مصر بميزة التفاد إلى الأسواق الخارجية بجميع مميزات الحماية التي تضمنتها ولسائق أورجواي، لحماية المنتجات المحلية من الواردات، وهي اتفاقية الوفاة ومكافحة الاغراق كما توجد آلية فض المنازعات التي قد تنشأ لحماية مصالح الدول النامية مثل مصر في مواجهة الدول الأقوى في مجال التجارة الدولية.

بذلك فإن موانئ الجات ستحقق لمصر مزيدا في الأجل القريب والبعيد، فهي دعوة للانضمام للمجتمع العالمي والاستفادة من النفاذ إليه، والتحول نحو العالمية بشكل حقيقي، وما من شك أن الجات تمثل عدديا، للاقتصاد المصري وهذا التصدي هو ما يراه البعض سلبيا، ولكن الآن في المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي.. الموضوع ليس الحفاظ على الصناعة الوطنية من الاغراق القادم من الواردات.. ولكن الموضوع الحقيقي هو كيف نثري بفعاليتنا الوطنية لغزو الأسواق الخارجية.

د. رئيس مجلس إدارة بنك مصر



المصدر : **الهرم**

٢١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد موافقة مصر على الجات

كيف نخلص الفسائر.. ونعظم الإيجابيات لصالح مصر؟

- ١٠ سنوات أمام الدول النامية لتوفيق
أوضاعها مع أحكام الجات
- مصر ستحصل على ٤ مليارات دولار ضاعت
عليها لعدم تمتعها بالحماية الفكرية
- أيهما أخف وطأة: أحكام الجات..
أم مطالب صندوق النقد؟

مساجد عظيمة

●● ٢٨ اتفاقية انتهت إليها دورة «أرجواي» لتحرير التجارة الدولية وقد
وقعت عليها بالأحرف الأولى في الدار البيضاء في إبريل من العام الماضي
١٢٧ دولة من بينها مصر، وأعلن في هذا الاجتماع الدولي قيام «منظمة
التجارة العالمية» بدولاً عن منظمة «الجات»، والتي اختير لها رئيس أوربي
منذ أسابيع.

الأحد الماضي وافق مجلس الشعب المصري على الاتفاقية بعد مناقشات
واسعة في مجلس الوزراء ومجلس الشورى ولجان مجلس الشعب فيول
موافقته.

كان التساؤل الرئيسي في كل هذه الحوارات حول السلبيات
والإيجابيات.. ماذا تكسب.. وماذا نخسر.. وكيف نلقلل من تأثير
الفسائر؟..



المصدر : الشهر سنة ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١٠ أبريل ١٩٩٥

الموافقة على اتفاقيات دورة أوروغواي التي كانت تعرف باسم «الجات» مرت في هدوء شديد رغم أنها ستحكم الكثير من الأنشطة الاقتصادية والفكرية لمصر إلى سنوات طويلة قادمة.

لعل سبب هذا الهدوء أن الاتفاقيات خضعت للعديد من المناقشات والحوارات في الجمعيات العلمية والنقابات المهنية ومراكز البحوث السياسية والاقتصادية في الجامعات وغير الجامعات، حتى تكون حوالها رأى عام يرى ضرورة الانضمام للاتفاقية خاصة أن مصر عضو مؤسس في المنظمة القديمة منذ عام ١٩٤٨ على ما في هذه الاتفاقيات من سلبيات ويمكن حصارها وإيجابيات يمكن تعميلها للحصول على الفائدة القصوى منها ●●

١٩٤٨ مستهدفة «تحرير التجارة العالمية» وإن كانت هذه المرة لم تقتضت بنوداً جديدة خاصة بالزراعة والخدمات والملكية الفكرية وخفض التعريف الجمركية إلى أدنى حد ممكن.

ومع ذلك فإن الاتفاقيات لم تترك مساحة للدول النامية تتحرك خلالها ببطء عن مصالحها ضد الإغراق أيضاً التفرج في إلغاء الدعم لحماية الصناعة والتفرج في قيام الدول الكبرى بإلغاء الدعم الزراعي حتى لايزداد أعباء العجز التجاري على الدول النامية المستوردة للذءاء كما تلك الدول النامية إصدار التشريعات التي تصمها من الإغراق الخارجي، فضلاً عن تشريعات ضد الاحتكار.

لكن تحت أي مسمى أو دواية هناك جوانب سلبية سوف تطول الدول النامية إلى جانب الجوانب الإيجابية التي تتمتع بها هذه الدول وليس لدى الدول النامية اختيار في قبول جزء من الاتفاقية أو الاعتراض على جزء آخر.. المعروض هو أن تقبل الكل أو ترفض الكل.. لماذا في حالة القبول.. ومذا في حالة الرفض.. أولاً ماذا في الاتفاقيات؟

أهم المبادئ

تقتضي الاتفاقيات بخفض الجمارك وإلغاء القيود غير الجمركية مثل نظام الحصص المقيدة للتدفق الحر للخدمات والبضائع

جلسات مجلس الشورى بعد حوارات اللجان انتهت بضرورة الموافقة على الاتفاقيات.. مجلس الوزراء وكانت أمامه صورة كاملة لوجهات نظر كل الوزارات وافق على تحويلها لمجلس الشعب.. قبل مناقشات مجلس الشعب كان د. مصطفى السيد قد دعا إلى عدة جلسات حوار بحضور محمود محمد محمود وزير الاقتصاد وشارك في الحوار أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بالمجلس، ومحمود فريد خميس رئيس اتحاد الصناعيين، ومحمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية، ود. سمير طوير رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني، وعبدالله طوطة وكيل اللجنة الاقتصادية، كما حضرها مشاركا في الحوار أعضاء لجان الضغط والموازنة والصناعة والطاقة والزراعة والري والملاحة الخارجية وبعض رؤساء الشركات القابضة في الصناعة والخدمات بالإضافة إلى بعض القيادات المصرية. وكان يتولى الشرح لبعض بنود الاتفاقيات إلى جانب د. وزير الاقتصاد الوزير المفوض التجاري محمد مأمون والوزير المفوض التجاري محمد هلال وإدارة المنظمات الدولية والمستشار التجاري علاء شكري باعتبارهم معاصرين لدورة أوروغواي منذ بدايتها عام ١٩٨٦ وهي الجولة الثامنة في عمر المنظمة منذ بدايتها عام



بإجراءات المساعدة المحلية التي يكون لها تأثير طفيف على التجارة وتتضمن هذه الإجراءات مساعدة الخدمات الحكومية في مجالات البحوث ومكافحة الأمراض والبيئة الأساسية والأمن الغذائي كما تتضمن بعض المساعدات المباشرة للمتقنين في حالات التصديق الهيكلي والبرامج الخاصة بالبيئة وبرامج المساعدات الإقليمية. وبالنسبة لإماتات التصدير فعلى الدول المتقدمة تخفيض الإعانات المباشرة خلال فترة التنفيذ المحددة بست سنوات بنسبة ٣٦٪ من مستوى فترة الأساس (١٩٨٦ - ١٩٩٠) كما يتم تخفيض كمية الصادرات المصفاة بنسبة ٢٦٪ خلال الفترة نفسها ويكون التخفيض من جانب الدول النامية بمقدار ثلثي التخفيض من جانب الدول المتقدمة وخلال أجل محدد يمشر سنوات- ولاتحقق أية تخفيضات بالنسبة لدول الأقل نمواً.

الاتفاق حول إجراءات مكافحة الإفراط: تكتل الاتفاقية الأطراف المتعاقدة وضع إجراءات لمكافحة الإفراط توجه ضد الواردات التي تكون أصغارها أقل من قيمتها المأينة (القيمة المأينة في السوق المحلية لدول المصدرة) وأن يكون الإفراط سبباً في الإضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة.

الاتفاق حول الوثائق: تسمح الاتفاقية باتخاذ إجراءات وقائية لأعضائها بهدف حماية

وتتضمن الاتفاقية الجديدة ٢٨ اتفاقاً في المجالات المختلفة كما أنها تتضمن والأول مرة في تاريخ الجات منذ نشأتها في أول يناير ١٩٤٨ بنوداً خاصة بالزراعة والخدمات والملكية الفكرية. كما تتضمن الاتفاقية بعض المبادئ الأساسية التالية:

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويوجهه تتعهد دولة إزاء الدولة التي تتعاقد معها على منحها جميع المزايا التي تعطي لدول الأخرى في المستقبل أو التي منحت لها بموجب اتفاقات أو معاهدات سابقة. وبذلك فإنه على الدولة الملتزمة إلى الاتفاقية أن تمنح الدول الأخرى الأعضاء حق الدولة الأولى بالرعاية وكذلك عليها ألا تمنح الدول غير الأعضاء بالاتفاقية أية امتيازات.

التفاد إلى الأسواق: لتوسيع نطاق التفاد إلى الأسواق تقدر في معالجة القيود غير الجمركية أن تحمل معها تعريفات جمركية يكون لها مستوى الحماية نفسه ذلك حتى يمكن الاعتماد على التخفيضات الجمركية وقد تم الاتفاق على تخفيض التعريفات على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات بالنسبة لدول المتقدمة، ٢٤٪ خلال عشر سنوات بالنسبة لدول النامية، أما الدول الأقل نمواً فليس مطلوباً منها تخفيض التعريفات الجمركية.

المساعدة المحلية: حيث يسمح الاتفاق



المصدر :

٢١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القيود غير الجمركية على أن تحل محلها تعريفات جمركية لكيها لن مستوى الحماية نفسه وذلك حتى يمكن الاعتماد على التخليقات الجمركية. قدمت مصر جنودا بما تنوي تقديمه مثل بنية دول العالم لتتزم فيه بتخفيض الرسوم الجمركية والإقلال من العوائق الفنية والالتزام بتبسيط الرسوم الجمركية وهم زبانتها عن حدود أعلى من ثلاث الرسوم

الجمركية المطبقة في فبراير ١٩٩٤ بنسبة تصل إلى ٧٠٪ وعلى أن يتم تخفيض جزء من هذه الزيادة على فترات مابين خمس سنوات ويحظر سنوات ويحظر بظل الرسم الجمركي أعلى من الرسم الجمركي السائد في ١٩٩٤ طوال السنوات القادمة ولا يمنع ذلك مصر من تخفيض رسومها عن هذه المعدلات إن رأت أن ذلك في مصلحتها.

وركز د. مصطفى السيد على أن هناك صراعا بين مجموعات المصالح الدول الموقعة على الجات وللتنسيق بين المصالح أجازت مجموعة من الاستثناءات وأنه يجب على الدول النامية تقاضي السبلبيات والاستفادة من الإيجابيات خاصة أن معظم دول العالم انضمت للاتفاقية حيث بلغ عدد المشاركين ١٢٤ دولة يمثلون ٨٥٪ من التجارة العالمية.

وأضاف د. مصطفى السيد بأنه لا علاقة للجات بالإيزر حيث أن الجات تهتم بتحرير التجارة بين الدول أما الإيزر فهو نظام عالمي للمقاييس الموحدة يهدف إلى اتباع المنشآت لمقاييس الجودة العالمية.

وقال د. مصطفى السيد بأنه إذا لم يوافق مجلس الشعب على الاتفاقية فإننا نتصل بأعضاء عدم الانضمام ولا نستفيد من المزايا التي من أهمها حرية الدخول إلى الأسواق والاستفادة من تخفيضات التعريفات وإزالة القيود غير الجمركية والدم والاستفادة من الاتفاقية المتعلقة بالمواجز التقنية للتجارة والحصول على الحماية من خلال نظام الفصل لفرض المنازعات التجارية واللجوء إلى منظمة التجارة العالمية في حالة التعرض لممارسات

صناعة محلية معينة من الآثار الناجمة عن الزيادة غير المتوقعة في الواردات من منتج معين والتي تسبب أي قد تسبب أضرارا جسيمة للصناعة. هذا وقد أدخل الاتفاق التجارة في المنسوجات والملابس ضمن نظم وقواعد الجات بعد أن كانت تقوم على أساس حصص يتم التفاوض الثنائي بشأنها علفقا لاتفاقية الألياف المتعددة (MFA) بحيث ينتهي إدخال جميع منتجاتها في خلال عشر سنوات من بدء سريان الاتفاقية.

كما استهدف الاتفاق تحرير التجارة في الخدمات ولتنفيذ ذلك تعد كل دولة جدول التزامات خاصا بها وتعد هذه الجداول الوطنية جزءا مكملا للوثيقة الشاملة.

كما يتضمن الاتفاق أيضا الجوانب التجارية المرتبطة بتحقيق الملكية الفكرية حيث ينظم العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية وال دولة والشركات التي تستغل هذا الحق كما يعمل على فرض هذه الالتزامات من خلال الأجهزة القضائية والبوليسية في كل دولة.

وبذلك فإن الاتفاقية قد راعت مسئوليات النمو الاقتصادي بين الدول، فبينما ألزمت الدول المتقدمة بتنفيذها خلال فترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات فقد أعطت فرصة للدول النامية للتنفيذ تتراوح بين خمس وعشر سنوات وهذه الفترة تسمح بتوليف الأوضاع وتعطى فرصة لتحقيق الحماية للصناعة الوطنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

كان الحوار في الجلسات المتعددة في اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب، أكثر من دسائره وكانت كل الأسئلة، تنصب على حماية الصناعة الوطنية.. وكان التركيز أكثر على حماية الصناعات الصغيرة.. ولجهة قلز سؤال محمد خليل حافظ:

● ماذا لو رفضنا هذه الاتفاقية؟
وبعد الردود التي جاءت من وزير الاقتصاد ومن رئيس اللجنة الاقتصادية، أعلن في جلسة تالية أنه يوافق على الاتفاقية بعد التوضيح الذي حدث، وبعد أن عرف أن الموافقة شاملة بدون تحفظ.

كانت بداية الأسئلة المطروحة:
● ما الذي تمثله اتفاقية الجات بالنسبة للإنتاج المحلي في مصر؟
د. مصطفى السيد: يمثل اتفاق الجات تحديا للإنتاج المحلي لأنه أقل مبعدا للإفلال للأسواق واتوسيع نطاقه فقد تقرر معالجة



٢١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جمهورية كما تساهل د. حلمي عن أثر تخفيض الرسوم الجمركية على الموارد فهل يؤدي إلى فوضى ضرائب جديدة.

الوزير: سبق أن خفضت مصر الرسوم الجمركية ولم تتخفف الموارد ولم تفرض ضرائب والنسبة للإغراق فإنه يمكن اتخاذ إجراءات فورية إنما تستغرق بعض الوقت للحصول على التصويض، لقد كالت المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة للأطراف المتعاقدة حق وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية أي القيمة السائدة في السوق المحلية للدولة المصدرة وأن يكون الإغراق سبباً في الأضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة وبالتالي فإنه لا خلاف على الصناعة المصرية من محاولات الإغراق كما أن مصر بدأت مع برنامج الإصلاح الاقتصادي. في تحرير

التجارة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الجودة، وإلى زيادة القدرة على المنافسة في ظل اتفاق الجات ولكن المشكلة في عدم وجود ورقة في الإنتاج بالكلم والنوعية التي تتبع لنا الاستفادة من فتح الأسواق في ظل اتفاق الجات فهي بداية الإصلاح كانت البداية انكماشية لكن لابد من موجة توسعية ويساعد في ذلك قرار مبارك في منح الأرض مجاناً للمستثمرين وتسهيل الإجراءات على الاستثمار في مصر والاستثمار حتى ٥٠ مليون جنيه بدون ترخيص.

● عبدالوهاب قوطه: كيف أتسكن من المنافسة في الأسواق الخارجية وأنا استورد الآلات وأبيع جمارك وضرائب مبيعات وخلافاً، لابد أن نلتزم الحكومة بتقديم خطة عمل لمواجهة أحكام الجات.

وزير الاقتصاد: الجات ليس لنا فيه خيار المهم في السؤال ما هي خطة الدولة لمواجهة التحديات والتحديات التي ستواجهنا سواء وقتنا على اتفاقية الجات أو لم نوقع، وأنه لا حيلة لمصر بعيداً عن النادي الدولي والتجارة الدولية والمجال الحقيقي للمنافسة هي خطة التنمية وعلينا أن نناقش فيها.

● محمد قويد خميس: من الصعب تصور عدم الانضمام لاتفاق الجات لطريق مطية ونوعية ومهلة السنوات العشر تجعلني أشيد بدور التمثيل التجاري في حصولهم على

الإغراق، كما أن عدم الانضمام للاتفاقية يحرم الدول الأقل نمواً من المساعدات الفنية التي يمكن أن تقدم إليها في شكل منح وتحرمها من إمكان تأمين وصول مساعدات مالية وتقنية لتطوير القطاع الزراعي، كما يؤدي عدم انضمام هذه الدول إلى عدم تمتعها بقواعد الجات التي أهمها عدم تمييز دولة على دولة وشرط الدولة الأولى بالرعاية وأي مزاياء تتمتعها دولة تتمتع بها كل الدول الأعضاء.

إضافة إلى ذلك فإن مصر ستحصل على ٤ مليارات دولار كانت قد ضاعت عليها لعدم تمتعها بالمعاملة المماثلة التي وديت في الجات.

الالتزامات أقل

● وقال محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إن مصر تشغل في الجات بين الدول

ذات الحق في العضوية الأصلية كما أن الاتفاقية لم تلزم مصر بأى تخفيض في الجمارك في حين مصر تستفيد من تخفيضات الجمارك للدول المشاركة في الاتفاقية حيث تصل نسبة التخفيض إلى ٣٣٪ والاتفاقية تضمنت جهازاً لفرض المنازعات وهذا في صالح الدول النامية التي قد تتضرر من بعض الإجراءات التي قد تتخذها الدول الصناعية الكبرى، أيضاً فإن عدم انضمام مصر للاتفاقية يعني عدم استفادتها من تخفيضات الجمارك للدول المشاركة وعدم استفادتها من جهاز فرض المنازعات.

وأكد الوزير أن بند الحماية الفكرية في صالح صناعة الدواء والأفلام والكتاب المصري أي أن الاتفاق يعطي حماية للإنتاج الفكري المحلي والمنتجات والسيماثيين في مصر ضد السرقه والتي تتعرض لفساد جسيمة، كما أن خفض الدول المنضمة للاتفاقية للجمارك يفتح لمصر الحصول على مستلزمات الإنتاج بتكلفة أقل.

● وطرح د. حلمي نمر لقب التجاريين عدة تساؤلات أهمها عما إذا كانت الاستفادة من الجات تؤدي إلى وفرة وجودة الإنتاج وهل تتبع لنا الاتفاقية أسواقاً جديدة حيث لابد لنا من زيادة الصادرات من خلال توسيع الأسواق كما تساهل د. حلمي نمر عن الإجراءات الممكن اتخاذها في حالة حدوث إغراق فهل نستطيع اتخاذ إجراء قبل إثبات هذا الإغراق أمام منظمة التجارة العالمية باتخاذ إجراءات



المصدر: **الصحراء**

٢١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ: النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حقوق لصبر والبول النامية ومواقفتا على
الاتفاقية تفرض علينا رؤية من ٤ نقاط:

● لابد من رؤية واستراتيجية واضحة
لدة عشر سنوات قادمة، وهي في عمر
الشعوب ليست كثيرة وفي شكل خطط سنوية.

● على لجنة الصناعة أن تكون حازمة
حتى لا تكون طاردين للاستثمار وأن تعمل ولها
لتوجهات الرئيس الواضحة وبرنامج عمل لابد
من تنفيذه يتضمن تخفيض أسعار أراضي
المدن الجديدة حتى لو اهل من تكلفة المرافق
لأن العائد القوي أكبر من التكلفة لك أن
سعر الأراضي للمشروعات في مصر يعتبر
أعلى سعر في العالم.

● التمسك بمزايا الجات لأنها أفضل
مما يطالبنا به صندوق النقد ويجب ألا نحمل
أكثر حتى لو طلب الصندوق.

● الإسراع بمعاودة المشاركة مع السوق
الأجنبية حتى نحصل على مزيد من المزايا
لصادرات الزراعة وإن نظرنا للواردات التي
تأتي من أوروبا فلن تكون أكثر من ٥٠ %
الضخمة من أسواق آسيا، كما يجب
الاستفادة من الانفتاح مع أمريكا والنسبة
للإفراق للإفراق العالي تهريب وليس رسمياً،
٧٠ % من الملابس الجاهزة تهريب ويتم تهريب
الأجهزة المنزلية وتطرح للبيع بدون جمارك.

● أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة
سأل من تثير الجات على صناعة الأدوية؟

تثير الاقتصاد: لا خوف على الإنتاج
الدوائي، ولدينا حماية خمس سنوات قابلة للمد
إضافة إلى ذلك فإن ٢٦٧ دواء أساسياً لعلاج
الإنسان أصبحت في إطار الملكية الفكرية
العامة ومثابة والمشكلة في الأدوية الجديدة
والشركات المنتجة في مصر يمكننا أن ندفع
في مقابل الحصول على حق المعرفة.



قراءة في الوثيقة الختامية لجولة أورو جواي ملاحظات على مائدة التفاوض حول «الجات

■ أشرف محمود ■

لن تخرج اتفاقية الجات عن كونها مجموعة من الالتزامات المحددة لا يمكن أن يتم تنفيذها دفعة واحدة وينبغي أن يجري ذلك على عدة مراحل. إما عن إمكانية استضافة مصر من هذه الاتفاقية فإنه يعتمد في المقام الأول على سرعة تطوير التشريعات الوطنية حتى تتمكن من المنافسة الدولية وتحديدًا في مجال مراجعة القوانين والتشريعات الوطنية حتى يتمكن المنتج المصري من القدرة على المنافسة الدولية.

من هنا يجب علينا أن نطرح بعض الملاحظات التي يجب مراعاتها في المفاوضات القادمة.

في مقدمة هذه الملاحظات أن الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف الخاصة بالتجارة الدولية في الخدمات لا تخرج من كونها مجموعة من المبادئ المحددة والالتزامات، في حين تنفيذ هذه المبادئ والالتزامات لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، وإنما يتم على مراحل، وفي قطاعات متباينة من الخدمات.

كما يجب النظر إلى الاستراتيجية القومية للسياحة وتحديد أوجه القوة والميزات القارئة والمنافسية لهذا القطاع، بغرض إعداد لفتح سوق السياحة المصرية.

وكذلك يترح التنسيق مع قطاع الأعمال فيما يخص المخططات العامة السياحية والنظر إلى السياسات القومية لتحقيق التوازن والتناسق في عملية التنمية السياحية والتركيز على رفع قدرة الشركات الوطنية على توظيف الموارد السياحية إنتاج منتج سياحي، التعامل مع نظم المعلومات الدولية،

استيعاب التكنولوجيا الحديثة والتسويق، وإدارة عملية الانتاج، الترويج، تحقيق حرية انتقال للأفراد، الأموال والمعلومات لخدمة هذه العمليات يتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

1 - التعاون والتنسيق مع منظمة السياحة العالمية في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية لإعادة رسم دائرة الخدمات التي تشكل النشاط السياحي.

2 - السياحة تعتبر من طائفة الخدمات الرباطية التي تتطلب انتقال الأفراد عبر الحدود الوطنية، مما يضع خدمات النقل الجوي في لب النشاط السياحي، هذا يتطلب أيضا إعادة النظر في إمكانية تحرير خدمات النقل الجوي من خلال اتفاقية متعددة الأطراف أو ادخالها ضمن اتفاقية الجات.

3 - رفع أي قيود على تحرير الطيران العارض والعمل على الاستعادة من التحرير في التحرك في الأسواق الإقليمية والأفريقية والدولية. حيث إن اسطول النقل الجوي المصري يعتبر من أحدث

الاساطيل الجوية في العالم حاليا ويمكن عن طريق التدريب واختيار العناصر وفقا لكفاءة الأداء على تقديم خدمة ترقى المستوى العالمي من حيث الالتزام بالوقت، ومعالجة المسائل.

4 - تحرير ومساعدة الشركات الوطنية على الوصول لنظم المعلومات الحديثة مثل نظم الحجز الال او نظم الحجز الدولي.

5 - بالتنسيق لجانب العرض او بمعنى آخر انتاج منتج سياحي لا بد من مراعاة:

1 - ضرورة التزام الدولة بتخصيص جزء من حصيلة الخشخصة لتسويق تطوير وتنفيذ البنية الأساسية ولغا



٢٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدعاية والإعلان في الأسواق الخارجية
في الوسائل المختلفة من الصحف
VAT.

د - المعارض السياحية الدولية،
تاجر المساحة، الديكور، الخدمات
الأخرى في الدول المضيضة تخضع
للضرائب وهو أمر يتطلب المراجعة.
هـ - مراجعة الكتلوجات وتحديثها

لضمان سلامة المعلومات المعلنة.

و - ضرورة العمل على تطوير عمل
وكالات السفر الوطنية بالنسبة لوضع
البرامج وتقليصها من خلال تطوير نظم
المعلومات والاتصالات والاستفادة من
تحرير التجارة في الخدمات للتوصل إلى
برامج تنافسية بالنسبة للسياحة
الوافدة لمصر.

ز - العمل على تعظيم القيمة المضافة
في المنتج السياحي المصري.

7 - هناك أكثر من 170 دولة
تتنافس على الإيراد السياحي المتولد من
400 مليون سائح يتركون بلادهم
سنوياً بفرص التصرف في مقاصد
سياحية مختلفة سيبلغ حجم المنتج
السياحي في عام 1995، 3 تريليونات
دولار وسيوظف قطاع السياحة 214
مليون شخص، ومن المتوقع أن يحصل
حجم المنتج السياحي 7 تريليونات
دولار مع مطلع عام 2005 وسيوظف
338 مليون شخص. أما في جانب
الاستثمارات السياحية فقدر لها عام
1995 أن تصل إلى 700 مليار دولار
وتقل إلى 1.6 تريليون دولار في عام
2005 يمثل هذا الرقم 12٪ من حجم
الاستثمار العالمي.

إن الوقت ليس في صالح الدول
النامية والأمم يتلقت التغيير في المفاهيم
والأساليب للقائمين على اتخاذ القرارات
ويجب سرعة التحرك لتجنب الأضرار
السلبية في كل من الاعدوين القصير
والطوسط.

ج - المستشار الاقتصادي
لوزير السياحة المصري
ومستشار البنك الدولي

للمواصلات الدولية، في المناطق
السياحية القائمة والجديدة.

ب - ضرورة معالجة صناعة السياحة
كمنشآت تصديرية ومعاملة ضريبياً على
هذا الأساس، مع إعطاء ميزة ضريبية
للمناطق السياحية بالنسبة للواردات
والإرباح.

ج - ضرورة تطبيق مبدأ العلانية
والشفافية فيما يخص التنمية السياحية
سواء للمشروعات المحدودة أو المتكاملة،
والإعلان عن فرص الاستثمار
السياحي في شبكة المعلومات الدولية،
والعمل على طرح تلك الفرص على
المستثمرين للتوصل لأفضل توظيف
للمواد المتاحة.

د - عدم اشتراط موافقة هيئة
الاستثمار على المشروعات السياحية
وإطلاق حرية المستثمر في تنفيذ
المشروعات في المناطق السياحية ولقاء
للخطوات العامة المتحدة.

هـ - إعلان بعض المناطق السياحية
المتميزة والخاصة بمشروعات التنمية
المتكاملة كمناطق حرة "منطقة وادي
المرخ/ الحمير، الريفياء، وادي الجبال،
وطرحتها عالمياً ولقاء لخصائص
واشراطات فنية، سياحية، اقتصادية،
بيئية معلنة، بما يحقق نظرة كبيرة في
الاستثمارات وفرص العمل.

6 - بالنسبة لجانب العرض، تجدر
الإشارة هنا إلى أن التوازن في التنمية
بين جانب العرض والطلب يعد من
الأمور الحاكمة لنجاح العملية التنموية،
أن إضافة طاقة فندقية بمعدل أكبر من
الزيادة في الطلب يعد أمراً لمراد
الدولة وبالتالي ضرورة فتح عملية
الاستثمار وتحريره على المستوى
الدولي لضمان تحريك جانب الطلب.

أ - لتحقيق حرية انتقال الأفراد
يتطلب التأكد على الحدود المفتوحة
بالنسبة للعمالة والشركات الوطنية
للاستفادة من الميزة التنسية في الكفاءة
والاجور.

ب - إن الدعاية و الترويج للمنتج
السياحي تعتبر من أساسيات التسويق،
وتتطلب ضرورة تخصيص موازنة
سنوية لتمويل قيام وزارة السياحة
بالدعاية والترويج للمنتج السياحي
المصري علباً.

ج - ضرورة طلب اعطاء تكلفة انتاج



المصدر:
رام

٢٢ أبريل ١٩٩٥

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترشيح د. سعد نصار لتمثيل وزارة الزراعة في لجنة الجات

رشح د. يوسف والي، د. سعد نصار
مستشار الوزارة والشرف على قطاع
الشئون الاقتصادية لتمثيل الوزارة في
اللجنة المصرية الدائمة لتجارة اتفاقية
الجات الجديدة (منطقة التجارة العالمية)
والتي يترأسها السيد محمود سمعد
محمود وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية قراراً بتشكيلها برئاسة
لكة الاتفاقية وأثارها على الاقتصاد
المصري والعمل على تعظيم الاستفادة
من إيجابياتها وتخفيف الآثار السلبية
الفرقة عليها ومن الجدير بالذكر أن
مجلس الشعب قد صدق بتاريخ
١٩٩٥/٤/١٦ على اتفاقية إنشاء منطقة
التجارة العالمية التي أسفرت عنها جولة
أورو-مولي وهي المرحلة الثانية من
جولات اتفاقية الجات منذ إنشائها في
عام ١٩٩٧



المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٢٠٢٠ - المجلد - ١٩٩٥

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

إبرام إتفاقيات شراكة مع السوق الأوروبية في ظل الجات ،

كتب محمد سماسي :

صرح الدكتور يوسف والى نائب
رئيس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الأراضي أن الجولة
الثامنة للاتفاقية الجات عام ١٩٩٩
ستشهد إلغاء كل ما هو من التجارة
الدولية من لوائح جمركية وميلانينج
لك من إتفاقيات الشراكة المصرية مع
السوق الاوربية والولايات المتحدة
الامريكية بأنها إنشاء مناطق للتجارة
الحرة .

وقال في افتتاح ندوة للترقيات
المستقبلية للزراعة المصرية لى
« الجات » التي نظمها المعهد العالي
للتعاون الزراعى - بالاشتراك مع
جلمسة ايرال الامريكية ووزارة الزراعة
المصرية - ان هناك لجنة مصرية
دائمة لدراسة ومتابعة كل ما يتعلق
بالاتفاقية برئاسة وزير الاقتصاد .

واوضح الدكتور صفير مدير
مركز المعهد العالي للتعاون الزراعى
ان هذه الندوة الدولية التي عقدت
بمصر ١٨ و ١٩ لبريل وشارك فيها
١٢ منظمة عالمية - كان الهدف منها
التعرف على الاثر الإيجابية والسلبية
للاتفاقية الجات على الزراعة المصرية
والخروج بتصور للسياسات الممكنة
إتباعها لى التعامل مع هذه الاتفاقية .



المصدر :

الزراعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ أبريل ١٩٩٥

١٩٦,٦ مليون دولار فاتورة سنة أولى جات

قدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العجز في البزبان السلمي المسمى للمح
والسكر والقمح والالبان نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية مع بدء تطبيق اتفاقية الجات في
العام الحالي بموالي ١٩٦ مليوناً و٨٩ ألف دولار. اكدت المنظمة ان العجز في البزبان
السلمي للمح يبلغ ١٠٣ ملايين و٦٧٦ ألف دولار نتيجة استيراد حوالي ٢ ملايين و٩٢
ألفاً و٨٩ حقا (ويبلغ العجز في السكر ١٩ مليوناً و١٠٧ آلاف دولار نتيجة لارتفاع في
الواردات البالغة ١٩ مليوناً و٤٢٩ ألف دولار قيمة ٧٢ ألفاً و٩٢ طناً والصادرات التي لا
تتجاوز ٢٣ ألف دولار. وأكد تقرير المنظمة ان العجز في البزبان يبلغ ٦٦ مليوناً و٥٢
ألف دولار حيث تبلغ قيمة وارداتها ٦٦ مليوناً و١٩٩ ألف دولار فيما تبلغ صادراتها ٢٥٩
ألف دولار فقط ويبلغ العجز في البزبان السلمي للمح ٧ ملايين و٤٥ ألف دولار.



المصدر : الحياة والتنمية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : تاريخ : ٢٠٢٠ أبريل ١٩٩٥

دراسة أعدتها اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات حذرت من اغفال موضوع النقط استفادة الدول الخليجية والعربية من غات زهن بتفعيل المقرارات وتوحيد التعرف الجمركية

للخاوضي ويجعلها في موقع النضل
للدفاع عن مصالحها الاقتصادية
بشكل عام

تأثير الاتفاقيات

وقال إن تأثير الاتفاقيات الأخرى،
التي ستقوم منطقة التجارة الحرة
بمعها متابعة تنفيذها، ستكون كبيرة
وشاملة على الاقتصاد العالي برمتها
وبطبيعة الحال على الصادرات وجميع
بلدان العالم، خصوصاً وأن أهداف
الاتفاقية، ذات، لم تعد مقصورة على
تحرير التجارة الدولية وحسب، بل
ستتعداهما لنظام الكثير من القضايا
المتعلقة بالبيئة الفكرية وحقوق
العمالين وغرف العمل وتوثيق البيئة
والبناء القوي على الاستثمار
والخدمات.

واعتبر الاتحاد أن المحصلة
المهائلة لاتفاقيات جولة الأوروغواي
جاءت من كون أن يكون لدول مجلس
التعاون الخليجي دوراً بأكبر في
تقويتها إذ لم تكن هذه الدول موجودة

المستوردة من دول أخرى وللمسلع
المستوردة نفسها، أو فرض رسوم
جمركية عالية على منتجاتها
البروتوكول، أو من خلال تطبيق
نظام الحصص، على قرار ما قامت به
الولايات المتحدة مع صادرات دولة
الإمارات من الملابس الجاهزة إليها
رغم أنها لم تحصل إلى واحد في المئة
من إجمالي الواردات الأميركية من تلك
السلع.

ولاحظ الاتحاد وجود توجه لدى
الولايات المتحدة والدول الأوروبية
سواء فرض ما يسمى بحرية التجارة
والقربون على استهلاك الطاقة بهدف
الحد من استخدام النفط والغاز،
معتبراً أن «الامر سيؤدي إلى الإضرار
بالصادرات الدول المصدرة للنفط
ومنها دول مجلس التعاون الخليجي
والامارات العربية المتحدة، مؤكداً أن
يؤدي انضمام الإمارات وبقية دول
مجلس التعاون إلى اتفاقية التات إلى
الحد من السياسات الحمائية ضدّها
أو إلغاؤها، وسيحدّ من موانعها

دبي - الحياة

دعت دوائر التجارة والصناعة في
الإمارات مجموعة دول مجلس التعاون
الخليجي والدول العربية إلى تفعيل
المقرارات الخليجية والتحريرية في إطار
التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي
للاستفادة من المزايا التي توفرها
الاتفاقية، ذات، وقال «التحاد غرف
التجارة والصناعة، في الإمارات أن
التواتر أصبح ضرورياً أكثر من أي
وقت مضى للعمل على توحيد الترتيبات
الجمركية على السلع المستوردة إلى
دول المجلس ولقائمة الاتحاد الجمركي
بينها.

ورأى الاتحاد في دراسة أعدّها
حول الآثار الاقتصادية للدولة
للتزام الإمارات إلى الاتفاقية العامة
للتحريرات الجمركية والتجارة، ذات،
أن دولة الإمارات وبطبيعة دول مجلس
التعاون ككل ما تعرضت لسياسات
تمييزية في تجارتها الخارجية
تفرض أسعار أعلى بكثير من الأسعار

(عبد الحكيم) في الفلسفة أشكال
السنوات القليلة التي استغرقها
النقاش الذي دار خلال هذه الجولة
وعليه يمكن القول بأن تأثير دول
مجلس التعاون على المحصلة
النهائية، إن وجد، كان محدوداً جداً
بذلك، فمن غير الممكن في الوقت
الحاضر الوصول إلى تحديد دقيق
ومؤكد بالأرقام للتأثيرات التي ستنشأ
للتصادات هذه الدول ومنها الإمارات
العربية المتحدة، وسيتم ولت ما قبل
أن نستطيع ذلك.

واشارت دراسة «الصادات» غرف
التجارة والصناعة في دولة الإمارات
إلى عدم مطابقة الاتفاقية للنقط الخام
ومشتقاته ولا للمنتجات النفطية.
وكما هو معلوم فإن النقط الخام هو
أهم سلعة يتم إنتاجها في دول مجلس
التعاون، ولتأمل العوائد المالية من
تصدير النقط الخام أهم مصدر من
مصادر الدخل لهذه البلدان والمكون
الرئيسي للخارج المحلي الإجمالي
لها.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ أبريل

وأضاف أنه لا يمكن اعتبار استخدام النفط الخام والمنتجات البترولية من الاتفاقية عاملاً إيجابياً بأي حال، خصوصاً إذا لاحظنا تراجع أسعار النفط منذ السبعينيات إلى الآن مما كانت عليه عقود، في حين أن الضرائب البترولية في الدول المستهلكة ارتفعت في هذه الفترة في اتجاه متعاكس، كما ارتفعت أسعار المدخلات للنفط.

وأكد أن عدم شمول الاتفاقية للنفط الخام والمنتجات البترولية يتفق إلى أن مساوئ الدول المستهلكة الهائلة إلى الاستهلاك على الحصة العظمى من الحاصل النهائي لبرصايل النفط المصلى وإبقاء حصة الدول المنتجة في حوزها، الدنيا تستمر وسيكون ذلك عاملاً سلباً أمام تطور صناعة تصفية النفط في تلك البلدان، وفي التحليل النهائي ستستمر العقبات والصعوبات أمام محاولات المنتجين الاستثمار والمشاركة في تطوير العمليات للاعتماد على إنتاج النفط الخام من نقل وتصفية وتوزيع وصناعات بتركيماوية وغيرها وأشار إلى أن الدول المنتجة ستحصل في الوقت الحاضر من برصايل النفط على دخل مالي مقداره ١٥ دولاراً وبيداع هذا البرصايل للمستهلك في أوروبا - ٨٣ دولاراً، مقابل ٧٩ دولاراً في اليابان و٣٨ دولاراً في الولايات المتحدة، وأن أي زيادة أخرى في الضرائب سيؤدي من هذا الإصرار بحق الدول المنتجة للنفط.

إسعار حقبية

ودعت الدراسة الإمارات وبقيّة الدول النفطية إلى القطاع إلى اعتماد أسعار حقبية للنفط بعد التراجع المستمر منذ السبعينيات. وقالت أن تحرير التجارة الحائكة والارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي سيؤدي إلى زيادة الطلب على النفط ومشتقاته مما حاجت العالم الصناعي للنفط وابتداء ستكون في نهاية القرن الجاري بواقع ٣٥ مليون برميل يومياً على الأقل أي زيادة مقدارها ١٠ ملايين برميل يومياً عما هي عليه الآن، وأن تنمية معظم الدول النفطية من الدول العربية المنتجة للنفط خصوصاً الخليجية منها.

ولاحظت أن قياس نتائج هذه المعادلة بالمقاييس الفنية والاقتصادية صعب في الوقت الحاضر، ودعت إلى القطاع إلى الاستقلال بالثقة والأمل من خلال إيجاد علاقات جديدة بين المنتجين والمستهلكين وبين المنتجين والمستهلكين، علاقات شراكة لا خصماء في صورة موضوعية ومتنوعة تركز على التطلعات لا الخصومات، علاقات عادلة لا محقة.

الصناعة التحويلية

وتشير بيانات مصرف الإمارات الصناعي إلى أن إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية في دولة الإمارات لعام ١٩٩٣ توافقت ١٠,٩ بليون درهم مقارنة بـ ١٥ في السنة عما كانت عليه عام ١٩٩١ حيث بلغ إجمالي القيمة المضافة في ذلك العام ٩,٤ بليون درهم أي أن نمو الصناعة لعام ١٩٩٣ التي من قطاع الصناعات البتركيماوية والكيماويات، وكان هذا القطاع يشغل ٥٧ في المئة من إجمالي القيمة المضافة لعام ١٩٩١، غير أن هذا الانخفاض لا يعني أن هذا القطاع الهام كان يعمل في النمو الذي شهده القطاع الدولة بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص، فقد نما قطاع الكيماويات والصناعات

البتركيماوية والبتلايد فيما بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢ بنسبة ٩,٩ في المئة. أما النمو الأكبر خلال الفترة المذكورة فقد شهده قطاع صناعة الآلات والمنتجات الخشبية، إذ بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع عام ١٩٩٣ نحو ٣١٢ مليون درهم مقارنة بنحو ٢٠٢ مليون درهم عام ١٩٩١ أي بزيادة قدرها ٥٤,٥ في المئة.

وجاء قطاع التجميع، والمنتجات الجلدية، والملابس في المرتبة الثالثة من حيث نسبة النمو والتي بلغت ٣٧,٢ في المئة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ إجمالي قيمة الإنتاج عام ١٩٩٣ نحو ٣٨٨ مليون درهم في حين أن كان ٤٦٥ مليون درهم عام ١٩٩٢ مع العلم بأن صادرات الإمارات الخشبية اتخذت من التجميع والملابس الخفيفة إلى الولايات المتحدة وكندا، فخصت بنظام الخصص منذ فترة ليست قصيرة، وعليه فإن نسبة النمو العالية هذه إنما انتهت إلى أسواق بعيدة عن الأسواق الرئيسية للآلات والمعدات وأجهزة الاتصالات في الفترة الرابعة من حيث نسبة النمو والتي بلغت ٢٤,٧ عام ١٩٩٣ من حيث القيمة في التوليد القيمة المضافة

لصناعة التحويلية في الدولة (نحو ٩,٦ في المئة)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا القطاع من الدول المتقدمة في آسيا ومستقبله ليست خاضعة لنظام الخصص.

إزالة الحواجز

لكن اتحاد الغرف اعتمد أن الانضمام إلى هات، سيؤدي إلى إزالة الحواجز ويؤمن فرصة للاستثمار العربية المتحدة وبقيّة دول مجلس التعاون الخليجي لتبادل منتجاتها من التوكيميات إلى الأسواق الدولية لا تتعدى به من ميزة نسبية نتيجة توافر التشايع للبط والخيار المادة الأولية لهذه الصناعة ويعطي فرصة أفضل للنمو. إلا أنه غير أن نموها من أن تقوم بعض الدول المنتجة صناعات بغواصة حرفة وصول هذه المنتجات من دول مجلس التعاون إلى أسواقها بجهة الأفارقة مستخدمة في المواد الأولية التي تحتاج موضوع الأرقام.

وعن صناعة الملابس المعاصرة في الإمارات والتاجر الطاقات، قالت عليها توقيع الاتحاد تنمية القطاع التجميعي من الرسوم ونظام الخصص من صادرات الدولة من التجميع والملابس المعاصرة، إلا أن هناك احتمالاً وأما آخر وهو أن تعود نسبة هائلة من الصناعات التحويلية إلى البلدان التي أنتجت منها في جنوب شرق آسيا إذ أنها انتقلت أصلاً إلى الإمارات نتيجة للعرض نظام الخصص على تلك البلدان.

القطاع الزراعي

وتوقع اتحاد الغرف أن يتعرض القطاع الزراعي في الإمارات إلى بعض الإضرار في حالة رفع الدعم الحكومي، وتجدر الإشارة هنا أن معظم إنتاج الخضار والفواكه يتم استهلاكه محلياً ولا يصدر منه سوى القليل، ومن جهة ثانية فإن هناك منتجات زراعية حيوية مثل حبات صفوري جيداً من التطور رغم عدم التصحيب بدعم حكومي ومن هذه المنتجات، التي هي على خلاف منتجات الألبان، والبيض، التي جادت الثروة السمكية، ويقال أنه في إمكان تنمية وتطوير هذه المنتجات بما يتواءم مع نموها إلى الصناعات الدوائية والوصول لهذا الهدف لا بد من أخضاع هذه المنتجات لمعالجة التطوير من حيث التعبئة والتغليف والمواصفات القياسية لتصبح منافسة لمنتجاتها من السلع الأجنبية.



دراسة لصندوق النقد الدولي عن تأثير الجات على دول الشرق الأوسط

الدول المصدرة للبترول ومنتجاته هي المستفيد الأول

دول «الاصلاح الاقتصادي» لا تتأثر كثيرا

الدولة الأولى بالرعاية أو معاملة تفضيلية أو على اتفاقيات مناطق حرة.

وستكون السلع التي تعامل وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية هي الأكثر تفضيلاً في شكل لمرص تبادل غير محدودة لبلدان المنطقة، ولديها يتخلل بالواردات التي تتلقى معاملة تفضيلية فإن الأثر الصافي يعتمد على قوتين أساسيتين هما مدى تحول التجارة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب تقلص صادراتها إلى ظل تخفيض هوامش التفضيلات خصوصاً تلك الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على نظم التفضيلات الخاصة بالمجموعة الأوروبية. بما يؤدي إلى تحقيق دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط مكاسب تصديرية كبيرة.

أما بالنسبة للواردات التي تتلقى معاملة مناطق التجارة الحرة. كما هو الحال بين إسرائيل والولايات المتحدة - فإن الأثر سيكون سلبياً فقط إلى الحد الذي يتم فيه تآكل هوامش التفضيل ومن المتوقع أن تمثل مكاسب التصدير المتوقعة لبلدان الشرق الأوسط وشمال

مجموعة الاتفاقيات الـ 28 التي انتهت إليها دورة «أورجواي» والتي لا تزال تعرف باسم «الجات» ليست كلها شراً وليست كلها إيجابيات لأنها تعبر عن مجموعة مصالح متناقضة ومختلفة من حيث حجم الدول صاحبة المصالح ونوعيات السلع والخبرة التي تنظمها هذه الاتفاقيات والإطار الهيكلي للاقتصاديات داخل كل دولة.

في ضوء ذلك قامت مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي بهذه الدراسة التي اقتضت على تأثر هذا الاتفاقيات على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في الأسواق المتقدمة من 6.3٪ إلى 3.8٪ كما تشمل خفضاً تدريجياً للأعباء إذ تتضمن أحكاماً لصالح الدول النامية تمنحهم فترات انتقالية طويلة للالتزامات الموضوعية عليها.

ولذلك فإنها على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تركز على أشغال تعديلات بهدف تحسين استجابة جانب العرض الخاص بها لكي تستخلص كل المزايا الناجمة عن الانفاق.

ويعتمد الأثر التجاري لتخفيضات التعريفات الجمركية لصادرات أي دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ما إذا كانت المعاملة من قبل الدولة المستوردة قائمة على مبدأ

يؤدي اتفاق الجات إلى زيادة كبيرة في التجارة والاستثمار والدخل والرفاهة لمعظم البلدان النامية بما فيها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تحققت المزايا المعالجة من خلال تجنب التكاليف المرتبطة بفشل المفاوضات وتنتج المزايا المتوسطة والطويلة الأجل من زيادة الدخل لسائر البلدان المتقدمة. فقد حقلت جولة أورجواي تخفيضات في التعريفات الجمركية لعدد كبير من المنتجات الصناعية ومثل هذه التخفيضات تشمل تخفيضات الحدود القصوى للرسوم الجمركية في العديد من القطاعات لينخفض المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية



المصدر : **العالم اليوم**

٢٤ أبريل ١٩٩٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدخول إلى الأسواق لموردى الخدمات الأجانب ومع ذلك سمح بقيود على الدخول إلى الأسواق وبالمعاملة الوطنية بشرط أن تحدد على نحو صريح حيث يمكن للدول النامية أن تمنح حصرية الدخول إلى أسواقها في القطاعات التي يهدد فتحها لموردى الخدمات الأجانب ملامتها لاحتياجاتها التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يمكن استخدام إجراءات حماية ميزان المدفوعات لمواجهة قطاعات الخدمات المحلية تهديداً من قبل موردى الخدمات الأجانب ومن ثم فإن التعميدات في إطار الجات ذات مخاطر محدودة بالنسبة للحكومات بلندان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أخيراً نأتى إلى ملخص الشار ذلك على المنطقة أن تقول الدراسة انها ستدعم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حققت إصلاحات هيكلية مستخدمة سياسات اقتصاد كلى كخبرة تتسق مع تنفيذ القواعد المتعددة الأطراف الا أن هذه الدول نفسها ستحصل اعباء انتقالية قصيرة الأجل ويحدد حجم هذه الاعباء خلال احمال الفرص السوقية الضائعة نتيجة تآكل التفضيلات ومن خلال إزالة القيود المحلية والإجراءات الهادفة إلى التكليف مع التعميدات في جولة أورجواي ومن المعتقد أن ترتفع صادرات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأجل المتوسط نتيجة زيادة الأمان في الدخول إلى الأسواق العالمية.

الأوروبي ستكون مفتوحة بكل الاقتصادات النامية وليس دول حوض البحر المتوسط فقط مما يوجد منافسة حادة.

الجات والزراعة

تدخل جولة أورجواي القطاع الزراعى في نظم الجات وهذا لتجاوز كبير للجولة ويطلب اتفاق الزراعة أن تلاحظ الدول للوقفة التعميدات المزمعة التي تغطي كل الإجراءات الحدودية سواء على جانب الواردات أو الصادرات، علاوة على ذلك يتم تحويل حواجز الواردات غير الجمركية إلى معدلات تعريفية جمركية معادلة، وتخفف هذه التعريفات بنسبة 36٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول المتقدمة ويستثنى من ذلك البلدان الأقل تقدماً. ومع الاخذ في الاعتبار أن كل الفترات الطويلة التي تتراوح بين 5 - 10 سنوات وتحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية قد تؤدي إلى ارتفاع قصير الأجل في الحماية.

وعلى السبيل من ذلك فإن الالتزامات المعنية من قبل الدول المتقدمة بتخفيض الدعم الزراعي ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء مما يسبب تحسوراً في معدل التبادل الدول لشرق الأوسط التي تعد مستوردة صافية للغذاء.

وفي مجال الخدمات: يؤكد دعم الخدمات في النظام التجارى متعدد الأطراف الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في التجارة والاستثمار ويضمن الاتفاق تعهدات بفتح

أفريقيا 1.4 مليار دولار أمريكي في كل السلع ويستحوذ قطاع الصناعة التحويلية على نصيب الأسد بزيادة في الصادرات تعادل 1.38 مليار دولار أمريكي.

مكاسب الدول البترولية

وحول آثار الاتفاق على الدول المصدرة للبترول فانه من المتوقع أن تؤدي النتائج التي تم التوصل إليها بشأن الدخول إلى الأسواق إلى زيادة فرص الأسواق للمنتجات ذات الأهمية الكبرى في التصدير (مثل البتروكيماويات والمنتجات المعدنية والعمادن) ويقدّر مسؤولو سكرتارية الجات أن الدخل العالمى سيرداد بنحو 500 مليار دولار سنوياً اعتباراً من عام 2005 نتيجة زيادة الدخول إلى الأسواق حيث سيتم تطبيق كل الاتفاقات خلال العام المذكور وستزيد معظم هذه المكاسب الطلب على منتجات البترول الأمر الذى يؤدي بدوره إلى انعاش للنمو والدخل في الاقتصادات البترولية.

أما دول حوض البحر الأبيض المتوسط الموقعة على اتفاقات تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي؛ فترتبط تأثير الدخول إلى الأسواق بالنسبة لهذه البلدان على مدى اعتمادها التجارى على الاتحاد الأوروبي الذى يضمهم مفاوضات تفضيلية من خلال اتفاقات التعاون الثنائية.

ويتضمن تآكل موانئ التفضيل بسبب التزامات الاتحاد الأوروبي بتحرير التجارة بعض الاعباء الانتقالية وحيث أن أسواق الاتحاد



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: **٤ أبريل ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مزايا يحققها اتفاق «الجات» لمصر

بالتدريج بدءاً من عام 1995 وحتى أول عام 2005 حيث يتم تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة.

اتفاق الخدمات: ويسمح الاتفاق بالدخول في اتفاقيات التقييمية لتحرير تجارة الخدمات والحصول على مرونة في تطبيق الشروط التي حددها الاتفاق للدخول في مثل هذه الاتفاقيات كما يسمح بها بالدخول في اتفاقات لتحرير أسواق العمل فيما بين الدول العربية على سبيل المثال — كما يتيح لمصر فرص زيادة الصادرات المصرية من الخدمات وذلك من خلال الالتزامات التي تحددها الدول المتقدمة لتحرير قطاعات الخدمات.

— اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية: حيث يمكن لمصر رفع مستوى الحماية ووضع الوسائل التي تضمن الحصول على حقوق الملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والمطوق المرتبطة به. كما أنه من حق مصر طلب مساعدات مالية وفنية من الدول المتقدمة لتطوير أجهزتها وتشريعاتها المتعلقة بتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

— اتفاق الزراعة: اتاح الاتفاق لمصر تحويل حظر الاستيراد إلى رسوم جمركية مرتفعة مثل زيوت الطعام 20٪ والذواجن 80٪ والحق في منح دعم لإنتاج السلع الزراعية الرئيسية في حدود 10٪ من إجمالي قيمة إنتاج السلع كما تحصل مصر على مساعدات مالية وفنية لتمكين الإنتاجية والبنية الأساسية في قطاع الزراعة لتعويض أية آثار سلبية والحصول على تسهيلات من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل الواردات الغذائية.

— المنسوجات والملابس الجاهزة: وقد بدء في تطبيق الرسوم الجمركية منذ 95/1/1 بـ 60٪ على الأقمشة، 65٪ على المنسوجات النسجية 70٪ على الملابس الجاهزة وهي معدلات تزيد من 5٪ - 10٪ من النسب التي يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي مع الحق في الإبقاء على حظر استيراد الأقمشة حتى 1/1/1998 والمنسوجات والملابس الجاهزة حتى 1/1/2002 ويتيح الاتفاق لمصر إزالة القيود المفروضة على صادراتها من المنسوجات والملابس في شكل حصص استيراد للدول المستفيدة



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ أبريل ١٩٩٥

الحوار

...هنا نستطيع مواجهة انخفاض قيمة الإيرادات بـ ١٦٠ مليون دولار سنوياً نتيجة اتفاقية الجات ؟

الإستاذ... الخشروف على صفحة موارد وتنمية
اعزّز يا بناتي أحد قرائكم الدائمين لصفحتكم الغراء
التي تحفل دائماً بكل جديد فيما يتعلق بحياتنا
الاقتصادية ومستقبل التنمية على أرض مصرنا
الحبيبة.. وتعليقا على مايدور حالياً بخصوص
(الجات). أرجو الكرم بنشر التعليق التالي:

مما لا شك فيه ان اتفاقية التجارة العالمية (الجات) أصبحت في
حكم الواقع على الساحة العالمية، وباترغم من
بؤورها الكبيرة وموانئها التي لا حصر لها إلا أنها
كسبت بعض الضمانات للدول النامية وبصفة
خاصة خلال فترة العشر سنوات الأولى من الاتفاقية
من هذه الضمانات حق الدول النامية المضطربة
المطالبة بتعويض عن الضرر في حدود ٢٪، وأيضا الحماية لبعض
الصناعات الوطنية التي تلعب بها هذه الدول بعمز نسبية وذلك في
عضون الخمس سنوات الأولى وقد تمتد إلى عشر سنوات أيضا.
وإذا كانت أي اتفاقية مثالا مثل أي دواء قلاب من وجود بعض
الآثار الجانبية غير المستحقة، فإنه من الواجب اتخاذ زمام المبادرة
بعض الإجراءات لتلافي مثل هذه الآثار الجانبية، فإذا سلمنا أن
هدف الاتفاقية العام هو تحرير التجارة العالمية وإزالة جميع
الحواجز الجمركية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية إلى أدنى
حد ممكن هنا نجد أن مثل هذا الهدف يعكس على الاقتصاد الوطني
بخفض قيمة الإيرادات التي يفرها بعض الخبراء الاقتصاديين
محوالى ١٦٠ - ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من ناحية أخرى سوف تضع
المنح الوطنية في منافسة قد تكون غير متكافئة في مراحلها الأولى
وإذا أردنا أن نحافظ هذه الحالة تحديداً فإن علينا العمل ومن الآن
بمحسين المنح الوطنية بجميع الوسائل الممكنة والتوسع في زيادة
كمية الإنتاج لمواجهة الإغراق السلعي للشوق الخطوة الهامة
للمحافظة على إيرادات الدولة أيضا تكمن في التوسع في الصادرات
غير المنظورة EXPORTS UNSEEN وتتمثل هذه الصادرات في
السياحة، مع التركيز على السياحة العلاجية والصحة
الاستشفائية فهي تمثل مورد دخل لا بأس به بعد توفر الاعتراف
الهائلة من الخبراء في مجال العلاج والصحة، التوسع في سياسة
قبول وتعليم الأجانب فعما لا شك فيه أن السوق فإن حولنا يزدح
بالمؤسسات التعليمية التي تحاول أن تستلهم أموالها في هذا المجال
بينما يدور لدينا كل عوامل الاستقرار والاستثمار في هذا النشاط
الحيوي.

نأتي إلى ثائر منتجاتنا الزراعية وبخاصة تلك التي تنمض فيها
بعمزة نسبية، مثل البطاطس والقمح وبعض الفواكه مثل الخوخ
والفراولة وغيرها من هذا فنداء العلاج بتصنيع الفواكه من هذه
المنتجات بحيث يخرج من كونه مجرد سلعة أولية وبالتالي الترويج
والتسويق للمنتج المصنوع سواء كان من الخضار أو الفاكهة فإن
عائده في مجال التجارة العالمية أكبر من كونه مجرد ثمار زراعية
أيضا استغلال فرصة انسيابية الحركة بين البلدان في العمل على
نقل التكنولوجيا الحديثة وتحديث مكنيات الإنتاج وسرعة عملي
الإحتلال والتجديد للوصول والإلتزام بمنتجاتنا العالمية إلى
معاصلة الجودة العالمية وإختلال منتجات جديدة.



المصدر : الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٥

التوسع في زراعة النباتات العطرية والعطرية وغيرها من الاعشاب
والزهور التي تحلق عائدا خياليا في حالة تصديرها او تصنيعها
في السوق المحلي ومحاولة فتح أسواق جديدة لهذه المنتجات
التوعية ذات المعائد المرتفع.
تفويض (الجات) ايضا فتح الأسواق امام بعض السلع مثل الدجاج
المجمد، وعلاجا مثل هذه الحالة فانه يمكن عن طريق التوسع في
تجارة الترانزيت والمناطق الحرة واعادة التصدير يمكن تلافي اى
الازدحام لهذا الاجراء بل ان موقع مصرينا الضمنية يعتبر موقعا
متميزا بين الشرق والغرب مما يتيح حركة واسعة لتجارة اعادة
التصدير والترانزيت اعتقد انه يمثل هذه الاجراءات وغيرها تكون قد
تجاوزنا اى اثار جانبية (الجات) وتكون قد استفدنا منها استفادة
كبيرة في تحقيق طفرة في حياتنا الاقتصادية التي نشهد لها
الازدهار دائما.

ونقشوا بقبول والفر تحياتي
مترجم/ عز الدين محمد حسين - جدة - السعودية



الأخبار

المصرى :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ أبريل ١٩٩٥

ارتفاع الأسعار وأثار الجات في اجتماعات غرفة القاهرة

الشركات العملاقة العالمية خطر يهدد حركة التجارة

الموافقة على مد

خدمة مصطفى

زكى كأمين

عام للغرفة

قرضت الأوضاع الاقتصادية في أسواق القاهرة نفسها على اجتماع مجلس إدارة الغرفة برئاسة محمود العربي ورئيس الغرفة فالحكوي الدائنا من قبل التجار من ثوبى حال وأحوال السوق وكذا القرار مجلس الشعب لاتفاقية الجات وتأثير هذه الاتفاقية على الأوضاع الاقتصادية المصرية كانت على قائم أعمال الاجتماع الذي استمر للقرابة الساعين وقد أكد محمود العربي على أن الجات أمر لابد منه وأنه يصعب علينا ألا نشارك في هذه الاتفاقية والا ستخرج من السوق العالمية . وأنه

يجب علينا أن نهجر انفسنا وبسرعة لمواجهة الآثار السلبية للاتفاقية عن طريق توفير الباطن للملائم لجامعة شركات عملاقة لمواجهة الشركات العملاقة في كافة دول العالم . خاصة وأن هناك اتجاها عالميا في الوقت الراهن لتكوين شركات عملاقة للتبادل مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة في ظل تحرير التجارة العالمية بشكل كامل . فلهذا أن نلحق للضرائب بطرق مختلفة بحيث تسمح للشركات في مريد من التوسع حتى تحقق مستوى يتكافأ من مواجهة التكتلات العالمية . فالأوضاع الرامنة في مصر لاتسمح على تكوين شركات كبيرة في ظل ضرائب عليهم ٢٧% من

أرباح هذه الشركات.

وحول الأسباب وراء ارتفاع أسعار معظم السلع بالأسواق أكد زكى السيوى عضو مجلس إدارة الغرفة إلى أن السبب الرئيسى وراء ارتفاع الأسعار باتى من ارتفاع أسعار الخامات بشكل كبير . وهو ما يؤكد أيضا مسمى الدين للدين وكيل الغرفة بقوله أن الارتفاع في أسعار الخامات بلغ حدوا لم تكن لتصلحها خلال الفترة الأخيرة . فقد ارتفعت الأسعار بنسبة تصل إلى ٢٧% على الأقل وهذه الارتفاعات الكبيرة إلى جانب التقلبات الكبيرة في أسعار العملات العالمية

يؤثران بشكل كبير على اقتصاديات المشروعات وعلى أسعار للمنتجات ومن جانبه يؤكد وجب العطف معو مجلس إدارة الغرفة أن هناك أسبابا أخرى وراء ارتفاع الأسعار منها تزايد الرسوم المفروضة على السلع الواردة ويضرب مثلا بأن كوتونة الصلصة الواردة من اليونان يوجد بها ١٠٠ وحدة زنة للوحدة ٧٠ جراما .. سعر الكوتونة ١٠ دولارات . أى أن التكلفة هي ٢٥ جنيهها للكوتونة (سول) إذا حسبتا سعر الدولار في الخمس ارتفاع له أى أن عليه المصاحبة سعرها ٢٥ قرشا في حينه الاسكندرية . ولكن إذا افستنا



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الى هذه النسخة الرسم الجعركية
وغربية المبيعات وغيرها من التسميات
التي لا تحصر لها .. لذلك ترتفع اسعار
الطبعة ارتفاعا كبيرا .. فلذا كانت الدولة
جديدة على السيطرة على الانقذاعات
المتدرة في الاسعار أن تشيد النفاذ في
الرسم التي تمصلها.
ولي نهاية الاجتماع وافق مجلس ادارة
الادارة التجارية بالقرار بطلب مد خدمة
مستطلى زكي أمين عام الادارة للخدمة
ومصمات العملية على مستوى عمل الادارة
كذلك مد خدمة فاروق راشد رئيس
سكرتارية مجلس الادارة لجهته
للخدمة.



المصدر : الأهرام الحسانس

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

تعديلات تشريعية جديدة للاستفادة من اتفاقية الحات

التركيز على الاستفادة من التزامات الدول
الأخرى لزيادة الصادرات المصرية وفتح
أسواق جديدة



دراسات شاملة لنتائج تطبيق الاتفاقية في مجالات التزامات مصر في «الجات» لاترديد على مآتم تنفيذه في برنامج الإصلاح الاقتصادي

□ وزير الاقتصاد يؤكد:

بواجهة ١٩٩١ الترتيب على تنفيذ اتفاقية الجات، وقد وضع لبرنامج التنمية الوطنية شاملة للحد من الآثار السلبية لتطبيق الاتفاقية على بعض القطاعات الاقتصادية في مصر، ويتم التوازي الاقتصادي للقطاع بما يستلزم في دعم برامج التنمية الاقتصادية في مصر.

وتتضمن الاستراتيجية - التي سوف تشتمل اللجنة الدولية الثالثة نتائج الاتفاقية - وضع برنامج رسمي لتنفيذ التزامات مصر من اتفاقية الجات، مدد أن واقع عليها مجلس الشعب مؤجراً .

ويصرح السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأن اللجنة سوف تقيم

بوضع التعديلات التشريعية اللازمة لتطبيق الأوضاع الاقتصادية في مختلف القطاعات مع المجلس الرابع في اتفاقية سوا. فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية أو تجارة الخدمات .

وأشار الوزير أنه سيتم أيضاً إجراء دراسات واسعة ومتعمقة لنتائج التنمية على الاقتصاد المصري والمصرف والمصرف.

بالإضافة لقيام على الاقتصاد المصري والمصرف والمصرف.

مع تحديد مؤلف مصر من المؤشرات المالية الحالية في جدول بشأن عدد من المؤشرات الاقتصادية في إطار اتفاقية الجات وهي مضمونها الاقتصادية والتجارية .

والتيه . وقد حرص المجلس المصري على أن تكون التزامات مصر في إطار هذه الاتفاقية تتلاقى واقع

التزامات مصر فيها

التزامات مصر مع التركيز على الاستفادة من قدرات السوق الأخرى من تحقيق صانع مصر من خلال زيادة الصادرات ولتحقيق استوى جديد أمام السوق من لمنتجات المصرية .

وأوضح وزير الاقتصاد أن اللجنة الدولية سوف تقوم أيضاً من خلال لجانها الفرعية بوضع خطة واستراتيجية وأهداف للأشخاص الحكومات بوضع خطة للتنمية في تنفيذ الاتفاقية ومساعدة البرنامج الجات .

والاستثمار الاقتصادي والتجارة والتنمية إلى أنه من خلال هذه الدراسات يتم وضع استراتيجية للتنمية شاملة للتفاعل مع لخصائص القطاع الجات وتنفيذ



المصدر: الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ٢٠٤٠١٩٩٥



دعا لليون دولاً اوتة بمحة لشركات الطيران العربية

تطبيق اتفاقية «منع الازدواج الضريبي» يخفف العبء على الشركات العربية

اصبح الاجراء الى تحرير صناعة النقل الجوي العالمي من القيود التي يركز عليها الآن ملحا في ظل ضغوط الدول الصناعية الكبرى لتخليص مفاهم تحررية على حريات النقل ومخاراً لأن هذه القوى الاقتصادية هي الأكثر قدرة على صياغة النظام الاقتصادي العالمي ويعتبر النقل الجوي بحسب تكوينه وخصائصه على خط النعاس الأول مع المخبرات العالمية فيه من المؤهلات ان يسود بشكل ما ازقة القود على صناعة طيران المدني الفني ويطبق مبادئ أكثر تحرراً وخاصة في ظل تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة والاتفاقيات العامة للتجارة بالخدمات المعروفة باسم «الجات»

وأفركا من الدول العربية أهمية مساهمة التيارات المالية والتأثيرات المتوقعة للاتفاقيات «الجات» على التجارة العالمية فقد طاحت جامعة الدول العربية إلى الاتحاد العربي أكثر تحرراً وخاصة في ظل تطبيق الترتيبات لتطبيق اتفاقية الجات على صناعة الطيران المدني العربي وامكانية الاستفادة من الاستثناءات التي توفرها لجبات لبعض القطاعات ومنها «النقل الجوي» وكذلك الاستفادة من الزايات التي توفرها الاتفاقية

وفي سبيل ذلك أعدت الأمانة العامة للاكوة تقريرا أرسلته إلى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية تناولت فيه كيفية الحد من الآثار السلبية وتأثير الأضرار عن تطبيق اتفاقية الجات وسبل زيادة فعالية الاتفاقيات العربية الدماية للمعظم المكاسب كما تناول التقرير سبل الاستفادة الدول المنظمة للجات من الزايات والاستثناءات التي توفرها

● وقد لشد تقرير عدلى المناهضات الامم العام للاكو الى أن قطاع النقل الجوي رسالة عامة قد تم استثناءه من تدابير احكام الاتفاقية العامة للتجارات والتجارة وكذلك الاتفاقية العامة للتجارة

بالخدمات حتى صدر حياله ملحق خاص يتخس منظمة النقل الجوي التي تدخل في إطار اتفاقية التجارة والخدمات وهي ثلاثة

● وبما أوضح تقرير الامم العام الاكوة الى الجامعة العربية ان السنوات الخمس المقبلة تغطي فرصة لشركات الطيران لكي تضيف مزاياها لتصبح أكثر قدرة على المنافسة والتعايش مع نظام حر ومن كيفية الاستفادة طامع النقل الجوي من مزايا الجات أوضح التقرير ان هذه الاستفادة محدودة جدا في الوقت الحاضر خاصة وأن القطاعات الثلاثة التي استفادت من اتفاقية التجارة والخدمات وهي «البنات والمضيق والبحر الألى تتمتع في الدول العربية بمهتف محالية» متفردة الاستكشاف

● وبالتالي لو كان الوضع معكوسا وكانت المؤسسات التي تعمل في هذه المجالات الثلاثة تزد قوة تنافسية لى أن عدم حكومي لكان من الممكن أن تستفيد الدول العربية للتنمية في الجات على المؤسسات المشابهة الموجودة في دول أخرى لكي يتم

ولم الدعم الحكومي عنها وبالتالي تصبح المؤسسات العربية قدرة أكبر على المنافسة إلا أن هذا لا يمنع أن بعض قواعد الحماية في النقل العربية تتمتع بمزايا تنافسية عالية وتكون ربحا على من يملكها مما يجعل قدرة هذه القواعد التنافسية أكبر من خلال رة الحماية والدعم على مؤسسات مشابهة في دول أخرى غير عربية

● وبما يتعلق بنظم الحجر الألى فمسب عدم وجود قطاع حجر الألى عرض تصبح عملية الاستفادة من تحرير حركى الامم العام قبل نظم الحجر الألى لصلحة اصحاب النقل وهم جميعا في الدول القائمة إلا أن مواجهة هذا التطور يمكن أن تكون على النمط الذي قام به الاكوة من خلال المنوع الشريك القائم حاليا بين عشر شركات طيران عربية وأحد النقل العالمية الكبرى مثلما جاليليو والبحر الألى وهو ما يجعل أدرة شركات الطيران العربية على المنافسة عالية

- ١ - الحماية والتسويق
- ٢ - الخدمات والتسويق
- ٣ - نظم الحجر الألى

كما تناولت الاتفاقية قطاعين آخرين متعلقين بالنقل الجوي وخاصة في الدول الاممية وما لولا أيدى التعلق باحتكار الدول الحدية بالنقل الجوي وتطبيق مبدأ الدول الاحق بالرعاية والتي يتعلق بتدليل أرصدة شركات الطيران

● كما تضمنت الاتفاقية أيضا استثناء من لمكانها بالحقوق المصلحة ويضد بها من النقل والتشغيل والسمة والتأثيرات وهذا الاستثناء قد أتاح مطلقا واقية على عدم حقوق النقل الجوي حيث أن تكون هذه الف أدوة عرضة لهجوم التمثل لنشر لتجارة الخدمات

إلا أن الأحكام تخفى بإعادة النظر مرة كل خمس سنوات في شمول الاتفاقية لا الامتيازات الخدمات ومنها النقل الجوي وبالتالي فإنه محطل ٢٠٠٠ يمكن إعادة قناب. يشمول النقل الحر لحقوق المصلحة أو أجرو منها



المصدر : الإلمام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٩ أبريل ١٩٩٩

● ولقدما يخص تحرير عمليات الدمج والتسويق فإن ذلك ليس جديداً على عالم النقل الجوي كما يؤكد التقرير والذي للى البدء امل معه الإستراتيجية لمتحدين استراتيجيه عربية ولكن الدمج والاندماج هو التطورات التي تحدث في العالم من دخول شركات الطيران في تحالفات تسويقية وريد ذلك بانتشار نظام الحزم التي مما يتخطى شكل عدلي الأساس الذي ارتكزت عليه جريات النقل الجوي ومعالجة هذا التحدي لا يمكن ان تتم إلا بمعالجة تحالفات تسويقية بين شركات الطيران العربية من جهة وفيها عربية شركات اخرى ليستطيع تغطية تسويقية شاملة للمعالين ولتتمكن من منافسة الغير ولد بدأت بعض الشركات العربية الدخول في تحالفات تسويقية ناحية والتقليل الآثار السلبية للاتفاقيات الحاد ابان التقرير ان هذه الآثار تكمن في اختلال المستوى التنافسي لشركات الدول الاعضاء في الاتفاقيات والمحد من هذه الآثار لا يمكن إلا بدعم القوية التنافسية للشركات العربية وهذا ما يتطلب اتخاذ قرار على المستوى السياسي العربي، فعلى الرغم من ان شركات الطيران العربية تلعب دوراً ايجابياً واستراتيجياً والتنافسية كل على مستوى بلد إلا ان أصبح ملابوا ان يتاح لهذه الشركات ان تصلي وتتوسط الاتصالية بعيدة من الخلافات السياسية وتخليف الاضام عليها.

وليسما يتعلق بزيادة التكتسب وتقليل الحساسات عن تحقيق اتفاقية الحاد

● طالب الامين امام للاك في تقرير بشورية استناداً الى مساهمات الاتصالية العربية من الاتصاليات الحزم وفي مجال النقل الجوي هناك اتفاقيات مهمة الحزم ضمن إطار الجامعة العربية كما يدرج التقارير ومنها اتفاقية استنم الاندماج العربي، ورواسطة لتصيل هذه الاتفاقية فإن ذلك يخلف عديداً مالياً صاعى منه للشركات العربية.

وهناك أيضاً مشكلة الارضنة الجديدة لصالح شركات الطيران العربية في البلدان العربية، ويصل حجم هذه الارضنة الى حوالي ٢٤ مليون دولار أكثر من تصديها لهذه الشركات العربية والاشك ان حرمان هذه الشركات من تحويل الارضنة الجديدة يقلل من قدرتها على المنافسة ويطلب التدوير بالاستفادة من اعلان سرائف الصنوبر في عام ١٩٩٧ بالغرب الخاص بفتح الاجواء العربية امام للشركات العربية ولتقلل حريات النقل الجوي داخل الوطن العربي بما يحقق وجود شبكة نقل جوي عربية أكثر مرونة ووفرة بالفتح على شركات الطيران العربية من خلال زيادة الشركات ولكن تقرير الاتصالية العربي للنقل الجوي في الجامعة العربية يرتبط كل مستحق بشورية ووجه قراراً سياسياً عربية نتائج الطريق امام العمل الاقتصادي الجماعي العربي.

اشرف الحديدي



للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٩٥

توصيات وقرارات الندوة الدولية لمستقبل الزراعة في ظل الجسات: تقرير المسؤولين في وزارات البدء التنظيم ودعم المنتجين الزراعيين

كتب - عبد الوهاب حامد:

تم الانتهاء من مشروع توصيات وقرارات الندوة الدولية حول مستقبل الزراعة المسمرة في ظل الجسات وتقرر رفعها إلى وزارات الزراعة والصناعة والتموين والتعلم والاقتصاد والمالية والتعاون الدولي والتي كافة الهيئات التي لها صلة بالحلقات الزراعية وما يستتبعها من مجالات وأعلى الدكتور مرسى شوشة ورئيس الندوة في الهدف من التوصيات والقرارات هو محصل المناقشة والتعميد بخرا للناظرين لمباشر على الشجين الزراعيين نتيجة تحقيق الاتفاقية الجديدة للجات والتي أصبحت سارية المفعول من أول يناير الماضي وأصبحت رئيس الندوة في هناك مسماري أساسية للاتفاقية الجديدة تنطبق من مسماري

الاستثمار في التوسع في استصلاح الأراضي وتسليط الشباب للمشروعات

بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنوياً مع تملك ٥٠ ألف فدان منها سنوياً إلى ١٠ آلاف فدان من شأنها أن تحل مشكلة البطالة وكذلك المطالبة بتشجيع القطاع الخاص للاستثمار . كما تنص التوصيات تشجيع إقامة مشروعات زراعية للتصدير في المناطق الجديدة ، والاستمرار في تحقيق معدل نمو في الانتاج الزراعي ، وتوسيد استخدامات مياه الري ، والاستثمار بتناقل البحوث في تمديد الانتاج الزراعي وتكثيفه ، وتقليل استخدام الاسمدة الكيميائية للحفاظ على البيئة والاعتماد على برامج مكافحة الفيروسات المتكاملة ، وتحسين برامج الإرشاد الزراعي وربط البحوث بالأرشاد ونقل التكنولوجيا في الأراضي القديرة والجديدة على السواء ، وتطوير قاعدة البيانات والمعلومات الاقتصادية الدقيقة والحديثة كما أكدت التوصيات المطالبة بزيادة حجم الانتاج الريفي من ١٥ مليون طن عام ٩٢ إلى ١٨ مليون طن سنوياً في نهاية التسعينيات ، والحفاظ على مكانة القطر المصري في الأسواق العالمية ، والحفاظ على ما تحقق من زيادة في إنتاجية صلب السكر ، وزيادة مشروعات استخراج السمكي ، وإعادة النظر في قانون التأمين الزراعي من أجل إعطاء التأمينات المزيد من المستويات في إطار تعزيز الزراعة المصرية ضماناً لتحقيق أهدافها من المزارعين ، واتخاذ إجراءات التيسير على أصحاب مشروعات الانتاج الريفي بتوفير علاقات التأمين الزراعي بين الدول العربية والأجنبية

القرار إرغامها من أمضا إن تغاضي دعم الانتاج الزراعي ودعم التصدير في الدول النظمية المسمرة للقاء الدول النامية قد يهت إلى زيادة أسعار التصدير وهذا قد يخطف من إثار سياسات الأعراف وتشجيع الانتاج الزراعي المحلي في الدول النامية لإعلاء معدل الواردات ، كما أن زيادة أسعار التصدير تحسب الدول النامية للانتاج من أجل التصدير ، كما أن هناك حاجة إلى اقتصاد التعليم بأعداد الكوادر اللائقة للنظم الاقتصادية الجديدة وأن تعمل الصناعة على الاستفادة من الانتاج الزراعي أحداث طرفة في التصدير وأكد الدكتور مرسى شوشة أن توصيات الندوة التي تم إعداد تقرير حولها لارسالها إلى الهيئات المعنية تتضمن ضرورة الاستثمار في برامج استصلاح الأراضي الجديدة



المصدر :
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٥

في نسخة الجـ

أ. والى : القطن المصري يستعيد عرشه في

الأسواق العالمية

تصدير نصف مليون طن أرز .. وحملة
القمح نجت

د. حسين بهاء الدين : التدريب على أحدث وسائل التسويق

.. واتقان الإنجليزية ضروري

دائمة للدراسة ومتابعة كل ما يتعلق باتفاقية الجات برئاسة وزير الاقتصاد وتمثل فيها جميع الوزارات تمثيل وزارة الزراعة القطاع الاقتصادي .

أشار د. والى إلى أن قطاع الزراعة في مصر كان سيالاً في الوفاء بمتطلبات الجات وذلك بتحريره مما أصبح معه موهلاً للاستفادة من هذه الاتفاقية الدولية وتحقيق الواقع الفعلي للإد من زيادة الانتاج والتصدير وليس لصالح المستهلك المستورد .

قال وزير التعليم إنه ضروري إعداد المواطن القادر على التعامل مع عصر الجات وهي مهمة التعليم مع عصر الجات وهي مهمة التعليم بتسليمه بالخبرات اللازمة للتعامل مع المشكلات والتكيف مع المتغيرات .

أشار وزير التعليم إلى ضرورة التدريب .. طرق .. أحدث وسائل

ويجري حالياً التوسع الراسي في محصول القصب بوزارة اصناف عالية الانتاج والتوسع الاقليمي في مساحات النجر لزيادة انتاج السكر .. جاء هذا خلال افتتاح ندوة الجات بالمعهد العالي للتعاون الزراعي والى الكلمة نيابة عنه د. سعد نصار مستشار الوزارة والشرف على القطاع الاقتصادي وحضرها د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ود. احمد جويلى وزير

التعاون والتكثيف لآخرى شوشه عميد المعهد العالي للتعاون الزراعي :

أكد د. والى أن الجولة التاسعة لاتفاقية الجات عام ١٩٩٩ ستشهد الغاء كل ما يعوق التجارة الدولية من قيود جمركية وما يتبع ذلك من اتفاقيات الشركة والشام مناطق للتجارة الحرة .

قال ان هناك لجنة مصرية

أكد د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي ان القطن المصري استعاد عرشه في السوق العالمية على واجبا الحفاظ على الاسواق العالمية التي نجحنا هذا العام في فتحها للانتاج المصري وانه تم تصدير نصف مليون طن أرز و ٣٥٠ ألف طن بطاطس هذا العام لأول مرة .

قال ان الحملة القومية للتصدير تستهدف انتاج ٦ ملايين طن وتشير الدلائل ان احتمال زيادة الانتاج على المستهدف كما تستهدف الحملة القومية للذرة زراعة ٢.٥ مليون فدان هذا الموسم مؤكدا ان قطاع الزراعة كان رائدا في خطوات تحرير الزراعة المصرية



المصدر : المسار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ أبريل ١٩٩٥

التسويق مع أهمية دراسة
اللغات الأجنبية واللغات النفاة
الانجليزية باعتبارها لغة

التفاهم والحوار مع اطراف
التجارة الدولية .

كث د . أحمد جويلى وزير
التنمية ان توقيع مصر على
اتفاقية الجات تضى ان الفلاح
المصرى قد ارتضى ان يكون
منتجا عالميا وفقا لاحكام
السوى التى تضى الجودة
العالمية مع خفض تكاليف
الانتاج مما ينتج المنافسة
المصرية .

قال انه فى ظل الاتفاقية لابد
من وجود مؤسسات تصوفيه
قوية لان تطوير السوق
المحلى نقطة الانطلاق
للاسواق الخارجية وذلك من
خلال التعاونات .

اضاف لفرى شوشة مدير
المعهد العالى للتعاون الزراعى
ان ندوة للتوقعات المستقبلية
للزراعة المصرية فى ظل
الجات تعد ثمرة طيبة للتعاون
بين مركز ادارة المشروعات
الزراعية والبحوث والتدريب
بالمعهد العالى للتعاون
الزراعى ومركز للتنمية الريفية
والزراعية بجامعة ايسوا
الامريكية وقطاع . الشئون
الاقتصادية بوزارة الزراعة
واستصلاح الاراضى .

قال ان خلف الندوة التعرف
على الآثار الايجابية والصلبية
لاتفاقية الجات على الزراعة
المصرية . مع التركيز على
اثارها على بعض المحاصيل
الرئيسية فى مجالات الانتاج
والتجارة الخارجية .



المصدر : الأهرام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٥

قضية مهمة تمس الاقتصاد المصري :

في سوق برامج الكمبيوتر .. اللصوص

لا يمتنعون

مصر تصارب «٢٠» مليون دولار

برامج كمبيوتر .. ولكن !

هذه المعلومة مفاجئة !
إن مصر تصارب برامج كمبيوتر ! وهذا الرقم مقلقة أيضا : إن ما تم تصديره من برامج مصرية إلى منطقة الخليج بلغ ٢٠ مليون دولار .. وإن المستهدف هو الوصول إلى ١٠٠ مليون دولار هذا العام .
هذه هي الأخبار السارة التي تبهرنا بأن مصر لديها من العول الحديثة والمتطورة ثروة لا يستهان بها . ولها دولة دخلت عصر المعلومات والتكنولوجيا مستنجة ومصدرة .. ليست مستخدمة ومستوردة فقط .
إن ما هي المشكلة .. ولماذا نخبر وننقل هذه القضية على صفحات الأخبار اليوم ؟
الإجابة : إن هناك لصوصا يرتصون بهذه الصناعة الوطنية وذلك بالاستثمارات الأجنبية التي تتعلق بها في مصر .. ولكم بشيخ البرامج الأصلية .. وغربها في السوق !
ولعلوا نعرف الحقيقة .

تحقيق تكتيه :

نوال مصطفى

نسخ البرامج الأصلية وبيعها يضيع الملايين

على خزائنة الدولة



● يشرح لنا الدكتور فؤاد عبدالمعظم رئيس ورشة «رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولي هذه المشكلة فيقول : « إنها قضية فرصة لدراس على برامج الكمبيوتر ، ولتهدد بفكاس شركات الكمبيوتر المحلية ،

وإهمام المستثمرين عن استثمار أموالهم في السوق المصري . رمى عليه توب وبسب يقوم بها المليون الذين يفسدون برامج الكمبيوتر ثم يبيعون النسخ المقلدة بدون زهد .. والعمالة التي تطلب بها اليوم ليست محسوبة على المؤلف .. بل إنها حصة المستثمر وسدده في بلل

العهد والقال . ويضيف : « والصناعة القانونية الفعالة عنصر أساسي لجذب المستثمر الأجنبي إلى أية دولة من الدول . فهي إذن له عدم فصل أي عناصر مثل المصادرة أو التهرب ، وإذا تحدثنا عن الاستثمارات في مجال الحسابات ، فبمقاييلها المتقدمة فإننا نتمتع من استثمارات مالية وبرية هائلة ، وهو ما يضاعف من الحاجة إلى حمايتها .

الحماية القانونية .. وأهمية فالحماية القانونية للتمتع الأجانب وطرحه في الأسواق بسعره الطبيعي ، مهما كان مبررنا فيضج المستثمر المصري على الفشل في مجال المنافسة ، وتكون وسيلته في ذلك هي طرح منتج وطني مختلف السعر .

ويبقى الدكتور فؤاد الضوء من نقطة مائة في هذا الموضوع فيقول : « والمشكل الكبير التي تواجه هذه الصناعة أن المنتجات المقلدة في مجال الحسابات وبالذات لقضايا المنتجات الأصلية لا تكاداه وتباع بأسعار أقل نسبيا من المنتجات الأصلية ، ويستأثر

دون سماد شرائب . مستكلمين كأن من نتجهم من شبه بالمنتج الأصلي ، فلهذه من الأسواق بسعر بسيط فيمكنهم إذا ما تمكن من بيع المنتج الأصلي كما ما كانت السوق المحلية

تستحوذ أمام مختلف الشركات الأجنبية . حيث تشكل المنافسة الحرة الهبوط بارتفاع التكاليف في هذا العصر فلا ما ثم ذلك كله الدولة أن تشرف شرائبهم من شركات تعمل في وضع

التي تلت سمعها ويعبرها . ونقطة أخرى يضيفها الدكتور فؤاد عبدالمعظم رئيس ورشة بحماية الاستثمارات الأجنبية في مصر ليجد من استغلال الشركات الأجنبية للمستثمرين الغربيين يرفض أسس واضحة في حماية حقوقهم ، حيث يتجهون لأن عدم وجود حماية في مصر فلهذه إلى الوصول إلى أكبر مائة لنتجهم من

أول مستثمر يتعامل معهم . ويؤكد المحلية ستراب عليه النهار هذه الحجة .

فرصة لإيد أن تحاربها كان علينا أن نتعرف على المشكلة من وراء أصداءها أو بتلخيص برامج الكمبيوتر في مصر .. فاستكت « الأخيار » بالسوق المحلي « السوقي » معقول التوزيع بحدسي فركبات الطبس الآلي بصر .. وسكانه عن أصل المشكلة .. قال : « إن هذه القضية تعتبر قضية

أربع في نوع جديد .. وسوف أسوق هنا مثلا حيا حتى يوضح كيفية حدوث هذه القضية التي لا بد من مواجهتها والتصدى لها

انتقال صناعة من أهم صناعات العصر وهي صناعة التكنولوجيا من خلال برامج الكمبيوتر . فلو افترضنا أن إحدى الشركات المصرية الكهت برنامجا لأجهزة السكرتارية بسعر لا يزيد على مائة وخمسين جنيه بينما عليه المائتي قد يصل سعره إلى أثمانها جنيه . لذلك

هذه قد نطق أن المنافسة صحت . لصالح البرنامج الأول ، ولكن للأسف لا يحدث ذلك ، لأن البرنامج الثاني ليست له حماية في الاسطوانات وإنما تعتمد الشركات الأجنبية المنتجة للبرامج على حماية القانون لحماية حقوق المنتجين . وما يحدث أن تتكلم مجرمة من القانون ويلزموا بسدده دون وجه على ليسمح سعره لا يتعدى عشرة جنيهات . وبذلك يفسر المستخدمون متعاسة شربة كانت تستهدف مصالحهم في تطهير

الطموحات عليها . وذلك نجد أن السطيل الوحيد من هذه العملية هو تلك الفئة التي تريد الربح دون أن تقدم شيئا سوى الاستغلال على أرباح

ووجدت رغب الآخرين ونحن أي وجه حق . **التقليد يكتسب** ١١ ولكننا لما أتت أسواق أيضا هذا الحمار الذي جرى بيني وبين أحد وكلاء شركة أجنبية لتتج برنامج « ويندوز » - والذي لا يكاد جهاز كمبيوتر في مصر يخلو عنه . فلو افترضنا أنه على كل تدير

يوجد ثلاثة ملايين جهاز كمبيوتر في مصر وأن كل جهاز التلي نسخة من الامكانيات والدراسات لنصل للاستخدام الأمثل . هذا بخلاف ما في الواقع له المستخدم من مفاهيم القوي الذي يدمر الاسطوانات الصلبة حثك كدهه التي يتم تخزينها هذا البرنامج ، فمحصلة بسيطة

لستطيع أن نقول أن ٩٠ مليون جنيه كائن القويش أن تفعل خربة الدولة بالاضافة إلى نسبة الجمارك المرفوعة على هذا المنتج لو تم استيراد هذا العدد من النسخ . أما الواقع فيقول أن نسبة النسخ الأصلية المبيعة من هذا البرنامج لا تتعدى ٥ ٪ ، وبقي الـ ٩٥ ٪ أجنبية نسخ مقلدة أو منسوخة من البرنامج الأصلي .

الشركات الوطنية مهددة ١ وليس الغرض من هذا لنحن كبريات وخيرة فصل في إنتاج برامج الكمبيوتر في مصر .. لقد أطلق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء أن حصة ما تم تصديره لنقطة الخليج من برامج مصر كان ٢٠ مليون دولار ، وأن المستورد هذا العام هو الوصول إلى ١٠٠ مليون دولار .

والوصول إلى هذه المليون لنحن نحتاج إلى دعم من وزارة الخارجية المصرية للتسويق والتصدير على كلاً من الدول العربية لاتخاذ الأجراءات اللازمة لحماية فرصتنا العربية لهذا . وهذه الاتفاقيات التي أبرمها لكال مصفى ومصدري البرامج ، وكذلك دعم الشركات المصرية كي تستطيع أن تتكف من فارجعها إلى الممارس الدولية الخاصة بالمسب كي تستطيع أن ترسخ هذه الصناعة التي هي صناعة المستقبل .

القانون يحمي .. ولكن ! وما الحل ؟

الحل يحدثنا عنه الدكتور محمد حسام لطفى استاذ القانون ومصمم القوانين والدراسات والخبرة القانونية في مجال حق المؤلف . فيقول : إن برامج الحاسب ١٩٩١ تتنح كليا من أن أنواع البرامج

والإبداع بحماية قانونية من خلال قانون حق المؤلف .. ولنعريف أن لديها تديروا راب فيما يخص حماية المؤلف من مختلف الجهات مصر والإبداع على هذا المساحة ، وكذلك لقد انضمت مصر إلى جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف وذلك لما حرص مصر على حماية إنتاج مواطنيها الكثر . ول أنقال حماية حقوق المؤلف أصحاب الأعمال يقدمون انتاجهم للبلدان التي

لحتم حقوق المؤلف يتصل بها . والطريق التي وضعها المرفع المصري في هذا الشأن رادعة وحاسمة فقد جاء في القانون المصري رقم ٢٥٤



المصدر : الأناضول

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسبوع ١٩٩٥ ما يلي :

- مطالب الإجراء على حقوق المؤلف
والجس ، وضرورة لا تاتي من خمسة
الآلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف
جنيه ، أو بأحدى مائة المليون
ول حالة العودة تكون العقوبة
الجس والغرامة التي لا تقل عن عشرة
آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف
جنيه ، وله جميع الأحوال لغض
المسكة بمصادرة المبيع المقلد
والأدوات المستخدمة للتقليد ، ويخطر
ملخص الحكم الصادر بالإدانة في
جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة
المحكوم عليه .

كله لاجل المخرج للمسكة عند
الحكم بالإدانة أن لغض باللائق
المشاة التي استغلها المقلدون ، أو
شركائهم في ارتكاب أحد الأعمال
التيهة لارتكبن للمدني مدة لا تزيد على
سنة السهر .

وكان نصه المادة ٤٧ في صياغتها
الأخيرة المعدلة بالقانون ٢٨ لسنة
١٩٩٢ على أن تعدد العقوبة دائمة
وتعدد المصنفات محل الجريمة .

البرلمان المادى هو المسكة

ويشوب الكثير من حساب
لغض القلا : وهكذا لانا نجد أن
التفريع الصريح من الفصل التشريعات
في العالم التي تصي حقوق المؤلفين
ومبدعها منهم بالبحر فيكون مراعى
الكسبيات ه المصائب الآلى
المسكة الأساسية التي تراجعت
كرجال قانون في كرامة المصنفين على
الذليل المادى في جريمة نسخ البرامج



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٠ أبريل ١٩٩٥

بور سعيد تتضرر من اتفاقية الجات

أكد محمد عبد الفتاح المرعي رئيس غرفة التجارة في بورسعيد أمس أن تطبيق اتفاقية الجات سيؤدي إلى فقدان المنطقة الحرة أبرزها الخصوبة في تجارة السلع المستوردة مما يؤدي إلى انتشار البطالة داخل المدينة، وأشار المرعي إلى أن الاتفاقية ستخلق جوا من التنافس غير العادل بين شركات الخدمات الدولية العاملة في مجالات النقل والتأمين والبنوك والشركات المحلية التي تعمل في نفس المجال. كما أثنى مهندس محمد حسن أحمد المستعربين في بورسعيد في تقرير لوكالة رويترز حول تأثير الجات على المدينة أن تطبيق الاتفاقية سيقلص على الأسفل في بناء صناعة وخطوط سفلية توفر للكرات المحلية الصناعات التجميعية مما يحرم المنطقة الصناعية من فرص اجتذاب رؤوس الأموال. وأن يكون للجات آثار إيجابية على المدينة إلا في تنمية تجارة الترانزيت.



الأحد ١٠

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٧ أبريل ١٩٩٥

الخبراء يحذرون من الإغراق التأميني في حالة تطبيق الجات

كتب محمد علي ومحمود الزهايمر
خبراء الخبراء المشاركين في مؤتمر حصرية
الجارية وخمسة أسواق التأمين المتعلق
حالياً بالقاهرة من حدوث يوم من الإغراق
التأميني في حالة تطبيق اتفاقية الجات
والشاروا إلى ضرورة رسم سياسة شاملة
مجددة لجذب الوصول إلى نقطة الإغراق
التأمين كما طالت شركات التأمين في الدول
النامية بدراسة أوضاع التأمين وضغوط البنك
الدولي والمؤسسات الاقتصادية العالمية مع
حكومتها لوضع الاستراتيجية المناسبة لتطوير
أسواق التأمين بها.

أكد هيربرت هاج مدير مكتب شركة برنر لإعادة التأمين ببرمودا في
بحث قيمه للمناقشة تحت عنوان "تحرير صناعة التأمين في ظل الحوار
الاقتصادي الدولي"، أن تحرير سوق التأمين سيؤدي إلى انتقال سلطة
الإشراف والرقابة من يد الدولة إلى الشركات الجديدة مشيراً إلى أن
سياسة الدمج هي الاتجاه السائد للنظام الاقتصادي الجديد الذي سيتبع
مزيداً من المنافسة وتحسين المنتج.

وقال هيربرت هاج إن حرية نقل رؤوس الأموال والخدمات ستعطي
لشركات التأمين فرصة العمل في دول أخرى دون أن يكون لها فروع في
هذه الدول مؤكداً أن النظام التأميني الجديد له عدة مميزات إلا أن سلبياته
محددة وأبرزها أنه لا يوفر حماية كافية للمستهلك وسيعمل على تحديد
ربحية بعض الشركات واختيار الشركات الكبرى لأسواق التأمين كما أنه
يملأ خلوة في بعض الأحيان على الصناعات المحلية.
وأوضح هيربرت هاج أن أي منطقة تريد أن تلعب دوراً مهماً في
الجارية العالمية لابد وأن تزيل كافة العقبات وأن يكون اقتصادها على

السوق المعادلة وفقاً للقواعد محددة.
وطالب من ج. موني مدير شركة التأمين
الهندية في بحث قدمه للمناقشة بضرورة
تخفيض الأقساط تدريجياً حتى لا تتعرض
أسواق التأمين في الدول النامية للانزهار إذا
تم تخفيض الأقساط بصورة فجائية مشيراً إلى
أنه بعد عدة سنوات لن يكون هناك وجود
موني للشركات الكبرى فقط التي تمتلك رأس
المال الضخم والتكامل العالمية والخبرة التي
يلتزم بها العميل.

وفي تعليقه على البحث أكد الدكتور مصطفى
السعيد أن التحرير الاقتصادي ضرورة ملحة في
ظل التطورات الموجودة حالياً التي أنه أكد على ضرورة لوائح
نوع من الحماية حتى تستطيع الدول النامية مواجهة سلبيات التحرير
الاقتصادي.



المصدر : الإصدار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ أبريل ١٩٩٥

وقال الدكتور مصطفى السعيد إن هناك إجماعاً على ضرورة تحول صناعة التأمين إلى السوق المفتوحة ولكن يجب أن تتم هذه الخطوة تدريجياً حتى لا تضر بالانحسار القومي لهذه الدول وكبرت ماريان جاتين منبوي هيئة الأمم المتحدة للتنمية «الابتكار» أن التحول نحو الخصخصة والتحرير الاقتصادي يلزمه جدول زمني محدد لتقييم مراحل التجربة والحكم عليها.

وقال محمد الطير رئيس الشركة المصرية لإعادة التأمين ورئيس المؤتمر إن بعد ثلاثة عقود الفاشلة لجأت مصر إلى البلد الناصر الوحيد القادر على حماية صناعة التأمين بسبب ما توفره لتدريعات التأمين بها لهذه الصناعة.



رئيس الوفد المصري في «الجات» يرد على أعضاء مجلسي الشعب والشورى

توصيات الأعضاء حول الاتفاقية

هامسة للغاية ويجب تنفيذها

ضمانات كاملة لمصر عند تنفيذ نصوص

«الجات» لحماية الاقتصاد الوطني

انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية كان مثار جدل وظل في هذه الاتفاقية على مجلسي الشعب والشورى يطرح انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية كان مثار جدل وظل في هذه الاتفاقية على مجلسي الشعب والشورى يطرح انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية كان مثار جدل وظل في هذه الاتفاقية على مجلسي الشعب والشورى يطرح

والنقطة الثانية انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية كان مثار جدل وظل في هذه الاتفاقية على مجلسي الشعب والشورى يطرح انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية كان مثار جدل وظل في هذه الاتفاقية على مجلسي الشعب والشورى يطرح

أوضح رئيس الوفد المصري في مجلسي الشعب والشورى خلال مناقشتهم لمشروع الاتفاقية الجات حول ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب هذه الاتفاقية

وقال إن المفاوض المصري حذر من خضوع مصر للدعم مرة واحدة ويكرر من زيادة أسعار السلع الغذائية إلا أن ذلك قد يضرها إلى أن يلتصق بالدعم الأجنبي بما فيها مصر بل وكثير من الدول أكثر من ١٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٠

وأشار إلى أن المفاوض المصري نجح كذلك في وضع نص عام جداً يرفع أن في حالة زيادة أسعار استيراد المواد الغذائية فيكون للمصر حق التعويض وهذا النص كان من خلال المفاوض المصري وإصدار كل الدول الأتية

وقال إن الخطر على أسعار السلع الغذائية تأثرت بضمير مشيرة إلى أن الدعم الأمريكي وفوق جدول مصر تعتمد على الاستيراد أكثر من الإنتاج

وأوضح أن مصر بعد أن دلت في مسودات الإصلاح الاقتصادي خاصة تحرير الزراعة وزيادة أسعار المعادن الزراعية عند توزيعها فقد تم إنتاج ٢ مليون طن قمحا خلال الأعوام الماضية

وقال إن مصر ليس في الحرق المصنوع في مجال إنتاج الزراعية

منظمة اللوات وإن مصر سوف تستفيد من هذه الاتفاقية خاصة من الدول الكبيرة في مجال تخفيض الجمرك مع عدم ترك المنافسة للبلدان سواء في مجال الزراعة أو الصناعة تتعرض للخطر الخارجي بل لابد من حمايتها

ويواصل ويكرر مشروعة وأنه يمكن رفع الرسوم الجمركية كأجراء وقائي لحماية ريفه

وأوضح أن مصر تقدم منذ عامين بتدوير شيوخها وبنين في أوروبا وكندا على وسائل حماية المنتجات الوطنية

ورغم أن العراق والأحبار والشعب والشورى بموضوع المواصفات القياسية في ظل الاتفاقية الجات أشار الدكتور محمد مرسون عبد الجات إلى أنه من حق كل دولة أن تحمي الإنتاج الوطني من أي سلع وبصفة لا يرد من

لحرق المواصفات حرموا على سلامة الإنسان موضحاً أن مصر منظمة إلى المنظمات المالية التي تعمل في مجال المواصفات القياسية المالية وقال إن هذه المنظمات لا تعبر الدول على الالتزام بالمواصفات القياسية المالية ولكن إذا تم الالتزام بها فلذلك في صالح الاقتصاد

الدولي لكل دولة وأنه بالنسبة لمصر قياسية متواجده فمن حقها أن تضع هذه المواصفات

وأوضح أن شكايا شكايا بين المواصفات القياسية والأشياء التي يمكن أن يأتي من منتج محلي إلى أحد المستوردين ويمكن بيعه القوانين التي تخصه على ذلك

الدول التي لا تملك قانون الشعب قاضيها مشيرة إلى أن موضوع الشكايا في السلع والخضراوات لا علاقة له باتفاقية الجات

المفاوضين المصريين في الاتفاقية في بداية اللقاء أشار الدكتور مرسون إلى أن مناقشات أعضاء مجلسي الشعب والشورى كانت حول الاقتصاد المصري حاضره ومستقبله بشكل عام مؤكداً أن توصيات الأعضاء أكثر من متفانية إلى غاية الأهمية وأرى ضرورة انضمام مصر لهذه التوصيات نظراً لأهمية الكبرى في إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المصري

وأوضح أن حقيقة اتفاقية انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية أن تصورها حادثة ولا يوجد بها الجاذبية بسبب عدم الالتزامات الموجودة في مفاوضات جدول الاتفاقية لكل دولة ويبلغ عددها حوالي ١٠٠ دولة لها مخطط الحرية بشأن تحديد الرسوم الجمركية وأكد أن موضوع جدول القوائم يمثل المبادئ العامة ولا يهتز بين دولة وأخرى وأي ميزة تم إعطاؤها لدولة تذهب إلى الدول مشيرة إلى أنه لم يتفاوض أي رسم جمركي

وقال إن مصر في مجال تحرير قطاع الخدمات قد سجلت اتفاقية الجات وهي مسجل بالفعل قطاع البنوك قد فتح فروع لبنوك أجنبية في مصر وكذلك قطاع التأمين في تعديل قانون التأمينات

وأشار إلى أن التامين لم يسمح لوجود شركات جالية تتعامل في هذا القطاع في مصر وذلك بشرط حفاظها على الاقتصاد المصري حيث يتم السماح لشركات التأمين الأجنبية بالعمل في مصر من خلال شركات مصرية

أجوبة مشتركة لرسائل مصري (٥)

وأكد الدكتور محمد مرسون عبد الجات أن مصر من خلال مسودة الإصلاح الاقتصادي قد سجلت هذه الاتفاقية في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ أبريل ١٩٩٥

وحول قضية الملكية الفكرية أوضح الدكتور مأمون أن هذا الموضوع اختلاط الامر وخاصة ما اتاره أحد الأعضاء حول سيطرة الآثار مشبهاً في أن ذلك ليس فكرة وإنما جريمة يعاقب عليها القانون ولاصلة لها باتفاقية الجات وقال أن الملكية الفكرية في مصر وفي حدود ما جاء في الاتفاقية فإن مصر رائدة في مجال الأفلام والسينما والتكاثر المؤلفين والفنانين ومن ثم فإن الاتفاقية في هذا المجال ستكون تحسراً استناداً كثيرة جداً وسوف تظهر الآثار الإيجابية على مصر في هذا المجال خاصة أنه من حق مصر أن تشترك في حالة تعرض أي بلد من بلدو الملكية الفكرية للسرقة

وبالنسبة لأسعار الدواء أكد الدكتور مأمون أن القانون المصري في هذا المجال يعطي حماية براءات الاختراع لمدة ١٥ عاماً والاتفاقية تعطي ٢٠ عاماً وتم الاتفاق على ألا يتم تطبيق ذلك إلا بعد عشر سنوات

وأوضح أن الدواء الأساسي يبلغ عدده ٢٧٩ دواء وستنشا انتجته وتصنيعها حر وبدون دفع أي رسوم ومن ثم فلا توجد أي التزامات على

مصر في هذه الأدوية -

ولما إلى يوجد أدوية جديدة خاصة بالسبطن والأذن ويحصل سمع هذه الأدوية في حوال ١١ صنف لها التي ميكنس ودرى على الدواء ومن حق الحكومة أن تعطى الترخيص لاجباريا لم يرد الإنتاج في مصر

وبالنسبة لما اتاره أعضاء مجلسي الشعب والشورى حول قضية التسيجات وبدي تثارها باتفاقية الجات أوضح الدكتور سمع مأمون عبد الفتاح أن الدول الصغيرة تأخذ معاملة أفضل بحيث لو عليها حصص فلا يتم فرض قيود عليها

وقال أن مصر وصلت لوضع جديد بالنسبة لقضية التصدير حيث أنها تأخذ حقوقاً اكبر وتطبق عليها الالتزامات الخاصة بالتصدير بالنسبة للدول الكبرى بدون الصلاحيات الإدارية للدول وعلاوة باتفاقية الجات أكد رئيس وفد مصر في هذه الاتفاقية أنه لا توجد أي علاقة بينهما ولكن المطلوب إزالة الترتيب والهيروغليفية خاصة في مجالات الإنتاج والاستثمار والتصدير



الخبراء المصريون يبحثون تنفيذ اتفاقية الصناعات

كتب - محمود الشاذلي :
بحث أسس الخبراء والعلماء
المصريون وضع خطة متطورة
وتصور شامل للنهضة العلمية
أساسية لتطورات الخطوات
التنفيذية لانتفاضة التجارة العالمية ،
والتمويلية الجبرية ، والجات .
طالب الدكتور علي حبيش رئيس
أكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا بوضع تصور
للتحولات التكنولوجية لمواجهة
التحولات الحضارية التي يواجهها
الدول النامية .
طالب الدكتور نبيل أبو العينين
رئيس المركز القومي للبحوث بزيادة
الاهتمام بصناعة الإلكترونيات

أواجهة التزايد المستمر في تدخل
الإلكترونيات في نظم تشغيل
الإجهزة والمعدات المستخدمة في
مجالات الصناعة والزراعة والطب .
جاء ذلك أسس في المؤتمر العلمي
لبحث سبل استخدام المعاول
التكنولوجية وتطبيقاتها في الصناعة
والذي نظمه أكاديمية البحث
العلمي والمركز القومي للبحوث
وحضره عدد كبير من الخبراء
المصريين والعالميين .



المصدر : **أخبار اليوم**

٢٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية الجات واستراتيجية المواجهة

انضم المؤتمر الوزاري لجماعة الارجواي بالمغرب يوم ١٥ أبريل ١٩٩٤ وانتهت تلك الجولة بالوقيع على الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات بإنشاء منظمة التجارة العالمية. ولقد وقع أكثر من ١٢٠ دولة - من بينها مصر - بالأحرف الأولى على أهم اتفاقية عرفها التاريخ في مجالها، وتستهدف هذه الاتفاقية تدعيم التجارة العالمية وتوسيعها لتشمل فيما تشمله التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

والبشرية تطبيقا لهذه الاتفاقية في مختلف المجالات ومع ما تدرج حوله خطة المسنين الثالثة والرابعة من الخطة الخمسية الثالثة. ولذا : لابد من التخلص من مشاكل وعيوب البيروقراطية تشعبا للاستثمار وتسيلا لإنهاء مصالح المواطنين. والأصلاح الاقتصادي لابد أن يسير معه في نفس الاتجاه وينسجم الاقتصاد الإصلاح الإداري. والأصلاح الإداري لا يقتصر على جهود الدولة الحكومية ولكن هو مشكلة سلوك الأفراد بما يعنى الشعور بالانتماء، وبالانضباط وتحمل كل فرد لجميع مسؤولياته. والواقع : ووضع النظم الحوافز التي تجعل من سياسات الأجور وسيلة للتجديد وتحسين الأداء.

● **خلاصة :** لابد أن يبدأ رجال الإدارة في مفاوضاتنا الإنتاجية بأعداد المراسلات المالية والتصفية عن موقف الإنتاج من حيث الجودة والتكلفة والسعر وكى التعرف على آلية التسعير التي تتمتع بها في مختلف عناصر الإنتاج سواء المواد الخام أو المنتج النهائي أو الطاقة أو تشغيل الأيدي العاملة ذلك أننا سوف نواجه مشكلة عالية جدا من أهم شروط نجاحنا في مواجهة أحكام هذه الاتفاقية هو الانضمام بموضوع الجودة والرفعة عليها طبقا للتوصيات القياسية العالمية كي تتفق مع جودة المنتجات العالمية وهذا يقع على عاتق وزارة الصناعة، وهي تقوم بالفعل ببرامج تطوير وتحديث المؤسسات المحلية كي تتفق مع الاتجاهات العالمية الحديثة، ومعظم شركات قطاع الأعمال العام والخماس مؤهلة للحصول على شهادة الجودة الشاملة. والجودة الشاملة لا تقتصر على جودة

ولقد انضمت مصر الى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من الإمكانات أو المزايا الكلية :
● مزايا تتعلق بحقوق الملكية الفكرية والأعمال الفنية.
● أن تلزم مصر بهذه الاتفاقية قبل خمس سنوات.
● تمنح الاتفاقية فترة انتقالية تمتد الى عشر سنوات.
● النظام الجديد للنش المازعات يحمي الدول الصغرى من الإجراءات والفسطوط التسعيرية التي كانت موجودة في اتفاقية الجات.

هذا ومن ناحية أخرى لاى عدم انضمامنا الى اتفاقية التجارة العالمية بصرمتنا من الكثير من المزايا والامتيازات التالية :

● تحريم البلاد من المزايا والامتيازات والحماية التي تكتلها الاتفاقية.
● توفّر الاتفاقية حماية الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة.
● سوف تفتح أسواق الدول الأعضاء الى نحو ٨٠٪ من حجم التجارة الدولية وعدم توليها بصرمتنا من التصدير أو الاستيراد من تلك الأسواق وسوف يؤثر بالحد من التنمية وعلى انطلاقنا الأناشئ.
● وانضم أمام القارى الكريم تصور يتعلق بأثار استراتيجية قد تضرر بها واتجاهات معينة لابد من إتباعها لكي نتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية والاقتصادية وفى عالم يتسم بالتكاسف والصراع .

● أولا : ليس أمامنا من مهيول آخر غير زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات. وهذا يتطلب تطوير الأداء في مشروعاتنا الإنتاجية بما يضمن زيادة الإنتاج ورفع الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصرى بما يسمح بالاستخدام الأمثل لأورثنا الطبيعية



إعنا للبحر

المصدر:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٩ أبريل ١٩٩٥

استوى السلع وعلى مستوى الاسواق مع ضرورة متابعة نشاط التصدير على المستوى القومي وهذا يتطلب الاتي:

• مراجعة الاعباء التي يتحملها المستثمر.

• العمل على تحرير التجارة الخارجية وتقليل الصلة بالاسواق الخارجية.

• احواء مصنع للتطعيم للاربعه المنطقة بنشاط التصدير واعادة هيكلة البناء التنظيمي.

• مأسعها - الانتاج - بعض الادارة ووضعه في مكانه الصحيح ولان ان

تتعلق الادارة مفاهيم جديدة في الادارة وتلخص الاستراتيجية

وان تأسد بأسلوب جديد في عملها مؤداها:

• نتائج السلع التي تستطيع تسويقها وأيس تسويق السلع التي تم انتاجها.

• التعرف على احتياجات الاسواق المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية.

• استخدام أسلوب جديد في البيع والتسويق وتلخص في تطويرها بما يتفق مع

حاجات زبائن المستهلكين

• فلتنا - أنى انه لا ينافس من العمل على القامة سوق عربية مشتركة في

مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية - غربا وغربا - كمنظور الى وحدة

التصنيعية عربية - فالسوق العربية المشتركة - التي يمكن ان تضم أكثر

من صانع وخمسين مليوناً من المستهلكين - هي الكيان الاقتصادي

الفعال الذي يتفق مع تطور الأحداث وتطور العلاقات بين الدول العربية

ولمما بينها وبين الدول الأخرى لتحل بذلك مكانة مصر في السوق

الاقتصادية العالمية.

وختاماً نرى من الضروري ان تكون زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وزيادة الصادرات هدفا قوميا حتى عام ٢٠٠٥

تتمثل من أجله كل الذي الوطني المخلصه - خاصة ان الشعب المصري الاصيل قد عودا انه صاحب

الإرادة القوية الذي يقابل التحدي ولا يتراجع في المطامع والتنمية في سبيل مصرنا العزيزة.

المنتجات فحسب ولكن هو نظام متكامل يندمج النظام الاداري للعمل، كفاءة الافراد، كفاءة الادارة، نظم

السوائل، مكالات الافراد، والتدريب وغيره، ولقد حصل عدد ليس بالقليل

من شركاتنا على شهادة الجودة الشاملة وسوف تحصل عليها بقية

الشركات خلال السنوات القليلة المقبلة.

• خلاصا: ضرورة البدء في وضع خطة قومية لاستيعاب التكنولوجيا

الجديدة بحيث لا تترك هذه المهمة الخطيرة للمبادرات الفردية. ان

استيعاب التكنولوجيا الحديثة لم تطويرها وتطويرها على مقلتي

الامكانيات والموارد المتاحة في مصر يعتبر أمرا ضروريا في هذه المرحلة

ماذات بحيث يتحقق منها أقصى كفاءة متاحة وبحيث تكون المصلحة النهائية

انتاجا ذا جودة عالية ويستمر مناسبة ولكي يلقى هذا الانتاج قبولاً

محليا وعاليا، الامر الذي سيؤدي بالتحتم الى زيادة صادراتنا وفي تطبيق

فائض في الميزان التجاري، ونحن قادرون بإذن الله على العاقي بركب

التقدم التكنولوجي لتتوارى مصر مولعها

اللائي بين دول العالم.

• مأسعها: ان لنجل من قضية التصدير شغلنا الأول وأن نجدا

باعداد برنامج قومي للتصدير ومحدد على وضع أهداف تصديرية على



المصدر: روز اليوسف

1 مايو 1990

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وافق مجلس الشعب على دخول مصر اتفاقية «الجات»
و«كل» خبراء الاقتصاد يحذرون:

أبقت مصر نفسها في حياتكم: مصر في الدواء المصرية بمساعدة!

تقرير: أمانة سلامة

بعد خمس سنوات من الآن سنعالج من نقص الدواء أو زيادة
أسعاره لحد جنوني (فلحدوا المرض)، وربما لن نجد منتجات
مصرية من المشروبات والسلع الغذائية، قلل الصناعات المصرية
مهددة، ما لم نؤدركه المولف من الآن، والسبب اتفاقية الجات التي
سببت العمل بها في مصر بعد خمس سنوات حيث أعطت الاتفاقية
للدول النامية هذه السنوات الخمس لتوفيق أوضاعها، بينما تسرى
الاتفاقية في دول العالم الأول ابتداء من شهر يونيو القادم.

الاتفاقية على الصناعة
المصرية؟
وجبات الإيجات من خلال
الأيام القديمة والتي كانت
جميعها ان الصناعات
المصرية ستظل كثيراً بهذه
الاتفاقية نظراً للمنافسة
الضخمة التي ستواجهها من
منتجات الدول

هذا الكلام كتبه الأبحاث التي تولدت خلال
الفترة التي مضى فيها الجهاز المركزي للتنظيم
والإدارة حول اتفاقية الجات وأثرها على مصر،
وشرك فيها العديد من خبراء الاقتصاد
والصناعة وأسئلة الجامعات وعدد من
الوزراء، وتبدو أهمية الأبحاث التي قدمت في
الفترة من كونها تدل نفوس الخطر من الآن
وتوضح إيجابيات وسلبيات الاتفاقية
وخطورتها على الصناعة المصرية وبطبيعة المد
من شروها، خاصة بعد

موافقة مجلس الشعب على
الانضمام إليها الأسبوع
الماضي باعتبارها شراً لابد
منه، ولعل السؤال الذي
توجد كثيراً: ما هو التحدي



المتقدمة نتيجة خلص الجمارك. وإليها بسبب حقوق الملكية وخاصة حقوق الملكية الفكرية والتي تتضمن براءة الاختراع والتي تمنح لمخترعاً التحمل مع هذه المنتجات إلا بعد الرجوع لاختراعها والاتفاق معه. ولهذا فإن كثير من الصناعات تأسس بهذه الاتفاقية ستكون صناعة الدواء وحسب البحث الذي قدمه د. صلاح الدين فهمي محمود استلزام الاقتصاد بخلق فجوة الأثر حيث عنوان : انعكاس اتفاقية الجات على

ومعولها على الطرف المنتج. وهو ما يجعله يفرش الحدود على أنشطة البحث والتطوير المحلية. وهو ما يعني وفوق المنتج المصري على حد معين من التطور. في الوقت الذي تطور فيه الشركات المتقدمة منتجاتها الدوائية بشكل مستمر.. كل هذه القيود تجعل من صناعتنا لا تقوى على مواجهة صناعات الدول المتقدمة ما لم تكفل الدولة بشكل أو بآخر لمواجهة هذه القيود.

ويضيف د. صلاح الدين فهمي في بحثه أن الاتفاقية انضمت سبعين فعول براءة الاختراع على المنتج لمدة ٢٠ عاماً. لا يسمح خلالها بمضيق نفس المنتج باستحداث طرق جديدة. وهو قيد يحكم تطور الصناعة وقد يتحول إلى سبب من أسباب ركود وتراجع صناعة الدواء في مصر علاوة على تعرضنا للمخاطر في توفير لقاحات المنتجات الدوائية حيث أن الاتفاقية أصحت لتصلح براءة اختراعاً احتكاريًا يصرّف على كافة أرجاء التصنيع والاستغلال. مما يطلق يده في فرض الإتاوات والأرباح. والبيدول لذلك. إما أن نجده إلى التصنيع بموجب امتيازات. وهو أمر ليس سهلاً. وإما أن نجده إلى الاستيراد الخارجي من المصنّع الوحيد وهو أمر ليس أحسن حالاً.. ويوضح الدكتور صلاح في بحثه أن الأمر قد يؤدي إلى تولّد خطوط الإنتاج وتراجع حجم التصدير وزيادة الاستيراد وإرتفاع معدلات البطالة.

وحتى لا تكون الصورة سوداء تماماً فإن د. صلاح فهمي قل في بحثه ذلك عن فروق فخر وهي وزارة الاقتصاد. أن ٩٠٪ من براءات الاختراع المحلية المكتوبة لن تسيب الاتفاقية. ولكن تلك المخاطر في الأهمية الجديدة حيث أن معظم الاختراعات تتم في الدول المتقدمة. ومعنى ذلك. إما حرماننا من الأدوية الجديدة أو زيادة أسعارها بصورة كبيرة..

ويوضح البحث نفسه أن الاتفاقية لها أبعاداً بعض الآثار الإيجابية على صناعة الدواء. ومنها اتفاق معاهدة الإفراق. وهو الأمر الذي يغير صناعة الدواء في مصر ويحميها مما حدث لها اعتباراً من عام ١٩٩١ عند التي وزير الصحة القرار رقم ٥٠٥. لسنة ١٩٨٢. والذي كان يحظر استيراد الكيمويوت الدوائية من غير طريق شركة الجمهورية وفور إلغائه. تم إفراق السوق المحلية بمنتجات محلية إنتاج الشركة من الخدمات الدوائية والمشتقات الحيوية من دولتي الهند والصين بأسعار مخيصة مدعومة من دولة ألمانيا. مما أدى إلى هجم الشركات من شراء خدمات شركة الجمهورية. ومن ثم تكسبت المنتجات حتى صلت قيمتها ٥٠ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٩١. ونجح من ذلك ببعضها بأسعار غير اقتصادية وبمضرة بلغت ١٦,٥ مليون جنيه

القطاع الصناعي المصري وبالتحديد على صناعتي الدواء والمنسوجات. أن الآثار السلبية للاتفاقية ستكون أكبر على صناعة الأدوية. لعدة أسباب منها أن صناعة الدواء من الصناعات الكيميائية الرأبئية كثيفة التكنولوجيا. وقد لا تتحقق إلا في المجمعات المتقدمة علمياً. وبالتالي تكلفتها الأسرار الإنتاجية والغنية ويزيد من الأمر أن كافة الأدوية تتمتع ببراءات اختراع. ولكنه لأن كافة الصناعات الدوائية التي تصنع في مصر ستتأثر فور الفروع بتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المخصوص عليها في الجات. ويزيد من خطورة الأمر أن الإنتاج المحلي يغني ٦٧٪ من احتياجاتنا. وأن الله من المنتجات المصرية. وعلى الرغم من أن مصر خيرة طويلة في مجال نقل التكنولوجيا عن طريق الاستيراد في صناعة الدواء قام المنتج. إلا أن هناك بعض السلبات التي تزداد مع الاتفاقية. باعتبار أن صناعة الدواء تعتمد على نقل التكنولوجيا

وعقود التصنيع. منها المخاطر شراء الكيمويوت الدوائية من الشركة الخاصة للفرخيص والمخاطر في توفير لقاحات الكيمويوت ومنع

الانتشار الألفي للتكنولوجيا في شركات المستحضرات الصيدلانية. والمخاطر على جديد وبمضرة جديدة عند

انتهاء العقد الأصلي بدلاً من تجديده لتوماتيكياً مطلقاً كان يحدث. ومعنى ذلك أن التقدم في هذه الصناعة سيقتل بمضرة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١ مايو ١٩٩٥

بالإضافة إلى تكاليف حجم الإنتاج إلى ٨٨ مليون جنيه بدلاً من ١٥٥ مليون جنيه. وتوافقت إنتاج ٧٠٪ من القطنود الإنتاجية .. وبذلك أصبحت الشركة على حافة الانهيار. وتلقت اتفاقية المات خصم السوق المصرية وصناعة النواء من العراق. ولكن لا يعني هذا أن الإيجيبيات تلقت الصليبات بل العكس. وهو امر يدعو إلى دراسة الموقف. والإيجابية التحليل مع هذه القيود والاستفادة من المزايا وهو امر يتطلب دعوة البلدان العربية إلى التعاون فيما بينها في عدة مجالات خاصة بهذه الصناعة مثل تطوير البحوث الفوقانية والدول والشكل بعامي في انحاء إقليمي أو تكوين تجمعات التصنيعية بينها وبين بعض الشركات الدوائية الدولية للتصنيع بشتيف في إحدى الدول العربية لجعل السوق العربية.

ما ينطبق على النواء ينطبق أيضاً على صناعة المنسوجات التي لن تصمد أمام المنافسة من الدول الأجنبية في ظل تخفيض الجعارة وجودة المنتج الأجنبي مقارنة بالمصري وما لم ننداره الموقف ونحسب إنلتجنا سيكون موقفنا صعباً.

وتنسى الأمر ينطبق على إنتاج وتجارة السلع الغذائية. وحسب البحث الذي قدمه. لسانة الهندسوى المتخصص في الاقتصاد الزراعي بعبارة زراعة الأثر أن تخفيض حرية التجارة الدولية ملتما هو منصوص عليه في الاتفاقية سوف يؤدي إلى إضعاف مركز مصر التنافسي في محل صادرات المنتجات بمصعة عملة. ومن السلع الزراعية بمصعة خاصة على الأقل في المدى القصير. وإن لن تخرج سياسة الإصلاح الاقتصادي التي لتتجهها الدولة. وإن لن يتم تطوير صناعة التصدير في مصر وإعادة توجيه الإنتاج وفقاً لتخطيطات السوق العالمية حيث أن نوعية إنلتجنا الحال لا ترقى إلى مستوى المنافسة العالمية. ويؤيد من الأمر أن تخفيض هذه السياسة التي تضمن إغناء دعم مستلزمات

الإنتاج الزراعي. ستؤدي بضرورة إلى زيادة قيمة الواردات الغذائية مما يشغل مبدأ إشتافيا على الميزان التجاري الذي يعاني من محض بالغ متوسط قيمته ٦١٠١ مليون دولار سنوياً من بينها حوالي ٢٥٨٩.٣ بالنسبة للميزان التجاري الزراعي متوسط. لفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣. ولكن تفتضح مخورة الأمر. فإن د. الهندسوى يتطرق في بحثه أن الواردات من الفصح مشرقاً عام ٢٠٠٥ إلى ٣.٥ مليار جنيه. بدلاً من ١٦٠١ مليون جنيه بسبب ربح الدم وتخفيض بنود اتفاقية الجات. أما الفصح والتي تعتبر مصر مؤجلاً ومصدراً رئيسياً له خاصة في الإقطان طوبينة اللحية. فإنه يواجه منافسة كبيرة خاصة بعد أن انخفضت صادراتنا منه بالفعل

إلى ٣٦٨ ألف قطنلي عام ٩٣ بدلاً من ٣٢٨١ مليون قطنلي عام ١٩٨٠ مما جعل الإقتصادى لدى الزراعيين المعلقين بعدم إمكانية الاعتماد على القطن المصري. فالتجهوا إلى الإقطان المنافسة حيث احتلت أمريكا والصين وروسيا وإسرائيل مكانة مصر في بعض أسواقا القطنية. وتلقت الأمر بقدسية للميراث حيث تراجعتنا إلى المركز الثاني عشر بين أهم الدول المصدرة له بسبب انخفاض الصادرات المصرية من ١٠٩.٥ ألف طن إلى ٥٦.٢ ألف طن ..

كل هذا يؤكد أن مصر ياد مستورة للسلع الغذائية وأن اتفاقية الجات سوف تلحق في المدى القريب بمزيد من الأضرار على الميزان التجاري .. ويوضح الدكتور الهندسوى أن مصر ستكون من كثر البلدان تضرراً بالمسافة في الإيرادات العملة والمالية بسبب الحلات حيث تلحق السيناريوهات المختلفة لتقدير تلك الآثار إلى هذه المسألة. فالسيناريو الأول يتضمن التحرير الكامل للتجارة الزراعية والذي يتضمن إلغاء الدعم والتعريفات الجمركية والقرارات سيجعل المسافة السنوية في الإيرادات العملة ١٧٢ مليون دولار. وفي الرفاهية الاجتماعية ٢٣٦ مليون دولار.

أما السيناريو الثاني والذي يتضمن إتقاص دعم المنتج بحوال ٢٠٪ بدون تدخل في طبيعة السوق وهو الاقتراح الذي تقدمت به السوق الأوروبية المشتركة. فإن مصر ستخسر ٢٩ مليون دولار في الإيرادات العملة و١٠٥ ملايين دولار في الرفاهية الاجتماعية. ويوضح السيناريو الثالث والذي يتضمن التدخل إلى ٨٧ مليون الصادرات من المسافة سنوياً ١٢٣ مليون دولار في الرفاهية الاجتماعية. وأما السيناريو الرابع والذي يتضمن زيادة الواردات بنسبة ١٠٪ لكل سلعة في أوروبا وأمريكا. فإن خسارتنا تصل إلى ١٦ مليون دولار في الإيراد العام و٣٢ مليون دولار في الرفاهية الاجتماعية. وهكذا فإننا سنخسر في كل السيناريوهات المتوقعة



المصدر: **الأهرام الاقتصادي**

التاريخ: **١ مايو ١٩٩٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من شرفة الصحافة

إرادة التغيير

■ جاءت موافقة مجلس الشعب على انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» حاسمة في مواجهة الرأي المتخوف من تأثيراتها السلبية على الإنتاج الوطنى بسبب المنافسة والاغراق.

■ وأعجبني قول الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تحت قبة المجلس من أن مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية «الجات» تقتضى منا زيادة الانتاج وتحسين جودته، ولكن إعجابى سيكون اشد عندما يتم وضع السياسات التى تحقق هذه الأقوال على أرض الواقع.

● كان التخوف شديدا من التأثيرات السلبية للبنوك الأجنبية على البنوك الوطنية عند تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، وقد نجحت البنوك الوطنية فى تطوير نفسها بسرعة لمواجهة للتغيرات الجديدة، وتلافت الآثار السيئة فى المنافسة، فهل نأمل فى تحقيق هذا على الصناعة الوطنية والإنتاج المحلى فى مواجهة حرية تجارة السلع والخدمات المعروفة باسم «الجات»؟
أعتقد أن هذا ليس مستحيلا، فالمهم هو توافر الإرادة اللازمة للعمل والتطوير!



السياسي

المصدر :

1 مايو 1990

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. وبسبب الجفاف

توقع زيادة سعر رغيف الخبز

كتب محمد نوري :

حذر الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء الأسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى من حدوث زيادات كبيرة في أسعار رغيف الخبز والسلع الضرورية بسبب توقع ارتفاع فاتورة الغذاء المصنوعة بـ 10٪ خلال الفترة المقبلة على إلقاء الدول المصدرة لدعم السلع الغذائية نظراً لانخفاض الجوات تصريعات د. علي لطفي جاءت أمام المؤتمر السنوي للأكاديمية التجارية بهامعة عين شمس أول أمس السبت.



المصري : **إير سامة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٥

ماذا بعد انضمام مصر إلى

منظمة التجارة العالمية....؟

حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية

.. أم حماية جمهور المستهلكين ؟

الأجنبية في السوق المحلي بل والعالمى ومن
البدوى أن المنتجين المحليين سينتفون سلبيا
بهذه المنافسة على الأقل في مراحله الأولى إلى أن
يستجيبوا لها بتطوير عملياتهم الإنتاجية وتحسين
جودة منتجاتهم وتقليل تكاليف انتاجهم وزيادة
انتاجية العملية لديهم .

مما زالت تلك الاعتبارات الهامة غالبة
عن معظم الشركات المصرية عامة كانت
أو خاصة إذا استأثرت بالسوق المحلي
بصورة أو بأخرى في الماضي .

لقد حان الوقت للتنبيه على الشركات المصرية
كافة أن تعد البعد من الآن للمرحلة المقبلة ذلك أن
رياح التغييرات الاقتصادية ستكون عاتية . وأن تبقى
الشركات التي ستطور لافرتها التنافسية بحيث
تتمتع انتاجها فيما لها فيه من ميزة نسبية ،
وتتمتع انتاجية عملياتها بحيث تنتج سلعة ذات
جودة عالية تلبي طلبا فاعيا في السوق المحلي
والعالمي . ومن ثم فإن المنتجون ان يعدوا في مصر
اعادة ميكانة الانتاج وتغير في تركيبته مع انحصار
سياسات الماضي التي شجعت تحت ظروف معينة
على التوسع في انتاج أى شيء بغض النظر عن
مرجوهه المال والاقتصادي والتحول إلى مرحلة
قصر الانتاج على ما تتمتع مصر فيه بميزة نسبية .

لذلك من المتوقع أن تخلق مصانع
عديدة أبوابها وتعد مصانع أخرى في
تركيبية انتاجها بحيث تبدأ أولا بما مل
خبراء الإدارة من النقص فيه من
ضرورة أن تكون نقطة البداية دائما
دراسة السوق المحلي والعالمي واختيار
لكل الجزء من الطلب الذى تستطيع
الشركة توفيره بصورة مثلى تعظم
لربحها . تلك هي الفلسفة الغالبة
التي ان للقطاع العام والخاص أن

مع توقيع مصر على اتفاقية
الجات وانضمامها إلى منظمة
التجارة العالمية طلعنا الصحف
المصرية عن اتجاه الحكومة إلى
اصدار القانون ضد الإغراق الأجنبي
يتم صياغته حاليا في وزارة
الاقتصاد . ذلك القانون يمثل أهمية
لهوى لتأثيره الشديد على حاضر
ومستقبل الصناعة في مصر من جهة
وعلى قدر الاستفادة التي طال
انتظارها للمواطن المصري للامرة
أحد أهم مكونات برنامج الإصلاح
الاقتصادي وهو تحرير التجارة من
ناحية أخرى .

لهذا من الواجب على كل من رأى أن يدلى به
الآن لكي يستطيع المشرع المصري الموازنة بين
مصالح المنتجين والمستهلكين في هذا الوقت المبكر
حتى يفرج القانون مطلقا أهدافه ويعرّفها للكتابة
بحيث يستعين من الآن لبدء تطبيقه قبل أن
يجدوا الباب قد فتح على مصرعها وهبت رياح
المنافسة الأجنبية التي لا ترحم بما لها وما عليها
وهم في سكن لا حول لهم ولا قوة .

بداية تعتبر تحرير التجارة الدولية من خلال
خفض الحواجز الادارية والتكسية وتخفيض
العملية التوزيعية أحد أهم مكونات أى برنامج
للاصلاح الاقتصادي وأبدا لا تتجاوز الخطبة أو
لأنه أحد أهم الثمار التي يجنيها ويحس بها
المواطن (على عكس الوضع بالنسبة للاصلاح
المالى) من خلال نزول أسعار المنتجات الأجنبية
المستوردة وميثلاتها المنتجة محليا وأرباح
مستوى جودة الانتاج المحلي لينال انتاجات



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

اخر ساعة

التاريخ :

٢ مايو ١٩٩٥



بكم : د. أحمد الجمل
ميد الأعد جمال الدين

مسؤول إليه النظر في الشكاوى والتحقيق فيها ومنهم حماية مثقلة من أية ممارسات غير مشروعة قد تلجأ إليها عدد من الشركات الأجنبية.

وتعريف الاغراق للوسط هو ان تقوم الشركة الأجنبية ببيع سلعها في السوق المصرية بسعر أقل من السعر الذي تبيع به في سوقها المحلية أو في سوق دولة ثالثة وذلك بنية الاستحواذ على السوق المصرية والملاصق المتناسق المصري ثم تقوم برفع السعر مرة أخرى بعد ان تكون السوق المصرية في حوزة الشركة الأجنبية.

وإذا يكن الاغراق نتيجة حصول الشركة الأجنبية على دعم من حكومة الدولة التي تنتمي إليها تلك الشركة . فبعض الأمور غاية في الدقة والمصعوبة ، ويتضمن على الشركات المصرية اثباتها للجهاز الذي سينشأ خصيصا لكبت في تلك الشكاوى وأصبحت أن الكثير من الشركات المصرية لم تبدأ بعد في الاستعداد لتلك الأمور استعدادا جيدا .

ومن ناحية أخرى يجب الإشارة إلى ان على الحكومة مثقلة في فريق وزارة الاقتصاد الذي

يصوغ للقانون مسئولية التحديد الدقيق لطرق حساب الاغراق وتعريفه واعداد النماذج التي سيكون على الشاكي والمشتكى أن يملأها للرد عن وجهة نظريه قبل ان يصدر الجهاز المختص حكمه دون ابطاء . ولعل التحليل من جديد وصحة الشكاوى لا من المسلم به انه ليست كل مناسلة لجينية غير مشروعة . فلكل لبن اعطاء أي استثناء لصناعة ما سيترتب عليه شغوط مستعانة أخرى في نفس الاتجاه . من هنا كان التفكير في عدد من الدول التي سبقتها بالاتجاه إلى

يقبضها قبل فوات الأوان .

السؤال الآن ما هو دور الدولة ازاء هذا التغيير الجذري في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من مشكلة بطالة بخلافها التصريح والمقنع وبتبعياتها وأثارها الاجتماعية والسياسية ؟ كيف يجب أن يكون دور الدولة ازاء الشكاوى بل لا بد من قولنا الصراخ المتوهج من منجمي القطاع الخاص الذي تحفظه الحكومة حاليا يشي الوساوس لزيادة استثمارات وإشراء الشركات العامة المروضة ل برنامج الخصخصة بحيث يصبح القطاع الخاص فاعلة للنمو الاقتصادي في التسمينات والقرن الواحد والعشرين ؟

لعل من المناسب هنا الإشارة إلى تطلعين أساسيتين مسئولتين عن الحذر الحكومي من الاسراع في عملية الخصخصة في الوقت الحاضر .

أولا : التأثير المتوقع على الصالة التي تتكامل كامل شركات القطاع العام والتي قد يمتدنى عنها أي يداء تأهيلها لأعمال أخرى ولا شك أن تحرير التجارة سيفيض انشاء جديدة بالنسبة لكيفية رعاية عمالة شركات القطاع الخاص الذي ان يقدر على مجابهة المنافسة الأجنبية وسيضطر إلى إغلاق ابواب وتوسيع عماله .

ثانيا : يعتبر تقييم الشركات التي سيتم عرضها للخصخصة عملا توليه الحكومة ، من حق . قدرا كبيرا من الأهمية لكي لا تنهم في المستقبل بأنما بددت ثروة الشعب . مما لا شك فيه ان برنامج تحرير التجارة سينعكس على تقييم الشركات بالسلب إذ ستتقلص قيمة الشركات المبيعة حيث أن يكون لها سوق محلي أصغر مقلما في الماضي وسينعكس ذلك سلبا على القيمة السوقية التي يرضيها المشترون نظرا لامتلاك تلك الشركات إذ أنه سيكون عليهم أيضا عمل استثمارات اضافية وفورية لتأهيل الشركة للوقوف أمام المنافسة الأجنبية . لعلنا لا نتجاهل الحقيقة لو قلنا ان عددا من شركات القطاع العام قد لا يكون له بعد تحرير تجارة أية جدوى اقتصادية من امساك ومن ثم سيتموجب تصفيتها حفاظا على المال العام من الاندثار في محاولات يائسة لاعادة الحياة إليها على حساب أموال دافعي الضرائب التي يمكن في المقابل أن توجهها الحكومة لاستخدامات أكثر إلحاحا مثل التعليم والصحة وتخفيف المعاناة من مصادري الدخل .

وتعتبر قوانين مكافحة الاغراق إحدى الوسائل التي تستطيع من خلالها حكومات الدول النامية لجمد التزايق السيلسي من قبل التاجير لصناعة تدوير التجارة بحيث تتكامل من ممارسات الذين يرشون منها من خلال ايحاء اليكاليتم الذين



المصدر : **الزراعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ١٩٩٥

جعل الجهاز المعنى بمكثفة الاتفاقيات مستقلاً عن
أي وزير لا بد أن ياه من مواجهة ضغوط جماعات
المصالح يلعب استصدار القرارات في مصالحهم .
من ناحية أخرى قد يكون ذلك الاستقلال مفتحة
لوزير للتخلص من شبهة استقلال الجهاز لتفقة
سياسية خاصة لورشخصية . كذا لا بد أن يشم
الجهاز الذي سيحمي اليه النظر في الشكاوى
كقادات على مستوى عال في المالية والاقتصاد
والحسبة والملاقات الدولية ول هذا الصدد لئن
تجارب العديد من الدول للتنمية يمكن الاستفادة
بها في هذه المرحلة مثل المكسيك وشيلي ولا يمكن
الاستفادة بشراء منظمة التجارة العالمية إذ أن
التطبيق الفعلي في عدد من الدول أسفر عن عوارض
خفية في الأنظمة من حيث الاجهيز التي يجب
أن تكونها والسفويات التي يجب أن تعمل على
تلافيها .

تلك هي بعض الأفكار الأولية رأيت المشاركة
بها في بداية حوار فهمي مستقم حول تحرير
التجارة والمصارف والواجب مراقبتها وأهمية
الوازنة بين حماية المستهلك والحماية للمصنعة
للمصنعة الوطنية . فمن ناحية يمكن أن يصبح
القانون الذي يماغ الآن من التعتيد والشفة
بموجب يترب عليه البناء الفاشلة المرجوة من تحرير
التجارة من الناحية الفنية . إذ يمكن أن تصبح
الحماية الإدارية الباب الخلفي الذي يشك
الانتاج المحلي من خلاله من الاستغلال والسيطرة
على السوق المحلي .

وهذا بالطبع يحرم المواطن من الحصول على
سلع بسعر معقول وجودة عالية . من ناحية
أخرى لئن التسلل للبائع فيه في القانون
الرتاب قد يفتح الباب لمعضلة من التماثل غير
العادلة من المنافسة الأجنبية التي قد تسفر عن
تدمير المصنعة المحلية المصرية . من هنا كان
واجبا أن يشارك المهتمون بالتجارة الخارجية
والمصنعات ويعطوا المستهلك المصري وزارة
الاقتصاد حتى يشرح هذا القانون في أحسن
صوره وعلى أنه التوافق .

كاتب المقال :

دكتوراه في الاقتصاد الدولي
من جامعة جونز هوبكنز ،
الولايات المتحدة



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

الجات: نشاتها.. أهدافها.. آثارها «T-2»

أهمية اتفاقية الجات لدول الخليج العربية

النشأة التاريخية للجات:

الجات كلمة مركبة من الاحرف الأولى الانجليزية للاتفاقية العامة للتصريفات والتجارة الجمركية، وتمثل الجات الأركان الثلاثة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، أما الركبان الاخرين فهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إن قواعد النظام الاقتصادي العالمي وضعت قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بمقتضى اتفاقية «بريتون» وودز، التي أنشأت صندوق النقد الدولي لكي يكون جارسا على النظام النقدي الدولي، وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وكانت مهمة الصندوق وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي، وأما مهمة البنك الدولي فهو مساعدة البلاد الاعضاء بتقديم القروض طويلة الاجل لتحويل مفروعات لازمة للتنمية. ول عام 1947 عقد مؤتمر التجارة والعملية في «هافانا»

فاضمة كوربا، وكان عدد الدول الاضياء 23 دولة وكان نتاج ذلك المؤتمر الوثائق المعروفة بميثاق «هافانا» الذي وضع محالوا الاسس المنظمة للتجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها التي تتركز عن أن يقوم الاقتصاد العالمي على التلاشي المتكبر من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية وهذا لم ينجح حيث رفض الكونسل جرس الأمريكي المصادقة على ميثاق «هافانا» بسبب

احتواء الميثاق على احكام تنادي بتدخل الحكومات في التجارة الدولية. ثم بعد ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول النامية أن تأخذ من ميثاق «هافانا» الجزء الذي يطلق بتحرير التجارة الدولية وتضعه موضع التنفيذ فاصبحت الجات تمثل جزءا فقط من ميثاق «هافانا» وقانضم إلى هذه الاتفاقية عدد كبير من الدول وكانت الجولة الثانية هي أشهر هذه الجولات والتي سميت باسم جولة «أوروغواي» وهي الجولة الثامنة عام 1993 في جنيف حيث وقعت 117 دولة -

1994/4/15 بمعية مراكز للجمعية لتشكل بالتالي حيز التنفيذ من أول يناير 1995.

أهداف الجات

- 1 - الارتقاء بمستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف للاتحادية.
- 2 - العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.

- 3 - الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، والتوسع في الانتاج والمبادلات التجارية الدولية السليمة.
- 4 - سهولة الوصول للأشواق ومصادر المواد الأولية.

- 5 - ضمان زيادة حجم التجارة الدولية، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الجمركية والجمركية.
- 6 - تشجيع الحركات التجارية

لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات المحلية.

- 71 - نضاج المفارقات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

للمؤسسات التي يحتويها هيكل الجات:

- 1 - الأمانة
- 2 - جدول التراخيص أو الامتيازات
- 3 - المعاملة الدولية والمخارج الداخلية والقواعد
- 4 - حرية انتقال أو مرور السلع.
- 5 - مواجهة الاغراق
- 6 - الاجراءات المضادة.
- 7 - تقييم المفاضات للمعلاء
- 8 - الرسم أو الرسوم المتصلة بالاستيراد والتصدير
- 9 - علامات النشأ
- 10 - معايير ومادة قواعد الجات
- 11 - إزالة عامة للقيود الكمية
- 12 - التقييد لتأمين ميزان المدفوعات
- 13 - إدارة عدم التمييز في القيود الكمية
- 14 - الاستثناءات من قواعد عدم التمييز
- 15 - ترتيبات التجارة الاعانات
- 16 - حالة تجارة المبروعات
- 17 - المساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية
- 18 - حالات الطوارئ في الواردات للتجارات معينة
- 19 - استثناءات العامة
- 20 - استثناءات الأمن
- 21 - الإلغاء أو الحذف



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

- 22 - الاتفاقيات التجارية
- 23 - منظمة التجارة الحرة
- 24 - البترول و السخول
- 25 - الانسحاب
- 26 - تعديل الاجراءات
- 27 - المفاوضات الجمركية
- 28 - التقييم أو الإصلاح
- 29 - الانسحاب
- 30 - اجراء التعاهد
- 31 - النحول أو الزيارة
- 32 - المحطات
- 33 - عدم تطبيق الاتفاقية على
- 34 - تعاهدات جزئية
- 35 - التجارة والتنمية المباديء
- 36 - الادعاء
- 37 - معاملة السلع المصدرة في
- 38 - الدول الاقل تقدما
- 39 - الخطوط العامة للربط بين
- 40 - التجارة والتنمية
- 41 - القواعد الحاكمة لنشاط
- 42 - منظمة التجارة العالمية:
- 43 - كفاءة عضوية المنظمة لجميع
- 44 - الدول الاعضاء في منظمة الجات
- 45 - شريطة استيفائهم لجميع التنازلات
- 46 - الجمركية والالتزامات الخاصة
- 47 - بتحرير التجارة الدولية في
- 48 - الخدمات
- 49 - تتضمن الاتفاقية الاحكام
- 50 - والقواعد الخاصة باندماج
- 51 - الاعضاء الجدد، وعلى الاخص شرط
- 52 - قبول جميع التكاليف جولة
- 53 - داورجوى، كوحدة واحدة لا تقل
- 54 - التجهز مع الاخذ بآليات اقتصاد
- 55 - السوق.
- 56 - صياغة العلاقة بين منظمة
- 57 - التجارة العالمية والمؤسسات الدولية
- 58 - الاخرى، وعلى الاخص صندوق
- 59 - النقد الدولي والبنك الدول على نحو
- 60 - يسمح بالتعاون والانسجام بين
- 61 - هذه المؤسسات الدولية الثلاثة
- 62 - لتوفير ادارة جديده للاقتصاد
- 63 - العالمى.
- 64 - يتولى الاشراف على منظمة
- 65 - التجارة العالمية مجلسا يطلق عليه
- 66 - المؤتمر الوزارى، الذي يعقد مرة
- 67 - كل عامين، ويحل محله المجلس
- 68 - العام الذى يقوم بهما المؤتمر في
- 69 - الفترات مسا بين انعقاد المؤتمر
- 70 - الوزارى وبجانب ذلك توجد ثلاثة
- 71 - مجالس رئيسية هي مجالس السلع
- 72 - ومجلس الخدمات ومجلس الملكية

- 73 - الفكرية
- 74 - 5 - الامثل في اتخاذ القرارات هو
- 75 - مبدأ توافق الاراء أو الاجماع، غير
- 76 - ان تعديل اتفاق المنظمة يترتب عليه
- 77 - تغيير في حقوق والتزامات الدول
- 78 - الاعضاء، فإنه يتطلب موافقة ثلثي
- 79 - الدول الاعضاء.
- 80 - 6 - تتولى منظمة التجارة العالمية
- 81 - مراجعة السياسات التجارية للدول
- 82 - الاعضاء بصفة دورية وذلك طبقا
- 83 - لنظام ثابت للمراجعة.
- 84 - اتفاق الزعامة:
- 85 - 1 - التوصل إلى اتفاق يتطلب
- 86 - بتخفيض دعم التصدير
- 87 - معينة في مجال تخفيض الدعم
- 88 - الداخلى الذي تمنحه حكومات الدول
- 89 - الاعضاء للمزارعين.
- 90 - 3 - التعريف الجمركي للحواجز
- 91 - التجارية المفروضة على التجارة
- 92 - الدولية الزراعية وهو ما يعنى
- 93 - اتفاق الدول الاعضاء على تحويل
- 94 - جميع القيود غير الجمركية إلى
- 95 - رسوم جمركية يتم تبنيها كمرحلة
- 96 - أول في إطار مبدأ الشفافية ثم
- 97 - الانتهاء نحو تخفيضها كمرحلة
- 98 - ثانية.
- 99 - 4 - يقر اتفاق الزعامة التزامات
- 100 - معينة تضمن فتح الأسواق أمام
- 101 - السلع الزراعية الفاضلة للقيود
- 102 - تجارية غير الجمركية.
- 103 - 5 - يترك اتفاق الزعامة أيضا
- 104 - على حق الدول الاعضاء في اتخاذ
- 105 - مجموعة من الاجراءات العمائية
- 106 - اللازمة لمعالجة مسممة الانسان
- 107 - والحيوان والنبات كالجسرات
- 108 - وقائية.
- 109 - اتفاق المنسوجات والملابس:
- 110 - اختارت الاتفاقية فترة انتقالية
- 111 - قوامها عشر سنوات، ابتداء من 1995
- 112 - - يناير 2005، وفي خلال هذه
- 113 - الفترة يتم إلغاء نظام المصنوع.
- 114 - اتفاق الغلال في الأسواق:
- 115 - وهو الاتفاق الذى يسمى إلى
- 116 - إزالة جميع القيود الجمركية أمام
- 117 - تدفقات السلع والخدمات وانتقالات
- 118 - عناصر الإنتاج ويعتبر ذلك
- 119 - اتفاقا لمبة نقاط من:
- 120 - 1 - تنفيذ التزامات الجمركية
- 121 - التى تقدمها كل دولة مع شركائها
- 122 - التجاريين وستتعلق بقرارات التفضيل
- 123 - 4 سنوات للسلع الصناعية، 6
- 124 - سنوات للسلع الزراعية، 10
- 125 - سنوات للمنسوجات والملابس، كما

- 126 - حديثها اتفاقية جولة أورو جوى.
- 127 - 2 - التعريف الجمركي أى عملية
- 128 - تحويل القيود الغير جمركية إلى
- 129 - رسوم جمركية.
- 130 - 3 - منع الدول النامية التى يقل
- 131 - متوسط دخل الفرد السنوى عن
- 132 - 1000 دولار معاملة تفضيلية في
- 133 - التخفيضات الجمركية وفترة
- 134 - التخفيض في نطاق التجارة الدولية
- 135 - الزراعية.
- 136 - اتفاق الخدمات:
- 137 - يمكن الدول أن اتفاق التجارة
- 138 - الدولية في الخدمات يمدى على
- 139 - ثلاث نقاط رئيسية.
- 140 - 1 - مجموعة الالتزامات العامة
- 141 - 2 - مجموعة اللاحق التى
- 142 - تضمن احكاما خاصة
- 143 - 3 - مجموعة الالتزامات
- 144 - المحددة.
- 145 - اتفاق الجسرات الاستثمار
- 146 - المرتبطة بالتجارة
- 147 - هناك ثلاث نوعيات من احكام
- 148 - قوانين الاستثمار وهى:
- 149 - 1 - الاحكام المتصلة بشرط
- 150 - المكون العمل
- 151 - 2 - الاحكام المتصلة بشرط
- 152 - التوازن التجاري
- 153 - 3 - الاحكام المنظمة للنقد
- 154 - الاجنبى
- 155 - اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة
- 156 - بحقوق الملكية الفكرية:
- 157 - هناك عدد من التنظيمات الدولية
- 158 - ملأ:
- 159 - 1 - اتفاقية حماية المصنعات
- 160 - الادبية والفنية، وبن 1986،
- 161 - 2 - اتفاقية حماية الملكية
- 162 - الصناعية وباريس 1983،
- 163 - 3 - اتفاقية حماية المصنوع
- 164 - والانتاج الفنى والاتصالية وروما
- 165 - 1961،
- 166 - 4 - اتفاقية حماية الملكية الفكرية
- 167 - للدوائر للتكامل، وواشنطن 1989،
- 168 - 5 - نشأة المنظمة الدولية
- 169 - لحماية الملكية الفكرية، جنيف،



المصدر: **الأمم المتحدة**

٢٠١٩

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع لمواجهة الجات والشرق أوسطية

تناقش مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعاته المقبلة مشروع إطار عام لإقامة منطقة تجارية حرة عربية مقدمة من حسن إبراهيم أمين عام المجلس يقوم المشروع على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ والظروف الضرورية التي تؤدي إلى النمو المستمر



الأمين العام

عمر أحمد عمر

للتجارة العربية البينية. ويستند المشروع من الناحية القانونية على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية الرئيسية القائمة بالفعل ولا يتطلب الأمر سوى أن تبحث المؤسسات العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك صيغة بروتوكول تنفيذي وتصدره لهذا الفرصة يستند المشروع من الجانب الاقتصادي إلى أن تجارب تحرير التجارة العربية على المستويين الثنائي والإقليمي أظهرت أن آثار التحرير بغيره يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة حجم التجارة البينية للدول المعنية بمعدلات متسارعة وصلت إلى 70% -

تطورات الانفتاح التجاري للسوق العالمي للتجارة، وتعاظم دور أهمية التكتلات الاقتصادية ومخاوف إقامة صيغ لم تتضح ملامحها وأهدافها بعد لتعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة عقبة التبادل التجاري والتي لم تقم خطواتها بعد. وفي تعاون - كما يقول حسن إبراهيم - يفترض أن يشمل الدول العربية وإسرائيل ودولا أخرى من داخل المنطقة وخارجها.

70% خلال سنوات قليلة ويمكن تجاوز هذه المعدلات في حالة دعم خطوات تحرير التجارة بإجراءات موارية لتسمية وتكليف نشاطات التبادل التجاري ويوضح المشروع أن فائض معدلات التجارة العربية البينية كمتيجة متوقعة لانسحاب السوق بعد إزالة كافة الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة سوف يترتب عليه نتائج نتائج اقتصادية ملاحقة وبعدة الذي على رأسها أن المنطقة ستصبح جاذبة للاستثمار العربي والأجنبي والصناعات التكنولوجية للاستفادة من حجم السوق الكبير وسوف يعكس المشروع على الاقتصادات العربية بتحفيز ولوجان الحجم ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتعمل كتكليف بصناعات وأعباء التطور التكنولوجي للإنتاج ودعم القدرات الذاتية للإنتاج داخل وخارج السوق العربي وزيادة فرص التوظيف ورفع كفاءة العمالة العربية التي يتزايد تدفقها إلى سوق العمل سنويا وقد صرح حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للأمانة بأن مشروع المنطقة قد يتحول أيضا إلى نواة للتعاون العربي الجماعي مع المبادرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المتلاحقة ممثلة في



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات: نشأتها..

أهدافها.. آثارها (2-2)

الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام السعودية الى الجات

التقرير الذي أعدته الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية عن نتائج اجتماع الخبراء العرب للنص إلى ما يلي:

1- الآثار على الصناعة:

من البداية استبعدت الجات البترول من مجال المساويزات لكنها سلمت ذات وضع عالمي خاص، ولذا فإن تحليل المزايا يمكن أن يبدأ من قطاع الصناعة خاصة في مجال الصناعة البتروكيميائية وما يتطلبه العمل على تدعيم وجود هذه الصناعة في السوق العربية والفرصة لرفع القدرة التنافسية لها وتحسين أداؤها واستكمال مراحل إنتاجها في نفس الوقت اتاحت الاتفاقية للدول العربية مدى زمنيا قدره عشر سنوات لتمديد أو تساهلها فضلا عن حق الدول العربية في اتخاذ إجراءات لحماية إنتاجها من مساويزات الدعم والإغراق

وإن كانت صناعة البتروكيمياويات العربية سوف تواجه قيودا متزايدة في أسواق الدول المتقدمة بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة لها كما أنها ستزداد تكلفة إنتاجها لتطبيق قيود الملكية الفكرية وإمكانية اعتبار انخفاض تكلفة القيم نوعا من الدعم قد تواجه بإجراءات مواجهة الإغراق ومن المتوقع أن تواجه صادرات الدول العربية من الفزل والنسيج منافسة شديدة من دول جنوب شرق آسيا بعد أدماج اتفاقية المنسوجات في اتفاقية الجات. أما بالنسبة للأدوية فإن 90٪ من براءات الاختراع العالمية للأدوية الأساسية سوف لا تنسحب الجات، وإنما تقع المشكلة في الأدوية المتقدمة فإن من المتوقع ارتفاع تكلفة هذه البرامات ويمكن للبحوث العربية المشاركة والاستثمار العربي المشترك مواجهة ذلك بمزيد من الإتجاه نحو إنتاج صناعة دواء عربية بإنهاء الفترة الانتقالية.

2- الآثار على الزراعة:

من المعلوم أن الدول العربية - مستورد صاف للمنتجات الغذائية الزراعية - ولذا فإن إزالة الدعم من الإنتاج الزراعي سوف يمكن بعض الإنتاج العربي الكلفة من الدخول لاسواق الدول الصناعية وإن كان في نفس الوقت سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية للدول ذات العجز الواضح في إنتاجها الذاتي.

3- الملكية الفكرية:

تخضع نظم الملكية الفكرية إلى عدد من الاتفاقيات المالية، وقد أعدت الجات هذه الاتفاقيات وهي من الأهمية بحيث يجب على الدول التعامل معها بمصدر من حيث ضرورة إصدار القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق مواطنيها من ناحية وأيضا مواجهة التنصت والاجتصاب الذي يمكن أن تستخدم به هذه الحقوق داخل الدول العربية من قبل الدول الأجنبية من ناحية أخرى، ولذا فإنه من المطلوب إيجاد تنسيق قوي بين الدول العربية بالنسبة لاسأل الملكية الفكرية، ومعوما فإن أمام الدول العربية عاملا كاملا قبل الانضمام للاتفاقية.

4- قطاع الخدمات:

نظرا لضعف البنية التحتية لقطاع الخدمات في الدول العربية واعتمادها على خدمات كلفة العمل فإن قد تمها محدودية في الأسواق العالمية وعلى الدول العربية اتباع سياسة حذرة في فتح أسواقها للمنافسة الدولية في قطاع الخدمات عندما ترغب في الانضمام للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات. أهمية الجات لدول الخليج العربية:



بعد عهد التعاون الدولي ليشمل جميع المجالات الاقتصادية التي تساعد على تطور وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتجذب الآثار السالبة لتقيام التعاون الثنائي أو الجماعي المحدود على الاقتصاد الدولي كلية. لذلك ظهر عقب الحرب العالمية الثانية عديد من الاتفاقيات بالإضافة الى ظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تساعد على دعم هذا التعاون وتقويته بشكل مستمر، وتعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) واحدة من هذه الاتفاقيات وقد سارع معظم الدول الى الانضمام

اليها ان مزايها (الجات) لاتنصب على دول معينة، وانما تمتد الى كل المجتمع الدولي. ومما لاشك فيه ان درجة الاستفادة سوف تختلف من دولة الى اخرى حسب درجة تقبلها الاقتصادي، ونوعية صادراتها وورادتها، ومراحل التصنيع التي تمر بها.

لكن هناك بعض من العيوب مل:

اولا: ضعف العائد الاقتصادي من الانضمام في الاجل القصير، نظرا لان التجارة الخارجية لدول المجلس - بخلاف البترول - تنتم بالتركيز على بعض المنتجات ذات الكثافة التقنية والراسخالية معا، والذي يعد انتاجها مستقرا صناعيا في الدول المتقدمة في حين ان دول المجلس لاتزال في المراحل الاولى من دورة حياة المنتج مما يسبب استمرار الفقد امام منتجاتها. ثانيا: تطالب (الجات) بالمزيد من اجراءات التحرير مما قد يؤثر سلبا على الأمن الاقتصادي القومي حيث ان (الجات) تتوخى بالضرورة ان يكون الانضمام عاملا مساعدا وليس عينا عليها، بمعنى ان الانضمام ينبغي ان يؤدي الى خفض القيود وليس الى الإستهانة بدون مقابل، ان (الجات) قد تطالب بضرورة تأييد وتطبيق المزيد من السياسات التي تؤدي الى التوجه الخارجي وخفض التمييز القائم في التجارة الخارجية (فيما بين دول المجلس ذاتها) او بين المواطنين والمقيمين، وقد يكون لهذا تأثير على الأمن القومي الاقتصادي عند دخول غير المواطنين في النشاط التجاري.

ثالثا: احتمالات التأثير السلبي المستقبلي وهذا مرتبط بمدى تضمين (الجات) المجالات الجديدة محل البحث في جولة اورو جواي، مما قد يكون له بعض التأثير السلبي على اقتصاديات المجلس، لقطاع الخدمات بدول المجلس قطاع ناشئ ويعتمد على الدعم الحكومي لتقويته، ان ازالة القيود عليه قد تهدد الاستثمارات التي تمت فيه كما ان التأسيس المرتبطة بالاستثمارات قد يكون لها تأثيرها السلبي عند فتح الباب امام املاك غير المواطنين للنشطة الاستثمارية المختلفة. ان المزايا التي تتيجها الاتفاقية الخاصة، والنظم المصممة للمزايا هي في مصالح دول المجلس، وينبغي الاستفادة منها في ظل وجود كثير من الاستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي اقرتها الاتفاقية لصالح الدول النامية، والتي يمكن من خلالها الحصول على اكبر استفادة ممكنة دون ان تتألبها اية التزامات اضافية.

ملاحظات:

- 1 - هناك بعض الالتزامات التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار وهي الملكية الفكرية وازالة الدعم ولكن لدينا فترة انتقالية ويمكن ان نرتب لواجبها والاستفادة منها.
- 2 - الدخول في الاتفاقية امر واجب ويمكن الحصول على مزايا كبيرة من الانضمام ويمكن ان نستفيد من ناحية التصدير دون قيود أو حصص وهذا معناه الانتماء الى المجتمع العالمي والحصول على التكنولوجيا المتطورة
- 3 - الدخول في الاتفاقية يمكننا من الحصول على ما يكفي من اجراءات لمنع الغش والاغراق ومع انشاء آلية التحكم يمكن لنا ان نأخذ حقلنا بسهولة.



4 - أما عن موضوع الدعم فإن هناك بنوداً في الاتفاقية لتمويض الدول المتضررة من زيادة أسعار السلع الزراعية بشكل معين وهذا أيضاً ينطبق على تحرير الخدمات والحرية الفكرية وأماناً على سنوات فترة انتقالية. الآثار الإيجابية المتوقع أن تترتب على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الجات

1 - توقع زيادة حجم المكاسب التي ستجنيها المملكة من صادراتها من المنتجات البترولية وكما هو ذلك بسبب تمتع المملكة بميزة نسبية في مجال

صناعة البترولية وكما يات بحكم انخفاض أسعار المواد الخام والطاقة فيها نتيجة توافر هذه المواد محلياً بالمقارنة مع العديد من الدول.

2 - توقع زيادة دخل المملكة من صادراتها البترولية بسبب توقع زيادة معدلات النمو في البلدان الصناعية الكبرى الموقعة على الاتفاقية بمعدل 3/ -

4/ والذي سيرافقه زيادة في معدلات الطلب على الطاقة.

3 - توقع زيادة الصادرات السعودية من منتجات الصناعات التحويلية خصوصاً في ظل التخليص في الرسوم الجمركية في الأسواق الخارجية والتي ستخفف بنسبة 30/ وخصوصاً بالنسبة للمنتجات التي تتمتع فيها المملكة بميزة نسبية.

4 - سيؤدي انضمام المملكة لمنظمة الجات إلى التسهيل من إمكانية حصولها على التكنولوجيا بشرط الفصل من السابق.

5 - من المتوقع أن تستفيد الصناعات السعودية من تطبيق اتفاقية الجات لإجراءات منع الحراق الأسواق خصوصاً بالنسبة للصناعات الوطنية التي تواجه منتجاتها في السوق المحلي مغشوطاً إغراقية حادة من المنتجات الأجنبية المماثلة حيث من المؤمل أن يؤدي ذلك إلى تمكين المصانع الوطنية من تسويق منتجاتها داخل السوق المحلي دون منافسة حادة من المنتجات الأجنبية المماثلة.

6 - من المتوقع أن تستفيد المصانع والمزارع المتخصصة في إنتاج المنتجات الزراعية والحيوانية بالمملكة من الإجراءات التي نصت عليها الاتفاقية فيما يتعلق برفع الدعم الذي تقدمه الدول الموقعة للمصانع والمزارع العاملة في هذا المجال. حيث أن ذلك سيؤدي إلى رفع القيمة الاستيعابية للمنتجات الزراعية والحيوانية التي كانت تستوردها المملكة من الدول التي كانت تقدم دعماً لهذه المنتجات مثل الدجاج الفرنسي على سبيل المثال الأمر الذي سيخلق مقابل ذلك أمام المنتجين المحليين لثمن هذه المنتجات بتطبيق مكاسب كبيرة ألقها أن سعر المنتج المحلي يرتفع الجودة سيكون أقل من مثله المستورد بسبب رفع الدعم عنه في بلد.

الآثار السلبية التي من المتوقع أن تترتب على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الجات

1 - سوف يطلب من المملكة العربية السعودية عند انضمامها للاتفاقية اتخاذ الإجراءات والنظم الكافية بحماية الحقوق الفكرية والأدبية والإبداعية والتصاميم الصناعية والرقائق والبرامج الممنوعة للحاسوب والأفلام واللام الميديو والشرائط الفضائية... إلخ ويعني هذا زيادة واضحة في أسعار هذه المنتجات الفنية والفكرية والعلمية في الأسواق السعودية.

2 - أن تتركز أو تقلص سياسات الإفراف والدعم للتصدير التي تنبئها كثير من الدول لكثير من منتجاتها سريع بالضرورة تكلفة هذه المنتجات على المستهلك السعودي الذي يستورد هذه المنتجات الدعمة.

وسيلحظ السوق السعودي الحل زيادة في أسعار كثير من هذه من المنتجات المستوردة والتي تشمل بعض المواد الغذائية والمنسوجات ومع ذلك فإنه يمكن للمملكة أن تخفف كثيراً من الآثار التوقع أن تنشأ عن ارتفاع المستوردات وخاصة الغذائية منها حتى عن طريق التوسع في الطاقات الانتاجية المحلية من هذه المواد وكذلك من خلال التوسع في تطبيق سياسات الشراء الجماعي من الخارج معاً سيؤدي إلى تخفيض تكلفة الواردات بنسبة الحصول على أسعار أفضل.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: غدايم ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ - سيؤدي فتح أسواق المصايد أمام الدول النشطة للاتفاقية إلى زيادة المنافسة من المنتجات الأجنبية مما قد يؤثر خصوصاً على حركة تصدير المنتجات للمصانع الصغيرة والمتوسطة الوطنية داخل الأسواق المحلية. الأمر الذي يمكن مواجهته مستقبلاً عن طريق تفضيل أداء هذه المصانع وكذلك التسهيل من إمكانية الاندماج فيما بينها.

✱ استاذ هندسة الإنتاج / كلية الهندسة
جامعة الملك عبد العزيز



عمال مصر .. واتفاقية الجبات

تعكس اتفاقية الجبات مجموعة من التحديات للاقتصاد المصري . والتي تستدعي المواجهة بكفاءة والموهنة لهذه المهمة . ضمانا للرفاه الذين يتلقون ثمرات المنافسة وضرورتها خاصة بعد أن اتسع مجالها لتشمل العالم كله الذي تحول إلى سوق مفتوحة تعتمد على الثقة والتجويد والتميز والسبيل إلى ذلك أداء جاد وتحديث

علامه وسعر مناسب وعرض جذاب .
وقد استطاع العامل المصري عبر تاريخه الانتاجي ان يحظى بثقة المستهلك في مصر والخارج سواء في المصنوعات البديعة او الوسيطة والثقيلة . وإن كانت المنتجات المصرية اليوم تواجه منافسة شديدة من دول جنوب شرق آسيا في الاسواق العربية والاربية ، وهو ما يتطلب منا جهدا اكبر ومعرفة اعم باحتياجات السوق واتجاهات المستهلك .
ومما يدعو للتفائل ان القطاع الخاص والاستثماري في مصر استطاع القطاع الخاص والاستثماري في مصر ان يوظف امكانياته بنجاح في انتاج منتج



مهاجب/الميد حسين الفزاري.

بنية كسرية بصر

جيدة حازت ثقة المستهلك في مصر وفتح اسواق جديدة في الخارج .. كما حرص القطاع العام على التخلص من عااما الضغط

والاكتفاء للاحتلال والتجديد مع التركيز على دعم الخبرات بالتدريب مما افرز انجازا افضل .
ويبقى بعد ذلك ان يتواصل المطاء لتحقيق المزيد حتى نستطيع تغطية الاحتياجات المحلية وسد فجوة الاستيراد وتوجيه قدر مناسب للتصدير . ومن الواجب ايضا بذل جهد اكبر في القطاع الزراعي باعتباره مصدرا للغذاء والامانات والتوسع في محال التدخين والكشف عن البترول مع ترشيد الاتفاقي بالاستغلال الانساني لطاخر الثروة الوطنية وذلك في مجمله دور العمال وواجبهم وهو رسالة حضارية تستهدف كرامة الوطن وعزته ولهفته



المصدر : **الجمهورية**

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقابلات

في ظل تطبيق اتفاقيات « الجات » وبحلول مساحة المنافسة العالمية أصبح الاهتمام بالبحوث والتطوير في المجال الزراعي بوجه خاص أكثر أهمية حتى نستطيع مواجهة ارتفاع تكلفة استيراد الغذاء

ولذلك إن وزارة الزراعة في ظل إدارة الدكتور يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة قد قطعت شوطاً طويلاً في مجال الاهتمام بالبحوث والتطوير واستقطاب سلالات جديدة ولكن في ظل هذا كله يجب توجيه الاهتمام عناية ممكنة للمعاملين في قطاع البحوث الزراعية باعتبارهم العمود الفقري لأي تطوير

وقد تلقيت هذه الرسالة الموقلة من أبو مسلم أحمد إبراهيم بإدارة إختبار الزراعية بالمنصورة

يقول فيها

صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لـ ١٩٩١ لتطبيق كادر الجامعة على أعضاء هيئة البحوث وشاغلي الوظائف المعاونة في مراكز البحوث الزراعية ولأسس بضمير لتجديدها قرار من وزير الزراعة وأصدر الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة

القرارين ١٢٨٠ و ١٢٨١ لـ ١٩٩١ وقد تم تنفيذ القرار الأول بعد تعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك .. وتعرض تنفيذ القرار الثاني لعدم توفر الموارد المالية .. فظل سكت هذا القرار من اعتبارات التنفيذ .. وأين المساواة ..

وتقول الرسالة أننا نستفيد من تنفيذ القرار الوزاري رقم ١٢٨١ لرفع الظلم عن الموظفين وللتعويض المستحقة والتعويض المستحقين ..

وهذه الرسالة تكشف عن مطلب عادل للمعاملين في مجال البحوث الزراعية الذين في أشد الحاجة إلى توفير الاستمرار الوظيفي والاجتماعي لهم حتى يتمكنوا من العمل في سميرة الإبتكار والبعوث بدون أية عراقيل .. لهم مستحقون كل الرعاية من أجهزة الدولة ومن وزارة المالية .. ونحن على ثقة ان الدكتور والي يحرص على رعاية عالة المعاملين في المجال الزراعي أن يتولى عن مصالحهم

سيد الله نصار



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ مايو ١٩٩٥

أحدث دراسة يناقشها مجلس الوزراء لواقعية عصر الجات قطالـب : إنشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء مجلسان للاتاجية والجودة وتنمية التجارة والاستثمار والسياحة

تب محمد الهوارى :

يناقش مجلس الوزراء الدراسة الجديدة

الاتفاق المشترك عليها مع تحقيق الاستخدام الأمثل للمساعدات .

أكدت الدراسة على ضرورة أن يكون مجلسان للاتاجية والجودة وبحوث التطوير برئاسة أحد نواب رئيس الوزراء ويضم عددا من الوزراء المعنيين برؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلين للقطاع الخاص والعام والأكاديميين وبمختصين بدعم الانتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات وتحسين جودة الانتاج ونقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي وأيضا إنشاء مجلس تنمية التجارة والاستثمار برئاسة أحد نواب رئيس الوزراء ومجموعة عدد من الوزراء المعنيين برؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلين لقطاعات الاتصال العام والخاص والنقل البحري والجوي والبحري والميناء وميناء النقل وبمختصين باستكشاف الأسواق الدولية الثلاثة لتصدير المنتجات المصرية واحتياجاتها وحطب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط السياحة وترويج منتجاتها وتنظيم عدد المعارض في الداخل والخارج .

وعت الدراسة الى قيام الحكومة بتوفير حيز مالي منظم للمطمين الجديدين المساهمة الى عائداتها مقابل الخدمات .

أوضحت الدراسة بإنشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء ويؤثر المجلس التنسيق بين الإسقاطات الجاهزة وبرامج العمل وتوجيه مساعدات التنمية من الدول والهيئات الدولية المانحة وفقا للأولويات التي يتم

أكدت دراسة مصرية بالتعاون مع برنامج الإنماء للأمم المتحدة على ضرورة دعم الانتاجية وزيادة التصدير وإنشاء مؤسسات عليا لتنفيذ برامج نوابك عصر الجات والاستفادة من خبرة دول النمو الاسيوية وسوق



المصدر : **الزراعة**

للتشـر و الخـدماـت الصحـفـية والمعلوماـت التاريخ : ٥ - ١٠ - ١٩٩٥

مصر والتجارة الحرة « والأيزو » ٩٠٠٠

أشار الدكتور / السيد محمد شبيب استاذ الكاليف متجارة بها في محله حول
مواصفات الجودة وإتقانية الجات إلى أن لشماع مصر إلى منظمة التجارة العالمية
W. T. O ، متى قبولها جميع الإتفاقيات الحرة في إطارها بما فيها
التي خاصة بالتجارة والتعريفات المرفوعة بالجات والتي انضمت مصر اليها منذ
عام ١٩٧٠ ، وتختلف أنواعها .
واشباع مصر لالتفاقية يجعل من الدخول إلى الأسواق المالية ضرورية أكثر من
ذى قبل . وهذه الأسواق وتدير نفسها بالآتي
احترام المستهلك والعمل على إرضائه
تسمية التبادل التجاري والتوسع في التصدير

حرة الاختيار وتقلل قوى السوق
ويتأ على ذلك تصحيح للانحسار في الوحدة مركز في
مشروع في السوق والمؤثر الحقيقي للميزات التنافسية
هو رضاء المستهلك ويتحقق الرضاء بالمشصول على
السلعة أو الخدمة التي تحقق رضاءه ومعيار الاختيار
هو -



السعيد شبيب

جودة المنتجات - مع انخفاض اسعارها
وجود للتجات تحكمها مواصفات دولية تمثل معايير
معية وإرشادات لتحديد إحتياجات الإنتاج وتشتد
الوقت ، ما حيتج معين للمستهلك . وقد كدسها الجيات
والترج استخدام تلك المعايير في ساطق خفض التكلفة
ولذلك وفقا لتطريد البلد على النمو الثاني
١ - امكانية استخدام المواصفة ISO 9001 على
حالة ما اذا كان البلد يتقبل مطابقة الإنتاج في التصميم

التطوير والإنتاج والتركيب والخدمة
امكانية استخدام المواصفة ٩٠٠٢ ISO 9002 في حالة ما اذا كان البلد
يتطلب المطابقة في مراحل الإنتاج والتركيب
٣ - امكانية استخدام المواصفة ٩٠٠٩ ISO 9003 في حة ما اذا كان البلد
يتطلب اكتشاف ومراقبة والتنظس من أي منتج غير مطابق حالة الفحص البواني
والاختبار

١ - كما أوصى الجيات باستخدام المواصفة ٩٠٠٤ ISO 9004 تكافة
أنشطة إدارة وطائف الجودة داخل المنشأة مع تقديم إطار عام للمواصفة ٩٠٠٤ من
حيث إشارها دليل لإدارة الجودة وعناصر نظام الجودة داخل المنشأة
وانخفاض الاسعار إنما يتأثر بما يعرف بخصخص التكلفة وتتطلب عملية خفض
التكلفة برامج ذات طبيعة ثابتة ومستمرة بدون أي تأثير سلبي على جودة الإنتاج
وقد قدم الباحث أنواعا عديدة لبرامج خفض التكلفة وناقض تحقيق نتائج سامع خفض
التكلفة مع التوسعية باستخدام فكل معايير الجودة مع عملية خفض التكلفة
والجيدة في تطورها
وقد رأى الباحث أنه اذا تحقق ما جاء سابقا فإنه يمكن القول حينئذ باننا قد
وصلنا إلى ما يعرف بالاسعار التنافسية والتي تحقق ما يلي -
سعر مناسب للمستهلك

جودة منتجات
تخص فاش ربح مناسب لاستمرار النشاط
فالمسألة ان ليست زيادة الإنتاج كما يتصور البعض ، ولكن الشكله تكس في
كيفية الوصول إلى الاسعار التنافسية في ظل اتفاقية التجارة العالمية WTO ، وفي
ظل سوق مفتوحة لكافة المنتجات من كل دول العالم . طرفان من الواردات ذات
الجودة العالية ، اذا ما تم مراجعتها بأسعار تنافسية فيستكن النتائج في غير
حاصل جميع الوحدات الاقتصادية في مصر .



الأمم المتحدة الاقتصادية

المصدر :

١٠٥ - مايو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أعجبني تأكيد الحكومة تحت قبة
مجلس الشعب أن إتفاقية الجات ستكون دافعا لزيادة الإنتاج
الوطني وتحسين جودته لمواجهة الإغراق والمنافسة، ولكنى ساكون
بالقطع اشد إعجابا عندما يتم إعداد السياسات لوضع
هذا القول موضع التنفيذ





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١١ مايو ١٩٩٥

بعد اتفاقية الجات مطوبوب بناء ألف سينما

● احتفى بالحماية القانونية للأدب والفكر والفن ، وضمان الحقوق المادية والأدبية للمبدعين بنوع من عدة أصول :
أولها : أنه قد آن لنا أن نستعيد للفكر والإبداع مكانتهما السابقة . العناية التي عصفت بها السياسات المضطربة .. تلك السياسات التي سمحت لأجهزة غير ثقافية بقرص الإبداع والتهميش ضد بونهه الليبرالي وفساره الاشتراكي .. مما أدى إلى تهجير الإبداع في المدرسة وفي الكتب المدرسية .. فبعد أن تشأ جيلنا على تقديس طه حسين والحكيم والعقاد والمبارتي وعلى الجارم وفريد ابو حديد وقراءة كتبه بين الكتب المدرسية ، انكرت وزارة التربية والتعليم على تلاميذها فضل وفائدة قراءة الجول الثاني عبد الرحمن النراقوي وصلاح عبد الصبور ويوسف ادريس وعلى باكتير ونجيب محفوظ واحسان عبد القدوس وعزیز اباقلة وكاتب هذه السطور ●



بقلم :

النزيه ربيع



في توحيد الوجدان المصري وتدعيم نزعة الاستقلال والقومية وأعلى الروح القومية بين المتحدثين بالعربية والمتعلمين إلى التعبير باللغة العربية ..

وفي الحاضر أسعدنا أن مسرح عادل إمام قد حقق حوالي العشرين مليون جنيه إيرادات في مدة سنتين من عرض مسرحية «الزعيم» ، وهذا إلى جانب معناه الاقتصاد يدل على ما للمسرح المصري من مكانة حالية ومكانة أكبر في المستقبل بين الشعوب العربية ورائي مصر من أبناء العالم العربي ، ويدل على ما للمسرح المصري من دور ثقافي كبير في الحاضر ودور ثقافي أكبر في المستقبل في القامم مصر والبلاد العربية كلها .

وفي الحاضر أيضا نطم أن التليفزيون المصري يستثمر حوالي السبعين مليون جنيه للنتاج الدرامي والذيعات ، وأن أكثر هذا الانتاج الكبير يباع للبلاد العربية ، وربما للبلاد الإسلامية والأفريقية أيضا .. وهو كذلك أمر يضيف إلى الاقتصاد ويضيف إلى الدور الحضاري لمصر ورسالتها الدوائية والقومية ، ويترتب عليه حوافز للسياحة وحوافز للقبول لسلع التمسجير المصرية الأخرى وحوافز للترويج وحسن استضافة العمالة المصرية في البلاد العربية وغير ذلك من نتائج إيجابية كبيرة .



وربما كنا نعرف من هذا بضمه أو كله .. ولكن الذي نريد أن نعرفه أكثر من هذا وأبعد منه أن اتفاقية الجات وسرياتها سيكون من العوامل المزمعة لنا بزيادة الاستثمار بالإبداع الفني وتطويره اقتصاديا وتشجيعيا وفكريا وفنيا بالقسم ما نستطيع من همه . اتفاقية الجات جبرها إزالة العواجز الجمركية وفتح الحدود لتدفق السلع والخدمات بلا قيود .. وستتدرج الأمر خلال عدة سنوات للوصول إلى هذه الحالة وتدويل أسواق العالم

وقد حمل هذا الجيل رسالة التعبير عن الضمير القومي أيام اتساع رقعة البلاد القارة العربية بالاستقلال وتكثيف التعليم وحمل رسالة مزاجية الألب بوسائط الفنون الحديثة كالسينما والمسرح والإذاعة والتليفزيون ، حتى اتسعت مساحة الإبداع وتنوعت وسائله ، واتسعت أفراسه لتتوهر الواقع وحفز عوامل التقدم ...

ولكن السياسات المضطربة التي جمعت إبداع ذلك الجيل وما بعده من أجيال جديدة قد طغت الاتصال الضروري بين المبدع والمطلق . فلم يعد للجيل ما كان له حصن والقاد الحكيم وأحد أمين من حضور فعال في المدرسة والإذاعة والمكتبة .

وأتت هذه السياسات أيضا إلى اهتزاز الشخصية الفردية والقومية بسبب لضم علاقة القراءة الحرة بالمعرفة وبسبب إبعاد القصوص عن الواقع وتحصين الناشئة ضد الإبداع . إن مصاوي التنوير اليوم لا يمكن أن تتصف بالجدية لمجرد تأليف كتب جديدة وخيصة الشحن قليلة التوزيع فقط ، وإنما كتسب دعوى التنوير الجدية الضرورية أيضا بتعميم كل الكتب وتدعيم عادة قراءة الكتب وإعادة العضور والاعتبار لإبداع جيل كامل غائب بقرارات جائرة أضرت بمستقبل الناشئين .

ولكن هذا ليس ما أتوه من حديث بلغة هذا الزمان أي المادة والطوس والاقتصاد .. فالإبداع المصري قد حقق في الماضي وفي الحاضر إلى جانب دوره الحضاري نجاحا اقتصاديا كبيرا ، وسيكون له دور أكبر بكثير بعد انتهاء المهلة المنوطة بتنفيذ كامل بنوده واتفاقية الجات الاقتصادية .

في الماضي كانت السينما (الاربعينات والخمسينات) هي سلعة التمسجير المصرية الثانية بعد القطن .. فضلا عن أن السينما كان لها دور كبير راسع الفناء والاسطورة المصرية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

المصدر :

بريطانيا تستغنى اليوم عن الاستثمار في مناجم الفحم وتحول استثمارات الى الاتصالات الفضائية وتكاد تعتمد على تلوث محركات رولز رويس والسيارات والكمبيوتر والسياسة (عشرون مليون سائح سنويا) كما تحول جانباً من الاستثمارات الى الانتاج الفيليزينى والسينما والمسرح ..
وقس على هذا معظم الدول الفنية .. كل دولة لها صناعات تخصصية مستحق لها مكانة في السوق الدولية وتكون رصيدها في التنافس على السوق ..



ولا شك أن مصر في أعقاب ذرع المواجهات الجمركية التطبيقية خلال السنوات الأخيرة المقلية ستطرح على نفسها هذا السؤال المصيرى، ولا شك أنها مستعدة أن وظائفها الاقتصادية ربما تختلف وأن ركائزها المكنية التى ستتناهى بها في السوق الدولية هي قناة السوق وربما البترول والسياحة، ومواقعها القريب جدا من أسواق استيراد المنتجات الزراعية .. (في حالة تطوير وسائل وتكنولوجيا النقل طبعاً وربما صيد السمك وتصنيعه للتصدير حيث تملك مصر شواطئ طويلة على البحر الاحمر والبحر المتوسط فضلا عن البحيرات)، وذلك في حالة استعادة انشاء اسطول الصيد بحجم كبير .. ثم الابداع .. وتستطيع مصر أن يخلق أرباحها مكانة كبيرة في الاقتصاد الدولي وتجارة التصدير أو تمت للابداع الحماية القانونية التى تضمنها اتفاقيات حقوق التأليف والانتاج في الداخل والخارج وأخذ وزارة الثقافة على عاتقها مشروعا قوميا واسع النطاق لتدعيم الابداع وتطويره وتمكين استثمارات وترقية نظم الانتاج ..

وهذه ليست دعوة للوزارة أو المكونة للتدخل في الانتاج والاستثمار فيه، ولكن نود الدولة هو التكوين المهنى (الأكاديمي) ومساندة المستثمرين لتكوين شركات كبرى للانتاج ونود الدولة هو الاتفاق على البحث

وهذه الحالة الاقتصادية لم يسبق لها مثيل منذ نشأة الدولة القومية في الغرب وصدر قوانين حماية الصناعة القومية .. وفى ظروف السوق الدولية التى تصنعها اتفاقيات الجات ستتأذى الدول في الاسواق المفتوحة بما تستطيع أن تنتجه بسعر أرخص وبجودة أعلى .. أما ما تنتجه بجودة أبهى أو بسعر أعلى فلن يجد قبولا حتى في سوقه الوطنية وسيعرض للزوال ..

ومعنى ذلك أن الدنيا ستغير فيها المواطن الاقتصادية لكل دولة .. فستتغير بعض الدول عن بعض الزراعات أو الصناعات وتحاول تنمية تخصصات معينة تستطيع أن تنافس أى نظير لها في العالم ..

ولقد تغير الإنسان عمله وظروفه أحيانا في مشوار حياته، فربما كان محاميا فيصبح صحفيا وربما كان موظفا فيصبح محاميا، وربما كان مهندسا فيصبح فنانا ..

والأمم أيضا تتعرض لتغيير دورها الاقتصادي وظيلفتها الانتاجية .. ومصر أقرب دليل على ذلك حيث كانت بلدا زراعية فاصبحت بلدا زراعية صناعيا، وكانت تصدر اللطن فاصبحت تصدر البترول، وكانت تصدر القمح فاصبحت تستورد ..

وقد نشأت في بلادنا صناعات كثيرة تمت الحماية الجمركية، أى أن الرسوم الجمركية المرتفعة كانت تحمي صناعات محلية من المنافسة الصناعات الأجنبية الأرخص في الاسعار والأفضل في الجودة ..

وهذه الصناعات ستعرض لخطر المنافسة وربما تنتقل الاستثمارات من مجالها الى مجال آخر وصناعات أخرى ..

وكل بلد في العالم يتجه منذ سنوات الى تركيز اقتصادياته في تخصصات معينة تتفوق على المنافسة وتحقق لبلد الفوز بلصعب في سوقه الداخلية وتضيق من سوق التجارة الدولية ..



والمشروع كما أتصوره يجب أن يمتد في كل نواحي سوق السينما المصرية. في الداخل - في كل أحياء المدن وفي القرى الكبيرة والمدن الجديدة - وفي الخارج - في كل المدن المصرية المهمة والمدن الأوروبية والأمريكية والتي تتميز بجاليات عربية كبيرة.. ألف دار للعرض يستكلف مليار جنيه في نحوها تتكون لها شركة قابضة يساهم في تكوينها المواطنون والبنوك وتدعمها المحافظات بالأرض المجانية أو المؤجرة بأسعار مخفلة كما تقسمها الحكومة بالاعفاء المؤقت من ضريبة المبيعات ، وهذه الشركة تقوم بالمشاركة المصرية في الداخل والمشاركة العربية في الخارج على تشغيل واستثمار دور العرض باقتصاديات سليمة ..

وأؤكد لكم أن دار العرض السينمائي مشروع استثماري سليم من الناحية الاقتصادية ولا ينافاه إلا من يجفه ، لهذا

السينما المتوسطة التي تعرض أفلاما متوسطة تسمح لخطها بسداد ديون الانشاء وتطهير النفقات وتحقق ربح جيد .

ومثل هذه الدور - العرض هي القاعدة الصلبة لأي نهضة في الإنتاج الفني تطلع إليها ووعودها تظل اقتصاديات الإنتاج السينمائي مهترزة وتعتمد على أموال لها طبيعة المفامرة أو أموال أجنبية تعتمد أحيانا على المساعدة في التصريح ولرباح الفيلم في الخارج واعتبار ذلك الاستغلال تعويضا عادلا عن أية مخاطر مالية يتحملها الموزع في مساهمته في سلة الإنتاج .



ألف دار للعرض يمكن تمويلها في الواقع، وجنودها واضعة للمالعين في الفن، وتستطيع أن تنقل الإنتاج السينمائي إليها وتنتج ومن حيث المستوى طاقة كمية ونوعية كبيرة .. إن مبادرة وزارة الثقافة بالتوسط لدى البنوك من أجل تمويل عدد صغير من دور العرض .. هي مبادرة مثبارة ، ولكن حل مشكلة السينما اليوم بعد أن تطلعت ، ونظرة لا بعد اتفافية الجاه ، تحتاج الى حلول

العلمي والاقتصادي والفني لتربية الصناعات .
لعمري لعل أن صناعة السينما المصرية (مثلا) تمتد سواها الطبيعية من المحيط الى الخليج وتجاوز ذلك الى احياء الاسلامية والى المجالات العربية الكبيرة في الغرب وفي سوق اكبر في الواقع من سوق السينما الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية.. ومع ذلك فإن حوائدها أقل من الصناعات السينمائية الأوروبية بسبب غياب قرارات واجراءات الحماية ولقدان السينما لسوقها الأساسي بمصر ذاتها حيث تتناقص اعداد دور العرض (٢٠٠ دار عرض سينمائي اليوم) ويصعب غياب البنوك عن ميدان الاستثمار السينمائي - مع أن بانه مصر قبل تشييم (١٩٥٧ - ١٩٦٠) كان له استثمارات في الإنتاج والاستديو ودور العرض تدور الارباح وينتج أحسن الافلام المصرية وكان السند الأساسي لصناعة السينما المصرية .

والد عانت السينما المصرية من تدهور دور العرض من حيث العدد ومن حيث نقص الكفاءة التقنية وبوسائل الراحة بسبب الضعف الاقتصادي الذي عانت منه مصر ، والسينما المصرية في الستينات بسبب السياسات الاقتصادية القوية ، وفي السبعينات بسبب السياسات الخارجية القوية ، ولكن هذا كله أصبح في نمة التاريخ والفنيا تلتفت صليحة جديدة وازيد للسينما المصرية أن ترتفع الى مكانتها الأدبية والاقتصادية التي تمنحها لها . وأول مشروع أتصوره لتحقيق ذلك هو انشاء ما لا يقل عن ألف دار عرض سينمائي في مدى خمس سنوات ..

يجب أن يكون المشروع طموحا في المعجم وفي سرعة التنفيذ ، وأن يكون على مفاص أهمية ونجاح السينما المصرية في الداخل والخارج وهو شيء لا ينكره أحد . وتمويل مثل هذا المشروع ليس صعبا فاديا ولا هو بعيد الخيال ..



المصدر :

النشوء والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

١٩٩٥ - مايو

هذا بالكتابة نفسها مثل السينما الأمريكية فإنها تحتاج لبيئة أربعة عشر ألف دار عرض سينمائي سعة ألف مقعد، وإذا كانت تريد أن تملك ذلك بالكتابة التي تتمتع بها السينما الأوروبية فليطلب أن تبني عشرة آلاف دار عرض سعة ألف مقعد في أنحاء العالم العربي..

على أن يكون المسرح وحده ثلثة آلاف دار عرض (يكون في المستوى الأمريكي) أو ألفان ومائتا دار عرض سعة ألف مقعد (تكون في المستوى الأوروبي)...

فالرقم الذي ذكرته ليس مبالغاً فيه وهو الأساس المهم لتطوير صناعة السينما المصرية وفورتها على الاحتفاظ بسوقها الداخلية فضلاً عن حضورها العربي والتصدير للعالم ..

وفي مطلع الشباب كان الكتاب المصري يتشابه القراء في الرباط وبغداد، وكانت مجلة الرسالة توزع في البلاد العربية كلها، وكانت أدار المعارف ودار الهلال مكتبات في العواصم العربية ..

واليوم يمانى الكتاب المصري من عدم وجود المكتبات التي تبيع الكتب حتى في مدن بها كليات جامعية في الصعيد والوجه البحري، كما أن مصر لا تملك مكتبات تبيع الكتاب المصري خارج البلاد ..

ولكن هذا حديث آخر، ربما لا أرجع إليه.. اعتماداً على أن القارئ يمكنه بسهولة قياس مشكلات وحاول كل أنواع الإبداع على ماذكرته من مشكلات وحلول اقتصادية في مجال السينما ..

اليوم يمثل عائد المواد الثقافية البريطانية من الخارج مبلغ عشرة مليارات جنيه استرليني.. مصر تتمتع بأهم الفرص لتحقيق أرقام كبيرة من العوائد المالية من الخارج بتصدير الإبداع المصري فضلاً عن أن هذا الإبداع يعتبر في مقدمة الاستثمارات الربحية والرأبنة في الداخل ..

وسيحقق الإبداع عائداً أكبر من الخارج وهذا أفضل في الداخل لو اعتمدت الحكومة والهيئة التشريعية بضغط السوق وحماية حقوق المؤلف والمثقف ويحول القرن الحادي والعشرين يوطن مصري مثاقق الإبداع مرزقه الآداب والفنون قوى الفكر والرأى والأقوى والكفاءة والمضور في الزمان ...

شهرة ومهرة ومعالجة حيث يمكن أن تصنع السينما المصرية سلعة تصدير لها أرباحاً متقاربة، وأن تواف السينما جزءاً من الحضور المصري الاقتصادي في الداخل والخارج، وأن تكون أداة تطوير وثقاف ومن عناصر التقدم الاجتماعي .. وهذه كلها مزايا حلقة التفكير في مشروع كبير يتم تنفيذه في وقت قصير ..

والسينما المصرية من السلع التي يستعيز بالقدرة على المنافسة بعد الجأت مع السينما الأجنبية - وكانت دائماً تتميز بذلك ..

وأن يكون لها دور اقتصادي أكبر مما كان لها في أي وقت مضى، فضلاً عن دورها الفني والثقافي الكبير ..

ألف دار عرض سينمائي ليست بالمشروع المبالغ فيه ..

وربما كان الرقم يبدو كبيراً أو فوق الحاجة، ولكن أرجع إلى تقرير هوبنسون عن السينما في العالم فليجد مغالطة بين عدد مقاعد دور العرض السينمائي هذا وهناك بالقية لعدد السكان فتطعن المغارة ..

في العالم العربي كله يوجد سبعة مقاعد في دور العرض السينمائي لكل ألف مواطن، بينما تصل إلى ٥٢ مقعداً لكل ألف مواطن في أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) وإلى ٢٩ مقعداً لكل ألف مواطن في أوروبا الغربية (السوق المشتركة) ..

وهذه الكثافة السينمائية في السند المحلي والأساس المكين لصناعة السينما الأمريكية وهي من أكبر الصناعات في

الولايات المتحدة ومن أهم ملح التصدير كما أنها من أهم وسائل إشاعة أسلوب الحياة الأمريكية في افئيا.. كما أن دور العرض الأوروبية هي الحصانة الرئيسية لصناعة السينما الأوروبية.. (الانجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية) ..

فإذا كانت صناعة السينما المصرية تريد أن تحقق حضورها في أسواقها الطبيعية في الداخل وفي العالم العربي وبنيا الجاليات العربية المهاجرة في الغرب وأن تحقق توازنها الاقتصادي بين الإنتاج والتوزيع وأن تحقق



الجات .. ومعوقات الإنتاج والتصدير

والق مجلس الشعب في مؤتمرا على الاتفاقية التي عرفت بأسمه الفاجه والتي استمرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية وما من شك في ان هذه الاتفاقية تحفل فوائد عديدة لمصر . بمقتضا دولة نامية . إذ تتيج لها . التمتع بالعمود من الرأيا . ولكن لا ينكر أحد ان الاتفاقية ظني . التزامات كثيرة على عاتق الدول النامية وإنما الذي يهدف من قبولها تست عليه . الاتفاقية من فترات استباقية أو التدرج في التنفيذ . وعلى أية حال فمن المؤكد . والقائم يستكشف الذين الحادي والعشرين . انه لم يعد من الممكن ان تدور أي دولة نفسها عن التبار الرئيسي للتجارة العالمية

د . إدوار غالي الذهبي

عضو مجلس الشعب
ورئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق

لنخلل عملة لتصدير الخارج . وقد سألني كثيرا ما قرأته في مجلة «الاعلام الاقتصادي» العدد ١٢٧٠ بتاريخ ١٩٩٥/١/١٠ (ص ٢١٦٠) من أن عملية التصدير للخارج سارت في وصفت وعرضين مرحلة حركية (ولد ذكرت مجلة الاقتصاد هذه المراحل) فدا أمر غير مقبول ولا مقبول في ظل انضمام مصر في منظمة التجارة العالمية إن القرن الحادي والعشرين لاجل فيه التشريرات أو القرارات التي تتركس الأيد البيروقراطية في مجال التجارة الهائلة لا تلك من شأن التقيير سلبا على التنمية الاقتصادية الحقيقية . والاتفاق على عصر الدولة العامة الدولية . لذلك أصبح من الواجب إعادة النظر في تشريعات الجارية وتشريعات المستير والتصدير وغيرها من التشريعات التي تفرض القيود المعقدة على التجارة الخارجية . والتي تمثلت من أن مصر شهدوا الفريق واقتصادها السياسية الحكومية تارة على ودع القرن الحادي والعشرين والتدخل في مجال الإنتاج والتصدير وإمزا الأسواق العالمية تحقيق ما تنفع فيه من تقدم ورفاهية ولزومها

ولذلك فإن انضمام مصر في منظمة التجارة العالمية أصبح أمرا ضروريا وجوبيا . ومثل تحديا حقيقيا لمصر عليها أن تلتزم . كما يتيح لها رجوعا حقيقيا في الأسواق العالمية

ولا يريد أن نستعرض الزايت والاشتراطات التي وبرت في الاتفاقية . فله سيشي كايون في مكتبة فيها . ولكني أريد في ركيز على مسلة بالغة الأهمية وبنيتها ومسبح العم تدبلا على مصر . وأضي تلك الإنتاج والتصدير . فالقول انه في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . يمكن الدول القادمون التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة . سواء في أوروبا أو أمريكا أو جنوب شرق آسيا أو غيرها . وحتى يمكن مواجهة هذه التكتلات ليس أمام الدول النامية . ومنها مصر . سوى خيارين : الإنتاج أو التمزق عن العالم . وليس هناك خيار ثالث

وللانضمام القول أن يقع عملة الإنتاج والتصدير ليس مسؤولية الحكومة وحدها . وإنما هو مسؤولية الشعب بأسره وخاصة في ظل نظام الاقتصاد الحر الذي نتجه إليه . ولكن . من ناحية أخرى . فإن من واجب الحكومة أن تعمل على إزالة كافة المعوقات البيروقراطية التي تعوق الإنتاج والتصدير في الخارج

لقد تم في العام الماضي تشكيل لجنة عليا لتصنيع المصبرات أسست وتأسسها إلى الأستاذ الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط . وهذه اللجنة يقع على عاتقها واجب إزلة كافة المعوقات التي تحول دون



المصدر : الأرقام الاقتصادية

التاريخ : ٢-٤ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كيف نواجه تأثير اتفاقية الجات على أسعار المنتجات الغذائية

تجمع الدراسات التي أجريت على اتفاقية الجات وتأثيرها على المستوى العالمي على أن تحرير التجارة سوف يسفر عن زيادات في الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ سنوياً وعن المخاطر الخارجية التي ستعرض مصر لها نتيجة تحرير التجارة العالمية كانت هذه المواجهة مع الدكتور جمال صيام مدير مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية بكلية الزراعة بجامعة القاهرة يقول يتسم الاقتصاد المصري بعدة خصائص تجعله معرضاً ومكشوباً لتغيرات والمخاطر

الخارجية منها اعتماده على الواردات الغذائية وعلى الصادرات السلعية الأولية مثل السلع الزراعية والبتروöl فضلاً عن إعباء الدين الخارجي الكبيرة والبنية الأساسية الضعيفة نسبياً.

وبالرغم من نجاح مصر خلال فترة الإصلاح في تخفيض اعتمادها على الواردات إلا أنها منازالت تستورد نصف احتياجاتها من القمح، ومنازالت تعتمد على

الواردات من الزيوت النباتية بنسبة ٨٥٪، والسكر بنسبة ٢٤٪

ويؤكد الدكتور جمال صيام : أن إعباء الجات سوف تتوزع بشكل متفاوت على الأطراف الثلاثة في الاقتصاد المصري وهم المنتجون والمستهلكون والحكومة، فصادرات المزارعين سيعانون من خسائر فهم ينتجون سلعا تجارية كالأرز والقمح والقطن إلا أنهم يستهلكون من الغذاء أكثر مما ينتجون، وعلى النقيض من ذلك فإن من لديهم مساحات أكبر وينتجون من الغذاء أكثر مما يستهلكون فسوف يحققون مكاسب نتيجة لزيادة أسعار السلع الغذائية والزراعية.

ويقترح الدكتور جمال صيام استراتيجية تهدف إلى ضمان استقرار السوق، وسلامة السلع المتداولة تجارياً وتطوير وتنمية الأسواق في اتجاه أوضاع تنسم بالتنافسية والكفاءة بجانب دعم وحماية الفئات المستهدفة

وتتنوع الوسائل التي يمكن لوزارة التموين والتجارة الداخلية اتباعها لتحقيق هذه الأهداف وتشمل بناء مخزون استراتيجي واحتياطي طوارئ، واستيراد السلع الأساسية والتوريد الاختياري للسلع بأسعار تنافسية وشبكة

توزيع متكاملة وتطبيق قوانين منع الاحتكار ومنع الإغراق، بحساب استخدام تعريفة حمركية متغيرة على الواردات، والرقابة والنظمتيش على المواصفات والجودة وإصدار التشريعات المتعلقة بها

ويؤكد ضرورة إجراء البحوث والدراسات التسويقية والتنبؤات السعري ونشر المعلومات ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية ضرورة التنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية وبين الوزارات المعنية المختصة لتأكيد فعالية الدور الحكومي في مرحلة اقتصاد السوق

زينب إبراهيم



قضية المناقشة

الف سينما أو أكثر

ربما يصعدنا عنوان مقال الفريد فرج في المحور، بعد انقلابية الجات مطلوب الف سينما، ونحن نقرأ حشيشاته بعد ذلك ندعهم أن ما نحن في حاجة إليه هو انتعاش صناعة السينما فنياً والفنيائين، ولكنهم - مؤررة كما ينص لها في ثناء النور والوجدان الوطني، وانصل إلى نسمة المقاهد المذمومة في دور العرض السينمائي لكل الف مواطن كما هي في الدول المتقدمة أي ٥٧ معلماً لكل الف (وأي أمريكا وكندا)... نحن نحتاج حقا إلى أربعة عشر ألف دار عرض سينمائي سعة الف مقعد أي أن الطموح المدهش والهادم في عنوان المقال هو الف كسيرا من الحاجة الواقعية الفنية لو شئنا أن نهض بكل من الصناعة والوجدان، وأن يكون لنا قولنا الحميم والوطني في لساننا ونشأنا الإنسانية، وأن يكون هذا القول عن طريق صناعة السينما التي سنهض مؤثرا وإبارا على المنافسة في الأسواق الطبيعية للثقافة العربية الإسلامية الأفريقية الآسيوية، وفي أسواق المهاجرين العرب والمسلمين الذين يوزعون - بالملايين على كل قارات العالم، وفي قارات سابقة لعبت مصر دورا تحريرا لآفاد في هذه البلدان وكانت لثقافتها هي رسولها الأول سياسيا.

يقول الفريد فرج، ميلورا القترامه، الف دار للعرض مختلف مليار جنيه أو نحوها لتكون لها شركة خاصة يساهم في تكوينها الفنانون والجمهور، ودعمها الحكومات بالاراضى الحدية أو الإحرة باسماء مختلفة كما تدعمها الحكومة بالإعفاء المآلات من ضريبة الملاهي، وهذه الشركة تقوم بالتشاكسة المصرية في الخارج على المشاركة العربية في الخارج على تشغيل واستثمار دور العرض بالاصايات سلمية.

وتستطيع وزارة الثقافة بالتعاون مع القابات الفنية والندوك وكسبار الفنانين الأرياء أن تنهض مثل هذا المشروع على أن تخالف له شروط الحماية ضد الفساد المقتدر كالمواهب ولكن سبعة السينما المصرية - وهي الصناعة الوحيدة مع صناعة الكتاب التي تستفيد من القابات الجات- تحتاج أزمة دور العرض، وهي محنة مركبة يدخل فيها الإنتاج والتوزيع والرعاية للإنتاج متوقفة، وأصبح توزيع الفيلم المصري خاسرا للأجنبي، والرعاية تعارض نورا لخريرا

يسوء الإزداد في المدع، ويهدد مواهب السينمائيين المصريين. لهذا كله يحتاج إنقاذ صناعة السينما إلى استراتيجية متكاملة العناصر فيتأه دور العرض دون إصلاح لحيات الصناعة وبناء ستوديوهات جديدة وحل مشكلة التوزيع والرعاية سوف يؤدي تلقائيا إلى إشغال هذه الدور الجديدة بإنتاج السينما الإبداعية والسينما الهندية وتبلي صناعة السينما المصرية متخسرة بل ومتدهورة كما هو حالها الآن، يدعو الفريد فرج، وزارة الثقافة لإطلاق مشروع قومي واسع النطاق لتجديد الإزداد وتطويره، ولتكوين استثماراته وثراية بكم الإنتاج، ثم يستررك.

وهذه ليست دعوة للوزارة أو الحكومة للتدخل في الإنتاج والاستثمار فيه، وهذا يختلف مع الفريد فرج، وأرى أنه يسفر المسألة الشائكة التي خلفها لقالة التخصص، وجوبها، وأصله لقط إلى عدد ومستوى الأفلام التي أنتجها قطاع أقدام السينما في الستينيات، أصبح أنا ما من تجربة ناجحة يمكن تكرارها في كل الظروف ولكن اعتقد أن الصفحة التي يمكن أن تضمن لصناعة السينما التطور المرجو هو ملكية عامة للإنتاج، مع رقابة شديدة وإدارة ديمقراطية عصرية تشارك فيها كل القابات الفنية لتكون هناك ضمانات حقيقية لدى عيب العائد الاقتصادي والتفاني لهذه الصناعة في نهج المصالح الوطنية مع ملاحظة أن الملكية العامة ليست من الضروري أن تكون حكومية ومراقبة الفسوق بين الدولة والحكومة.

ولكن هذا كله مرهون لا لحسب بالتمويل الديموقراطي للبلاد، وأما أيضا بالثقافة مسخرة ممتعة الطيفات الشعبية حتى تكون هذه الطيفات مستغلة في صميمها وبالما في السوق المحلي للسينما، أي أنه مرهون بسياسات فاعلة جديدة.

قوية النقاش



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة حول اتفاقية الجات.. النتائج والآثار.. وحرب

القصة «1-4»

«رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة»

■ عمر عبد الله كامل ■

يشهد العالم حالياً عهداً جديداً من الأسواق المتصصرة بعد انتهاء الجولة الأخيرة من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة أورجواي، حيث توصل أعماد الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان إلى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة المعروفة باسم «جات»، ويعتبر توقيع الاتفاقية العالمية الذي شهدته مدينة مراكش بالملكة المغربية ميلاً لمنطة التجارة العالمية ابتداء من يناير 95، لتصبح هذه المنطة الدعامة الثالثة من دعائم العلاقات الاقتصادية التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وأهم ألبتوة بها، والآثار المترتبة عليها، وتأثيراتها على دول العالم وعلى المنطقة العربية بصفة خاصة، فضلاً عن الطول المقترحة لمواجهة التكتلات الاقتصادية القائمة والتعامل مع الجات، النتائج والتوصيات.

الهدف من اتفاقية الجات
يمكن الهدف الأساسي من اتفاقية الجات أن تمكين الدول العضو من التنازل إلى الأسواق

لباقى الدول الأعضاء بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الانتاج المحلي وبين تسقيفه واستقرار التجارة الدولية، وتحقيق هذا الهدف هناك التزام يقع على عاتق الدول الأعضاء، التزامات عامة تطبق على جميع الدول الأعضاء فيما عدا بعض الاستثناءات المنشوخة لبعض الدول النامية ومن أمثلة هذه الالتزامات، عدم اللجوء إلى قيود كمية إلا في ضوء ما أقرته اتفاقية الجات والالتزامات محددة للدول الأعضاء.

ولقد تعددت الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الجات حيث يرى البعض أن المستفيد من هذه الاتفاقية هم الدول الصناعية، بينما يرى البعض الآخر أن المستفيد الأول هم الدول النامية وخاصة حديثة التصنيع في آسيا، وهناك فريق ثالث يرى أن الدول النامية وخاصة المستوردة للنفذاء هم الأكثر تضرراً من وراء هذه الاتفاقية.

وحول اتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية بصفة عامة والمنطقة الخليجية بصفة خاصة تقوم العالم اليوم بنشر دراسة حول «اتفاقية الجات النتائج والآثار»، وحرب القصة أعدّها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة دلة البركة، الذي قسم خطة البحث إلى عدة نقاط رئيسية وهي: مدى الاتفاقية،

أهم النقاط التي تضمنتها اتفاقية الجات تضمنت الاتفاقية تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية «جات» إلى هيئة تتولى تحرير التجارة العالمية بما يسمح بانتساب المنتجات بين الدول محصورة وفاعلية والعمل على إيجاد تسوية لآية منازعات دولية في مجال التجارة من خلال إنشاء لجان تحكيم للفض هذه النزاعات خلال ستة شهور على الأكثر وتم كذلك إدخال بنود جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومكافحة التزوير والمعرفة بحماية الحقوق الفكرية والأدبية بهدف تشجيع الابتكار التكنولوجي وتحقيق فوائد



المصدر :

المصادر اليومية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٨ مايو ١٩٩٥

الجات والدول العربية

في إطار الاتفاقية، أصبحت الدول النامية تلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر للإنتاج الزراعي بنسبة 13.3٪ على أقساط متساوية خلال 15 سنة اعتباراً من العام الحالي، ويتبع الاتفاق للدول النامية بما فيها الدول العربية الأعضاء استئراج دعم الاستثمارات الزراعية، ودعم مسدلات الانتاج، حيث تتضمن الاتفاق إعطاء الدول الفقيرة من تخفيض دعم الانتاج النقدي المباشر إذا كان لا يتجاوز 10٪ من القيمة الاجمالية للإنتاج.

أما بالنسبة لدعم التصدير فإن الدول المتقدمة تلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر لتصدير السلع الزراعية بحيث يتم خفض قيمة الدعم بنسبة 36٪ للفترة 86-1990، كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومة لنفس الفترة المذكورة.

ويشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض عدة أشكال وهي الدعم المباشر المرتبط بالآلة التصديرية، وبيع الحكومة للمخزون غير التجاري من السلع غير الزراعية لتصدير بأسعار أقل من أسعار البيع في السوق المحلية، ودعم التصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة، بالإضافة إلى دعم التصدير الذي يمنع لتخفيض تكاليف تسويق صادرات السلع الزراعية، وتكاليف الشحن السلوك، والرسوم للتخفيض على النقل الداخلي لشحنات التصدير، وأخيراً دعم السلع الزراعية المرتبطة بإدخالها إلى سلع للتصدير.

حيث يتم هذا الانغاء على ثلاث مراحل تبدأ الأولى من العام الحالي وتشمل خضوع 16٪ من اجمالي تلك الصناعة للجات، والمرحلة الثانية في عام 98 وتشمل خضوع 25٪ لغير لقواعد الاتفاقية، أما المرحلة الثالث فتبدأ في عام 2002 وتتضمن نسبة 27٪.

وتتضمن كذلك الاتفاقية على تحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية عندما تدخل الاتفاقية حين التخليص وتحويل جميع حواجز الاستيراد الكمية والادارية إلى تعريفات جمركية حيث ستخفض الدول الصناعية تعريفاتها الجمركية خلال 6 سنوات بمتوسط 36٪ مقارنة

بالمستويات التي كانت سائدة خلال الفترة 86-88.

وتم اخضاع الخدمات المالية والمصرفية والأنشطة التأمينية والسياسية التي تشكل أو تمثل 20٪ من التجارة العالمية لاتفاقية الجات.

الانال المترتبة على الجات
انتهت اتفاقية الجات بصور مجموعة من الاتفاقيات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اقسام وهي الاتفاقيات الاسواق ومجموعة حول الموضوعات الجديدة، حيث تعنى الأولى بمسائل الالتزامات المحددة لكل دولة موضحة نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية الخاصة بالازالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية بينما تتضمن مجموعة اتفاقيات المؤسسة، الانغراق، اما المفرووعات الجديدة فتتمثل في اجراءات الاستئراج للملكية الفردية والتجارة في الخدمات.

مشتركة للمنتجين والمستخدمين للتكنولوجيا بما يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات.

كما عملت الاتفاقية على تخفيض القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمار على المستوى العالمي، والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاجنبي.

وأخذت «جات» عدة اجراءات لمنع اغراق السوق من خلال وضع معايير محددة تحد من اغراء الاسواق المحلية بمنتجات تقل اسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ كما دعت الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية وازالة الحواجز التجارية الكمية والادارية خلال خمس سنوات مما يزيد حركة التجارة العالمية ويحقق دخلاً صافياً يتراوح وفقاً لتقديرات البنك الدولي بين 212 و 274 مليار دولار سنوياً (باسعار عام 92) بما يعادل 1٪ من اجمالي الناتج العالمي في العام المذكور.

وتم كذلك اخضاع صناعة النسيج والملابس لقواعد الجات

Bibliotheca Alexandrina



0280960